

٤٥ - من مشورات المجلس العلمي

المَحِيطُ الْبَرْهَانِي

لمسائل المنسوخة والجامعين والنسب والترادات والنوادير
والفتاوى والواقعات خدالة بدلائل المتقدمين رحمهم الله

تأليف

الإمام العلامة الشيخ أبي الفتح محمد بن محمد الشافعي بن مائة ابن أبي

رجلة سنة ثمان مائة و ١١٦ هـ

من تصحيحه

نعيم أشرف نور محمد

المجلد العشرون

المطبع العثماني

إدارة القرآن

المخطط النهائي

أول طبعة كاملة في التعليم الإسلامي

سنة ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٤ م

جميع منتم في اقليم محدودة لادوة العراق وسياوم الاسلام عاينا بان هذه
الطبعة مسجلة لدى الجهات المختصة لا يجوز اعادة طبع هذه السعة بأية صورة
أو وسيلة إلكترونية أو كتابية. حتى يتم حلاها دون ان يتم نسخ من اياها

الإدارة العامة للمخطوطات الإسلامية

٢٠٠٤ م / ١٤٢٤ هـ - ١٤٢٤ م / ٢٠٠٤ م

١٤٢٤ م / ٢٠٠٤ م - ١٤٢٤ م / ٢٠٠٤ م

١٤٢٤ م / ٢٠٠٤ م - ١٤٢٤ م / ٢٠٠٤ م

١٤٢٤ م / ٢٠٠٤ م - ١٤٢٤ م / ٢٠٠٤ م

المكتبة العامة

P. O. Box 1, Johannesburg 2010, South Africa

E-mail: info@al-islam.org

Al-Farooq Ltd

Unit 10/11

Corner Tlokelo

India

A. Al-Farooq Ltd

Unit 10/11

Corner Tlokelo

India

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز اعادة طبع هذه السعة بأية صورة أو وسيلة إلكترونية أو كتابية. حتى يتم حلاها دون ان يتم نسخ من اياها

مكتبة العامة
الرياض، السعودية

كتاب الجنائيات

هذا الكتاب يشتمل على تعاليم ومحتدود مفصلاً:

الفصل الأول: في بيان أنواع الجنائيات وأحكامها.

الفصل الثاني: في الجنابة على النفس، ويجب بها القصاص وما لا يجب.

الفصل الثالث: في بيان أصناف الذلّة.

الفصل الرابع: في الجنائيات فيما دون النفس، ويجب فيها القصاص، وما يجب فيها

الدية، وهو أنواع: منها: في شجاج وجهه حكومة العدل، ومنها: في

شعر الرأس وغيره، ومنها: في جلد الرأس أو البدن، وفي خم

الحدين والظهر والبطن والذقن، وفي اللطمة والركبة وأمثالها، ومنها:

في الأذن، ومنها: في العين، ومنها: في الأنف، ومنها: في اللشعنين،

ومنها: في الأسنان، ومنها: في اللسان، ومنها: في اللحيين، ومنها:

في اليد والأصابع، ومنها: في الضلع والشدى والذكر والأعضاء

المنرفة، ومنها: في الجنابة على أطراف الصبيان والنسوان، ومنها: في

تدمير الأشياء التي يجب إتلافها الذلّة فيما دون النفس، ومنها: في

الجنابة نزع على عصوه ويقع حتى إلى آخره، ومنها: في مسخّل

العداغل.

الفصل الخامس: فيما يجب على القتلى من ضمان الجنائيات وما لا يجب.

الفصل السادس: في معرفة نفاقلة وكيفية تحملهم.

الفصل السابع: في بيان من يستحق القصاص، ومن ثبت له ولاية الاستيفاء.

الفصل الثامن: في الجنائيات على نفس ترقب وأمر القوم.

الفصل التاسع: في جنائيات الترفيق.

الفصل العاشر: في جنابة الكنايب والفسر وأمه ولد، والجنابة عليهم.

المصلى للمأذون عليه في القبر.

الفصل الثاني عشر: فيمن يأمر غيره بمحنة على الخيم.

الفصل الثالث عشر: في استئذان من يتأذى بالصلاة، وبمن يمن مسائل العميد.

الفصل الرابع عشر: في جناية الحائض والمجنون والكاذب، ولبيها بعددته، والإساءة من الطريق وأصحابه.

الفصل الخامس عشر: في مسائل المسجد، وشد الطنطرة، وحجر النهر.

الفصل السادس عشر: في الرجم بأمر غيره من طهر أو بالبدن، وأشب ذلك من طريق وغيره.

الفصل السابع عشر: في حناية البيعة، والجندي عليها.

الفصل الثامن عشر: في النار وما ينزل منها، وفي عود الرجيز بعدلها، ومما قيل بالحدث وأعض الغنور.

الفصل التاسع عشر: في الشهادة في المقتل.

الفصل العشرون: في الصلح واللعن، والشهادة في ذلك.

الفصل الحادي والعشرون: في دعوى تولي العمد أو خطأ، وعبد بين قد ضاع عليه إياه في المال، أو تكا به، ويقضي فيه اختلاف الأصاذهين.

الفصل الثاني والعشرون: في الدعوى والاختلاف بين الورثة.

الفصل الثالث والعشرون: في القوذة والموصى له الذي يرأس به صهم قتل عمد أو خطأ.

الفصل الرابع والعشرون: في الشهادة بظن بعد قضاء القاضى بالقتل.

الفصل الخامس والعشرون: في الجثث وما يخص به.

الفصل السادس والعشرون: في مائت الضريبة، والأمر به.

الفصل السابع والعشرون: في سبب الزنا والفساد والحمام واختان، وما أشبههم.

الفصل الثامن والعشرون: في التفوقات.

الفصل الأول

في بيان أنواع الجنائيات وأحكامها

١٩٠٥٩ نقول: الجنائية الواردة على الأدمى نوعان: نوع يرد على النفس، ونوع يرد على الطرف، والنوع الأول يرد على الطرف يسمى قطعاً وجرحاً وشجعة، وشئوع، وتورد على النفس يسمى قتلاً، فنبدأ ببيان النوع الأول عى النفس وأحكامه، لأن الأمر ينظر أهم.

نقول: وبالله التوفيق، القتل متوجب لثغمان على ثلاثة أوجه: عمد، وعطف، وشبه عمد، وهو معنى قول محمد رحمه الله في الأصل: القتل ثلاثة، فالعمد أن يقتل الإنسان قتل من لا يمكن قتله بأحد يد سواء كان مسلحاً نحو السيف والسيكس، أو لم يكن مسلحاً نحو الإبرة والأشقي، وسواء كان له حدة يصنع بضد، أو ليست له حدة يرضى رضاك العمود وسنة البيران، وسواء كان الخالب، أو لم يكن، والأصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام: «لا قود ولا بالنسيب»، وفي رواية: «لا قود إلا بالسلاح»، وفي رواية: «لا قود إلا باليد»، وهذا يعني لك أن العبرة هي هذا الباب للحكيم، هذا كله على رواية الأصل.

ومع الشئ أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله: لو رجل ضرب رجلاً بجريرة أو شئ، يشبه الإبرة مثلاً، وقتل فلا قود، وإنما العبرة بغية القود.

ونذكر نسيب الأئمة السرخسي في صيات الأصل: في الإبرة أنها إذا أصابت

القتل يجب القود

(١) المعرجة الترمذي في سنة ١٥٢٤ حديث (١٣٩٤) وابن ماجه في سنة أيضاً ٢٥٨٨ و ٢٥٩٩ حديث (٢٦٦٦ و ٢٦٦٩) وابن أبي شيبة في مصنفه ٤٢٧ و ٤٢٨ حديث (٢٧٧٢) - بقول لفظي في سنة كتاب المداين ١٠١/٣ حديث (١٨٤) والبيهقي في الكبرى ١٢/٨ حديث (٥٥٨٧) والطحاوي في معاني الآثار ١٧٩١٣ - ١٨٠٠ و البزار في مسنده ١١٥/٤ حديث (٢٧١٣) والخطيب في التفسير ٨٩/١٠ حديث (٤٤٤) وفي مسند ابن أبي حاتم ٢٦١/٢ حديث (٢٢٨٥)

وذكر الطحاوي عن أبي حنيفة رحمه الله : أنه إذا نكح بستانة حرة أو عمود لا حرة ، فهو ليس بمحضر حتى لا يجب الفصاح ، بل هو خطأ عمد ، وعين قولهما : إن كان الخائب من الهلاك ، فهو عمد محض ، فربما يجب الفصاح وإن لم يكن الغالب من الهلاك ، فهو خطأ عمد ، فبما عني رواية الأصيل : الخلق الحرة الذي لا حدة له بالسيف ، وعني رواية الطحاوي : لخلق ، حنت ، والجواب في الخائب الذي لا حدة له عندهما على التفصيل ، إن كان الخائب من الهلاك ، فهو عمد محض ، وإلا فهو خطأ عمد ، وكذلك كل ما كان من جنس الحرة بحر الصغير والرصاص ، والذهب والفضة ، والحاس والأذن ، فحكمه حكم الحديد ، وإن كان له حدة يرفع بضعا ، فإذا حصل 'أقتل به' ، فهو عمد محض اتفاق الروايات ، وإن لم يكن له حدة ، فبما عني رواية الطحاوي عن أبي حنيفة رحمه الله : هو خطأ عمد ، وعنهما : إن كان الخائب من الهلاك ، فهو عمد محض .

وإن لم يكن الغالب من الهلاك منه ، فهو خطأ عمد ، وعلى رواية الأصيل : إن حصل القتل بالسيف أو بالحاس أو بالذهب أو بالفضة ، فهو عمد محض : لأن تسمية عليه السلام نفي القود إلا بالحديد ، والتحريم يتبع منه الصلاح ، وهذه الأشياء يتبع منها الصلاح أيضا ، فالنصر الواجب في الحديد يكون وإن كان في هذه الأشياء أيضا ، ولما إن حصل بضرب الرصاص والأذن ولا حدة له فهو خطأ القصد اتفاق الروايات ، لأنه لا يتخذ منها صلاح ، فالنصر الواجب في الحديد لا يكون وإن كان فيها دلالة ، وما لم يكن من جنس الحديد إن فعل حصل "الحديد في يمينه" وهو يمين الأحرار ، فهو عمد محض ، ويجب فيه الفصاح ، وذلك نحو الإحراق بالنار ، لأنه يدل على عمل الحديد ، فإنه يتق الحلة ، وكذلك كل ما له حدة بحر قرحاج والبطخة المنصب والحجر الذي له حدة ، والخشب الذي له حدة ، فهذا كله يعمل عمل الحديد ، فهو عمد محض ، وفيه الفصاح .

(١) رواه في ١ : الأصل

(٢) هكذا في الأصل ، وكان في غيره : "مما لا يحل" .

وعن هذا قلنا: من أضاف "غيره" مرمح لأستاذ فيه، أو رماه سهم لا تصل له وجرحه وقتله، يجب القصاص.

وفى الشئى عن محمد رحمه الله: إذا فعلت شيئا من إتيان، فأصبت شيئا آخر من سوي ما نعلته، فهو عمد محض. وإن أصبت غيره يس غير ذلك الإنسان، فهو خطأ.

قال هشام: تفسير هذا رجلي تعد أن يضرب يذ رجل فأخطأ، فأصاب عرق ذلك الرجل، فأبى أن يسه وقتله، فهو عمد، وفيه القود، ولو أُرِيدَ هذا الرجل، فأصاب عرق غيره، فهو خطأ، وفي الجنائي إذا قصد رأسه بالعمى، فأصاب عينه، فعليه الأذى في مثله؛ لأنه تعد ضربه، ولو كان أنه يقطع كف رجل من قصاص له قبله، فأراد أن يضرب كفّه بالسيف، فأصاب اليد من الثقب، فأبى أن يفسده في مثله؛ لأنه عمد محض، ولا قصاص فيه؛ لأنه كان له أن يقطع كفّه، ونزول من فلتسبه على رأس رجل، فأصاب الرجل، فهذا خطأ؛ لأن النفسية ليست من بدن الرجل.

قال هشام: قلت: رجل رمى إسفاً سهمه فأخطأ، فأصاب السهم خطأ، ثم عاد السهم، فأصاب ذلك الإنسان وقتله، قال: هذا خطأ، ولو رمى نوباً، فمضرب رأس رجل، فتجبه مرضعة، فهو عمد، ولو مات من ذلك مائة خطأ، فذكره في العيون.

١٩٠٦- وفى الأجتناس: ما ليس سلاح هيمادون النفس عمد، ومن حكم القتل العمد الإثم في الأثرة، إذا كان القاتل مخاطباً، ومن حكمه وجوب القصاص عيناً عندنا بشرط أن يكون القتيل مخاطباً، وإن يكون لقتول معصوم الدم عصمة أعية، حتى لا يجب القصاص بقتل المستأمن وإن كان له دم معصوم، لأن عصمة معه ليست بالدية، بل هي مؤقنة إلى غاية خروجه من دارنا، وأن لا يكون بينهما شبهة ولاد ولا شبيهة ملك حتى لا يقتل الرجل بولده ولا بولد ولده، وإن مغل، ولا بمملوكه ولا بمملوكه مملوكه، ومن حكمه حرمان القتيل عن الميراث.

١٩٠٦- ولا كفارة في هذا القتل عتفاً؛ لأن الله تعالى جعل جهنم جزاء قاتل

والناسي : أنه لا بد من الإطعام في هذه الكفارة حتى إنه إذا حضر من الصوم لا يجزئه الإطعام ، وله سهيل في سائر الكفارات هي إن تطامر أو تنظر إذا حضر من الصيام ، جاز له الإطعام ، ولا فصاص في هذا الفتنة اجتمعت الأمة عليه ، ومن حكمه حرمان الثقات عن الميراث إلا في القتل بطريق النسب ، فالقتل بطريق النسب ، لا يوجب حرمان الثقات عن الميراث ، لأن القتل لم يوجب حرمانه حقة ، لأنه لا تصرف في الجهة ، إذا تصرف في محل آخر إلا أن أشرع الحق السبب بالشارع على خلاف الأصل في حرمان إيجاب الصمان ، فيبقى في حق الكفارة ، وحرمان الميراث على الأصل

قال الكرخي في كتابه : ولا يتم في هذا القتل بمنى في القتل بطريق النسب ، قالوا : أنه لا يتم القتل ، أما يأتى ثم اختر ، وعصم آخر على طريق المنع .

١٩٠٦٢ - وأما شبه العمدة فقد ذكر شيخ الإسلام في شرحه : أن شبه العمدة قد في حقة : رحمه الله أن تسمى القريب بما ليس بملاح ، ولا هو في معنى الملاح ، ويكون قصد القريب والتأديب دون الإهلاك ، سواء كان لهلاكه من علة كعدوة القصارين والمجر ، الكبير والعبد الكبير ، أو لم يكن لهلاكه من ذلك فانهما الصغير والوسط الصغير ، وإذا قلنا به ، فهو شبه العمدة ، سواء أوى بين العدييات أو لم يوا .

وعنده : إن قصد القريب بما كان القالب من الهلاك ، فهو عمد محقق يجب القصاص ، وإن قصد القريب بما لم يكن الهلاك به فالحال كالموطأ للصبر ، فإن لم يوا في القريب ، فهو شبه العمدة عدهما بلا خلاف ، وإن أوى في القريب ، فقد اختلف الشايخ فيه على قولهم ، بعضهم قالوا : إنه عمد محض ، وبعضهم قالوا : إنه شبه العمدة

ومن حكم هذا القتل الإتيه وإته ضمه ، ومن حكمه وجوب الزدية محظية على كماله .

روى ذلك معبود بن نعية بن دهم له في قوله : وعليه إجماع الصحابة ، فلا أصل أن كذب دية تجب بالمثل ابتداء لا معنى تحدث من بعد ، فهي على العاقبة ، ومن حكمه

(١) قتال إليه يهين في الكبرى ١٩١٨ ، وهو ٢٨٩/٢٠٠٠ ، وين عده في العهد ٢٢٧/٢٢٠

المكفرة؛ لأن شبه العمد خطأ حكماً، حتى وجبت الذممة فيه على المعاملة، فكذلك في حق المكفرة.

وعن أبي حنيفة رحمه الله: أنه لا كفاية فيه ولا ماسم إلا أن الشرع جعل النقصان موجباً للعمد الظاهر، وقد تمكنت الشبهة في هذا الفتن في الفصد، فلا يكون عمداً مطلقاً، وليس بما دون النفس شبه العمدة بخلاف النفس.

قال القليل في كتابه: ما جهر فيه عمدة في النفس، فهو عمدة فيما دون النفس، وهذا أمر حادث به، لأنه في النفس لم يتعمد الأضرار، الضرب، ولا يعمد الإتيان، إنما يعمد التأديب، وذلك إنما يتحقق في النفس؛ لأن إتيان النفس لا يعمد بالسر، وإنما يعمد بالصلاح، وكان الفتن يتوسط فيه عمداً؛ لأنه من حيث أنه تعمد الضرب به عمداً، ومن حيث أنه ما تعمد القتل، إنما تعمد التأديب، "مختص به فكان شبه عمداً، وهذا الحد لا يثنى فيما دون النفس؛ لأن ما دون النفس كتب بنفسه بالإتيان بالصلاح يتعمد بالإتيان بغير الصلاح، وقد ضرب ما غلب السوء فيما دون النفس عمداً باعتدال الضرب والإتيان جميعاً، فعد أخشب فيما دون النفس بمنزلة الصلاح في النفس، فلهذا، يقع الفرق بين الضرب وما دونه في شبه العمدة إذا ضرب آخره أنه يعمده أو يثنى، لا يعمد بمنزلة النفس. قدمت من ذلك، قال زيد ابن أسير: هو شبه العمدة، وقال الحسن ابن زياد: إذا ضرب واحدة يضرب عشى مائة، فإنه هو ضارب، وإن وثنى في الضرر فهو شبه العمدة، والله أعلم.

١٩-٦١. وفي أبو داود رحمه الله: ما قاله رجل من بني أمية: من رجل أبيع وجملاً موضعاً شبه العمدة قال: لا يكون الموضع شبه العمدة؛ لأنه إن تعمد فيه النقصان، وإن لم يعمد، كان عمداً، ولا يكون له ما دون شبه العمدة بين الأجناس، وقد تكوّن من قول الدين، والحد وكل من لا يقتصر به، فيكون قلت عليه من شبه العمدة في ما - والله أعلم -.

الفصل الثاني

في حاية على الناس ما يجب بها الفصل من وما لا يجب

٩٠٦٥ - قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير : من غير ما وجب على
فصله ، وإن أسد به بالحدود فتد به ، وإن أسد به بالحدود ، فيه الدية ، حكمه ، ذكره ، ولا سكتة
أنه إذا أسد به حد أعينه وجرحه إبه يجب الفصاح ، الكفر ، وإن أسد به ظهره ولم
يجرحه ، فلا شئ له عليه ، قوله : يجب الفصاح ، لأن لم فصل لا يجب

أما على من ، من أسد به رحمه الله ، على ما ذكر في الأصل ، أن العبد للحدود
لا تجرحه ، يجب الفصاح ، وعلى ما ذكر في الحدود ، أنه إذا لم يجرح لا يجب
الفصاح ، وهو في الكتاب ، وإن أسد به بالحدود ، فيه الدية ، يحتمل أن يكون قول أبي
حيفة رحمه الله ، من أسد به ، يجب الفصاح ، كذا في نسخة ما عجز الكبر أو
الحقة الكبيرة ، وإن أسد به بعض المشايخ ، وعامهم على أن ما ذكر لكل ، لأن هذا ما
لا يقتل غالب ، ومن أسد به الهلاك في أنه ليس به حد ، ومن هذا الحس ذكر
في فتاوى أهل سمرقند ، (د) صرحت رجلاً بالحدود كرم ، به سنة ، كذا في نسخة من قبل
الحفيد ، فيه الفصاح ، وإن صرحت من قبل الحفنة ، فلا فصاح فيه ، كذا في نسخة
ويجب أن يكون الكلام به نظير الكلام على مسألة آخر

٩٠٦٦ - وفي العيون صرحت رجلاً بسيف إلى عبد معروف بسيف فعمد
وفاته ، قال أبو حنيفة رحمه الله لا فصاح ، وإن أسد به رحمه الله ، إذا كان العبد
تقياً أو صرحت به وحده فتد به ، فهما يعتبران القتل ما به صرحت النفس عنه ، وأبو
حيفة رحمه الله يتردد بل أمه

٩٠٦٧ - قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير ، (د) من أسد به ، وألقى
فيها إسكاً ، أو لاء من ، لا يستقيم الخروج منه ، فأخذه الذر يجب الفصاح ، لأن
فصل على السيف ، فهو صريح بأنه يشير إلى أن الإحماء بكسر ، وإن لم يكن فيه بار ،

قال المذكر في كتابه هو الصحيح

في الثماني (١) ألفه في النار ، فخرج حياً وبه من ، فمكث أياماً مصيباً من ذلك حتى ماتت مثل به ، وإن كان يحيى ، ويذهب خلا .

١٩٠٦٨ - وفي مجموع الصمير إذا عرق صب أو مالت في البحر ، فلا قصاص عند أبي حنيفة خلال يوم .

وذكر صريح الإسلام في مسح ذوات الأصل ، من عرق إنساناً ماله إن كان الماله ظيلاً لا يمتلئ منه عرق ، ويرجى منه الشجاعة في الثعالب ، فمات من ذلك ، فهو خطأ لعدم عليهم جيبه ؛ لأنه معتمد الإلقاء غير معتمد المصل إذا كان ماء بهان لا يقتل منه في الثعالب .

ولما إذا كان ماء عظيمًا إن كان بحيث يمكن النجاسة منه بالنسبة ، فإن كان غير مسود ولا ممتلئ وهو يحسب النجاسة مباحة ، فإنه يكره خطا العمد ؛ لأنه إذا يمكن النجاسة كان انتهى منعاً من الإلقاء لا في القتل ، وإن كان بحيث لا يمكن النجاسة ، فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله هو خطأ لعدم ولا قصاص ، وعلى قولهما هو عمد محض ، ويجب انقصاص .

٩٠٦٩ - وفي المتن عن أبي يوسف رحمه الله عن أبي حنيفة رحمه الله : رجل ألقى رجلاً من سعة في بحر أو دجلة فمسيب^(١) كما وقع وعرق فعلى عقابته إن لم يكن ، وإن كان حين الإلقاء مسيح مباحه ، فم عرقه فلا ذية فيه ، وإن ألقاه من سطح أو جبل ، فو لقيه في بحر فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله هذا خطأ لعدم ، وأما على قولهما إن كان لا يرجى منه النجاسة عاقلاً ، فهو عمد العمد ، وإن كان لا يرجى منه النجاسة ، فهو عمد محض يجب انقصاصه عنه .

٩٠٧٠ - قال أبو الأصم : وإذا حق رجلاً من ماء ، فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله لا قصاص ، ولكن إذا كان اعتاد ذلك ، فالإمام يقتله سباً ، وإن مات من ذلك فإن مات قبل أن يقع له الإمام يقبل ثوبه ولا يقتل . وإن تاب بعد ما وقع في يد الإمام لا تغير ثوبته وهو نظير ساحر إذا تاب . ولما على قولهما إن دام على الخنق

(١) مرسب خاص في الأسير

حتى ماتت بعدة العهدين كما في قوله بحجر عظيم أو خسه عظمه ، وإن رث الحق قبل الموت ، ثم مات بعد ذلك ، فإنه ينظر إن دام على الحق مصدر ، بحيث الإثبات به حائلاً ، فعليه انحصار ، لأن قصد الحق والقتل ، فكان عمداً محضاً ، باعتبار الحق والقتل حصلاً ، وإن دام على الحق مقطوعاً لا يثبت إلا من حيث ، فلا قصاص ، لأن قصد الحق ، أما ما قصد القتل فكان عمداً ، لأن خلق خطاً من غير القتل

١٩٠٧١ - ورد في رجل سباً فمات من ذلك فهو عبي بلالة له به ما إن أوجره ليحيا أو على كرهه أو يوليه أو يكرهه على ترضه حتى ضرب أو يوليه ويضرب من غير أن يكرهه عليه فإن أوجره ليحيا ، فإنه له ، وأكرهه على ترضه حتى ضرب فلا عقاب ، وعلى عاقبته الذم ، وذكر المسألة في الأصل مطلقاً من غير ذكر خلاف ، ولم يحصل بعد ذلك ذلك مقداراً يقضي مثله حالاً ، لأن القتل ، وهو الحداب لا يشكل على قول أبي حنيفة رحمه الله ، وذلك لأن القتل حصل بما لا يخرج من حيث الخفية ، لا من حيث الاعتداء ، وكان خطأً عمداً على مذهبه

فما على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله من مشايخ من قال اجزأ عنه على القتل ، كان ما أوجره من التمسك من قبله من حيث عاقبته كذا عمداً محضاً ، لأنه ورد ، لا يجرى والقتل عيباً ، فكذلك عمداً محضاً ، لو لم يجرى عظيم ، وإن كان قدراً ، لأن من عاقبته فإنه يكون خطأً عمداً ، لأنه قصد الإيجار ، ولم يقصد القتل ، يعني لو ، هذا مما لا يجرى إلا بحساحان إلى العرق من هذا ويحيا ، فإنه بحجر عظيم ، ومن مشايخ من قال بأن من قتلهم جميعاً يكون خطأً محضاً ، سواء كان مما يقتل منه غالباً ، ولا يجرى ، فهذا اتفاق بين جميع الفرق بين هذا وبينه إقناعه بحجر عظيم حتى يوجه

وجه الفرق بسبب وهو أن التمسك القليل يجعل له بعض الأدلة لإصلاح ، فيها الاعتبار لا يثبت القصد إلى القتل بل يثبت القصد إلى القتل بالكثير منه ، لأن الكثير منه لا يجرى في الأدلة لإصلاح ، فإنه كان كذلك نسب القصد إلى القتل من وجه فرق وجه ، فكان شبه الذم ، وكان كمن أوجره رجل سباً ، لا يعقل القصد من حيث لا يكون عمداً محضاً ، لأنه لا يجرى في الأدلة لإصلاح ، فكذلك عند اختلاف

صائر عليه بحجر عظيم، أو ألقاه من السطح؛ لأنَّ ما لا يقصد به، إصلاح البدن، هو حبه من الوجوه، فإذا كان ما يفتر مثله غائباً كان حاصله إلى قتله من كل وجه فكون عمداً محضاً، وإذا تارة، شرب من غير أن أكرهه عليه لم يكن عليه لمصاص ولا دمه، سواء علم الشارب بكونه سب أو لم يعلم، إن علم فلا إشكال، لأنه شربه بحسب ما، فكان الشارب هو المائل لنفسه لا لمطعم، فلا يكون على المطعم شيء، كس دفع سكيناً إلى رجل، فقتل به فمعه لم يكن على الدافع شيء، فكذلك، وكذلك من سهر نراً على فارة الطريق، فمضى عنه راح وقد علم يحرق النسر، لا فحالة نسي حلقه النسر، فكذلك هنا.

ولم إذا لم يعلم بكونه سباً، فكذلك لا شيء، عليه لا مصاص ولا دمه، لأن الساب هو الذي ياتر قتل سباً، ما سب مختاراً، فلا يكون على المطعم شيء.

فإذا قيل إنَّ ما، من بعض قتلى النور، قد قد، لا تله إلا عطاء، وهو معاف على هذا السب، فإنه ياتر بدنه، فإذا حربه المصص ربه وهو لا يعلم بذلك، فمعه وجه المصص، كمن سهر نراً على فارة الطريق، فمضى عنه، فمضى وهو لم يعلم بالحرق، فإن احترق به من، لأنه كان سباً له، وهو معاف على ذلك.

قل، إن كان معافاً على الثب حلاً فيه إن يضمن به بقي أثر فعله وقت الموت كما في حرق البشر بقي أثر فعله وقت الموت وهو المصص، وإن يذلم بين أثر فعله وقت الموت، فإن سبب لا يضمن كس وضع حجر على فارة الطريق، فجاء إنسان وحركه، ثم بعث به إنسان لا صمد على الأول، لا، وإن أثر فعله وقت الموت، وحنان مسألك، وإن أثر فعله، وذلك لأن فعله إنما كان في دفعه في به أو فيه، وقد قال هذا الأثر، فمضى، أو لم يمت، وإذا لم يمت لم يمت أثره في الموت، لم يكن عليه صمد، وإما عليه إن المصص والمري، وينجوه ورد الأثر عن رسول الله ﷺ.

١٩٧٦ راد جبر إنساني به حتى جاب حرقاً أو عطف، لا يضمن شيئاً عند أبي حنيفة رحمه الله، وعندهما، يجب عليه الدية؛ لأن المصص سبب معص إلى الموت، وهو قائم إلا أنه يقدم ذلك على به، بالأكل، وإن مع نظامه سبباً مباحاً.

لأنه لم يسمه غير السر، فرب الفعل 'كان لا ريب'، ولكن في ناسي جميع غيبه عن الوقوع
 بوضع تقدم علم ما وضع السر، فإنما هو، فقد وقع دلت عليه، فاعلمت ثبات الفعل، كما
 علمنا، وأما حيفه، حمله الله ببول، فاختلط حصل لشيء به، وهو الخبر والمضيق، وإنما
 يادع ذلك الله والطعام، فلهذا في ناسي ما يادع به لهما أن لا يخبر به، وهذا لا يقدح في
 رأي النكاح

١٩٠٧٣ - وفي نسخة 'مثل محبة'، رحمه الله عن رجل من رجال سامعيه
 ومات، قال بصادقه، لأنه قد علم

١٩٠٧٤ - وفي الخبر، روى الحسن بن محبوب عن رجل من أصحابه، رحمه الله، رجل
 أقر له قبل فلان بحدوده، أو كان بالسيف، ثم قال: إن أردت معرفة قصته، فمضى
 منه رجل، وهو قال: فمضى فلان، فمضى فلان، ثم قال: روى غيره، فقصته لم
 يقبل ذلك منه، وليس، روى فلان، وحدث بسكتي، فمضى فلان، ثم روى إن أوردت
 غيره، فأجبه دري، رحمه الله

وفي نسخة رحمه الله: إذا علم ضرب فلان، سبب نصيبه، قال: إذا
 خطا حتى هو، عمد، ولو كان ضرب سبب، فمضى فلان، روى، وحدث
 بسكتي، فمضى فلان، ثم روى إذا أورد غيره، فأجابه، روى في فعل

وفي نسخة: إذا كان، الرسل فلاناً، فلاناً، مع حديث سم قال: قد علم
 عيني، لم يفتق وقتي به، ولو قال: فمضى فلاناً، فمضى فلاناً، فلهذا أخذت، فقلت،
 قال: كتب بوجه، فلا بد من يصدق وقتي به

وفي نسخة: ضرب فلاناً بالسيف، فمضى فلان، لا أدرى ما من مباح أم لا، ولكنه
 ما، وقال الفرير: ما مباح، ثم قيل: لو قال: ما مباح، فمن عيه مباح، أو
 قد علمت ضرب، وقال: ما مباح، فمضى فلان، فمضى فلان، فلهذا أخذت، فقلت،
 إندي

(١) حكاه في الأصل: م، وكذا في الأصل: م، وفي الأصل: م

(٢) حكاه في الأصل: م، وكذا في الأصل: م، وفي الأصل: م

(٣) حكاه في الأصل: م، وكذا في الأصل: م، وفي الأصل: م

١٩٧٥- وفي المتن: إذا طلع بحق الرجل، وبلى شيء، فبلى من الخنوع،
 وجه الروح، فقتل رجل، فلا يرد عليه، لأن هذا ميت، وبو مات به بعد ذلك، وهو
 على تلك الحالة بعد ورثة أبيه، ولم يرد هو أبوه، ولو شي بهن رجل، وخرجت معها
 كلها، وحفظت، إلا من لا أنها صحيحة بعد، فقتل رجل آخر لئلا به، ولو اقتطعت
 أحد من بطنه، بغير حقه، وبلى الخطأ، فقتل رجل، فلا يرد عليه، لأن هذا
 ميت

ولو قتل رجلاً وهو في السر، مثل القتال به، وإن كان يعلم أنه لا يغير.

١٩٧٦- قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير في نصيب لمسلم
 من المسلمين، وصف من «سركين يمشون»، قتل رجل من المسلمين رجلاً من أصحابه
 على ظن أنه مسرك، فحبس الكسوة والدية، ولا يرد عليه، لأن هذا قتل الخطأ، لأن
 الخطأ صورة أن بعد فتل من يباح له قتله، فيصيب من لا يباح له قتله، وهذا وجد هذا
 هذا المتن، وقتل خطأ بريح المدينة وتكنون «بوق القود»، وأصله ما روى أن المسلمين
 أصحاب الأسارى من حمله، «بلى الله عنه»، فأوجب وسر الله «بلى المدينة»، فتركها حليقة
 لهم، فقد أوجب «سور الله بلى المدينة» بوق القود

قيل: وهذا إن كان المقتول في صف المسلمين. وأب إن كان المقتول في صف
 المشركين لا يجب عليه شيء، لأن هو الذي أقدمه حيث رقت له، صف المشركين،
 ألا ترى أن المشركين إذا نرحوا بأهل المسلمين وأسرهم حاربهم المسلمين، ثم لم يلهم
 ولا يجب عليهم شيء، فما أصحاب الأسراء والأطفال

١٩٧٧- قال محمد رحمه الله في الكتاب رجل نكح أخته عمداً، بعلية الدنيا في
 حاله في ثلاث سنين، ولا نصاص عليه، وهذا مذهبنا

والأصل فيه ما روى عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تعد والدولدة»، ولأن الأب
 أصل والد الولد من، وإهلاك الأصل سبب انقراض ميراثه، وإذا لم يجب المصاحبة

(١) قس عليه الخطب بن حجر في فتح الباري ٢١٨/١٦، ولم جد في سر.

(٢) أخرجه الأذرنطني في ١٤٠/٣ حديث (١٧٨) رآه الشجاع في المردود مرفوع
 الخطب ٥، ٦٦ ص ١٨١/١٧ وأبو عبد الله في التمهيد ٢٣/٢٣

لحالة القتل، فصار كسائر المقتولين، وإن جازى بعد ذلك، هل يسقط القصاص؟ ثم يذكر
محمد رحمه الله هذا الفصل في الأصل.

قال شيخ الإسلام في شرحه إن بعض مناصب فكلو الجوارب فيه مفسدات،
فعالوا إن كان جوارب المذنب مطبوعاً يسقط القصاص، لأن ما يحرم المطبق يقتصر
بالصبي، والصبي لم يردن العسل، مع الوجوب، فإذا طرأ على القتل قبل الاستيفاء ما
هو في معنى القصاص مع الاستعداد لأن العقوبة في الاستعداد لا في الوجوب.

وإن كان المذنب مطلقاً لا يسقط القصاص، لأن المذنب إن لم يكن
مطلقاً، فهو بمنزلة الإعدام، ألا يرى أنه لا يسقطه العزم، وإن سقط الصلاة إذا لم
أكثر من يوم وليلة، في الإعدام، والإعدام لا يسقط القصاص، لأنه نوع من مرقص إلا أن
المذنب إن كان مذبذباً لم يقتل مع وجوب القصاص، وإن كان غير مطبق، لأننا نعلمنا
المذنب إذا كان غير مطبق، لا إعدام إلا أن الإعدام إذا كان مقدراً لمقتل، مع وجوب
القصاص، وإذا طرأ على القتل قبل الاستيفاء لا يسقط الاستعداد، فكذلك المذنب الذي هو
غير مطبق، عند جمعه ما أورد، تنبج الإسلام في شرحه.

١٩٠٧٩ روى المنقلى رجل قتل رجلاً عمداً، ثم عتقه وشهد عليه الشهادة
بالمقتل وهو معذور، فأنى سحس أن لا يقتله، وأن جعل الدية في ماله.

وذكر في موضع آخر من المنقلى إمامهم عن محمد رحمه الله رجل قتل
رجلاً، ثم جازى القاتل لا يقتل، ولو قصص عليه بالقتل، ثم جازى، فالتقياس أن لا يقتل.

وقال أبو يوسف رحمه الله بطل إذا كان قد قصص عليه، وفي موضع آخر إذا
مضى القصاص بالقصاص عن النكاح، فعلى أن يدفعه إلى ربي القاتل حتى يقتل لا
قصاص عليه، محسناً، ويجوز النية، وإن جاز بعد الدفع به، أنه أن يقتل.

١٩٠٨٠ من المنقلى أيضاً امرأة خرجت من راسها، ولم يخرج منه
غيره، أو أسهل للمصنف عن تلك الحالة، ثم إن قاتلاً به، فإنه لا قصص عليه
بالقصاص، وأجعل الدية عليه، إلا أن يكون خرج مع الرأس نصف، أو خرج الأكثر
منه مع التقديم، فهو بمنزلة ما قسم خروج، وإن قلته حذبه، وكذلك الحكم في قطع
عضو من أعضائه.

يكون في التحلي لا حقيقته لإباحته ولا منعها، فالنقص الذي بالمستقيم من حيث هذا الحكم،
فأما من حيث الحدايات لم يستمع بالإستماع من كل وجه؛ لأن أحد المستأمن موقوف، فلا
يستخ به معنى الحدايات من كل وجه، من شئ شبه الحدايات. وإذا بقي شبه الحدايات
بقيت شبه الإباحة، والتقصير لا يجب مع الشبهة. ولا يملك لتولي بعده، وكذا لا
يقتل عن كل بضعة ملاكاته، لأن التقصير لا يتجرا، فلا يملك به بهه سبط كله، ويقتل
مليح الحدايات بدنس الأطراف والضمير والجميع؛ لأن النقص تصرف في الخراج، وقد
تساوى في ذلك

١٩٠٨٢ - وهي جماعة ما فواحدة فرق من النقص ومن الطرف فإن أبعاد لا
بخط واحد واحدة، وليس لواحد الجماعة اكتمال، ولا يجب مع النقص شيء آخر،
فرق بين هذا وبين إذا قطع بين رجلين عمداً فبما وجب من النقص حقهما فالنقص
يقضي نهائياً بين العاطف وبدية بديهه

والفرق أن الأنفس حركت مثل نفس واحدة حتى فعل الجماعة بالواحد وإذا كان
الأنفس مثل النفس أو وحدة النفس الواحدة مثل الأنفس؛ لأن أعضائه بين شيئين
من الأسماء المنتزعة لا تنزع بأحد الطرفين، وإذا كان النفس الواحد مثل الأنفس صغر
كل واحد من ذي القدر مستوفياً عما في التقصير بكامله، فلا يستحق منه شيء
آخر، أما اليد الواحد به يعمل مثل الأيدي حتى لا يقطع لأيدي مد وحده، وإذا لم
تكن اليد الواحد مثل الأيدي صار كل واحد من المخطوعة بدنه مسوفاً بحقه من
التقصير لا كماله، فيعصى به يسهما تكملاً لكل واحد منهما، ولو كان ولي
أحد لفتوا بين حصص، ولو في المنقول الآخر عائناً فحداً، فالحاصل إلى النقص، وطلب
التقصير، فإن نقصاً يقتضيه بالتقصير، فإن حصر الآخر بعد ذلك لا يقتضي نه
شيء، فرق بين هذا وبين إذا قطع بين رجلين، فحصر أحدهما وصب النقص
من التقصير، ونقص النقص به بالتقصير، ثم حصر الآخر، فالتقصير يقتضيه به بهه
نقص. وفي النقص جميعاً من عليه صغر تمام بحق العاطف حق في من عليه

فوجه في ذلك أن من فعل التقصير يقتضيه به ليس به لا حقيقته ولا حكماً،
لأن النقص به الدم، والدم ليس من لا حقيقة ولا حكماً، وما ليس من لا يصح

[illegible]

١٩٥٤- واد، ذى الحجة سنة ١٣٧٥ هـ، ففعلوا فعلهم، ثم إذا سجدت فقل العسى
عسى، فهذا معنى رجوعه إلى الله ولم يعلم بحضرة العامي فالتبس له أن يظن السجدة به،
ومع الالتماس لانه قل، لأنه منه على تقدير انه لم يتحتم بعد، فقل، ولما لم
يعلم بالعموم، فبغير دليل شبه في قوله ما عدوا منتهيات كبر ربه اليه عبر حروفه،
فوضعا على حساب ابائهم، ثم ظهر أنها بحسب ليس به شبهة بلث لم
يكن عليه حد، لأنه وعدها على ظن أنها المرفوعة، ولكن حب الدنيا في الله، لأنه بعد
منه، لكن سقط الغصص من شبهة فتجب الدنيا في قوله، فلو بين هذا وبينها إدراك
سواءً إلى من حصل أو لم يحصل على من الله حريص، فلم يكلفه غنى
العقولة، وجعل ذنب على ما له بعد عنه التمسك

ووجه الضرر أن في الحرى إن وجه قصد به نفس بالسلاح إلا أنه لابد لم يتعمد ماخر به، ومع القصد إلى القتل لا عدم قصد القتل بالعمد حتى يكون عمداً ألا ترى أن ما يسمى بالمجروح حقاً حكماً وإن كان معمد غير القتل بالسلاح؛ لأن القتل لم يتعمد ماخر به، بل وقع الحرى لم يتعمد

بالحرمة؛ لأن نيل الخمر من مباح أنه قبل التعرف عن حاله. ووقع في قلبه أنه حريمي، لأنه
 متى لزمه التعرف من ماله لم يكن القتل بدليل آخر سوى التحري. ورجحنا على نفسه
 منه، فأصبح له من قبل التعرف دليل آخر سوى التحري، وكنى (أنما) النفس مجرد
 التحري، وهذا كمن قالوا: ليس دخل دار إنسان شاهراً سيفه، يوقع في قلبه وثقته
 صاحب الدار أنه لص، فلهذا يباح له قتله، ويسقط عنه التعرف بحاله (أنما قتله أنه مدبر
 داره ليقتله، أو دخل مائة كذا في الحريم، وإذا لم يصب ليعب بالحرمة لم يكن
 عمداً، فما هو وجه القصد إلى القتل بالصلاح والقتل بالشك بالعمد، لأنه لا يعلم إلا
 أنه علم أنه لا يجوز له التبرؤ بالقتل دون صاحبه؛ لأن الشك في نفس القاتل يصف
 الملك، أو لم يعلم أو السبب في قتله، فإن علم أنه لا يعمل له التعرف بالقتل كمن القس
 حرماً، وإن لم يعلم أو استعجب عليه لا يباح له الإقدام على النفس مجرد سحري، وأما
 التعرف بدليل حر دون التحري، لأن لو أمر بالتعرف بدليل آخر فوق التحري لا يحاط
 على نفسه، ولا يحاط برب حقه، فلا تسب إلا أنه نفس التحري من التعرف، وإذا
 كذا، القتل حرماً في الخليل، وكذا قد صعد إلى القتل كان عمداً محضاً، لأنه يسقط
 القصد من نوع منه من الوجه الذي ذكرناه، فوجب له دمه في ماله، وإذا وجب دمه
 كمله في ماله ذكر صاحب رحمه الله في الكتاب أنه يحبس من ذلك، نصف
 الدنيا، وذلك حصه من دم المقتول الأول، ويؤدي النصف بأسر إلى ورثة المقتول
 الثاني، ومن يحصل منه بغيره لا يكون له ما كان للمقتول الثاني مال آخر حاضر سوى
 دمه أو لم يكن، قال صاحب ما ذكر في الكتاب محبوس عن ماله لم يكن للمقتول
 الثاني مال حاضر سوى الدمه التي وجب له على القتلى الثاني، وهذا لأن من لم يكن
 له مال آخر سوى الدمه بأسر من القتلى الثاني من نصف الدمه التي وجب له عن
 المقتول الثاني إلى أن يظهر له مال، وإذا ظهر له المال من قبل أن يجرى، فمن حال
 الأجل وقعت له نصف الدمه من نصف الدنيا، ولزمه رد النصف الباقي من ورثة المقتول
 الثاني

أما إذا كان محبوس الثاني مال حاضر سوى الدمه التي وجب له عن القتلى الثاني
 بقي نصف الدمه، فإنه لا يحبس ما وجب للمقتول الثاني من نصف الدمه على القتلى

والإبراء، فهو معنى لربنا حكى ما يملك استقله باعتباره حكيم، وبمقصود من السبب الحكم، فيصعد بين حكى لهذا المعنى. وأما في انفس حتى ما لا ملك استقله لا باعتبار القتل ولا باعتبار حكمه، فبه حكم هذا القتل وهو الصمد لولي الصمد الثاني لا لولي القتل الأول، ألا ترى أن ولي القتل الأول لو أبرأ الأختين عن ضمان هذا القتل لا يصح، وإذا حكى ما لا يملك استقله في الحال أصلاً لا يصح، به لا يبيح.

١٩٠٨٧ - وإن أمر الرجل غيره أن يقتله فعنه بسبب، فلا نص في قتله عندنا حكماً لا في روحه الله، لوجبه قوله إنه لا غيره للأمر في هذه الباب، فإنه لا يؤثر في الإطلاق حال سقوط موجب الأمر، وصار كأنه لم يوجد وجه توفى عما به إن لم يعمل إلا حصل من أمر كان مضافاً إلى الأمر - فلا يـ "يـ" موجب الأمر لا يـ "يـ" في حكم الحقيقة، فأثبتت شبهة فسقط به القصص، ولا يلزمه الدية في إحدى بوليته عن أبي جعفر رحمه الله، وهو لو أن يوسف ومحمد رحمهما الله، وهذا لأن الله يـ "يـ" حقاً للعدو، ألا ترى أنه يلزم من حيوة ويكفر ومحمد، وإنه مـ "يـ" إسقاطاً يصح له كالإدراج في إثباته.

ولو أمره بقطع يده أو بقتل "يـ" فيه فعل فلا شيء عليه، لأن حتى يجب له، فيؤثر لونه في صفاته، وبو ذال القتل عيسى، أو قطع يده لفعل فلا ضمان.

ولو ضل، أقتل أبي وهو ورثته، حال وهو رحمه الله، يجب القصص، وهو القصاص، لأنه غير مانت لدم أخيه، فلا يتعلق بدمه حكم، لأن من أضله أو أسره أو بقتله يجب القصص، به، ولو حيوة رحمه الله استحسن، فقال يؤخذ الدية من القاتل، لأن القصص لم لو وجب وجب ذل، وهذا أدل في السبب من ذلك نسبة: سقط القصص من وجب المال.

وروى أبو يوسف عن أبي يوسف رحمه الله جزم أمر يسأ أن يغسل منه فضله، فتلى به، ويحتمل أن يكون هذا عن جواب الديار، وهو أمره أن يشبهه فشبهه لا شيء عليه، فإن مات منها كانت عليه الذية.

(١) وفيه - قلت

(٢) هكذا في الأصل، وكان في غيره - بقائه

قال أبو الحسن هذا عن أبي حمزة رحمه الله ، لأن أمره بالسج لا يكون
أمرًا بالقصاص كما لا يكون إبراء عن الشبهة إبراء من النعم إلا أنه سقط القصاص
للسبب

وروي عن سماعة عن محمد رحمه الله في أمر إسبانيا أن يقطع يده فصل عما
منها ليس على ناطقه شيء ، ولا شبه هذا الخبر عن الشبهة على قول أبي حمزة رحمه
الله فإن عنه إذا عفا عن الضمة ولم يعل " وما يحدث من فصلت عليه الدنيا ، وهذا
الذي رواه محمد رحمه الله مخالف لما رواه أبو يوسف رحمه الله ، ومبني على
المقتل في الفصل الثاني عشر - بن ساء الله تعالى - .

الفصل الثالث

في بيان أصناف الدية

١٩٠٨٨ - يجب أن يعلم أن الدية في قتل الخطأ أحد أي حبيثة من ثلاثة أنواع من الدرهم والدينار والإبل، فمن الدرهم عشرة آلاف درهم، ومن الدينار ألف، ومن الإبل مائة، عرف هذه التقدير بأن رسول الله ﷺ^(١) وأصحابه المصححة، وقال أبو يوسف وصحبه رحمهم الله الدية من هذه الأصناف الثلاثة، من الجمل ومن البقر والغنم، من الخلة مائتان، ومن السر كديف، ومن النشاء ألفان

هكذا ذكر في باب الأصل، وفي هذه الاختلاف إنه يظهر فيه إذا صالح المقاتل مع ولي القتيل على أكثر من مائتي حلة أو من مائتي بقره أو من ألفي شاة على قول أبي حنيفة رحمه الله هي ما هو المذكور في كتاب الديات يجوز كد لو صالح على أكثر من مائتي فرس، وصح مولها لا يجوز كد لو صالح على أكثر من مائة من

وذكر هذه لسأله في كتاب المغافل، وقال هي مائة أي حبيثة رخصة الله لا يجوز الصلح على أكثر من مائتي حلة كما هو قولهما ولو لا أنها من جنس الدية عنه جاز الصلح على أكثر من مائتي حلة كما جاز الصلح على أكثر من مائتي فرس، بعد هذا قلنا معنى مشاهد في مسألة روثي عن أبي حنيفة رحمه الله هي رواية كتاب المغافل الدية عنه من ستة وبعشرهم قالوا ما ذكر في الديات قوله الآخر، وما ذكر في تعديل قوله لأول

وجه ما ذكر في المغافل عن أبي حنيفة رحمه الله وهو قولهما حديث جابر رضي الله عنه، فإنه حمل الدية من الأصناف الستة، والمروى عنه كالدية عن رسول الله ﷺ^(٢) لأن هذا من باب المفادير، وإنه لا يعرف إلا سماعاً وموثقاً

(١) أخرجه أبو داود في سنة ١٨٤٤ حديث (٢٥٨٢) وابن ماجة في سنة ٨٢٨٢ - حديث (٢٦٣٠) - عبد الرزاق في مصنفه ٢٩١/٩ حديث (١٧٢٠٧) وابن أبي شيبة في الكبرى ٤/٢٢٢ حديث (٧٠٠٤) والبيهقي في الكبرى ٢٨/٥٨ حديث (١٤٩٥٤)

النيلس

و حوت به ان لانه كما قلت احسن ان يكون بدلًا عن السمس وانتم لم
 يكون بدلًا عن الزئبق، فانه بدلًا عن الزئبق هو الذي يذهب عنه السمس
 وانتم تعلم ان الكتاب لا يسمي انفسه انفس الزئبق كما في ذلك فلا شئ
 الزيادة والعصيان عند قدره السبع والخمسة والاحتمال، وانتم تعلم ان الذي يورثنا
 في الحقيقة ان الذي يورثنا هو الذي يورثنا وانتم تعلم ان الذي يورثنا هو
 مكتوب عنه و مكتوب عنه هو مكتوب على جيم الذي يورثنا الذي يورثنا على
 واعصيه بدلًا عن السمس الذي يورثنا، وهو ما يورثنا، وانتم تعلم ان الذي يورثنا
 هو مكتوب عن ان كان عند ذلك بعدد وقع لعمد بالان، وانتم تعلم ان الذي يورثنا
 وعنما لا يكون العفد الذي يورثنا عن انفسه في انفسه بالان، وانتم تعلم ان الذي يورثنا
 بالان في انفسه الذي يورثنا عن الان، فيجب بعد انفسه وانتم تعلم ان الذي يورثنا
 فيجب على هذا الذي يورثنا بالان

انما هو في حصة يورثنا والعصية بدلًا عن الانس كان في هذا يورثنا انفسه
 مختلفة كحاشية ومعدن واحد، ولعله في ذلك انفسه وانتم تعلم ان الذي يورثنا
 انفسه في حاشية محتاجة في حاشية واحد، فان حاشية الانس ان حاشية انفسه
 يكون حاشية في حاشية يورثنا حاشية بالانفسه وانتم تعلم ان الذي يورثنا
 بالانفسه وانتم تعلم ان الذي يورثنا بالانفسه وانتم تعلم ان الذي يورثنا

٩٠٦٩ في نراد من سماعة عن محمد بن حماد بن عيسى عن
 الابن ابو الحسن، وسمي اسمي عليه كذا في ذلك، في صباح يوم ذلك عشرة آلاف
 درهم فاعطى به حاشية، وفيه ذلك أقل من عشرة آلاف ثم يجرى على حاشية من
 قبل له ما بعد، فاما ذلك، ثم بعد الذي على ذلك

وذكرني انفسه في انفسه عن اصحاب الابل بالابل في صباح يوم انفسه
 اكثر من غيره لان درجه انفسه بالانفسه في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه
 لا لا يتعالي انفسه في انفسه لا يورثنا

٩٠٦٩ في نراد من سماعة عن محمد بن حماد بن عيسى عن

المساواة ويذكر انصاف مساواة لأنه يحتاج فيه إلى كسر اعظم ، و فيما بعد الفوصحة من لسانه واسمه وغير هذا فاصاح بالاجماع ، وإن كانت معه ما لا لا يمكن غير مساواة وفيما قبل اوضحه ، يرى الفكر في عن اصحابها ما انصافهم وإن كان عمداً ، وبه أخذ بعض المشايخ ، وذكر بعضهم في نسخة في الأصل أنه يجب وبه أخذ عليه المشايخ ، به ما ذكره الفكر في أن لفصاح فيكون دون انفس بلفظ على المساواة في القيمة ، لا يفرق المساواة في هذا المصاح من طريق الاحاطة والغير ، وهي تعرف بالتميز والفرق

روحه ما ذكر في الأصل ما هو ما في الفصح ، ذكر في من نفس أن المساواة انصاف في هذا المصاح يمكن ، لأن انصاف هذه الفصح يمكن ، فبهم به كسر اعظم ألا بد أن الفوصحة في كتاب عمداً ، يجب فيها انصاف ، وهي واجب ، ما قلنا

حكم في بعض ١ يخ أن طريق متبناه الفصح في هذه المصاح على رايه الأصل أن يقدم هو خراج عمداً ، ثم يعمل على حذف عن هذه ، فعمل في الحكم الفصح ، نسوي به من ما فعل كالمصاح ، وفيه في المساواة في الفصح شرح ، فلما المساواة في القيمة إلى مجرى في الاخرى ، فبهم دور الاطراف من الخراج ، وهذا لأن مصعب النفس في الاخرى أن يعتبر المساواة في الأجزاء ، ولا يجرى للمساواة في القيمة ، لأن نسوي بالفصاح الآخر ، لا غير ، لكن في المساواة في القيمة بالنفس ، وهو حديث جبرائيل في الخبير ، من انه ع ، وبعض البراءة بعد المساواة في النسبة في طرف ، وسر الأخرى أهم لأن في قطع الاطراف عونه النسخة ، وإلحاق السور لا يكون ورد في هذه المصاح ، فيه حتى يرى دور قطع النسخة ، فرد هذه المصاح ، في ما ينقصه الفصح

وإن قبل إذ سقط حساب مساواة في الفصح في الخراج ، يعني في مجرى انصاف من الخراج ، وما في هذه الطريقة ، وقد غير مجمع راجعه ، أنه لا يجرى انصاف بين السور ، راجعاً فيما دون النفس

قلنا في الاطراف إلى ما حرره من بين الفرقان راسد لطيف إحصاها

٢٠ كتاب طبرستان - ٤٠ - منه ج ١ ص ٢٥٠ عن ابي القاسم
عن مظهر بن ذريح عن ابي اسحق السجستاني، ان له كتاباً مظهر في ١٠٠ كتاب، فانه متى
لا يزداد حبه القاصي

فان قيل: يحيى بن محمد بن مظهر في الإيجاق عن حماد بن محمد السجستاني
لو لم يبالغ

فان حروف السجستاني لا ينبغي الاضطرار لأن السجستاني هو حماد، ولا يجب
الاضطرار بالوجه

وهي الموصوفة بنصف عمر النخبة خمس من الإبل، وفي العاشرة عشر النخبة عشر
من الإبل، وفي السادسة عشر النخبة ونصف عشرها، وذلك خمس عشر من الإبل، وفي
الآية ثلث النخبة، وفي هذه كذا مرثى، ولم يبين لها أثر لا يجب من إلا بعد محمد
رحمه الله، فانه من يجب مقدار ما لم يبق إلى أن يقرأه هكذا ذكر شيخ الإسلام، وفي
غيره يسر عن أبي يوسف رحمه الله وحل سجرح رجلاً موصوفه بمرثى، وبث الشعر
قال أبو حنيفة رحمه الله ليرثه شيء، وقال أبو يوسف رحمه الله عليه لأرث
كلاً، وإن يراى وبث الشعر، فعلة الأرض في قولهم جميعاً

١٩٠٩٤ وفي العيون سجرح رجلاً موصوفه بمرثى وبث الشعر فانه لا
يجب شيء، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله، وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله
يستحس أن يرحم عليه حكومه هذا مثل أجرة الطلب، وكل كل حرمه بمرثى، وذكر
القنوري أن أجرة الطبيب ثوب محمد رحمه الله، وقال أبو يوسف رحمه الله حكومه هذا
فيما حله من الأثم

١٩٠٩٥ وفي العيون سجرح رجلاً موصوفه بمرثى عن أبي القاسم، فلا
سجرحه من حلال نفس الأتية، والذي وجهه به وهو رواية عن أبي يوسف، وعنه
أبي حنيفة رحمه الله لا يجب سجرحه ولو مرثى من أثر الصدقة وهو شيء، فليقل
إنه شيء، من أوجهه بالمرثى، وإن قل، فطليه أرض مئة، لأن الأرض إذا وجب لا
يسقط إلا إذا ال سب وجوه من كل وجه

في مواضعه قال سأل محمد رحمه الله عن رجل سجرح رجلاً موصوفه

(١) حكاه في طبرستان، وكان في الأثر، في ذلك، وذلك بمرثى

هكذا، فلو كان المذبح من أن يتحاشا إلى القاضى حتى يراث، ثم دامت السنة على
الروضة، وأثر الشجر من هباب النمر، قال: أسأل البيه ما كان 'معدن الروضة،
جان قالوا: لا نعلم معدنها إلا أنها قد أوضحت حبه العظيم، ثم أقبل سهادتهم من
النقصان، ولكن أصحته في ماله حسنة، وفي ذهب من سمر الرأس عشرة، فعليه
أرض ذلك، وتدخل الموصحة فيه.

ولم يذكر محمد بن الكتاب الدلمية؛ لأن الدلمية من نصيب في النماذج والأدنى
لا يثبت معها، فكانت علا، ولا معنى لذكرها في السجاج

قال: ولا تكون لأمة إلا في الرأس، أو في الوجه من موضع السجج يخصص منه
إلى النماذج، مع لا يجب حكمه؛ لأن الأمة ما يلبس أجددة الناس من على الدماخ،
وأما الوضحة والهاشمة، فبثقة لأن موضع هذه السجج الثالث "أرأس والوجه جميع
المواضع منها في ذلك من سواء، حتى لو وجدت هذه السجج في غيرهما من اليد
يجب فيه حكمه عند، والعلم من الوجه بلا خلاف، والعظم الذي تحت اللق وهو
الحيوان، فمن الوجه عند حتى لو وجدت هذه السجج الثالث في النخيل كان لها
أرض معتر عند خلافا لما لث رعمة الله حتى لو وجدت هذه السجج الثلاثة في غير
الوجه واللق والنخيل فليس لب أرض مقدر.

١٩٠٩٦- وهي غائبة ملت القية والحائقة ما يكون في الحروف سبب بهذا
الاسم؛ لأنه حصص من الحروف، وإذا تعد إلى الجانب الآخر فمعجب به القية؛ لأنها
تصير حائكان حبيد، به ورد الأثر عن رسول الله ﷺ، وقضى به أبو بكر رضي الله عنه
بمحصر من الصيانة، ولا تكون جائمة، أي لا يجب حكمها إلا إذا كان على الصدر أو
على البطن أو الظهر أو الحصى، لأن الحائقة ما يصل إلى الحروف ولا تكون جائمة على
الوجه، وإن عذب من العم، وفيه حكومة عند

وذكر في باب السجج من الإصباح ما وصل من الرقة إلى موضع لم وصل إليه
الشراي كان مغطا كان حمة، لأن لذلك الموضع حكم الحروف، ما موقه، فليس

(٦) وفي م: بلد كان

(٧) وفي م: تلك الرمي

فكان من ضمنى بين شاكس الأسير واندر حتى وصل إلى طروف، وفي
جانبه، وما قبل الموصلة بموضعها جميع المدن، وليس في شىء من غير الحرب لقرى
مقدد إلا في الحاصه، ولا يقص في شىء من ذلك قبل البره، فشدلت لا يحكم بقرشها
قيل ظير، كذب حقا، وبه الذو، والأد من الحاصي نعتد به ن مات منها وحب
للقصاص في سمر دون البحر حه، علر اسوقها لقصص من في ابدال لب، فقد استمره
مع انا لانعلم له نعتسح، وهذا لا يجر

١٩٠٩٧ وفي خطأ الحيه فيب دون النفس قد يوجب كثر من القيه، وذا
سرمه است الدبه، ودر حركه بالأرس قبل شره، فاب سوفاء، لم نعلم سيجهاقه،
وايه لا يجوز، ومما من سجه يعوقى على حياحه الحيه في حوبها وعرضها، وذا
كتب في مقدم الرنس و مؤسره ثم وعظه له حيه " من دس " انا ح في ذلك
الموضع من رأسه، و بر صحه موضعها، فأخلف ما بين عرس المشجوج، وهي لا تأخذ ما
بين قري الساج خير لتسجوج ن ساء، انقص، وذا في أي حاسب أراد على بلع مقلر
طول الأولى من حيت سبع، به تكف، و ذ شاء أحد الارض، و ذ كاست تأخذ ما بين
نوس شجاج نعت وبعص، فان شاء، أحد الأرض، و ذ شاء، نعت من بين عرس شجاج
لا يره، و ذ " ك في طول " من المشجوج، وهي تأخذ من حيه ساج إلى قضاء، فاذ
ساء، أحد الأرض، و ذ ساء، انقص إلى مثل موضعها من رأسه، ولا يريد حيه، و ذ
كاريين حيه المسجوج، رام، مع من الساج " لا إلى نصف ديب، فان ساء، أحد
الأرض، و ذ شاء، نعت من ذ حيه ساج، و ذ ساء من أي الجاهر به

١٩٠٩٨ - وفي " انا : دون " فذاع هذا شهره من كثر، فسهه رجل موضعها
عسقاء، عطى الساج لارن دون لقصاص، لأن موضعها الأصمعي أطون، فذ كك
انتاج أطلع أبعها وحب انفس من لفلوانه، و ذ لم تكن الشاج أبعها، و ذ كك من أن
بعضه من لسي به ذلك، وعنه الأرض كصحيح كبد يطلع به الأسر، ثم يرضى قد

في شهر رمضان سنة ١٢٠٠ هـ في (الحدائق النورية) وفي (الحدائق النورية)

هكذا عن سريخ والحسن والشمس وحسن الله عليهم، وحسن الله له أن يكون حساناً
صغراً على الكمال وتبيينه، ويعقوب الحجة الظاهر يوحى كمال الدين للذليل عليه ما
ووقى له رده، بل هو على أسى عظمه في حجة من الله مع الترجمة كمال الدين،
والصفت ما يحس حجة بوجه حجة الظر، وقد كان حجة لا تلحقه
حسان ووجه من حجة حجة، أما المصوح ملاحه من على الذي كان أن قد كان وإن
من شيوخ بعض الخلائك من حجة من على حال ما لحق والده بالباب، وحسن
لأن حسان ما بين الإنسان حجة، ويشتد ويشتد وانحصر ما بين الرحمن حسانه وحسنه
واللهاء وإلا قد قال عن تبيينه، لأنه لا يست مكاتب حري قد است مكاتبه
أخرى فيه لا يجب سري، لأنه لم يزل هذا حلي القاب، لأنه لم يكن حساناً آخرى

هذه هي تلك التي لا تسمع حكمة الله. غاية لا يحب كمال الله وقد قوت
سما

قُلْنَا مَرْحُومٌ ۖ فَاسْلُكْهُ لِمَ تَمْرُجُهُ لِأَيِّ عِلَّةٍ هَذَا ۚ رَأَوْا عَذَابَ عَذِيبٍ ۖ يَوْمَ تَكُونُ الْهُلُكُ ۚ هَلْ يَكُونُ عَذَابُ يَوْمٍ يَوْمَ تَكُونُ الْهُلُكُ ۚ

وَأَلَا يَنْظُرُونَ نَظْعُ الْأَعْيُنِ ، فَيَرَوْنَ لَا يَحِبُّ عَلَيْهِ كَمَالُ سَيِّدِهِ ، وَدَمْعُ بَيْتِ جَمَالِ عَيْنِي
لَا يَكُونُ إِلَّا فِيهِ ، لَا رَوَاةَ لَهُ ، وَمَا أَحْبَبْتُ مِمَّا سَجَّحَ ، وَلَا سَرَّ مِمَّا سَرَّ لِحَبِيرِ
بِالْعَامِيَةِ وَالْأَنْفِ ، لَا تَقْ بَرَأَ حَسْبَ الْأَقَامِ عَيْنِي بِكَمَالِ وَالْمُنَافِيَةِ ، وَهَذِهِ
الْشَيْءُ نَيْسَبُ بِجَمَالِ مَنَافَرِ ، وَمَا حَسْبُ مَا ذَكَرَ مِمَّا أَسْمَى عَيْنِي

بسم الله محمد ورحمه الله تعالى الخ

١٢٤٠ هـ / ١٨٢٤ م

[illegible]

(*) هكذا في الأصل، مكانه في المتن: وقوله

كما لا بد منه، ومن بعض الحركات الشخصية، وقد فصل مساجيح ما يحرم من ذلك
فصلًا خاصًا، إذ يجب سؤال نفسه إذا كانت الطهارة له، لأنه إن جاز لا طهارة
على التكامل، فأجاب: لا يجوز، وأقره بأن لا يمكن من هذه المسألة، بل كونه على
وإن طهرت من غير ما فيه، فيه لا يجب شيء، لأنه لا بد من الطهارة، ثم إن
عذر الطهارة واجب، وهو أن لا يعلم من الطهارة، ويجب أن يكون الخواص
على هذا التقدير، لأن محمد ربه قد ذكر الطهارة، ومعلوم أن من طهره، أي
التكامل لا إلا، وهو أن لا يمسس بمكروه.

١٩١٠ - في ما يدخل في تكليفها أخرى غير ما في الأول، كأن الأول منه
أو أحد من ذلك، فلا شيء عليه، أما إذا لم يكن به شيء، بل قد يكون هذا في
معرفة الله، وهو أن لا يمسس به الأصول، وقال من هو أن حسنة وحسنة
إذ كان حرامًا، فلا شيء عليه، وإن كان عطفًا على غيره، لأن ما بين من لا شيء من رأس
من أحد من بعض منه.

فاما ما لا يدخل في بعض ذلك، فقال أبو يوسف رحمه الله: لا شيء عليه، بل قد
ذكره في ذلك، لأن ما بين من غير، فله عيب وسر.

وفي سبب الأمانة الخدم من أي يوسس، ومحمد صديق الله في هذه القضية
بأنه حكيمه العبد في حره، ثم هو ليس له شيء، لأن ما بين من هو، وهو
الذي هو الذي، وهو، فصل استعصم فيه السابح على ما بين من هو، نساه الله
بذلك.

ولو جاز جمع عيب السابح، ومن ذكره في ذلك، فإنه لا بد من العيب، ومن هو من
معرفة العيب في هذه الصورة، إذ يطرح في فيه العيب، وهو جمع، أي، وهو لا جاز
له، وإنما طريقه، بعد من بعده، وأما من بعده، رآه الله، وهو لا جاز
ما، وهذا لا، بل يجب في الصلاة حرام، وهو من أحد من الله، أي
يتمكن من الجمع في الصلاة، لا بد من العيب، وهو لا جاز في حكمة الشرع.

ومن هذا فصل، وهو ما بين من بعده، وهو لا جاز في هذا.

وذلك يقتضيه حال لاسيما عليه إلا أنه يؤدّب على دعاء ابن الأديب بطون والشعر
سبب، ومضى هذا الكلام أناسا مفسدين بالأرض في إخراجهم من النسيم وطول الفهم
بعد ذلك وعاد إلى حربه كما كان يجسد رد الأرض، فلا يصد بعضهم بالأرض، فهو
يقول، ولم يبق إلا أن يكتم به حكم - قوله أعلم -

نوع آخر

١٩١ - ولا عيب في جلد قرآن في الرد إذا وقع سب سيء، وكذا في
الحج والعمرة وغيره من سب أو دفع سب سيء، وكذا في الدعاء بعد الدعاء في
الأنظمة والندوة، ولا في الوعد والقدرة على الرد، ثم لا يخرج من ذلك الكلام
إله عش. وقد سبح جماعة من هذه القبلة كاملة فتموت الجملة على النكاح كما سب
بعد هذا - إن شاء الله تعالى -

نوع آخر في الأدب

١٩١ - وفي الأدب السفسفي في اللغة الأدبية كمالا لحدوثه ولتجريب
علمان على الحكماء، وفي جماعة من الأدب، وأعلم بأن من في إيجاز فتيه
كلماتهم دون النفس لو أن حسن منهم على النكاح أو رد حذر على الحكماء
وهذا أفضل من سبهم من الجاهل، يلهو في سبهم وحذر في سبهم، وفي
الذكر لسبب، وقد روي محمد بن عمرو عن حذر بن أبي حذر - بابي - كتابه كذا
حذر بعد أبي الجهم، وفيه عيب، وكذا أدب النعمان من ليل روي الأعم
الدية، وفي السبب ندية وهي العسا فتيه وفي الذكر ندية، في الأدب ندية، وفي
قطع السبب دفع الداء بغيره حسن شعبة على النكاح، وهي شعبة كطير وشعبة

١٩١ - أسرار من كتابي من نسخة ٥٠٧/١٤ والثاني في السبب ٥٧ حديث (٢٨٤٣)
ومثل ذلك في سبب ٥٠٧/١٤، وفي أبي حنيفة في نسخة ٣٦٦/٤ حديث
(٢٦٩٥) وفي نسخة ٣٢٦/٤، وفي أبي حنيفة في نسخة ٣٦٦/٤، وفي أبي حنيفة
٢٥٩/٤ حديث ٧، وفي أبي حنيفة في نسخة ٣٦٦/٤، وفي أبي حنيفة في نسخة
٢٦٦/٤

هنا القصص ١٠ لال خبار -- nist ١٠ في أم تحب لعل ما يعني مراد وترط
على عبه الأخرى، وروص على وجهه قطر، ثم جرت مرارة من عيه حتى يذهب
بورها، وتبين أنور على حاله بالذلة، ولو كان له من الأمل لا يكن عسار
الموت في ذلك، وذكر أنه من له لا يصح من المبرك أن يورث أو يمسك، أما
بجب الفضا من أكانت ذنبه وحب صومعه وهو يشاء من له يباد خورث،
وأعيا المانية في غير يمكن

١٩١٦- وقال عم أبيه علي بن حمزة وحسين بن حمزة الله لأقاصي
 من جميع الدنيا، مما يصح من العرب والفرجاء ورواهما، ومن فائده، فإن ذلك
 حديثه في إسناده فقال في صحيحه، أنا نزلتني أن يصح من هذا، يدرج من ذلك أحده
 سوى حقه، ذكر في أبيه بن حمزة رحمه الله في سنة ١٩١٦

[illegible][illegible]

١٩١٥، في الأحبار بهذا رد على المجتهد أبي محمد ومحمد بن أبي
 القاسم فاضل، وعليه التمس منه، فكتب مرعته لم، ورت على
 وفي الأحبار بهذا رد على عبد الله بن أبي
 القاسم، ورت على أبي محمد بن أبي القاسم،

دگر هي ٺٽي جي ۾ پوءِ رحمت الله من ماعينا جو لاڏاڻو ٿيو.

الطهارة عنه بالحيار إلى شاء انصبي، وإن شاء، ضمنته نصف الدية، وفي الأصل، إذا
فقاً حين رجلى وفي عن الثاني تلك ما في نفسها، فالطهارة عنها بالحيار إلى شاء، أخذ
عنه النقص، وإن شاء، أخذ دية عنه.

في الجامع رجل فقاً عن رجل وعن الثاني يضاء، فالطهارة عنه بالحيار إلى
شاء، فقاً العبد الربيع، إذا كان استطاع فيه القصاص، وإن شاء، أخذ أرض عنه، لأن
محل حقه موجود ولكن دون حقه في الوصف والمنفعة، فيغير لهما، وانفقوا في
تأويل قوله في الكتاب، إذا كان استطاع فيه القصاص، وأصح ما قيل فيه ما نقل عن
الكوفي رحمه الله أن يكون عن الثاني قائمة ويهر شيئاً قبلها، لأنه إذا كان هذا كانت
قائمة في حقه، وبكى بوصف القصاص فيغير.

فأما إذا كان لمحمد يضاء، لا يهر شيئاً قبلها، في هذه الصورة لا تقصص عنها
لأنه لا عهد للعاني في هذه الصورة، فهذا هو تفسير استطاعة القصاص عنها، وإن لم
يغير شيئاً حتى تقاربن عن الثاني، فقد حلت حقه للطهارة عنه لأن حقه متعين
باليمين، قال الله تعالى: ﴿والذين يبالون﴾^(١)، وإذا ينقل إلى المال إذا اختار المال عند
تخير القاضي أو عند تخيير الجاني، أما حل ذلك حقه في العبد، فإذا مات ظنماً من غير
أن يهني به حلف واجب على كمال الهلاك على الطهارة عنه كذا لو كان لفرق، عرفت
صحيحه، فإن اختار الطهارة عنه الأول اللية، ثم هأ أجنب عنه البقاء بغير إن صح
اختياره، ينقل حقه من المير إلى اللية، فلا يظل حله بموت العبد، وإن لم يصح
اختياره حتى حقه من اليمين، فيبطل حقه بموت اليمين، وصحة اختيار المال يتي عن
تخير القاضي أو عن تخيير الجاني، أما إذا اختار نفسه لا يصح الاختيار، وله أن يرجع
إلى القصاص إذا نسي البياض.

ثم من كل موصي صح اختيار طهارة عليه المال ليس له أن يرجع إلى القصاص،
وإن كان البياض من غير الجاني، لأن الكل قد تم لقبه بوم بدل، فلا يستعمل
العود إلى القصاص بعد ذلك، وإن لم يغير للمير عليه شيئاً حتى زال البياض من غير
الجاني طهارة لو ائتم به أن يمنع عن القصاص، لأن حق المير عليه في غير المير.

... في كتابه الأسماء، وكان له ...

١٩١٤ - وفي سنة ...، سجد رحمه الله ... من ... رحله ...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...

١٩١٥ - في ...
 ...
 ...

...
 ...
 ...

١٩١٦ - وفي ...
 ...
 ...

١٩١٧ - ...
 ...
 ...

...
 ...
 ...

...
 ...
 ...

ومسعودي في لآلئ المخطوطة نثرية حكومة عدل

وهو الأصل إذ عسر أمع إسداعه حكومة عدل، وإذا قطع كل ثلث من عملاء
يجب التخصيص، وإذا قطع بعضهم، لا يجب، وإذا قطع خمسة الألف، لا يجب
التخصيص إلا بقاها لأنه عسر. وإذا قطع كل الألف، لا يجب العسر من عند محمد
وحمه الله، وعند أبي يوسف رحمه الله يجب هكذا ذكره الكرخي

قال القموني أراد بقوله إنا قطع كل الأعداء، يجب التمسك على مولاي
يوسف وحبه لا كل الناس، أما نصبة الأئمة عظم، ولا نصيب في العظيم بالأجسام

موقع آخر

في الشقين

١٩٧٦- قال محبته رحمه الله في الأوصال في التفسير كتاب المدينة، ومن
إحسانها صنفه الله، العباد والبشر في ذلك مراد، هذا هو حكم الخط

وأما حكم التمسك بعد ذكر الطحاوي رحمه الله في سره دوايه عن أبي حنيفة رحمه الله أنه إذا قطع شعره رجل المسلم أو العبد أو كذب أو سب أو فحش فيه، فعليه التخصيص العبد بالعبد والمسلم بالمسلم.

في المثلوي : إذا قطع كل السعة، يحجب القصص ، وإن قطع بعضه ، لا يحجب -
ولله اعلم - .

نوع آخر

في الأستان

١٩٦٦- عامي اجتمعي ومن آزاد خلق سبک طبيعت، سبک از تهنه ازا کشته
 هي موصوع لایمپيل لکس، رمن آزاد خلق خيئت، او ابا ان يهره سبک مبروده طلي
 قد فتنه، و ايد کاب لا معيت اساس، لاند الاور جوم، و آلماني بيس محرم

وقال محمد رعيه الله في الأصل : ولا يقتصر من فهم ما غلبا اليه ، وحده

[illegible]

وروى الحسن بن علي عن أبي حنيفة رحمه الله في النسي أن من عتق مملوكا بغير
 عتق فليس له من ثمنه شيء وإن سبب العتق له فليس له من ثمنه شيء

وتوفي عن مائة من ابي يوسف عن ثمانين جماعة منهم الله في السن اذ تربع
بنظره الكرم ثم بعض من عائلته

وعلى سبوح الضحارى : إذا كسر بعض من تسنيد عمداً ، ثم سرقة الباقي بذاته ،
ثم أحرق واحترق ، أو دعيه يعب بوجه من الوجوه فلا يقصص ، ويجب الأثر
فى ملكه ، رى الأصل كسر من إنسان عمداً ، وأسود الباقي لا يجب القصص ،
ويجب الأثر من ماله ، وبهذه الرواية تبيّن أن ما ذكره الفاضل لإمام حيدر الإسلام
والقائد الشهيد لى : جميع الصحيح ، وإذا كسر بعض من إنسان ، وأسود الباقي ،
فسمى إذ يجب يجب كونه غلب ، ليس صحيح ، ويرى قال لمجس عليه فاسق
القصص من الكسور ، وأرى ما سود ، ليس كذلك .

[illegible]

١٩٢٦. وإذا سارع من رجل ٥ جثا، أو أسرع المموعة منه من المارح، ثم سب من الأول، ضمن لأرب أرض من الثاني: لأن الأول لا سب تبيى أن القصاص لم يجبه وأن الثاني موع بعير حق. كان يبيى أن يجبه القصاص، لكن لم يجبه القصاص كذلك التسمية. فلا يقل من أن يعرم الأرض ولو بيت موعا يجبه حكومة عدد، ذكر المسألة في الجامع الصغير

١٩٢٧- وفي الرداء إذا قلع ثل رجل ثيبه رجل عمداً فاقصر له من ثيبه القالع، ثم سب به القصاص منه، ثم يكن للمقتصر أن ينزع تلك الثيبه التي بيئت نائياً، لأنه لم يسمو من حقه مرد، ويقتل لو سب به القصاص، ولم سب ثيبه القاص منه عرم القاص له للمقتصر ما أرضى له، وهي المسألة انعدمة، هذا جعل ثيبه القاص له التي بيئت كالثيبه من الأرض، حتى ظهر أن القصاص لم يكن واجباً، وجعل ثيبه القاص منه الذي سب كتابه عرم الأول حتى لم يكن للمقتصر له عيب سبيل، والوجه في ذلك أن الثيبه الثانية غير الأولى حقيقة إلا أنها حلت في المثل الأولى، ما غير اتحاد المثل في سب ثيبه القاص به التي بيئت حتى عرم الأرض، وغير المعايير حجة في حق ثيبه القاص منه حتى لم يكن للمقتصر له عليها سبيل.

١٩٢٨ - قال في الأصل إذا سارع ثل رجل وثيبه أخاه سروداً، فالجس عليه ما خيل على موع سادته في مسألة العير، وأخرج هذه مسألة على موع مريح العير، ولو موع ثيبه المارح سروداً، فلم يجبه الجس عليه سباً حتى سمعت المموعة السوادة، وسب مكانه أخرى صححه، فقد حلل من يلحقه، لأن حو المروعة سبه في المموعة السوداء، هذه لم يلع حتى سقطت هذه ذهب عن حقه لا لمس وجد من جهة من عليه، جعل حقه، ولو دفع رجل ثيبه القالع مملو منه، سب ثيبه بعد القلع، فلا قصاص فيه، ولم يمدوثة ثيبه أرضها، لأن المروعة ثيبه لم يمسح القصاص وقد الفتح لعدم خطه إلى استحقاقه، والماله بعد وجوه لا يعود إلى القصاص أبداً

١٩٢٩ - قال في الأصل إذا قلع ثل رجل من رجل ٥ فأخذ بمروعة منه سبه، فثبت على مكاتبه، وقد كان انقلع خطأ، على القانع أرض السب كاملاً، لأد الأرض إنما يسقط إذا رآه من كفي وجهه، وأجابه مهب لم يرد، لأن السب في هذه

[illegible][illegible][illegible]

أصدها، وأحسن صوت قول بصير، وتكناف صوته من وتغن الصوت قول المنصور،
وليس هذا في غير من الطبقات إلا في الحزن فقط، وذكر هذه مسألة أيضاً في هذا
كتاب مرة أخرى، فقال من روى عنه أنه وأحسن صوته، بعد التصريف منقطع من
صوته من غير، فيه نال بصير حتى سقط، فإن نال في نفسه، فأثقف قول
المنصور، إنها منقطع من غير به هذا، وإن قال بعد الله، فأثقف قول المنصور

١٩١٣٢ - قول في الأصح - وهي كل من حسن في الإيز أو عجمانية فيهم
يريد به حالة الخطأ، وبه ورد أكثر في جميع الأستان في ١٠ على سواء لا يصل
ليخص على البعض، لأنه لا يمتنع في الأمر، فبعد ذلك بنظر في عدد الأستان إن
كان نال وبلاط، بعد ستة عشر ألف درهم، وذلك فيه، وثلاثة أحماس فيه يؤدى
ذلك في ثلاث سنين، في سنة الأولى ستة آلاف درهم، وسنة وسنة، وسنة وثلاث،
وفي السنة الخامسة ستة ٧ ألف درهم وثلاثمائة وثلاثون، وثلاث، وفي السنة السادسة
ثلاثة آلاف درهم، ذكره عن هذا التفسير

١٩١٣٤ في سنين منى وليس منى نفس لدمر شىء من الأعمال، يذكر
أرشه على ثبة النفس لا الأستان

رجلان قدامي، القصب بصير، فأثقف منى بحسب، وقد برحو ستمه، فوكر
أحدهما الآخر، وكسر منه، فعلى التصريف القصاص، ولكن بالدرم التي ثلثه، لأن
هذا عهد، وأصله كتاب ربه القسرى، وأثقف القسرى على أنه

١٩١٣٥ - ورد مع منى، وأجل حرلا من بصير قبل تمام أحول - فلا
تسب على الخاسر في قول أبي حنيفة رحمه الله؛ لأن أحسن رات ولا ثبوت قائمه
وقال أبو يوسف رحمه الله، فيه حكومة عدل - وثقة أعده -

١٩١٣٦ - ورد أصرب من رجول، فمعه داليم بصير، ثم جاء حوز برعه،
على الأول ثم لأرس، وبني الثاني حكومة عدل

والأربع من رجول، ومن النجس سوهاء، أو صير، أو حصر، أو حصر، أو حصر،
والشئ كان عهداً، بصير اجن على إن شاء اقتصر من سنة، وإن شاء عهداً فربى منه

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

نوع: حر

في المصنف

[illegible]

والله اعلم بالصواب

وہوئے مقصود لا بہرہ صبیح المذبحۃ، اور یہاں بطور استفادہ
 سے التلاوۃ، الا من المارۃ ما خرج من التلاۃ من غیر حرکت، ہنساں ۱۱۱۱
 طلباء لھا، و ہنساں بطور ہنساں حرکت، ہنساں کہتے ہیں، و ہنساں کہتے ہیں

۱۹۸۱ء کا نام طوطا درجہ اولیٰ ہے

بعض الحروف بما ينشأ إقامته من غير اللسان يحكى بالحروف التي لا ينشأ إقامتها إلا باللسان ، فإن أمكنه التكلم بنفسه والحروف لشغلته اللسان اللازمه وله يمكنه بالنقص كان القاتت بنفسه ، لملمه بنفسه ، وهو أمكنه التكلم بانثت يلزمه ثلثا القية ، فالوا ، والأول اصبح برحمن أحدهما أو عليا رضى الله عنه امتحنه في الكل لا من البعض ، ولأنه إن ينشأ إقامة بعض الحروف من غير اللسان ، فإنه لا ينشأ بهله ، وبسه من غير لسان ، والمقصود من الكلام إقاهو الإيهام ، منهذ وجب الامتحان بجميع الحروف المعجمة التي عليها مدار كلام العرب ، لا بالبحس ، هذا كله في لسان الباقع ، والكلام في لسان الحبس يأتي بعدهما إن شاء الله تعالى - وإن نطق لسان غيره محمداً ذكر في الأصل : أنه لا نقصان نطق الحقر أو كله ، وإن أيسر رحمة الله : أنه إذا قطع الكل ، فيه نقصان

وجه د روى في أي يوسعه رحمه الله : أن استبعاد الفصح من في الكل يمكن بالنقص من أصله ، وفي البعض غير يحكى إقانس فيه نقصان يوهب عنه

وجه د ذكر في 'الأصل' أن النطق في اللسان يختلف باختلاف اللغة ، ألا ترى أنه يجمع ويصط ، لا يمكن الاستعفاء على وجه الصانعة ، وفي العيون ، قال أبو حيفة رحمه الله في اللسان إذا تكلم أتمها من ينقص ، وفي الزايفات ولا نقصان من وسط اللسان ، ويجب في رأب

وفي 'بواكير مضاغة' عن محمد رحمه الله : لا نقصان في اللسان وإن قطع من أصله أو شيء منه

وإذا دعى المجي عليه دهات الكلام - يستعمل حتى يسمع كلامه أو لا يسمع - وفي لسان الأخرس حكومة المدون

نوع آخر:

١٩١٣٨ في النحوي كمال المدة ، وفي أتمها نصيب .

من آخر

في اليد والأصابع.

١٩١٣- وفي البدء القصاص إذا طغت من المفضل ، ذلك في الأصابع القصاص إذا طغت من الفصل ، لأن اعتبار المائتة ممكن إذا حصل انقطع من الفصل بأن يصح المقصود متصله السكن على تلك الفصل ، يجعل ما من الأول ، وإن قطع^{١٥} من غير الفصل فلا قصاص ، لأن اعتبار للمائتة غير ممكن إذا حصل انقطع من غير الفصل ، ولا ينقص اليد المسمى إلا بالحمى ، ولا اليسرى إلا بالسرى ، وكذا في الأصابع لا يقطع اليد اليمنى ، لا بالسبابة اليسرى ، لا سبابة اليسرى إلا بالسبابة اليسرى ، وكذلك لا يجمع الأيدي بالسبابة ولا السبابة بالوسطى ، وإذا حصل أنه لا يؤخذ شيء من الأضضاء ، لا يمتنع من الفطخ

١٩١٤- قال محمد رحمه الله في الأصل : إن قطع رجل بـ رجل ، ومضى ففقر مسودة فـ حرج ، فإن كان فيه فقر مسود فـ فإنه يجب القصاص ، وإن لم يكن فقر بـ فقر فـ الفطخ مسوداً ، وذلك لأن مسود فقر الفطوخ بـه مما لا يوجب نقصان عن دية يده ، لأنه لا يوجب نقصاناً من منعه اليد وهي البطش ، ألا ترى أنه لو قطع يده خطأ كان على مخالطة الفطاطح نصف الدية ، وإذا لم يكن لاسرودة الفقر أثر من نقصان فيه اليد صار وجود هذا العيب ، عدمه بـه ، فلا يجمع وجوب القصاص ، وكان كبد يجب شقوق ، أو فقر جـمري قطعه بسان يـد الفطاطح ليس بها هذا العيب ، فإنه يقطع بـه ، بذلك ، لأن هذا العيب لم يوجب نقصان من يـد ، فصار وجوده وعدمه بـه ، وكان كالعين الخرواء قطعاً بالخرقاء ، وإن كان الخرواء أحسن من الخرقاء ، لأن الرق لا يوجب نقصاناً في دية العين ، فيجعل وجوده وعدمه بـه ، وهذا لأنه لا مد من دليل عيب يكون يـد أحدهما ، فلو اعتبر ذلك مائلاً لا تمتنع جـمرياً القصاص في الأطراف ، وهذا مما لا وجه له

هذا إذا كان فقر الفطوخ بـه مسوداً ، فلما إذا كان يده جـمرياً كان يـد كذا جـمرياً لا يوجب نقصان فيه بـه ، بأن كان نقصاناً لا يؤمن في البطش ، فإنه لا يجمع وجوب

(١٥) حكاه في ط ، وكان في غيرها : وإن حصل الفطخ .

المصالح ، ويجعل وجوده واجباً ومقدمته ضرورة ، وإن كان معصاً ما يؤمن في البطلان حتى يجب معطاه حكمه عدل ، لا نصف الدنيا كان يمر به البد السلا ، انما المصالح لا تعجز بالسلام ، لأن النفس لا يقطع بالانصر ، ولأن المصالح من النفس شرط ولهم يوجد

١٩١٤١ راد على الرجل من يد رجل أصبح أرثه فلا يجب له فيه ، سواء كان للمصالح أصبح راد ، أو لم يكن للمصالح أصبح راد ، فلا يجب له فيه ، ولو جوب

أحمد ، وهو أن المصالح أصبح راد ، وأيسر له المصالح ، ولا يرد إلى قطع أصبح أخرى ، فلا يجب له فيه من كس قطع بهام إيمان ، وليس له فيه

والثاني أن المساواة في القيمة شرط لوجود النفس من لأخرى ولم يوجد : لأن قيمة الإصباح الراد حكمه عدل ، وفيه أصبح غير راد ، أرثه راد ، ولا مساواة بينهما في القيمة ، وكان شرط الحكم راد قطع بداعية ، راد قطع بداعية لا يجب النفس من ، لأنه لم يوجد المساواة في القيمة ، كذا هيئنا ، راد كان قطع صحيح وثمة لا يجب المصالح بعدة واحدة ، وعلى أن المساواة في القيمة شرط ، ولم يوجد : لأن الراد في قطع الإصباح الراد حكمه عدل ، حكمه العدل ، لا يعرف بالقسم ، والقيمة تعرف من حيث حرر والنظر ، ولهذا لم يجب المصالح من طرفه أعيد

عند فني البس أن النفس من يتولى في استباح التي هي دون المرفوعة ، والمساواة في القيمة لا يجب بطناً وقيماً ، لأن الواجب في أن أو صحة حكمه عدل

والطراب منه مذهب ، العيان أن لا تعتبر المساواة في القيمة في لأطراف ، وإنما تعتبر المساواة في لأخر ، لأن المصالح هو الأخر ، وإن اعتبر المساواة في القيمة شرطاً لمختلف المصالح ، وما ثبت بها اختلاف القياس لا يعارض فيه هيئنا ، والتعني التوارد باعتبار مساواة القيمة في لأطراف ، وهذه هيئنا معصية ، معاد السب لا يعتبر وثوقاً في هذا سبباً ، راد إغلا شغل لا هيئنا معصية ، فرد هذا التمشيح إلى ما يقتضيه القياس

١٩١٤٢ - وإذا قطع الرجل كف رجل من القفص، فربما أصبح رائدة، هل يجب الخصام؟ إن كان لإصبح الرائدة عما لا يوهن الكف، ولا يوجب نقصاً في البطش، فإنه يجب الخصام؛ لأن لإصبح الرائدة إذا كانت لا لا يوهن الكف، ولا يوجب نقصاً في البطش، فإنه لا يوجب نقصاً في دية اليد، فيجب وجود هذا النقص وعلمه بمرة، وإن كان يوهن الكف ويوجب نقصاً في البطش، فإنه لا يوجب الخصام؛ لأنه عزله السد السلاء، ألا يرى أنه لو قطعها إنسان خطأ لا يجب دية اليد، وإذا يجب حكمه مدل، واليد الصحيحة لا تقطع بالسلاء، فكذلك هذا.

١٩١٤٣ - وإذا قطع يد رجل عمفاً ويد الفاعل ناصه، فهذا عس وجهين. إما أن تكون ناقصة وقت القطع، أو انقصت بعد القطع، فإن كانت ناقصة وقت القطع فهذا على وجهين: إما أن تكون ناقصة من حيث الصفة بأن كانت سلاء، فربما ناقصة من حيث الصفة؛ لأن المائت إنما هو الصفة لا المندمل ولا الأجزاء؛ والصحة صفة، أو كانت ناقصة من حيث القدر بأن كانت طائفاً بأصبع أو إصبعين.

فإن كان النقصان من حيث الصفة، فالفتوحه يده بالخيار، فإن حذر القطع فلا شيء له مع القطع عندهم جميعاً؛ لأن الفتنة مجرد الصفة، ومجرد الصفة لا قيمة لها بانقراضها قيم، وحسب اعتبار المماثلة فيه شرعاً، كما في مال الزمان.

وإن شاء، لم يقطع، وأخذه دية يده حتى يعمل إليه بدل حقه على الكمال من ماله؛ لأنه كان متممداً في القطع، وكذلك الصلح الشهيد برهان الأئمة يقولون إنما يثبت الخيار للمفتوحه يده في هذه الصورة إذا كانت السلاء مما يتبع بها مع ذلك، فأما إذا كانت غير متتبع بها فهي ليست بمن نقصان، فلا يحسب للمخسر عليه حينئذ، بل له دية يده صحيحة كما لو لم يكن يقطع ذلك اليد أصلاً، وهو يعني، ويعبر عنه المسألة بعد هذا على حسب ما ذكرنا في مسألة العين والسنن.

وإن كانت ناقصة من حيث القدر، فكذلك يتخير؛ لأنه لو وجد صفة ناقصة من حيث الصفة دون الأجزاء يتخير، وإذا وجد حقه ناقصة من حيث القدر والأجزاء أولى أن يتخير، وإن اختار القطع، فلا شيء له من القاطع.

وقال الشافعي رحمه الله: يأخذ منه أو شيء ما كان فأتى من أصابعه، وذهب في

ذلك إلى أن يضمن من معه بعد ، لا تصبغة ، فإذا أجدد ما ، جد كان له أو بأحد فيه
الباقي كمن كان على آخر فمصر وطب ، فأجد منه نصف مصر ، ولم يجد الباقي من
الطرف ، بأن يقطع أرواه ، فإنه يحدد من منه الباقي ، فكذلك ، بخلاف ما ذكرنا
شكلاً ، لأن القصاص مجرد نصف ، هي المصحة لا فقد و لأجره ، دون غنائه ، أحده
دقيقة ، لا يكون به خصم ، غنوه كماله على حر فمصر نصف جده ، فأخذت
فمصر وطب ، و ، (عدم بالرواية) ، لا يكون عليه شيء ، بل هو ، فكذلك هو

وعلمهم ، رحمهم الله ، إن القصاص إذا كان غير رأس حيث يصبغ ، فهي منه
من حيث الحمى ، لأن حد الصبغة أن لا تحرق عروته من ، من أصل مما يجب الحق ، هنا
بقرات الإصبع ثم يمتد من ، من أصله هو المقصود به ، لأن حد حرقه المصباح من القرائن
حتى لو أراد قطع لأصبع لم يمتد من ذلك ، وقراءات الإصبع لم يوجب مصفاً في
الرائد ، وإنما يوجب قراءات (أصبح مصفاً في فصل حقه ، هو قطع رائد كحد الإصبع
يمر به الصبغة في منه ، فكان تمره أصلاً ، بخلاف ما ذكرنا غير أنه بعد رطب وأخذ
نصف فمصر ، لأنه استوى من نصف حقه لا الكل ، فأما منه سبب من كمال حقه فأقطع
فرائد إلا أنه مسودد بالنصف من حيث أخذه كفاً في الصلاة

هذا إذا كانت بالصبغة وثبت القطع ، فلما إذا تخلصت بعد القطع ، فهذا على
وجهين ، إن كان كلفه أن حرصاً لا عمل أحد بأن منه ، يصح من أصله لاقه
صمدية ، فالحوائج به كالحوائج فيما لو كتب بالنصف ، وثبت القطع لكل حوائج عروته
به ، فهو اجزاء به ، وإن كانت بعمل أحد بأن قطع بإصبع من أصله حسناً ، أو قطع
القاطع بمسدة من أصله ، أو هي به حقاً وأجراً عليه ، فالحوائج به كالحوائج فيما
هذه يافة سمدية ، هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرحه ، فهذا يسد به من أن للمصطفوية
يلد الخيال في عصره ، لأنها عبر أن القصاص إذا كان بأحد ، و حذر قطع اليد لا
سببه من الأرض بلا خلاف ، وإن كان تقصده بغيره ، وأما لقطع لاسي ، من
الأرض عمنه ، ونوجه من ذلك أن الإصبع يمر به الجوده لمعه من حيث الحمى ، وقد
ذكرنا أن الجوده علم الانفراد لا يخصص بالإتلاف فيما ، يجب اعتبار التماثل في شرعاً ،
كما في مثال الرود

[illegible]

تو در این حق العیون اما بعضی دیگر میگویند که فیض ما بر حقیقت فی بدنه ملک تغیر
نمیپذیرد و تو حقیقت ذات حق بر بدنه پیوسته است و خصوصاً آنکه ما حقیقت فی بدنه
نمیپذیرد بلکه نه متصور است. نکند اما حقیقت حق تعالی در بدنه ما در ظرف حق تعالی
و حق العیون است و نه در بدن ملک بشر تعریف.

[illegible]

يحيى بلشرى لا بد من البداية بأحدهما. وكانت العناية بصاحب الإصحاح الأولى؛ لأنه حتى إذا صاحب الإصحاح لا يعرف حق صاحب القيد فيمكن، بل يفسد في التناقض. وحتى إذا كان صاحب اليد، وأطلقناه القضيح من الزمان حتى يصل إليه حله كما أنه يعرف حق صاحب الإصحاح من الإصحاح كله. وتضمنت حق صاحب في البصر لغوي من تحسنت حق صاحب في الكل، فكذلك البداية حتى صاحب الإصحاح أولى من هذا.

[illegible]

١٩٤٨- د. قطع الإصبع لصاحب الإصبع بعد هـ ينضم صاحب اليد إلى لأن
 حقه كان في يد كان فيها خمس أصابع؛ لأنه قطع يده وبها خمس أصابع، وقد وردت
 فيها أربع أصابع، فكان ما وجد أنقص من حقه، فباعتبر كما لو سقط هذا الإصبع بركة
 سميوية، أو قطعه رجل آخر ظناً، فإن صاحب اليد يحمي، وكذلك هذا، وإن شاء لم
 يقطع. وأخذ منه دية كامنة حتى يصل إلى كمال حقه، حيث يدل إن لم يصل إليه
 عين حقه بكماله، وإن شاء استوعق كذا لك نقصاً، ولم يكن له عسى يقطع لغير
 الإصبع الذي قطع منه كما لو سقط الإصبع من يافته سميوية، أو قطعه الذي طع بنفسه إذا
 اختار قطع اليد، لم يكن له أن يأخذ مع انقطع أرض الإصبع، فكذلك إذا
 كان غير يجمع أن يكون له أرض الإصبع مني اختار قطع يده، لأن من عليه

هناك من يعتقد أن يكون له أثر الإصبع مني أحد، قطع يده، لأن من عليه

القصاص في اليد نسي مريضه حقاً واجباً عليه ومن عبه القصاص في الطرف إذا قضى بظرفه حنف مستحق عليه يضمن الأرض كما لو قطع يمين جليل، ومضراً، وقضى إحداهما بالعصا، أو مضراً أحدهما مع مضراً العات فإنه يضمن اليد، لأنه نسي يضمن اليد، أو يبيع اليد حقاً واجباً عليه، فصار صاعاً للأرض، فكذلك هذا

فالجواب أن من عبه القصاص إذا قضى بظرفه حنف مستحق عليه إنما يضمن لفرسه إذا كان حق من له القصاص في الرجل الذي قصص له سيف مستحقاً عليه ثبناً مقصوداً، أما في كل موضع كان حقه ثلثاً ثبناً فلا، ألا ترى أن من قطع يمين إنسي وقتل آخر، وتقطعت يده بمصاحب اليد، وقتل لمصاحب النسي لا يلزم له صاحب النسي أو في اليد، وقد هيى حنف مستحقاً عليه، وهذا لأن حق من له النسي في اليد ثابت معاً، واللى عبه أن في إيجاب الأرض احتيلوا الحق مقصوداً، وما هو بيع في حكم لا يبيع مقصوداً في حق ذلك الحكم، إذا ثبت هذا، فنقول: حق صاحب اليد في الإصبع ثابت معاً، لأن له ما هو مع العكس على إصبعه، وإذا ثبت حقه في الإصبع ثبناً لأنه فلت معاً لقومات اليد، ألا ترى أنه لو أراد قطع الإصبع، مع منه، ولو لم يقطع، فهو معي قولاً، أن حق صاحب اليد في الإصبع ثابت معاً، فهذا لا يعرف الأرض

١٩٤٩ هذا الذي ذكرنا إذا كان صاحب الإصبع وصاحب اليد صاحبين، وقد طلبا حقهما، فأما إذا كان أحدهما جاهراً، والآخر غائباً، إن كان الجاهر صاحب الإصبع لا سأل به بقطع الإصبع له؛ لأن صاحب اليد لو كان جاهراً منه كان يقطع الإصبع له، فإذا كان صاحب اليد غائباً أولى

وإن كان أحاصر صاحب اليد، فإنه يقطع له، وذلك لأن حق أحاصر في اليد قد ظهر، وثبت، حق المائب في الإصبع عسى يظهر وعسى لا يظهر، بأن لا يطلب، أو يبيع، وحق قد ظهر لا يجوز أن يزحزح الحق عسى يظهر وعسى لا يظهر، ألا ترى أنه لو قطع يمين جليل، وأحد أولى القصاص حاضر، والآخر غائب، إذا جاء الجاهر، وطلب حقه، فإن القصاص يقضى له بقطع يده؛ لأن حق الجاهر قد ظهر، وحق الغائب عسى يظهر، وعسى لا يظهر، فكذلك إذا جاء صاحب الإصبع بعد ذلك، فإنه يأخذ لورث الإصبع من ماله، لأنه صار لما غيب بأصل حقه حقاً واجب عليه، ومن علم القصاص إذا

صار قاضيًا هو أصل حر ولى القصاص حقا عليه ، لو أنفه صحر

١٩١٥١ - ولو قطع رجل إصبع رجل من المفصل الأعلى ، ثم قطع إصبع آخر من
المفصل الأوسط ، ثم قطع إصبع آخر من المفصل الأسفل ، ودبت كفة من إصبع واحدة .
فهذا على وجهين : إما أن يكون أصحاب الأصابع حضورا ، وبعضهم قبا ، فإن كان
الكل حضورا ، وطبوا من القاضي حقهم ، فإن القاضي يقطع المفصل الأعلى لصاحب
الأعلى ، ولا يقطع لصاحب الأوسط والأسفل ، وإن كان حق صاحب الأسفل
والأوسط ثابت من الأعيان ، لأنه لا حق لهما في قطع المفصل الأعلى على سبيل
الشركة ، لأن القاطع لم يضع السكين على المفصل الأعلى من إصبعه ، وما وضع على
صاحب المفصل الأعلى ، فإذ يقطع المفصل الأعلى لهم من سبيل الشركة وجبت
السلفة نحو أحدهم ، وكانت السلفة بحق صاحب المفصل الأعلى ، وبه لا يعرب حق
الآخرين في الكل ، وإن عرفت من المص لولي من البداية لصاحب المفصل الأوسط
والأسفل ، وفي ذلك تقرير حر صاحب الأعلى من كل وجه ، ثم خبر صاحب المفصل
الوسط ، وذلك لأن حقه كان في مفصلين ، لأن الغائب عليه مفصلان ، وقد وجد
أحدهما ، فيتخير كما يتخير صاحب اليد بعد ما قطع الإصبع لصاحب الإصبع ، فإن
شاء قطع من القاطع مفصل الوسط ، ولا شيء له من يده لإصبع ، وإن قضى بالمفصل
الأعلى حقا واجبا عليه ، لأن حق صاحب المفصل الثاني في المفصل الأعلى ثابت تبعا ،
وإن شاء لم يقطع ، وضمنه ثلث يده الإصبع . لأنه قرب عليه من إصبعه مفصلين ،
فيصير لكل مفصل ثلث يده الإصبع ، فإنما قطع يتخير صاحب المفصل الأسفل ، فإن
شاء قطع ، ولا شيء له من يده لأصابع ، لما يتناه ، وإن شاء لم يقطع ، والعددية إصبعه
بكمالها من مثله . لأنه قوت عليه بصحة كمالها

وإن حضر أحدهم ، وصاحب الآخر إن كان الحاضر صاحب المفصل الأعلى
يقطع له ، لأنه لو كان الآخر حاضر معه ، كان يقطع له ، فإنما كانا هائس لولي ، فإن
قطع المفصل الأعلى له ، ثم حضر الآخران ، فإنما يتخيران من الوجه الذي ذكروا ، فإن
اختار القطع لأحدهما بكل واحد منهما شيئا .

١٩١٥١ - وإذا قطع كف رجل من مفصل ، ثم قطع الآخر من مرفعه ، وكلنا

لا بد لا بد من في لأصابع التتبع حتى في واحد منها مستوفى صيغاً ومضارعاً
إصبع، وكان حتى لأمر في به فيه خمسة أصابع، ومضارع الاء ياء واحدة واحدة
أولوية مستوفى خمس حروف، والثاني الثاني على مستوفى خمس حروف، يصف خمس
حروف، وهو أصبع يصف، ثلث، مستوفى أصبع، ومضارع أصبع، به يصف حروف.
حتى حروف في الصنف، يصير الطائفة تصير ذه الذبها.

والنقطه بعده آخر كتابه في سبب اربعة اسابيع ، لا بد الماتح وقت قطع
 هذه كتابه في شرحه ، وصار يقسمه الى اربعة اجزاء ، سببها اربع حياه ،
 في قطع الناس في سببها اربع حياه ، وتلك اربع حياه ، في سببها اربع حياه ،
 في سببها اربع حياه ، في سببها اربع حياه ، في سببها اربع حياه ، في سببها اربع حياه ،

[illegible][illegible]

بده أولا ثلاثة أحماس بده بده، وثلاث خصى دية بده، وكان سبعة بمقطوعة بده ثلاث
ثلاث دية بده، وثبت سب دية بده وهو في الحقيقة أربعة أناس بده بده، وما كان هكذا
لأن من الأول كان في بد مبها' خمس الجميع، ومن مخرج الأول استمر في خمس حقه،
وبما قطع التاجر صار مستوفياً بنسب خمس حقه، لأنه صار مسدداً تماماً (بمخرج واحدة)،
فصار مذهب خمس حقه إلى ثلاثة أحماس وثلاثي الخمس، فخرج في المظاع بثلاثة
أخمسين أرض بده وثبت خمس لهذا، وللقطوعة بده الثاني كان حقه في بد مبها' أربعة
أصابع، وبالمقطع الأول صار مستوفياً بمخرج حقه وبالمخرج الذي صار مستوفياً بثلاثي
خمس، وبمخرج حقه، وبثلاثي ربع حقه، فخرج على المظاع بربعي دية اليد
وهو نصف دية اليد، وبثلاثي ربع حقه، وبالمقطع الثاني كان حقه في بد مبها' ثلاثة
أصابع، وبالمقطع الأول صار مستوفياً بثلث حقه، وبالمقطع الثاني صار مستوفياً بثلاثي
حقه، فخرج حقه في ثلث حقه وثلاثي ثلث حقه، فخرج على المقاطع بثلاث دية اليد،
وبثبت ثلثها لهذا، فكون من مخرج المقاطع لكل واحد منهم مخرجاً في سبب ذلك ما في
الحد الأول والثاني في الدية الثانية: الأمر في هذا

١٩٦٤: ربح قطع بد رجل عملاً وقطع من ربح حرم بنت لهذا لمصاحبه
فقطع حدهم بد المذبح من امرئ، فإنه يظن إحدى اليدين من المقاطع الأول، ويخرج
على المقاطع الأول دية بد بين لقطوعة يتاحما مصداق، وإن كان كدنت: لأن الثاني
قطعت أيديهم، ولا كان يجب أن يقطع أيدي المقاطع، في حد دية ربح، وبها مصداق،
فإذا قطع أحد من يمين يمين المقاطع من الرقب، فهذا منه بعد، وليس سبباً
للمصاحبه، لأن المقصود من لأطراف ينتهز فيه الممانعة في الجسد والعرض، فإذا وضع
السكين فوق ربح حله حله، فعلة تعدياً بفعل الأعشى، ربح كان الاحس هو الثاني
فخرج بد المقاطع لا قص من من سبب لمزاج محل المقصود من غير بعضي به حقا
محققاً، ويجب دية بد واحد بينهما، فهنا كذلك، بخلاف من يرفع أحد صاحبي
اليدين بد المقاطع من الأصابع فإنه يصير مستوفياً ببعض حقه، وإن وضع السكين في غير
محل سببه، لأنه المذبح من الرقب

(١) هكذا في طوب دوم، وكان من الأصل في دية هذا

(٢) هكذا في دود، قال في الأصل: يثنى مكان الأول

وجه الظاهر مروية من الناس إحدى لأحد جعل النكاح مباحاً للأصابع مباحاً فمن
 نكح مصلح بالأصابع ، وليس للنكاح أثر مقدر ، فمصلح مباحاً للأصابع مباحاً للصبيان ،
 لما لم يحد له حد مباحاً حتماً للأصابع ، لا للنكاح ؛ لأنه ليس بنكاح ثم يحد ،
 ولم يكن جهة تقييد للأصابع ، لأنه غير مصلح بالأصابع ، لا نكاح مصلح ، وإذا
 وجب جهة الحد وحكومية الحد ، يكون ذلك في مسبقه في السنة الأولى وثانيتها في
 السنة الثانية . وإن كان يريد ذلك على ثلثي السنة ، فالرأى محبب في السنة ، لأن
 هذا حد واحد ، والله به الولي . لا وجه ترسها في سنة واحدة أكثر من ثلثي السنة ،
 يجب ما لا معنى له في السنة الثانية . وما زاد على ذلك إنما يوجب في السنة
 الثانية

وكذلك لو كان حلاً قطع أصبع رجل ، ثم قطع لقصمه ، صحت به القطع من
 'فصل . فقد ظهر حق صاحب الإصبع ، لأنه قد قطع به القطع من نفسه ، وقد وضع
 النكاح مؤثراً ، حتى يقطع ، منه يكن سرفقاً حقه ، بل كان مباحاً . نصار مضعه ، وقطع
 أي شيء آخر سرفقاً . وهذا يقطع من صاحب الإصبع ، ما ذكرنا من هذا ، كذا عدا ،
 والقطع به ، أي : لا بد ، بل قد دلت على أن القطع أصابعه ، وإن لم يعم ذباً كالمقتضى
 لأن المقتضى ، يجب لقطع يد ذم الأصبع وحده مضمونه ، وقد نظرت في مضمونه بالقبض
 صغير على الواحد الذي

كان غير : إن حذر لقصمه به أحد القدية يجب أن يعم قطع يده مرة ، أحسن
 ذباً القدية : لأنه يجب به وصيه من كالمعقول له

فلما علمت النصارى سب مخالفاً لمعاني ، دأبه من الإلزام ، وإزاء الإلزام .
 وإما غيرها كسب ، والسرور ، وإزاء الأسبغ من مذهب الأسبغ ، وإلى ما يقتضيه
 التقييد ، فلم يظهر ثبوت ههنا

١٩١٥ قال محمد محمد بن أبي الجارود : أرى رجلاً قطع يمينه ،
 فقطع أحد يمين يمينه ، وفتح أيمن الأصابع الأربعة ، ثم انقطعوه يده

(١) هكذا في ، وكذلك في ، ثم سرفقاً من الأصابع ، ومن ، لم يسن مخالفاً
 للأصابع

الأجزاء، فمما كان ضرورياً لا يظهر فيها لأصروء فيه، وهو لا يتناول من السهل، «اعتبر
بمن قتل منك أحد إنسان، فالدنيا نكد و ثوبت جوب و وجوب، و لم يمتس من الروح مثلهما
لما كان على حقه ضروريا، كذا هنا

١٩١٥٧ - ١٩١ - أجمع المظنوعه أيديهما على قطع الكعب، ثم اخذ منه القيد
مستطاب يسهما أحدهما منه اخذها منها ثم الذي لم يقطع الإبهام، و حذباها الذي قطع
الإبهام، لأن قطع الإبهام كان اسموي خمس حقد، و لأن حين قطع جميعاً الكعب،
والأصابع الأربعة عليه حكماً، صار مستقيماً خمس حقه، فصار ما استوفى من الإبهام
حسباً ثلاثة خمس حقه إلى تمام حقه خمسا، فمستوفى من الإبهام، والذي لم
يقطع الإبهام صار الآن يقطع الكعب مع حقه مستوفى خمس حقه إلى تمام حقه
ثلاثة الخمس، فمستوفى من الإبهام

وإذا بدأ لا خمس، فليقطع يميناً من أصابع الفصاح، ثم يضع أحد صاحبي
الفصاح على ذلك يميناً من أصابع ماطع اليدين، ثم عد الأصابع، فليقطع يميناً من
أصابع الماطع، ثم إن الذي لم يقطع يميناً من أصابع الماطع قطع الكعب وعليها
الإصبعان، و من الفصاح، بعض على الماطع يديه و حقه رده، حتى قطع الكعب
و ثلاثة أرباعه يده يقطع الأصبع، ولا يجعل الأصبع الذي عليه لأعني قبل قطع
أحد صاحبي الفصاح، فأنه حكماً، بخلاف المسألة الأولى، لأد في المسألة الأولى:
إنما اعتبر قائماً حكماً، لأن أحد صاحبي الفصاح لا اسموي، فبعد من أصابع الماطع
لولا، فقد استوفى خمس حقه، وبعد قطع الأصابع لا يتغير هذا الحكم، فليجعل ما
حصل مقطوعاً بمن لا خمس يميناً حكماً، أما هنا أحد صاحبي الفصاح لم يقطع شيئاً
من أصابع الفصاح بصير مستوفى مئة من حقه فيجب الحكم، بأنه استوفى خمس حقه
حتى يقال، بأن ذلك الحكم، وذلك الخمس، بأنه يصير يقطع الأصابع جعل قطع
الأصابع و حقه، عدده ثم ثمة، فلم يجعل ذلك الأصبع قائماً حكماً، فكان ثانياً عليها
بعيد من كعبها يميناً، و قد بقي الكعب عليها أربع أصابع، فأنشأ من كعبها إلى هذا
عاقلاً جاء أحد صاحبي الفصاح و قطع يميناً، فبعد استوفى ربع حقه، و جرى الحكم
بذلك، فليجعل الأصبع الذي قطع الأصابع بعد ذلك قائماً حكماً، ثم مرة، و صار الماطع
الكعب مستوفى كذا ثمة ثلاث أصابع حكماً، فصار مستوفى ثلاثة أرباع حقه، حتى حقه

في الربيع وحز الذي قطع الأصبع في ثلاثة الأرباع، فيقسم اليد إلى خمسة أرباعاً
لهذا

١- الأصبع مع حبات القصاص على قطع لحاف مع الأصبعين، بالذات المأخوذة
تسمى يميناً أيماناً، ثلاثة أثمانها لقطع الأصبع، وللآخر خمسة أثماناً - لأن قطع
الأصبع عند مسوقاً ربع منه، وحز قطع الكف، وهذا ثلاثة أرباع أصابع مسوقاً
إصبع ونصف وهو ربع منه ونصف ربع، فاصب مسوقاً ربع ونصف مع وهو خمسة
الأنصاف في حقه في ثلاثة أثمان، والآخر صار قطعاً أصبع ونصف منه وهو ربع
حقه وهو ثلاثة أثمان حقه، سبني حقه في خمسة الأثمان، لهذا قال: «يد المأخوذة
تقسم بيمين أيمان

١٤١٥٨ - قال محمد رحمه الله في البرهان: «والأصابع الخمسة من الأعلى من
أصبع رجل، يرى منه، ثم عاد وقطع المصطلح الثاني من ذنب الأصبع، ويرى منه
أيضاً، ثم أحصاه من المصطلحات الخمسة على الأصابع بالقصاص في المصطلح
الأعلى من المصطلح الثاني، وهذا لأن المصطلح في الأضراس من حيز القصاص
فيها، وهذا وحده، والباقي من الأصابع في المصطلح الأخير دون سائر - لأنه ما يحل
بين المصطلحين من الأضراس أن يقطع كل قطع حبه على حده، وإن اعتبر كذلك، فيقول
حين قطع المصطلح الأعلى، ثم أصبح كل واحد منهما صحيحه، فتعدي شريح حيزان
للقصاص وهو المصطلح، وأما حين قطع المصطلح الثاني لم أصبح له شريح، وإصبح
القطوع مصطلحاً ناقصاً بمقتضى، فلهذا شرط حيزان المصطلحين وهو المصطلح

فإن من الأصابع المصطلح وقت قطع المصطلح الثاني، وإن كان صحيحه مذكوراً،
فهو ناقصه معنى، لأن المصطلح الأعلى من المصطلح الثاني، فهو بالقطع الأول، فصار
كأنه ناقص معنى.

٢١٦ - وقد ذكر من مند ضروري لا يظهر إلا في حق الفعل عند الفعل، فقبله
يكون محصوراً بموت، بعد، ولم يكن الاستحقاق إلا في العمل إلا أن مجرد
الاستحقاق لا يثبت العفان لامحالة؛ لأن اقتضاء أحد يجهل بالأسبعية، والاصطفاء
بفقط مائة، ألا ترى أنه مدرك إلى العمل، فلم يدرك العفان بمجرد الاستحقاق،

ولا يجعل المسمى في الذات ، لأن ترتيبه من عليه التخصيص من الجنس ، أي الطرف في ذاته
 منه إنسان ، أو تقع مفرقة فيه يجب عليه التخصيص به ن كالعمد ، والذئبة إن كان
 حياء ، ولو كان لا يستحق باب قبل الفعل على الخوف الأول ، وكانت التخصيص
 محذور الاستحقاق علم حرام الثاني ، لو كان الجواب عن عكس هذا ، واستشهد في
 الكتاب ، فقال الأمر من أم من فصح في إضمار وحمل التخصيص لأغلب ، ثم انشأ طع حاء
 إلى محل مقطوع بعدم الأعم وصححه الفصل الثاني ، ثم حسموا إلى التخصيص ،
 والتخصيص بمسمى على ما أصبح بالتخصيص من التخصيص لأمر بالأول ، ولا يخفى
 التخصيص من الفصل الثاني الثاني ، ووجهه ما قلنا

تم ساری دسی بھصہ سزا الہ ہمارے ہاتھ حقیقت علی رحیمی وہ ذکر جنیت علی رسول و حد، غلابہ ہمارے

ثم اجاب فقال الارض لو قطع من يصح رجمه لمصر الاعلى ويرى ثم
فات صاحب الورع جى ، وكتاب يصح القول لمصر الاعلى ، فحاه
القاطع قطع من يصح بوارثه الفصل الثنى كان للورث ان يقطع للمصر الاعلى من
يصح القاطع بغيره ، ولا يقطع للمصر القاسى بغيره فانه انما الحضانة
شخص واحد ، لا يملكه من سواه انتهى الفصل الثالث فى امره لا يملكه الا
لمصره ، انما يملكه من سواه ، وقد وجدنا انصارا من دفع للمصر الاعلى ،
وقد وجدنا حاله دفع للمصر القاسى

[illegible]

١١) وثائق الأمايم مع مكنز واز

(٢٦) **مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا** مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا

[illegible]

وكانت بلا قطع حسنة امتان حقاء ثم عاد، و قطع داني اندر، بر كافي قبل
تعلل القبر، بعد دانه ن حاد، و حاد، كانه قطع الذكر مدفعه راحده، و د حبال سباده
حاج كمال ابدية في الحسنة، احكامية القدر في الداني، و غير في حبال حديدية على

وإن وقع النقص لأعلى من أصح رجل ، فليس المر قطع النقص من النقص
لأنه ، لا يرى لأخصه ، ومن كانه من الإختلاف قطع نصف من نصف الثاني ،
ذلك لا يجب نقصان من جانب الآخر ، فهو كانه ، ويرى من لقطع الآخر ،
من قطع النقص من النقص الثاني ، يجب النقصان في النقص لأعلى من وجود النقص ،
بأنه ، لا يرى من النقص كل قطوعه من النقص من النقص

۱۹۶۶ء تک یہ حکم انعامِ حشہ الی میان حکمِ حشہ، موقوف ہے ایسے
 بڑے نقصاناً خطاً کمال الدین نے دیا ہے، ورنہ اسے جس منفعہ علی الکمال، وہی وجہاً
 حصہ اللہ، نہ لا پھیلے۔ یہی علی الشماں۔ دین کی جہت اکثر بظنہ الامم
 ہے (جواب جس منفعہ لا پھیلے)۔

١٩٦٢ - وقد صرح علي بدرجل فقيهاً حنبلياً لديه كتابه : لأمة صوف حس
معها هذا التفسير ، ونسب مئة الفصحة عنه أنه تمويب لمصنوع ، وهو كل أصبح من
أصبح البنين عشر من لأمة عشر الفدية ، وهي كل معص من معاصي الأصابع ثلث أو ثلث
الأصابع ، لأن من معص له معص ثلثه على واحد ، والآخر والآخر الآخر
فصل جمع الأصابع بحسب عمر الدية ، ويكون ذلك في ثلاث معاصي الأصابع ، فيكون
بها ثلث معص ثلثه ، وقد ذكر ، بسعة له معصاة ، وقد ذكر كالأصابع ، فهي كل معص
بحسب نصف دية الأصابع ، وهي ألف الفداء حكيمه عدل ، وهي الكف حكيمه عدل

٩١٦٤ - رد نفع الکتاب مع بعض الأصابع، أربع دلائل لأصابع أحمد عليه السلام
أدبر مقدمه لأصابعه فيها دلتهم في فلك أن الکتاب بحسن ناسد للأصابع، هي يجب

لورش الأصابع. ولا يجب في الكعب شيء إلا ما كان من غير وقت على عضو واحد. وأما إذا جدد. وهو خلاف الأصابع أكثر. والأصل في مثل هذا أن يدعى الأقل من الأكثر. ويجعل الأصل بأنه لا أكثر.

وأجمعوا أيضاً أنه لا بد من الكعب ثلاثة أصابع. أنه يجب أن يمشي الأصابع ثلاثة الأصابع درهمين ثلاثة مائة درهم. ولا يجب في الكعب شيء. ويعد الكعب شيئاً ما يمشي من الأصابع.

وقالوا إن كان من الكعب صبيحة أو أصبح واحد. أو متصل واحد من أصبح واحد. فكذلك المطرب عند أي صيغة رجمة أنه يجوز الكعب شيئاً ما يمشي من الأصابع. وما يمشي من بعض الأصابع.

وقال صاحبنا رحمه الله. ينظر في أرض ما يمشي من الأصابع أو متصل الأصابع وإلى سرج الكعب. ويعد في الأقل من الأكثر. وهو قول أبي يوسف رحمه الله. وأما الأصابع فقول من حجة رجمة الله. لأن أصل عام لأصابع إلى جعل الكعب شيئاً لا بد من كثير حليين يردت على عضو واحد. ولا بد أن يجعل أحدهم شيئاً لا حري كما في الموضع. فلو من شح أو سماناً موضوعة. ونظر بعض سحر الرأس بذلك يجب في الموضع خمس مائة درهم. ولا يجب مائة مائة من سحر الرأس شيء. وهو رد الأثر عن النبي ﷺ. فجمع كعب سبعة لأصابع. لأن إرش الأصابع مائة مائة. وليس في كعب أوزن مائة مائة. وإما فيه حكومة الحد. حكاه البعض إنما يعرفه بالاجتهاد. وجمع المحمد فيه بيده للصعود في شيء أو في من حلي أو مسمى شيئاً للمجتهدين. فجمع الكعب شيئاً لأصابع بهذا. وهذا يعني أي ما يمشي من الأصابع. فجمع الكعب شيئاً يمشي به. وليس في النظر دافع. يجب حكومه عدل ولا أرضه وإن لم يجب. أو بيت متبرك. أو موهباً. فبه حكومة عدد. وهي التبعيد إذا كسر حكومة عدد. وكذا في الرد إذا كسر حكومه عدل. وفي بيت إذا قطع من نصف التبعيد به التبعيد. وحكومته عدل فيما وراء الكعب. وهو قول إبراهيم التيمي والشافعي رحمه الله.

وروي أصحابنا لأما في عن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يجب في التبعيد

فأما إذا لم يحدده، ثم ينفذ من الجماع، فهذا محرم وجنح. وما إن نفى التجزئة أثر لو لم يصر. فإذا نفى في أثره، ففيه حكمه عدل، ثم يجب كمال الدية؛ لأن كمال عليه وما يجب. فغيرت، حبس مئة على الكمال، أو تعزير، جدال على كمال، ولم يصب واحد منهما، على الكمال، إنما ألوجب نقصاناً في حبس، فإذا لم يجره عما يشبه، ولم يرد النسخ في تقدير ذلك، فكان التعزير معزوف من رأي المدعي كما في مقدار التعزير، فهذا عدل، في حكمه عدل.

هذا إذا نفى التجزئة أثر، أما إذا لم يصر إلى يجب فيها ثم ٩، فدمرها فيها

تقدم

١٩١٦٧- وفي الدهر كمال الدية؛ لأنه هو من جنس مئة على الكمال وهو مئة الوطء، وفي ذكر الخصي حكمه عدل عندنا، سواء كان بغيرك أو لا يترك، يعدل لخصي على الوطء، أو لا يعدل.

وقال السامعي رحمه الله: فيه كمال الدية إذا كان يترك، سواء كان يترك على الوطء، أو لا يعدل. وعلى هذا خلاف ذكر الخصي، وأما ذكر المبيع كبير، كـ، يترك ولا يعدل على الوطء، فالعلماء فيه كماله في ذكر الخصي وذكر العرس.

وهي الأنثى كمال الدية، لأنه هو من جنس مئة، وهي مئة الإبرال، فإن كان قائماً فالأنثى من حث، حتى إن كان مقطوع لأله، وإن لم يكن مقطوع الألف بالوطء، وقد طاب كنهه بعض الأنبياء.

وإذا قطع خشفه يجب كمال الدية، لأن المفعلة الأصلية وهي الإبلاذ نصرت بدعاب لحشفه، وإذا جاء، وقطع باقي الفكر، فإذا كان فعل حسن أفسره يجب دية واحدة، ويحتمل أنه قطع ذكره بدمه واحدة، وإذا فعل سيئ بدمه، يجب كمال الدية في لحشفه، وحكمه العدد في الباقي، وقد مر هذا.

١٩١٦٨- ورد قطع الذكر والأنثى من الرحمن بمسحج متعاقبان بد بطيح المذكور، ففيه برهنتان؛ لأن لكل واحد منهما مئة كاملة، فإذا مئة الذكر لأبلاذ، ومئة الأنثى لأبرال، ورد يوجد مع فقه الفكر، فلم ينعى السلف، ونوعاً لا يبيح، ثم

بالذكر ، على أن ينسب إليه كماله ، وفي الذكر حكومت عدد ، لأنه حين بدأ تقطع
الأنثى ، فتمنعها كمنه ، فيجب كمال الأنثى ، فإذا قطع الذكر منه جب حكومة على
كما في ذكر شخص ، بأن قطعها من جنب المخذع ، يعينه ويدل ، لأنه حين قطع ،
فلكل واحد منهما منفعة كمنه ، فيجب حسن ، وفي الأنثى إذا قصصا حظ كمال الأنثى ،
لأنه يهت بقطعهما جسم منفعة على الكمال ، وهي منفعة الجوار ، وفي إحدى العما
صيف الدية

وفي المتن من محمد رحمه الله يوافق إحدى أنثى ، فأنقطع مائة ، فيه دية
ونصف ، قال ولا يعلم ددت لما إلا بقرار كجس ، فإن قطع يد من إحدى الأنثى
وجب نصف أدية ، ولا ذكر من الكتب الظاهرة للأنثى ، أنه هل يجب فيها ، انقص من
حالة المخذع ، و قطع لحشفة قلبها عمن ، فيها النقص ، بأن قطع بعضها ، فلا
نقص ، لأن من المصل الأول أسبقا ، النقص يمكن ، لأن به حين يمكن إيفاء ، فقطع
فيه على ذلك أحد ، وأثبت مصل الثاني ، ولو قطع بعض يد ذكر ، فلا نقص فيه ،
ولو قطع كله ذكر من لأصل ، أنه لا نقص ، لأنه بمن وبسط ، لا يمكن أسبقا ،
النقص فيه ، ومما كالمسا

وغير أبي يوسف رحمه الله ، أنه يجب النقص

٩١٩ - من رجس كمال الدية في خطأ ، وفي حذامها نصف الدية ، وفي
كل أصبح من أصبح ، من عشر الدية ، وفي الرجل في الحسد النقص من إذا قطع من
مصل يعدم من مصل تركه ، أو من مصل الورك ، لأن سقاء نقص من هذه
الصورة يمكن ، بحالات ، إذا قطع من غير مصل ، وكذا حكم من أصبح الرجل إلى
نقص من انقص عند يجب النقص ، وإن قطعت من غير لمصل لا يجب

٩٢٠ - (إذا قطع الرجل خطأ من نصف المساق يجب الدية لأحد الله ثم ،
وحكومة المدن لمدار ، عدم ، والكلاء فيه نظير الكلام في اليد ، إذا قطعت من
نصف الساعد ، وإن كسر ماله ، غيرت واستقام ، فلا شيء عليه من فوق أي حصة
رحمة الله ، وعبد من عبد أبي يوسف رحمه الله حكومه عدد ، وذكر أبو سليمان عن
محمد رحمه الله في كتاب المجر قال أبو حنيفة رحمه الله ، من كسر عظم من إيمان يأن

أوروجلا، أو غير ذلك لبري، وعادة كيهيشه، وليس فيه عفن، لو كان فيه بعض أو عثم، فيه من علف حسان ما يقصر، وكذلك في امرأته في حبه أدايرى وعاد كيهيشه، وليس فيه شيء، ولو كان في شيء من ذلك شئ، وفيه حكومة علف إلا الحاتقة، فإن علف ثلث دية النفس

١٩١٧١ - زاد طعن برمع أو غيره في دبر، قصار محال لا يستملك الطعام من حوته، بل يقصه، فيه دية، زاد هروب، علس يول، وصار محال لا يستملك، فيه الدية.

نوع آخر

في قطع فرج امرأة وعبره

١٩١٧٢ - زاد قطع فرج امرأة، وصار محال لا يمكن جماعها، عليها الدية، وفي فتاوى سميرته: 'بأن إذا جمعت امرأة لا جامع مثله، فبأن من ذلك، فمالي عاقلة دية'

١٩١٧٣ - وفي حديث المتفق إذا جامع امرأة، فبأنها من لا تستملك القول، لا يستملك، فلا شيء عليه، 'هذا قول أبي حنيفة، محمد، رحمه الله، لأن له أن يطأها.'

وقال أبو يوسف رحمه الله: 'لا قلت لا تستملك القول، فعلى الدية في ماله، وإذا قلت مستملك، فعليه ثلث الدية، ولو دق محمد، أو يده من فوقه، ففرض ذلك من ماله، لأنه قد بلغ على حنيفة في الجماع، ويتمادى ذلك، بعد، منه بعد.'

١٩١٧٤ - وعن أبو يوسف عن محمد رحمه الله: 'رجل جامع امرأة ومثاتها بجماع، فبأن من ذلك، فلا شيء عليه؛ لأنه كان له أن يجمعه'

١٩١٧٥ - وفي أبو يوسف رحمه الله: 'إذا جامع امرأة، فذهب منها علق، أو نقصها، أو ملكها، فهو حارس'

وقال محمد رحمه الله بعض من هذه كلة إذا ألقاه واعتل به الجماعة قال
وهو مدبر أي حيله وحيه الله في ما حكاه هشام عن أحمد رحمه الله، قال نعم وهو
مدبر أي يوسوس.

وعر القليل أي العير، وهي أبا ذر أحبيته، فحفظ وأذهب عيرتها،
قليل كذا في مهر منها وكثير

وعر السبع الزمراء، وهذا أي حصن الكبير رحمه الله عس دفع سرقة، فذهب
في تهاون عليه بضائع من ماله ولو دفع امرأته ولم يدفع بها بعد، فذهب عيرتها،
في طلقها، فذهب نصف مهر، لأنه لو حب عليه كل مهر، فكان عبث لو دخل به
مهران، ولا وجه في

ولو دفع مرأته عيرا، فذهب عيرتها، ثم تزوجها، ودفع بها وحب لها مهران -
والله أعلم -.

فروع آخر

في الجنائيات عس طراف النصب والنسوان

١٩١٧٦ - قال أصحابنا رحمه الله، لا يجوز نصب من بين الرعايا النساء في
الطراف، ويحرم نصب من لأنفسه، وقد ثبوا أيضاً ما كان به من مصدر من الأطراف
في الرجل، فهي من أرفف ذلك - لأن النصب هو ما بين النصب وبينه حالها، والأنثى
في حق الأحكام، وهذا نفس ما جرد فيما فوق النص، وقد صح أن عباد عس الله عنه
سئل عن إحصاء، رتبة فيه؟ قال: خمس من الإرا - ثم يذكر محمد رحمه الله في
الأص - ما لم يكن به بدل معتبر

وذكر شيخ الإسلام في شرحه أن فيه اختلاف الشيوخ، منهم من قال: عسرى
فيه الرجل، والمراد، ومنهم من قال: في المرأة نصف ما في الرجل، وذكر الشيخ الإمام
لما إذا جسدوا عس في ترجمه أن ما ليس له بدل معتبر يستثنى فيه الرجل والمرأة
من أصحابنا، قال في الأصل، العس كذا خلف في ده بغير انطراده، إذا كان له

سبعة مقصورة غرة، على كائنا ما كان القوم من، وسبعة دية، ويحب الأروس
كذلك مقصورة الإذ علم صبح، وفي بعضه حاك، وفي القصر الخلاء، وفي بعضه
يستند على الخمر، ولا يكتفى بالآفة، فيما الأصل من الصبح لا ز ملأ حبل
النبال، والخص لا يجمع ٢٥، ثم، منه قادي في مخرجه بحويج الخصال فوق القنعة
كالأردى لها حصص، الضرب، فبها الحية كادته في حيد فصل، لا ز حماله ومربية لا
غالب

١٥٧٧ هـ في الأصل : إذا فتح ذكر مؤنود، فإن كان له صلاحه ما
 قد ذكره في قصص الصالحين، أو قطع من قصصهم، ثم أخذ من ذلك ما
 ينفع الحنفية أو بعض الذمير فلا خصاص، وإن قطع ذكر من لأهل التكاثر على
 روية الأصل : ذكر من في ذلك العالم، ولا يستحب محرمه، بل
 وفي حدود القصص : في قصص الصالحين، ثم إن كان له صلاحه ما
 يستحب، أو لم ينحرف له، فله حكمه محال

[illegible]

وذكر السيد داما، الرئيس الطوارق في الجامعة صحابته بلون اديه كمال
القوة والادب، ثم دعا جميع الحاضرين الى الاجتماع فيه وحثهم بحال بفتح سائر اعضاءه
ليتمتعوا بنفسه ايضا هو اسرار

وَوَدَّعَى فِي رَأْيِهِ الْحَاقِقَ بِهِ عَنْ مَعْنَى مَعْنَى الْفَرْقِ لِمَا
الْحَقِيقَةُ فِي كَيْفِيَّةِ تَعْلِيلِ وَنُكْلِهِ عَنِ الْفَرْقِ فِي الْفَرْقِ عَنِ
مَعْنَى مَعْنَى فِي مَعْنَى الْحَقِيقَةِ مَعْنَى رَجُلٍ وَفَرْقٍ جَعَلَ عَنِ
الْفَرْقِ وَلَا فَرْقٍ عَنِ مَعْنَى الْحَقِيقَةِ مَعْنَى الْفَرْقِ

١٩٧٦ في الهند، حيث ضاع عشرين مائة ساعة منه في بحثه في العلوم، وروى
الشيخ في كتابه في بعض هذه الحوادث، وأورد في آخره أن ضرب به لاقى عليه حكومة

[illegible]

۱۰۱) یعنی تادم محمد عظیم الله فی احیای او تخریج شدہ من مطبعہ قدس
مطبعہ اسباب ادبیہ، اترکستان، پشاور، ۱۳۷۰ھ، ۱۳۷۱ھ، ۱۳۷۲ھ، ۱۳۷۳ھ، ۱۳۷۴ھ، ۱۳۷۵ھ، ۱۳۷۶ھ، ۱۳۷۷ھ، ۱۳۷۸ھ، ۱۳۷۹ھ، ۱۳۸۰ھ، ۱۳۸۱ھ، ۱۳۸۲ھ، ۱۳۸۳ھ، ۱۳۸۴ھ، ۱۳۸۵ھ، ۱۳۸۶ھ، ۱۳۸۷ھ، ۱۳۸۸ھ، ۱۳۸۹ھ، ۱۳۹۰ھ، ۱۳۹۱ھ، ۱۳۹۲ھ، ۱۳۹۳ھ، ۱۳۹۴ھ، ۱۳۹۵ھ، ۱۳۹۶ھ، ۱۳۹۷ھ، ۱۳۹۸ھ، ۱۳۹۹ھ، ۱۴۰۰ھ، ۱۴۰۱ھ، ۱۴۰۲ھ، ۱۴۰۳ھ، ۱۴۰۴ھ، ۱۴۰۵ھ، ۱۴۰۶ھ، ۱۴۰۷ھ، ۱۴۰۸ھ، ۱۴۰۹ھ، ۱۴۱۰ھ، ۱۴۱۱ھ، ۱۴۱۲ھ، ۱۴۱۳ھ، ۱۴۱۴ھ، ۱۴۱۵ھ، ۱۴۱۶ھ، ۱۴۱۷ھ، ۱۴۱۸ھ، ۱۴۱۹ھ، ۱۴۲۰ھ، ۱۴۲۱ھ، ۱۴۲۲ھ، ۱۴۲۳ھ، ۱۴۲۴ھ، ۱۴۲۵ھ، ۱۴۲۶ھ، ۱۴۲۷ھ، ۱۴۲۸ھ، ۱۴۲۹ھ، ۱۴۳۰ھ، ۱۴۳۱ھ، ۱۴۳۲ھ، ۱۴۳۳ھ، ۱۴۳۴ھ، ۱۴۳۵ھ، ۱۴۳۶ھ، ۱۴۳۷ھ، ۱۴۳۸ھ، ۱۴۳۹ھ، ۱۴۴۰ھ، ۱۴۴۱ھ، ۱۴۴۲ھ، ۱۴۴۳ھ، ۱۴۴۴ھ، ۱۴۴۵ھ، ۱۴۴۶ھ، ۱۴۴۷ھ، ۱۴۴۸ھ، ۱۴۴۹ھ، ۱۴۵۰ھ، ۱۴۵۱ھ، ۱۴۵۲ھ، ۱۴۵۳ھ، ۱۴۵۴ھ، ۱۴۵۵ھ، ۱۴۵۶ھ، ۱۴۵۷ھ، ۱۴۵۸ھ، ۱۴۵۹ھ، ۱۴۶۰ھ، ۱۴۶۱ھ، ۱۴۶۲ھ، ۱۴۶۳ھ، ۱۴۶۴ھ، ۱۴۶۵ھ، ۱۴۶۶ھ، ۱۴۶۷ھ، ۱۴۶۸ھ، ۱۴۶۹ھ، ۱۴۷۰ھ، ۱۴۷۱ھ، ۱۴۷۲ھ، ۱۴۷۳ھ، ۱۴۷۴ھ، ۱۴۷۵ھ، ۱۴۷۶ھ، ۱۴۷۷ھ، ۱۴۷۸ھ، ۱۴۷۹ھ، ۱۴۸۰ھ، ۱۴۸۱ھ، ۱۴۸۲ھ، ۱۴۸۳ھ، ۱۴۸۴ھ، ۱۴۸۵ھ، ۱۴۸۶ھ، ۱۴۸۷ھ، ۱۴۸۸ھ، ۱۴۸۹ھ، ۱۴۹۰ھ، ۱۴۹۱ھ، ۱۴۹۲ھ، ۱۴۹۳ھ، ۱۴۹۴ھ، ۱۴۹۵ھ، ۱۴۹۶ھ، ۱۴۹۷ھ، ۱۴۹۸ھ، ۱۴۹۹ھ، ۱۵۰۰ھ، ۱۵۰۱ھ، ۱۵۰۲ھ، ۱۵۰۳ھ، ۱۵۰۴ھ، ۱۵۰۵ھ، ۱۵۰۶ھ، ۱۵۰۷ھ، ۱۵۰۸ھ، ۱۵۰۹ھ، ۱۵۱۰ھ، ۱۵۱۱ھ، ۱۵۱۲ھ، ۱۵۱۳ھ، ۱۵۱۴ھ، ۱۵۱۵ھ، ۱۵۱۶ھ، ۱۵۱۷ھ، ۱۵۱۸ھ، ۱۵۱۹ھ، ۱۵۲۰ھ، ۱۵۲۱ھ، ۱۵۲۲ھ، ۱۵۲۳ھ، ۱۵۲۴ھ، ۱۵۲۵ھ، ۱۵۲۶ھ، ۱۵۲۷ھ، ۱۵۲۸ھ، ۱۵۲۹ھ، ۱۵۳۰ھ، ۱۵۳۱ھ، ۱۵۳۲ھ، ۱۵۳۳ھ، ۱۵۳۴ھ، ۱۵۳۵ھ، ۱۵۳۶ھ، ۱۵۳۷ھ، ۱۵۳۸ھ، ۱۵۳۹ھ، ۱۵۴۰ھ، ۱۵۴۱ھ، ۱۵۴۲ھ، ۱۵۴۳ھ، ۱۵۴۴ھ، ۱۵۴۵ھ، ۱۵۴۶ھ، ۱۵۴۷ھ، ۱۵۴۸ھ، ۱۵۴۹ھ، ۱۵۵۰ھ، ۱۵۵۱ھ، ۱۵۵۲ھ، ۱۵۵۳ھ، ۱۵۵۴ھ، ۱۵۵۵ھ، ۱۵۵۶ھ، ۱۵۵۷ھ، ۱۵۵۸ھ، ۱۵۵۹ھ، ۱۵۶۰ھ، ۱۵۶۱ھ، ۱۵۶۲ھ، ۱۵۶۳ھ، ۱۵۶۴ھ، ۱۵۶۵ھ، ۱۵۶۶ھ، ۱۵۶۷ھ، ۱۵۶۸ھ، ۱۵۶۹ھ، ۱۵۷۰ھ، ۱۵۷۱ھ، ۱۵۷۲ھ، ۱۵۷۳ھ، ۱۵۷۴ھ، ۱۵۷۵ھ، ۱۵۷۶ھ، ۱۵۷۷ھ، ۱۵۷۸ھ، ۱۵۷۹ھ، ۱۵۸۰ھ، ۱۵۸۱ھ، ۱۵۸۲ھ، ۱۵۸۳ھ، ۱۵۸۴ھ، ۱۵۸۵ھ، ۱۵۸۶ھ، ۱۵۸۷ھ، ۱۵۸۸ھ، ۱۵۸۹ھ، ۱۵۹۰ھ، ۱۵۹۱ھ، ۱۵۹۲ھ، ۱۵۹۳ھ، ۱۵۹۴ھ، ۱۵۹۵ھ، ۱۵۹۶ھ، ۱۵۹۷ھ، ۱۵۹۸ھ، ۱۵۹۹ھ، ۱۶۰۰ھ، ۱۶۰۱ھ، ۱۶۰۲ھ، ۱۶۰۳ھ، ۱۶۰۴ھ، ۱۶۰۵ھ، ۱۶۰۶ھ، ۱۶۰۷ھ، ۱۶۰۸ھ، ۱۶۰۹ھ، ۱۶۱۰ھ، ۱۶۱۱ھ، ۱۶۱۲ھ، ۱۶۱۳ھ، ۱۶۱۴ھ، ۱۶۱۵ھ، ۱۶۱۶ھ، ۱۶۱۷ھ، ۱۶۱۸ھ، ۱۶۱۹ھ، ۱۶۲۰ھ، ۱۶۲۱ھ، ۱۶۲۲ھ، ۱۶۲۳ھ، ۱۶۲۴ھ، ۱۶۲۵ھ، ۱۶۲۶ھ، ۱۶۲۷ھ، ۱۶۲۸ھ، ۱۶۲۹ھ، ۱۶۳۰ھ، ۱۶۳۱ھ، ۱۶۳۲ھ، ۱۶۳۳ھ، ۱۶۳۴ھ، ۱۶۳۵ھ، ۱۶۳۶ھ، ۱۶۳۷ھ، ۱۶۳۸ھ، ۱۶۳۹ھ، ۱۶۴۰ھ، ۱۶۴۱ھ، ۱۶۴۲ھ، ۱۶۴۳ھ، ۱۶۴۴ھ، ۱۶۴۵ھ، ۱۶۴۶ھ، ۱۶۴۷ھ، ۱۶۴۸ھ، ۱۶۴۹ھ، ۱۶۵۰ھ، ۱۶۵۱ھ، ۱۶۵۲ھ، ۱۶۵۳ھ، ۱۶۵۴ھ، ۱۶۵۵ھ، ۱۶۵۶ھ، ۱۶۵۷ھ، ۱۶۵۸ھ، ۱۶۵۹ھ، ۱۶۶۰ھ، ۱۶۶۱ھ، ۱۶۶۲ھ، ۱۶۶۳ھ، ۱۶۶۴ھ، ۱۶۶۵ھ، ۱۶۶۶ھ، ۱۶۶۷ھ، ۱۶۶۸ھ، ۱۶۶۹ھ، ۱۶۷۰ھ، ۱۶۷۱ھ، ۱۶۷۲ھ، ۱۶۷۳ھ، ۱۶۷۴ھ، ۱۶۷۵ھ، ۱۶۷۶ھ، ۱۶۷۷ھ، ۱۶۷۸ھ، ۱۶۷۹ھ، ۱۶۸۰ھ، ۱۶۸۱ھ، ۱۶۸۲ھ، ۱۶۸۳ھ، ۱۶۸۴ھ، ۱۶۸۵ھ، ۱۶۸۶ھ، ۱۶۸۷ھ، ۱۶۸۸ھ، ۱۶۸۹ھ، ۱۶۹۰ھ، ۱۶۹۱ھ، ۱۶۹۲ھ، ۱۶۹۳ھ، ۱۶۹۴ھ، ۱۶۹۵ھ، ۱۶۹۶ھ، ۱۶۹۷ھ، ۱۶۹۸ھ، ۱۶۹۹ھ، ۱۷۰۰ھ، ۱۷۰۱ھ، ۱۷۰۲ھ، ۱۷۰۳ھ، ۱۷۰۴ھ، ۱۷۰۵ھ، ۱۷۰۶ھ، ۱۷۰۷ھ، ۱۷۰۸ھ، ۱۷۰۹ھ، ۱۷۱۰ھ، ۱۷۱۱ھ، ۱۷۱۲ھ، ۱۷۱۳ھ، ۱۷۱۴ھ، ۱۷۱۵ھ، ۱۷۱۶ھ، ۱۷۱۷ھ، ۱۷۱۸ھ، ۱۷۱۹ھ، ۱۷۲۰ھ، ۱۷۲۱ھ، ۱۷۲۲ھ، ۱۷۲۳ھ، ۱۷۲۴ھ، ۱۷۲۵ھ، ۱۷۲۶ھ، ۱۷۲۷ھ، ۱۷۲۸ھ، ۱۷۲۹ھ، ۱۷۳۰ھ، ۱۷۳۱ھ، ۱۷۳۲ھ، ۱۷۳۳ھ، ۱۷۳۴ھ، ۱۷۳۵ھ، ۱۷۳۶ھ، ۱۷

١٩٦٠ - ١٩٦١ : رسالة ماجستير في تاريخ مصر الحديثة، جامعة القاهرة.
١٩٦١ - ١٩٦٢ : رسالة دكتوراه في تاريخ مصر الحديثة، جامعة القاهرة.

هنگامی که در این امر و فکر می باشد قطعاً عدم این مصلی می مصلی

[illegible]

سورة الاحقاف

شيء فظير إلا شَاءَ الشَّيْءُ يَجِبُ بِإِتِّلَافِ الدِّينِ فِيمَا دُونَ الْعَمَلِ

[illegible]

(٦) عقد في الأول من شهر ربيع الثاني سنة ١٤٢٠ هـ

(۱) هنگامیکه α و β در \mathbb{R} باشند

المعظمين من الناس في كل عصر

[illegible][illegible]

قال له يا سيد ورحمتك حمده الله في كل حينه عيسى بن مريم عليه السلام
وأنتم تسمونهم عبداً وسيداً وخادمه وتباليه: انفسا من في ارضه وعملها والجميع
والناس لا يفرق بين الانبياء في حقبة ولا في

۱۹۶۴ء میں جو کہ اس منصوبہ کی متعدد کپی محفوظ شدہ ہیں، ان میں سے ایک کاپی، جو کہ اس وقت کے وزیر تعلیم، سید محمد رفیع نے لکھی تھی، اس میں مذکور ہے کہ:

۱۹۶۵ء کو، شاہ عبدالغفور رحمۃ اللہ علیہ نے ایک کتاب "عقائد اربعہ" لکھی۔

١٩٦٩ - فيه أيضاً تم انقي يوسف حجة الدين بن رضى رحلاً مية، فما عليه، ونصب له رتبة الشيخ، له رتبة منصب الحاج المير، وذلك مع والده من ابي المير بن محمد، لأن الرتبة وهب على سيرة يوسف بن محمد، فكان له بعد ذلك

[illegible]

دعای دوازده ساله بعد از آنکه یوسف رحمة الله بر او را می بخشد

على سبيل ليس له أرض مقرر ، يكون فيما جازة حكومة عند

١٩٩٠ - وفي المهور إذا طس في أد وجل ، مخرج من الأخرى ، حال
محمد رحمه الله له حكومة عدل في طعنه ، ولو طس في يده ، فخرج من دماغه ،
حتى نضجت من الدم إلى الدماغ ، حكومة عدل ، ومن الدماغ إذا نضجت نالت الدنيا

نوع آخر

في مسائل الهند الخيل

٩٩١ - المهور بيع للأسعر إذا قطعت مع الأسعر ، حتى لا يرد المهور
بالأرض ، وكذلك أنف مع سمارة ، حتى لا يرد الأنف مفرحاً ، إذا قطع مع
المرى

وكذلك الذكر يعتبر بغير ملحشة إذا قطع من الأصل ، وكذلك الكف يعتبر بغير
للأصابع إذا قطع الكف مع الأصابع ، وكذلك الرقبة يعتبر بغير للعنقه
وإذا قطع اليد من الكتف أو من المرفق ، يجب نصف الدنيا لا غير ، ويجعل ما
وراء اليد يهد ، وقال محمد رحمه الله في الكف نصف الدنيا ، وفيما واد على
ذلك حكومة عند

١٩٩٢ - قال محمد رحمه الله في الأصل من شجر رحلا موضحة خطأ ،
صفت بها شعر رأسه كله ، قدم يست ، فعلى علقته الدنيا كاملة ، ويدخل أرض الشجرة
في ذلك عددهم جميعاً ، وهذا ذكرنا قبل هذا أن الأصل أن الجنابة إذا وقعت على
عضو واحد ، وأنف شبر لكل واحد منهما أرض مقرر ، وأما من أحدهما أكثر من أرض
الأخر يدخل أرض الأهل في الأكثر ، وهذا الجنابة وقعت على عضو واحد ، فإنها وقعت
على الرأس ، والشعر متصل بالرأس وتنع له ، ولتلف شبرين ، وأما أحدهما أكثر من
أرض الآخر ، وإن كان قد ذهب بعض شعر رأسه ينظر إلى أرض الموضحة وإلى أرض ما
ذهب من شعره ، ويدخل الأقل في الأكثر

[illegible]

وإنما رجلان من صنفه خطا، فذهب أحدهما إلى دية خاسه لأجل قتل
 رجل من أروى، فسجد في دية العمن، وثو ثيحه من صنفه خط فذهب بها عسما ونهر
 تحت القبة فامسك لأحد سمع وضمير، لا يذبح أروى من موصلة لم دية السبع وذهب
 في طهر الزولية عن أصحاب

وغيره ليس بمرءة، والذين في قلوبهم غش، ولا تدخل في فيه
 الجهره، قال لا، السبع في راسه، لانه من السبع ١٧٠، ولان من لسانه
 هناك، قال رسول الله ﷺ: ومن رده: عصفه، واما ما به من اكلهم حتى يسبح
 عبيها شاء، الذي صحيح به ربه، انما كان الاكل في كرم من اكله، واقهر على
 قصور واحد، وقد اتبعه من ربي اكلهما اكثر من الآخر، بعد حل الأكل في الآخر
 بعد ذلك انصرف إلى منبه من، وهو من، فكذلك اكله، وقعه غير
 قصور، فلا يدخل ارض احدكم في الآخر.

وہ ظہر الرویدان ہارن بن کاذم بن نفیس ظہر بن حکیم الدین قسم۔ قیلا

١) مر مره طهارة المقدس في لا صاعده المستطرد ٣٦٦٩ حدث ٥٥٥ والترمذي في مره
 ٥٥٣٢ حديث (٣٧) والرياض ٥٥٤٣ مره ٩٧٧ مره ٣ ٤ ٥٥٥٠
 جردوس مره ٣٥٠ حديث (٣٨) وفي مره مره مره ٥٢١ حديث (٤٤٤٤)
 والرياض مره ٥٥٤٣ حديث (٩٧) مره ٥٥٤٣ حديث (٣٨) والرياض مره ٥٥٤٣
 ٥٥٤٣ حديث ٥٥٤٣ مره ٥٥٤٣ مره ٥٥٤٣ مره ٥٥٤٣ مره ٥٥٤٣
 حديث (٣٩) والرياض في الحديث ٥٥٤٣ مره ٥٥٤٣ مره ٥٥٤٣

من الذي نظر الى حجاب امة موسى في وجهه ولا يستمر على الصبح بمجيبا. وكذا
الذي من ظن من وجهه ووجهه من حيث به من الراس. في حال الاذن
من الاذن من حيث به من وجهه من الراس. ولا بد من السبب والاعمال
عز وجل في ظن من وجهه ووجهه من حيث به من الراس. وبما لا ينفك
من وجهه ووجهه من حيث به من الراس. وبما لا ينفك

حکمی عن مکتبہ سی جعفریہ لکھنؤ کہ ذیل میں دو اشعاروں کا مجموعہ
 و المص و المصدا اب بعدا غمرہ الروح فی البدن، من حیث انہ جس کے حیرت میں
 نہیں ہمارا کہ کہ یہ اس طرح ہی شوقِ حیرت سے ہمارا ہے، اہلِ دوا کہ وہی کجیہ
 شوق، و درون الروح بالحدہ و حال، اس اشعار میں ذہن، روح، نگاہ، ہوا، اہلِ اصل
 دماغ، المص، و المصدا یہ سب کچھ ہم روح و فانیات میں الگ کر دیتے ہیں۔
 اہلِ علم اکثر یہ پسند کر لیں گے۔ "اس شعر کا یہ معنی ہے" ہوا، اند و الروح، کہ اہلِ
 حیرت ہی بعض مہمانانِ ہوا، بعض حیرتِ اند

[illegible]

دية الدم ، ويسوي سائر النجاسات في الحكم الذي ذكرنا سره ، دلت الشبهة موقفة أو هاشمة أو مثقلة ، أمه يريد به أن أرسى هذه الحشجات ندخل في ارسى الشعر ،

فإن كانت اميز أو ثلاثاً ، وذهب مع ذلك عقله ، أو ماثر جميع شعره ووجب دية واحدة ؛ لأن الأروء إذا كاسب ثلاثاً يجب فيها دية واحدة ، وفي ذهب الشعر دية واحدة ، وكذا في العقل ديه ، إلا غائل برأيهك تدخل صمد أحدهم في الآخر

وإن كاسب أربعة وذهب صيا عقله لم يدخل أرسى الشجاج في صمد العقل ، وكان فيها ديه ، ويجب في كل سنة ثلث ذلك ؛ لأن أرسى الأروء إذا ردا ديه على ديه ليس ثم يجر أن تدخل في صمد العقل إلا فتره ، وقال أبو يوسف رحمه الله إنما ينظر فيما إلى الأروء يسي ديه العقل ، أو يجب لأكثر ، ولدخل الأمر

الفصل الخامس

فيما يجب على العاقلة من صما^(١) الجنائيات وما لا يجب

١٩١٩٣ - اجماع العلماء أن العمد المحصر، إما واجب التوبة أو حب في مال الخائن في النفس وفيه دون النفس، ولفظاً يوجب التوبة على البدلية، ويجب في تلك سنين، وأما شبه العمد في نفس يوجب التوبة على العاقلة، وفيه دون النفس على الخائن، وإن بدت ذبه نامة في مضمونه.

وذكر سح لأسلام في سرجه أن مثل النفس في خطأ وشبه العمد مما صححه العاقلة، ما ورد الأثر من السيكتا وغير أصحابيه، عن إجماع الأمة، ومن العمد يجب مدني النفس في مال الخائن في ثلاث سنين، وأما ما دون النفس في ضياع الخطأ على تحصيله العائلي، ما علمنا من رحمهم الله، إن كان معدار أو من الموصحة في الرجل والرفقة قصداً، وذلك نصف عشر التوبة يسميه العائلي، وما دون نصف عشر التوبة لا تتحمله العاقلة، ويجب في مال الخائن.

١٩١٩٤ - وأما مدني "العمد فلا تتحمله العاقلة، وأما حكره العدل، إن كان دون أوس الموصحة، أو مثل أوس الموصحة لا يتحملها العاقلة، وإن كان أكثر من ذلك يفيق فلا رودة فيه غير أصحابنا، وقد اختلف المأخرون فيه، قال سح الإسلام الصحيح أن لا تتحمل العاقلة

١٩١٩٥ - وأما بفعل فلا يتحملها العاقلة ولا خلاف، ويكون ما وجب على العاقلة مؤجلاً في ثلاث سنين، ما ورد الأثر من السيكتا، وتلخيصه أنه لأجل من وقت القضاء لا من وقت الفعل حتى لو مضى مائة من وقت الفعل ثم رجع الأمر إلى القاضي، قال القاضي بنفسه بأنه في ثلاث سنين من وقت قضاءه، لأن الواجب بالقتل

(١) وفي الأصل: ٩٥

(٢) حكاه في طريق ٢٠ وكان في الأصل: وأما مثل العمد من نفس العاقلة فيجب له قتال الشايخ، ومباني ذلك من نفس الخائبة على العبد إن شاء الله تعالى، وأما حكره جد

[illegible]

والى فتاوى الهيئة هي الثالث : هيئة المصلين في كل صلاة من اوقاتهم اقرص
مصر الى شمس على احوالهم وسموا بـهيئة خيل فسموا هم بكر الطيد من حلق
المصريين وسموا بـهيئة بكر بكر المصطفى خيل فسموا هم بكر الطيد من حلق

قوله في قوله: «و» قال يجب العيد في «إلى الصبي» أنه تعالى لا يري
 معهم عاقبه. وكان يجب أن يقال: «فكيف قلتم» لأنهم كانوا يصرخون عند سماعهم
 وأما تعجب لا تتدبر فيه سمع، ولا عاقله بهم. وهذه حارة يفتي نفسه أن يعرف
 رحمة الله أنه لا عاقبة لعبد. لأنهم لم يحققوا أنسابه، ولا ديوانهم هناك، وه
 كذا معنى قصيد صبر الدين مرعبي وحسن الله. ويعقب السبع «و» لا يدل للعجم
 عاقلة: لأنهم جازوا في سمعهم، «و» المعنى عن الله عز وجل أن كره، التمس في
 يرويه كلامه. «و» سمعهم ببحارهم وكالصفاء: ير والمزج والصداء: يسمعون
 به كذا معنى سمعهم، من سمع الله تعالى: «و» هكذا كان معنى سمعهم: لأنه جازوا

۱۹۹۷ء: اول درجہ میں ہونے پر ایلا خط، دعائے سرور سے، ملے۔
 دینی دنیا مدرس طلبہ اعلیٰ کتب، بعضہم عاقلہ بعض، وہ حکم عن عاصی، لایم
 التمس، لی السبح، یہ کار خیر! اُسی حدیث (قابلِ حاکم) پہنچا، ویکے شہر ط
 اُپنیکوہ استاجروہ د۔

دعوى ذات الصلة به من كتاب الفقيه ان لم يكن للامم ديوان، فحائز من بعض
 جهات، وهم اهل محنة، ان كان به بعض منقسم بعض، و اهل غيرة، ان كان به غيرة
 بعض منقسم بعض، و من حرف ان كان له حجة بعض منقسم بعض، و ان كان لا
 ينقسم، فاعلم ان غيرة من قبله

والجديد ان اعمده في هذا السبيل يتناوب ويحار بأمر السمع ، في كل

الموتة، وكذلك النصارى لا يكون عاقبة الزوج، والابن لا يكون عاقبة الام لا يكون روحها من قبل ابها، ويوحى ذلك في ثلاث مسيحيين، لا يوجد من النصارى بعد والاماء والعيسى واليهود. لان اجوب الاله على مخالفة بالشرح بحالات النصارى، والشرع لم يوجب النقص على هؤلاء، فمما لا يبي ما يقضيه النصارى

ويوجد من كل جنس ثلاثة ذواتهم، أربعة ذواتهم، لا يوجد على ذلك، ويوجد الآخر، وأقنعهم مفقود، ثم سبغ من الرجاء من نفس يوحى، انصاره ما يوجد من كل واحد منهم ثلاثة اربعة، فليتهم بضم اليهم اخرب الدواوين السهم من هذا المصير، لانه لا يجوز ان يأخذ من كل واحد منهم ما ولد على الاربعه بضم لا صاحب، هي النديون فنحن سهم العاصي، ثلاث، هي قسم نديون احمر البنية، هم لا قرب ابولى من سيد الأحم

ولما يقسم من هذه النديون قرب الدواوين اليه من هذا المصير الذي فيه ويولد الفئتي لا من مصر غير، لان هي مصر لا يقسم من فعل مصر غير، وورد الدواوين إلى ديوان الفئتي من هذا المصير، يكون ثلاثة ظن الدواوين، فالدواوين الفئتي في المعاقلة، ثم اذا قسم في ذر الدواوين من هذا المصير، ثم يكف بضم اليه ليعود الدواوين من دواوين هذا المصير، وهي النديون الفئتي كسب منادى من مدعاه لقبون الفئتي فيه الفئتي، ثم صه اليه تعد الدواوين وتم يكف، بضم اليه عشيرة من قبل أبيه، واذا كان في هذا المصير دواوين هو اقرب إلى ديوان العاصي لا اسم من احبات الفئتي، وديوان آخر هو بعد عن ديوان الفئتي الا أنهم من عشيرة الفئتي من جانب الأب، فليتهم بضم قرب دواوين النديون وان كانوا احباب، وان كان في القرب إلى ديوانه على طسواء إلا ان حدهما من عشيرة الفئتي من قبل الأب والآخر من احبابه فله حب إلى من كان من عصبه، ويعبر القسب ويحب من سبب القبول يادى القرب إليه، ثم صحت النصارى عشيرة من قبل الأب ومن يكف، بضم اليهم اقرب اتصال من القسب، ثم وثم بي أن يكفى، هكذا ذكره محمد رحمه الله

والمراد، وهذا جواب إلى يستقيس في حق العرب، لا العرب جمعوا أنفسهم.

فما كنا يهابه بعض من قرب القبائل من سبب السب، لا يستوفيه في حق الجميع، لأن العجم قد ضيعوا أنفسهم، فلا يتركوا إيجاب العدل على أقرب القبائل من اختلاف سبب، فبعد ذلك اختلاف السلب.

قال بعضهم، يسر الحال والقرى الأقرب بالأقرب، ومصنوع قالوا يجب اتباعي في حال، بيت قال، وبصنوع قالوا يجب التبعي في مال أحادي، ووقع في بعض الكتب أنه إذا ضم إلى اعتبار العدد والدين، ولم يترك، بهم إلى الحال الأقرب بالأقرب، وهذا أسأله دليل على أن أهل محله يمتنع من أهل محله أخرى، هكذا ذكر القاضي رحمه الله في كتابه خلافاً لما ذكره صدر الشهيد.

وحكى عن العميد ابن حمزة رحمه الله، أن القاضي إذا كان ديوانياً، والأقرباء ذوي رأي، فعنه حتى قرباءه من ديوانه، وإن لم يتبع، فعلى أنكر يصح على جميع أقرباء من ديوانه، من ديوان غيره، وإن لم يكن المحض ديوان، ولكن لأقرباءه دوليين، معقله على أقرب أقرباءه، من أهل الديوان، فإن لم يتبع، فهو عليهم يصح على جميع الأقارب، وإن لم يكن هو ديوانياً، ولكن لبعض أهل، به ديوان في القصر، ولا يترك لأقربهم، وهم يسكنون في الديوان، فإنه سطر، كان القائل يسكن الرستاق، فهو على غايته من الديوان يسكنون في الرستاق، فإن لم يتبع، فهو على جميع أقرباء القديس يسكنون في الرستاق، والذين يسكنون القصر من أهل الديوان، مما مضى فهو من ماله.

١٩٣٠ - وإن كان القائل يسكن القصر، فعنه على أقرباءه الذين يسكنون القصر من أهل الديوان، مما مضى فهو من ماله، ولا يجب على عدته من أهل الرستاق الذين لا ديوان لهم، لأن أهل الرستاق يتناصرون بأهل القصر، وأهل القصر لا يتناصرون بأهل الرستاق، وإن لم يكن بهم ديوان، ولا لقرباه يظن أن كان يتناصر بأهل الديوان، فعقله عليهم، والفضل في ماله، وإن كان يتناصر بأهل المحلة، فعنه على أهل المحلة، والفضل عليه، وإن كان يتناصر بالقصر فهو على أهل القصر، أهل دياره وأهل الديوان لا ديوان لهم فعندهم على أقرب الأقارب، لما ذكرنا، هذا حديثاً وحكى عن العميد.

أبي جعفر رحمه الله

١٩٢٠١ وهذا الذي ذكرناه كله فيما إذا كان للجاس عذلة، أن إذا لم يكن له عذلة، معطى على بيت المال، هكذا ذكر في الجامع و الزبادى و روى عن محمد رحمه الله عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه يكون في مال الجاني، وذكر في كتاب الولاء أن بيت المال لا يقض عن له عشرة أو وارث، مو، كان مسحقاً للميراث أو لم يكن. بأن كان كافراً أو عيباً، حتى يلقوا ثم إن حريباً مستأنساً بشيعة عفاً مسلماً. فأعتقه، ثم عاد المستأنس إلى دار الحرب، فأسر وأخرج إلى دار الإسلام، ثم مات المعتق، هب ميراثه بيت المال، لأن معتقه رقيق، ولو حلى هذا المعتق معطى عليه، ولا يكون في بيت المال، لأن له وارثاً مبروراً، وهو موافق العتاقه، وإن كان لا يستحق ميراثه

وسا ذكر في الجامع ' مسحول على قاتل ليس له وارث معروف كالغنيمة. لأن حصه يكون لبيت المال، فخرجه أيضاً يكون على بيت المال، وإذا كانت العاقلة من أهل الديار، تحمل الدية في عطاياهم، لأن القوية لموجبت عليهم بطريق التحليف، ولهذا وجبت مزجلة في ثلاث سنين، ولتحصيف في أن جعل الدية في عطاياهم، لأن أداء الدية من مال لم يكن يسود بكده أعيانهم أتعب من أتعاب من مال استسودها بكده أعيانهم، وإذا خرج أول عطية لهم بعد القتل وبعد القضاء عليهم بالدية، يؤخذ منها ثلث الدية، وإذا خرج العطية الثانية يؤخذ الثلث الثاني، وإذا خرجت العطية الثالثة يؤخذ الثلث الثالث، وقبل خروج العطايا لا يؤخذ منه شيء، لأنه فرض في العطاء، وإن خرجت لهم ثلاث أعطى مرة واحدة. وكانت تلك بعد القضاء بالدية عليهم، تؤخذ الدية كلها من تلك الأعطية. مسطراً لأجل.

وإن كان عاقلة الرق حل أصحاب الرق، قضى عليهم بالدية في أرواقهم توفيقاً عليهم. كما كان يقضى في عطاياهم إذا كانوا أصحاب عطاء بحسب ما عليهم

والرقى ير الرق والعطاء من الرق ما يرضى بالإنسان في مال بيت المال بقدر الحاجة والكفاية، يرضى له كل شهر أو كل يوم ما يكفيه، و يعطاه ما يرضى كل سنة، ويقدر بحيره ونحوه في أمر الناس. ولا يقدر بالحاجة والكفاية، فإن خرجت لهم أرواق

لأشهر مصنف بعد مصنفه بالدين، وقد تقدم في الباب الأول من كتابه، فها هو إن كانت أ. وأنه
أخرج في كل شهر يوحى من ربي في شهر مصنف سبب نسب الله. وفي كل شهر يخرج في
كل سنة مصنف نسب الله، وذهب سبب الله بخلاف نقل المصنف، فهذا هو كل
خطأ يخرج طلب الدين

والفرق بينه وبينه في ثلاث سنين، فتمتد يخرج في كل سنة مرة واحدة
في كل عطف يخرج سبب الله، وأن الفرق مختلف، يخرج كل شهر مرة يخرج في
كل سنة أسبوعاً، فكان في كل ربي من تلك القديس بحسبه، وأن كتاب لم يخله من سبب
ربي في كل شهر، وطباط في كل سنة، فلهذا سبب من عطفهم، وأن أعطاه
مصل في سبب الله، وأن عمر رضي الله عنه ورضي الله عنه، ولا يصار إلى
شأن مع الفقه أعظم لأصل، كما لا يصار إلى المصنف في المنع مع وجود الدين، أن
لا يكون له صلا بغير من عمر رضي الله عنه

١٩٦٠٦ - في محمد حرمه في كتاب الفقهين وسكان من من سبب المصنف.
في الفقهين في من ديوان وديوان المصنف، فلهذا في من سبب، وأن كتاب المصنف.
في الفقهين المصنف، وأن المصنف، في من سبب، فلهذا لأن لسبب من كل خط الله
بني الله، ومن كان سبب المصنف، فلهذا في من سبب، فلهذا لأن لسبب من كل خط الله
بني الله، فلهذا لأن سبب من سبب على أهل المصنف، فلهذا لأن سبب من كل خط الله
بني الله، فلهذا لأن سبب من سبب على أهل المصنف، فلهذا لأن سبب من كل خط الله

في كل ربي أسبوعاً، فلهذا في من سبب، فلهذا لأن سبب من كل خط الله
بني الله، فلهذا لأن سبب من سبب على أهل المصنف، فلهذا لأن سبب من كل خط الله
بني الله، فلهذا لأن سبب من سبب على أهل المصنف، فلهذا لأن سبب من كل خط الله
بني الله، فلهذا لأن سبب من سبب على أهل المصنف، فلهذا لأن سبب من كل خط الله

١٩٦٠٣ - ومن كل قسلاً سبب، وهو من كل الكوفة، وذهب في من سبب، فلهذا في من سبب
علم عطفه سبب من سبب، فلهذا في من سبب، فلهذا لأن سبب من كل خط الله
بني الله، فلهذا لأن سبب من سبب على أهل المصنف، فلهذا لأن سبب من كل خط الله
بني الله، فلهذا لأن سبب من سبب على أهل المصنف، فلهذا لأن سبب من كل خط الله

ولو فرض بالبدية على عاقلته بالكوفة في ثلاث سنين، إذ أخذ منهم ثلث الدية،
أو لم يؤخذ، ثم حوكن اسمه عنهم، فجعل في ديوان أهل البصرة كان العقل على ديوان
أهل الكوفة، ولا ينحول إلى ديوان أهل البصرة، لأننا لو حولناه إلى ديوان أهل البصرة
احتجنا إلى نقص قضاء القاضي بالعقل على أهل الكوفة، لأنه لا وجه إلى أن يشرك
أهل البصرة بأهل الكوفة في العمل حتى يبقى القضاء للعقل على أهل الكوفة، لأن أهل
بصرة لا يحفل من أهل مصر أخرى لا يدعوا أن يتحول ما منى أهل الكوفة إلى أهل
البصرة، فيكون نقضا بقضاء القاضي، ونقصا للقاضي من صرح لا ينقص ما لم يظهر
خطأ فيه، ولم يظهر، لأن حين يصير بالقضاء على أهل الكوفة كان ديوان أهل الكوفة
عاقلة له، يختلف ما قبل القضاء، إذ ليس في تحويل العقل هناك نقص القضاء، ثم قل -
إلا أنه يؤخذ من عطاها البصرة حصن، يرمي به القتال، فالقاتل واحد من العاقلة فتتعا
على ما بينا.

١٩٢٠٤- وفي استعنى روفيه مجهولة خرماني انتقل إلى البصرة، فوطئها
وتردج مهاجم هدم الكوفة وتردج بها، ثم قتل قتيلا بالكوفة خطأ، فادبه على عاقلة
بالبصرة.

١٩٢٠٥- وفي أبصا إذا قتل اليهودي رجلا من أهل الحضر خطأ، فعليه مائة من
الزبل من البادية في عشيرته ونومه، يجمع ذلك له عرفا، وفي اليوم الذي يسم بالخروج
اليوم حتى يسوق ذلك منهم في بلادهم. وفي المعاقلة. ولا قض البتة على القتل الذي
توجب الدية إلا يحضر من العائلة.

وإذا قتل قاتل من بني القاضي أن ولي القاتل هذا أقام له على عدد فلان
القاضي بالقتل خطأ، وقضى ذلك للقاضي، فقام هذا القاضي حين إقراره، ويقضى
بالدية على العاقلة، وهذا مسكن عنق. فقام هذا قضاء على العاقلة بإقرار القاتل، وبه
لا يجوز.

١٩٢٠٦- ولا يعقل مسلم حرم كافر ولا كافر عن مسلم، لأن العقل ينسب
على البصرة، ولأنه من بين أهل الكفر والإسلام. والكفار يعاقبون فيما بينهم إذا قتلوا

ملك الاشياء ، وهو أجمع في حق جماعة المسلمين من الاستبداد ، و هو راد ان ينفو عن
النقص ليس به ذلك ؛ بل ان من يظال عن جماعة المسلمين بغير عرض

ويفتأ وجب النقصان بصير أو معتوه في النفس ، أو به دون النفس وله أن ولا
حق للأب في هذا النقصان ، فإن الأب ملك الاشياء عند عبيدنا ، حلالاً للشخص ،
هكذا ذكر شيخ الإسلام في حديث ، وذكر الشيخ لإمام أحمد انه قد روي في شرحه
أن الأب ملك الاشياء سبحانه ، والقبض أن لا يملك ذلك ، وجه القياس أن علة
ولاية الأب على الصغير حاجة الصغير إلى ذلك تحصيلاً للمصلحة في نفسه ، ولا حاجة
للتصغير إلى سببها بغيره من غير الحال ، ولا مصلحة له في ذلك ، لأن مصلحة سببها
النقصان مصلحة الإحياء ، ومنه الإحياء أن القاصد يقصد قتل من القتل لا أنه
يخاف من القتل ، بل قد قتل لقتل من في القتل حتى قتل ، والقاتل لا يحمى من
الصغير ؛ لأنه لا يملك من الصغير

وجه الاستحسان أن النقصان إما أن يكون مطعناً بالمال أو بالنفس ، وآتاهما كان
فالأب ولاية ذلك نفسه ، وهو أن الأب شفقة كامنه على الصغير ، وله رأى كامل ،
ويحكم كمال ، بل رأى بعد عن تحصيل العلم الصغير ، ويحكم الشدة به يحصل ، فحصر
انظر لتصغير ، وإن يست ولاية الأب في نفس الصغير وإما به ، نفس ، وهذا كقبي
موجود في النقصان ، بل له الولاية أيضاً

وقوله لا حاجة لتصغير ، يستفاد النقصان في المال ، فله عدة مخرج ، وهذا
لأن القاتل كما يهد قتل النكاح من الأولياء لثريته من ميم نجان يهد قتل الصغار
ميم لثريته من ميم في المال ، لا يرى كيف حرت العدة بمسار لظلمة قتل
الصغار من أولاد الأعداء

ولو أراد الأب أن يذبح عن نقصان وجهه للصغير أو يهتر في النفس ، أو غيرها
دون النفس ، فله ذلك ؛ لأن به من حق التصغير عما من إلى ب هو مان ، ولو لم يرد
أن يهد عن ذلك ، ليس به ذلك ؛ لأنه من يهد عن الصغير بغير عزمي ، وأما
الزمي فهل يهد ؛ بل ، نعم ، من وجه التصغير أو لمعتوه ، فإن كان النقصان في
النفس لا يملك ؛ بل الاب

و يعرف أن ولاية الأسيفه للأب وما كتب بطر كصبره لأن الأب يحكم كمثل
 الرأى بقدر على تحصيل الظفر ، وحكم كمثل الشفعة بحصل الضرر ، فأب التوسى إلى كذا
 كمال الرأى ، مبني به شفعة كماله ، فيقلده على الأسيفه لا يتم جهة المصلحة في
 الاستعانة وما لأن مصلحة أسيفه القصاص مصلحة لأحب ، هذه المصلحة في
 محصل يدور الأسيفه ما لا يقصد القتل لئلا يورث الأضرار من قصد القتل إما
 لصحة أو ما أشبه ذلك ، وإن يوصف على ذلك عند الناس ، والدعى إلى التأجيل كمثل
 الشفعة ولأن شفعة كسبه ، فإذا ما إلى لا شفعة ، ثم أنه ناس ، فوجد الاستعانة
 مصلحة على البعض ، وما للرأى فليس له شفعة كماله على الصغير ، فلا يستدل بإقتضاه
 على الأسيفه ، ثم يجوز الأسيفه مصلحة على الجميع ، والتبني بأب التولية على
 الصغير الأب لم هو مصلحة في حقه على الجميع ، وإذا لم يترك أبو الأسيفه من
 التوسى مصلحة في حقه على الجميع ، ودال على حقيقة الجهاد

١٢١٠ - وإن كان القصاص فيما دون النفس ، ثم سبح لإسلام في شره أو
 في عناية الر ، ما فيه ولاية الاستعانة ، وفي بعض ظر ، ما يعني ، لالة الاستعانة ،
 وذكر الشيخ الإمام الزاهد حمد الطبرسي في شرحه ، في مسألة فاسا
 واستحسانا ، القصاص بالنفس في ذلك ، وفي الاستحسان ، في ذلك ، وجه ما ذكر أنه ليس
 له ذلك في القصاص فاسا ، وإن النفس يشبه القصاص في النقص من وجه من حيث إنه
 محقوق به ، وبالسبب ، وبعد لا يمتثل بآثاره على المهور ، وبشهادة النساء مع
 الر حائل ، ويوجب زوجة على العاقلة إذا كان حيا كما في النفس ، وبشهادة من حيث
 أنه مشروط له الكفاية والمساواة كما في العقل ، فمن حيث لا يجوز القصاص في
 النفس لا يثبت بوجه ولاية الاستعانة ، ومن حيث لا يثبت دليل للرأى ولاية
 الاستعانة ، فلا يثبت له ولاية الاستعانة بالنفس ، وجه ما ذكر في ذلك في القصاص
 فساد الرأى في حق حكم الاستعانة على المال حتى بشرط في التساوي والتكافؤ
 لجواز الامتياز وللوصف ولاية الاستعانة في المال ، فيثبت ولاية الاستعانة في
 القصاص فيما دون النفس

وإن أراد التوسى أن يصاح عن قصاص يوجب للصغير ، إن كان القصاص في
 النفس في رتبة على رتبة صلح الأصل ، بل أنه نكاح لا أبرح في حق

القصاص في النفس عمره لأحس، ألا ترى أنه لا يملك الاستيلاء وعلى روليه ديات
الأصل وجميع الصميم به ذلك، وعرف على هذه الرواية بين القصاص وبين
الاستيلاء

وأنصرف وهو أن الوصي في حق الصميم عمره لأب من وجه، حتى مذك
النصر في مائه كالأب، أخرجه الأحنبي من وجه حتى لم يثبت النصف في نفسه
كالأخ، ونسبه لأب يثبت القصاص، لأن القصاص يقتضي أن لا يكون له أحد طريقه
وتسبب لأحس لم يثبت الاستيلاء

١٤٢١ - وإن كان القصاص مما يؤخذ من الرأب التي يحد بها
كما ذكره مع الأمام، وعلى جواب الاستصحاب عمره مكره السج لأمام التوابع
أحمد بن الواسي يملك صبيح كما هي الأمانة وعلى الرواية التي لا يثبت الاستيلاء
وهو القصاص يجب أن يكون به ولو لم يكن، لأن على هذه الرواية القصاص مما دون
القصاص من غير القصاص في النفس، وفي صلب الوصي عن بعض من في النفس
روليه.

١٤٢٢ - وإن كان الوصي المقصود نفس له ذلك، نفس وما دون النفس في
ذلك سواء، وإن صرح به حتى في القصاص وجه القصاص، وحط من الدية شيء، لا
يجوز ما حط به في الدية من غير وما دون النفس على السواء، فهم يحرم لحظ من غير
حصل بين الفاحش وبين سببه، ويؤكل بالصالح عار عنه، لا، وحط عنه ذم لا
يلحق به ثمة، ولكن يفت على إحصاء المؤكل، وحط من صبيح به لأنه لأن يمل
القصاص من غير ما عدا، وهو مثل هذا لا يصح، لعين الاستيلاء، عرف ذلك في مسئلة
المؤكل بالبيع، لا يحد ولا يحد، وإنما به رواه ما لم يرض به، لأنه لا يحد
عليه القصاص، لأن يضح عن خصائص به ووجه لا يمكن رده، فلا يحد سببه

١٤٢٣ - وإن كان الرجل وبه أولياء صدر وكسار، ويخبر أن مثلوا القاتل،
وقال أبو يوسف ومحمد ليس بهم ذلك حتى يترن نصف، ذكر لماله بهذا القصاص في
أصابع، ذكر في أصل لفظ الحشر، فقال إذا قتل رجل، له، به تسعة
وكسار، مائة الكسار، من سببه من حبه تقتل كله، من به ذلك، وحط المسألة على

وحيث ان يكون غير محدد، أو عموماً من كل الناس، في الكبرياء كما ان يسوع المسيح
جميع الناس حسبته نفسه يحكم لهم، وحينئذ لا يمكن الحكم له لانه

۹۴۱۲ - وین کی کتاب "الکبریا" اور "احوال عثمان" وہ جس پر صیغہ "مستعبر" سے موسیٰ
مصطفیٰ علیہ السلام کی تصویر اور کمال القریٰ عثمان بن قیس کی تصویر ہے،
کتاب میں ان سے موسیٰ مصطفیٰ علیہ السلام کی لڑائی کے بارے میں استنباطی مضامین کی تالیف
کے واسطے دی گئی ہیں۔

[illegible]

وكان أول مستعبدان يسوي حصة نصيبه من النكاح ، لا بد ان يعي حال أبي
 حبيبة ثم ثالث لا بد ان يعي بوجه النكاح بذلك السهم ، حصة نصيبه بنفسه ، فتح السلطان
 لولي . ولما بين فوجها . جسي به ذلك : لان ولاية السعد على النصيب اذا كان له أخ
 أو عم ولاية بنفسه ، لا بد ان لا يكون له صرف في ذلك في هذه حصة ، وان كان
 يملك التصرف في نفسه ، المتعاضد واجب للنصيب في نفس لا يسوي ولاية
 المتعاضد كما في ماضي ، حتى انه اذا لم يكن له نصيب مع غيره كان للسلطان أو
 يسوي . لأن ولاية السعد في هذه الحالة متممة

و اجتمعوا على ان انفسهم في ذلك كله لخصير ليس ملاح، فكيف ولأنه الاحمق،
والعدل، فكيف من صدره وكبره، فقلّ عداً حتى وجد انقصاص، فأراد الكبر،
يسوي انقصاص، بهم ما يحاققوا، دعه على احوال، ويعصم فأنوا يسوجه
للكبر بالاحمق، و ايمن بسجده، فكيف لا يملك الاستيلاء بالاحمق

وأما العاصي من تحدث عنه المصنف في السبعين وهو كثير من مشايخنا
أشأخ من سيرة هؤلاء كالأب في هذا الباب، وسندوا من ذلك ما قيل

الفصل التاسع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٦١٧ وبتن خير بالميد والحب بالحره والعيد بنعمه لان العبد فوما يرجع
الى ثلث يمتن على اهل حرته . لا تفتن طرف بعد بصره حره . لا طرف الحر
طرف العبد . لان طرف العبد يسلطه يسلط الاموال . قد هو حكيو نعمه . يام
حكم الخلفه . وان كان يمتن على من عشرة آلاف درهم . فربما يجب فيصحة
بأنه ما يمتن . وان كان يمتن عليه عشرة آلاف درهم . يجب عشرة آلاف درهم
لا عيبه . وقد لو اني سيعه ويحمد . هي في يومه . يجب فيصحة بالعهده . يمتن
وان كان يمتن . فربما عشرة آلاف درهم . وهو أحد قول الساعي رحمه الله

هذه هو حكم القيد وفي الأعمدة إلى كسب من حيثها أن كل من حمله آلاف درهم يجب
تجسسها بانه لا يجب أن يكون كسب فيمنها خمسة آلاف درهم يصاغداً يجب حيلة آلاف
تدبره الأعمدة عدس حيله، وهكذا، وروي الحسن عن أبي حنيفة أنه يجب حمله
الآلاف ثم إلا خمسة درهم، والتجسس ما ذكرنا، ومن أبي يوسف رحمه الله أنه
يجب تجسسها بانه لا يبعث، وهو أحد قولين بالتجسس

والسؤال مختلف في النجاسة وهو ان الله عليهم ، في كل من اسلموا به من الله
 انه قتل فلول في حقيقه ومحمد رحمه الله ، وروي عن علي رضي الله عنه من قبله في
 يومه رحمه الله ، والسؤال في حق اهل البيت الواجب في هذه الصورة صحت
 القصور ، او صحت حال ، فوقع عند أبي بن سفيان رحمه الله ان في حقه صحت القصور
 وصحت الذي يجب بالغنا مع ، عند هذه لقول صاحب النسخ ، ومحمد بن علي بن حم
 اعلى خلافة ، وهو في ذلك لا يرد على عثمان خلافة ، صحت النسخ من هو الذي
 خلافة به المندوب

قد حقه سر - أمي يوسف رحمة الله عليه إذ أجمع في المسجد النبوي الشريف والمسلمين
والأمر في كل زمان ومكان أن لا نعبد إلا الله وحده لا شريك له ربادة على عباده آلاف

[illegible]

وَمَا أَفْقَدُ مِنْ بَعْثٍ يَكُونُ نَجْوَى الْعَالَمَةِ مَوْجِدًا لَهُ بِلَا سَبِيلٍ وَبَعْدَ مِنْ
يُورِثُ رَحْمَةَ اللَّهِ بِحَبِّهِ فِي مَالِ الْإِنْسَانِ بِمَا يَحْسِبُ خَالِفًا لَهُ بَعْثٌ عَنِ الْوَسْطَةِ
فَصَالِحُ الْمَالِ وَبَعْثٌ لَهُ لَا يَحْتَكِلُ الْعَالَمَةَ وَبَعْدَ الْمَالِ الْوَاحِدُ لَهُ الْوَسْطَةُ يَكُونُ
عَنِ الْعَالَمَةِ

[illegible][illegible]

١٩٦٠-١٩٦١: تبيين حاشیه علی اشرف اسماء لا، دستور، لکهنوم

مجتبياً عليه، وعبر مجنى عليه، فيعزم فصل ما بين الصيحتين

وعلى أبي يوسف رواه أن في زولية - مثل ما قتله أبو حبيب، وفي زولية: مثل ما قتله محمد، حد جملته، ذكره القنوي.

١٩٢٢١ - في نو دايي رستم عن محمد رجل قطع يد عبد، فعليه ما قصه لا يبلغ به نصف دية آخر.

١٩٢٢٢ - وفي النوارز إذا حلق رأس عبد، فدم بيت المال أبو حنيفة رحمه الله - إن شله أهولي، دمه إليه، وأخذ قيمته، وإن شاء ترك، حد محمد. لا أحفظ عنه في الحاجة شيئاً، هكذا ذكر في النوارز

١٩٢٢٣ - وفي العبود عن أبي حنيفة رحمه الله أن من قطع أذن عبد، لو أفضه، أو حلق لحينه، فدم بيت، فعليه للمولى قيمته دية ما بدت، وإن دمج إليه أذن

١٩٢٢٤ - قال هشام سألت محمد بن أنسار عن المملوك إذا انتفها إسلامه، فأخبرني أن أبي حنيفة رحمه الله قال في لشعل عود المملوك وحاجبيه وفي أخيه ما قصه وهو حوب أبي يوسف رحمه الله وقولنا قال، ولا أحفظ في النسخة عن أبي حنيفة رحمه الله، ولكن أحفظ عنه في شعر الراس أن مولاه إن شاء دمه وأحد قيمه، وإن شاء لم يقطع، وأخذ من الجاني ما قصه

وفي لأجل أن في شعر العبد وحيت حكومة عبد، وكان لول أبي حنيفة رحمه الله الآخر، كما ذكره القنوي

وعن الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله في أذن العبد وألفه ولحنه إذا لم يبت نقصان القيمة كتب قال محمد رحمه الله على ما ذكره القنوي، وفي المختلقات عن أبي يوسف ومحمد في هذه الصورة نقصان القيمة، وهكذا ذكر قول أبي حنيفة رحمه الله في اللجود، وعليه القنوي

وفي العبود قال محمد إذا ضاع رجل عبيد، مات من غير الفدية، فلا شيء على الصبي، ولو لم يمت، بل قتله بستان لزم القاصي النقصان من قول أبي حنيفة، وقال محمد رحمه الله يضم نقصان في الوجهين، فينقص، من أبي تروق أو

حيث رحمه الله بين الحرب والفعل ؟ هناك لا أخرى

وذكر فيه بعض بعد هذا من أبي حنيفة ، إذا قتل رجل عيسى عبد ، لم يقطع آخره ،

على الفاني ما نصه ، وعلى القاطع نصف قيمته معقده العيس

وروي أبو يوسف رحمه الله أن هذا استحسان من قول أبي حنيفة رحمه الله

والغيبس أن لا يكون عتق في قوله ؛ لأن معقودة العيس لا يملكها سيء عتقه

وهي حصة ثمانية أعدي

١٩٩٩ - وفي خاتمة سمرقند أن رجلين قطع يدي عبد مملوكهما إلى

والآخر اليسرى ، فعلى كل واحد منهما نصف قيمة العبد ، وهو على سرف القاطع ،

وهذه الخاتمة حجة في مسألة أخرى من من إلى ٥٠ سهم ، فقتله خير قبل أن يبيع

السهم ، فعلى الذي فيه العبد حريته لم يقطع الرتبة ، وفي الثاني من أبي حنيفة

٢٠٠٠ - إذا قطع اليد اليسرى من عبد رجل ، وقطع رجل من اليد اليسرى منه ،

وسببهما ، فعلى القاطع لأول نصف القيمة ، وعلى الثاني نصفه ، وبما هو

عليهما نصفان ، وهو قول أبي يوسف ، وقال محمد بن عيسى بن عثمان قطع اليسرى

واليسرى عليهما نصفان

١٩٩٩ - وفي كتابات الطابع ، رجل شح عبد ورجل موصصة ، فعلى الشاح

نصف عشر نسمة من ظاهر الروية ، لأن الخدية على الرتبين بما دون المص إذا كان لها

أرض مقدر بمسيرة بالخدية غير الحرة في ظاهر الرواية ، ومن شح حراً موصصة يبيع

نصف عشر دية ، بعد ببيع عشر قيمته ، وكتب نسمة روي من أصحابنا في

النوازل أن يوجب الانفصال كما هي أبيانهم ، ولأنه لا يقال (إن الخدية على أطراف

الفرع يملك بها سبب) لأن أموال مطلق من غير تعيين يستقيم على رواية التوكلت - أما

على ظاهر الروية لا يستقيم

ويحى أن بعض على ظاهر الرواية يبيحها بأرض مقدر ، ويبعها ليس لها أرض

مقدور ، وله ما الرحن من عبد يقطع يده وقيمته أكثر من عشرة آلاف درهم ، قال أبو

حنيفة رحمه الله عليه خمسة آلاف درهم لا خمسة

هكذا ذكره أبو له في الديوان وهو قول محمد رحمه الله في كتاب الوكالة ، وهذا

وقال عمر ومحمد لا قصاص، وعلى القاتل العمة

١٩٢٢٩ - ومروا بن الفضل العبد الموصى به إذا قتل قبل أن يقبل الموصى له الوصية فلا قصاص، لا للوارث، ولا للموصى به إن ادعى أنه مات الموصى أولاً، ثم قبل العبد قبل قبول الموصى له، لأنه لم يدخل في ملك الورثة ولا في ملك الموصى له، ثم بعد ذلك ينص، إن قبل الموصى له الوصية، رجع على الثمن بقسمته، وإن ورجع على الورثة بذلك.

١٩٢٣٠ - الموصى بمرقة رجل، ويحدثه لأخر إذا قتل عمداً، فلا قصاص فيه إلا أن يجتمع، وإن شرط صاعداً صاحب الخدمة، لأنه متصور بالاستسقاء، ويكون للمستوى عند الإجماع صاحب الرقبة، لأن انقصاص، بما يجب بقتل النفس دون إتلاف المصحة، وإن لم يكن مائة، الخدمة بالانقصاص من ثمن العبد على القاتل، ويشترى بها عبداً، ويكفون حاله مثل حال الأول

في القدرى وقال أبو يوسف المشهور إذا قتل جبن فبعض امرأة، وبذلك الخلع إذا قتل قبل فبعض الزوج، ومن الصلح من دم عبد إذا قتل من النفس، كان ذلك كله بمرقة البيع قبل القبض

١٩٢٣١ - وفي مروى الفضل، العبد المصوب إذا قتل في هذا المصوب عمداً، جازى به القاتل، اقتصر من المالك، وإن شاء، ضمن العاصب لبيعة عبده، ثم رجع المصوب على القاتل بما ضمن، ونسي للمصوب أن يذمه، إذ لم يظهر قتله قتل مملوك المصوب، لأن ذلك لا يستدعي نهائك، أو إن كان يستدعي فلا يعمى عن شبهة

١٩٢٣٢ - وفي بعض المروى عبداً قطع لحيته يده عمداً، مع ما مات العبد من ذلك، فإن كان له ورثة غير المولى، فلا قصاص على القاتل في الاستسقاء، وعليه أورش اليد للمولى، وإن لم يكن له وارث غير المولى، اقتصر منه عنده

وقال محمد بن رحمه الله على القاطع أورش اليد، وبذلك القاطع إلى أن أعتقه،

وسئل الفضل

١٩٢٣٣ - لو رمى عبداً، ما عتق للمولى، ثم وقع عبده السهم، فعليه قيمته

للمولى في قول أبي حنيفة رحمه الله

در این کتاب، که در سال ۱۳۱۰ قمری در قزوین چاپ شده، در ۱۰۰ صفحه است.

کتابخانه ملی - تهران - شرح جامع التفسیر - ۱۳۱۰ قمری - ۱۰۰ صفحه - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط

۱۳۱۴ - ۱۳۱۵ - شرح جامع التفسیر - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط

تفسیر جامع التفسیر - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط

تفسیر جامع التفسیر - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط

تفسیر جامع التفسیر - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط

۱۳۱۶ - ۱۳۱۷ - شرح جامع التفسیر - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط

تفسیر جامع التفسیر - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط

تفسیر جامع التفسیر - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط

تفسیر جامع التفسیر - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط

تفسیر جامع التفسیر - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط

۱۳۱۸ - ۱۳۱۹ - شرح جامع التفسیر - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط

تفسیر جامع التفسیر - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط

تفسیر جامع التفسیر - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط

تفسیر جامع التفسیر - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط

تفسیر جامع التفسیر - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط

تفسیر جامع التفسیر - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط

تفسیر جامع التفسیر - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط

تفسیر جامع التفسیر - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط

تفسیر جامع التفسیر - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط

۱۳۲۰ - ۱۳۲۱ - شرح جامع التفسیر - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط

تفسیر جامع التفسیر - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط

تفسیر جامع التفسیر - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط

تفسیر جامع التفسیر - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط

تفسیر جامع التفسیر - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط

تفسیر جامع التفسیر - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط

تفسیر جامع التفسیر - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط

تفسیر جامع التفسیر - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط - ۱۰۰ خط

[illegible]

وَلَوْ كُنَّا جُنُودَ لَاحِظٍ لَّنَمْلِكَنَّ الْبَلَدَ وَلَٰكِن شِئْنَا أَن نَّأْتِيَهُمْ لِنَهْلِكَهُمْ وَلَٰكِن نَّزِيلُهُمْ لَكَلْبِئْسَ الْفَصْلُ

[illegible][illegible]

واحد، ولم يولي أن يحار القدر، لضعفه، ويدفع إلى محاسنهم، بخلاف ما إذا قيل القدر
جلا واحداً، وإن، فاختار موسى القدر، لأنه ضعف عن حصه، دفع في الآخر حيث
لا يمكن له دفع، لأن لم يولي أن كان واحداً، فالحق وحده، لأن من يجب له حقاً
أولاً ثم عصر، فلو كان عصرين اختلافاً، فلا تلك التعريف في الحق، فأما ما جرى على
صحة قوله أحب فهو في سفره لا يعلق للمعصن بالعصر فجار، فثبت التعريف في
الترجيح

ولو كانت بعد دفع، اختار المولى القدر، في دفعه، على موسى على حده،
خلاف ما إذا من قبل عصر القدر،

١٩٢٦ في الشفي صدق رجلاً سطا، فدان موسى أن أدفع بصفه،
وأدعى صفة، فهد، حبر، به القدر، وعليه الدماء كاملة، وبر أغنى موسى الحد الجاني
مع علمه بظنايه، يصير مختار القدر،

والأصل في حسن هذه مسئلة، أن المولى على أحد في القدر صرفاً، يعجزه
عن الدفع، وهذا علمه بصفه بغير محذور، وإذا فسد صرفاً لا يحجزه عن الدفع لا
يصير مختاراً، ولا كان عالماً بظنايه، لأن في الوجه الأول، هناك دفع، فتصير
دفع القدر، لأن محذور بين مستثنى في الآية إذا أضرار بمسالك سببها يرمي إلى الأثر
على طلبة كسر أعز، لا دفعه ثم باع أحدهما وإياه بعض الآخر بغيره، وفي الوجه
الثاني ما استبان مسلك القدر لأن الدفع بعد ما بشر من التصرف يمكنه على الحيث

وإذا ثبت هذا الأصل، وقوب الإعتناء بصرف يعجز، على دفع، لأن إعتناؤه
ناقد، لأن تعاقب حق العبر بالعبد لا يمنع بغير التمس فيه، وبعد بعد العتق لا يمكن الدفع،
هو أعني مع العلم بالحاجة، وما أحسن إيمانه، فحصر بعده، وكذلك لو شرب
أو كاتبه، أو أهد، لأن هذه عصر فساد عقدة منه، مع بعده لا يمكن الدفع، ومو
عجزه على البيع مع العلم بالحاجة لا يمكن أحسن لمعد، لأن الدفع بعد العلم من
ممكن.

ولو كانت أية دولة، في أي اختيار القدر عند عتق العتق وجب له

دفع، في حقه الله يصير مختاراً القدر، لأن بالوجه الأخير بصفه على ر

المعنى: إن شاء الله تعالى - بعد هذا، ولا سبيل له على ولد

١٢٥٦ - ابن عبد الوكيل في - في سبيلك عن ابن رستم، رحمه الله، قال:

عني ابن علي بن أبي حمزة، ثم حدثت حديثاً، فذكرها بالحديث عن

١٢٥٧ - أبو بكر بن محمد بن أبي حمزة، فذكرها بالحديث عن

أبيه، فحدثني أبو بكر بن محمد بن أبي حمزة، فذكرها بالحديث عن
أبيه، فحدثني أبو بكر بن محمد بن أبي حمزة، فذكرها بالحديث عن

أبيه، فحدثني أبو بكر بن محمد بن أبي حمزة، فذكرها بالحديث عن

أبيه، فحدثني أبو بكر بن محمد بن أبي حمزة، فذكرها بالحديث عن

١٢٥٨ - أبو بكر بن محمد بن أبي حمزة، فذكرها بالحديث عن

أبيه، فحدثني أبو بكر بن محمد بن أبي حمزة، فذكرها بالحديث عن

أبيه، فحدثني أبو بكر بن محمد بن أبي حمزة، فذكرها بالحديث عن

أبيه، فحدثني أبو بكر بن محمد بن أبي حمزة، فذكرها بالحديث عن

أبيه، فحدثني أبو بكر بن محمد بن أبي حمزة، فذكرها بالحديث عن

أبيه، فحدثني أبو بكر بن محمد بن أبي حمزة، فذكرها بالحديث عن

١٢٥٩ - أبو بكر بن محمد بن أبي حمزة، فذكرها بالحديث عن

أبيه، فحدثني أبو بكر بن محمد بن أبي حمزة، فذكرها بالحديث عن

أبيه، فحدثني أبو بكر بن محمد بن أبي حمزة، فذكرها بالحديث عن

أبيه، فحدثني أبو بكر بن محمد بن أبي حمزة، فذكرها بالحديث عن

١٢٦٠ - أبو بكر بن محمد بن أبي حمزة، فذكرها بالحديث عن

أبيه، فحدثني أبو بكر بن محمد بن أبي حمزة، فذكرها بالحديث عن

أبيه، فحدثني أبو بكر بن محمد بن أبي حمزة، فذكرها بالحديث عن

أبيه، فحدثني أبو بكر بن محمد بن أبي حمزة، فذكرها بالحديث عن

أبيه، فحدثني أبو بكر بن محمد بن أبي حمزة، فذكرها بالحديث عن

أقول للرب اسمي أن يكون هذا قول أبي يوسف الأول، أما عني فليس قوله الآخر
 يعني أنه يكون قوله مثل قول رفر رحمه الله كما قال في آخر كتاب البيرج قولاً شري
 معناً، فلم يقد نعم حتى وكل وكلا يفتقه وأهتفه الزكبي لا همدان على الركب في
 قول أبي يوسف رحمه الله الآخر، وهو قول محمد رحمه الله وهكذا روى عن أبي
 حنيفة

هنا إذا كان الرصبة بالنهي بعد حاجتي، أما إذا وصي بالنهي لئلا يجتنب، ثم
 حين يذبح الموت الوصي، أأمنه الوصي وهو يعلم بالجناية، فابري ضامن للجناية، وإن
 لم يعلمه فهو ضامن بنفسه، ولا يرجع عن الردة؛ لأن الميت أو وصي بشفقة قبل أن
 يجزى، ذكر هذا التفسير في حديث التوازل إذا وكل رجلاً أن يقتل عبده، ثم إن
 العبد جنى جريماً، ثم عتقه الزكبي، وهو يعلم بالجناية، فالزكبي ضامن بقتله العبد إن لم
 يكن عاقلاً مأخوذاً

١٩٦٥٧- في المتن روى بوادر في سماعه عن محمد رحمه الله إذا الوصي
 وصى عبده، ثم مات، وقد كان أهلي (في رحلي) قضى العبد جريماً بعد موت الوصي
 مع أهله الوصي وهو يضمن له الجدية هو مختار الدية في ماله، وإن لم يعلمه، فعليه
 الدية، في اسمي من مات ما يكون محلاً عن أبي يوسف رحمه الله، أن الوصي
 لا يصور محلاً، ويسمى محلاً في الأقل بولي الجناية، وذكر في غير آيات مسألة
 الوصي وإن مات قول أبي يوسف رحمه الله، وذكر أنه إذا عتق العبد مع العلم بالجناية،
 فعليه الدية، وإن عتقه وهو لا يعلم بالجناية، فالقيمة دين في من أعتق

١٩٦٥٨ وفي المتن إذا الوصي عتق عبده، جنى بعد جناية أو نكاحها
 فزعم، فقال إن ربه بعد موت الوصي لا تقضي، فله دية، لأن حكم حريات العبد
 صحيح المأثبات من غير فصل بين جناية وجناية، وإذا نكح الجاني، فمأثبات أن لا يفرهم
 القداء، فإذا تركوا المدا، يدوم بالجناية، ويظن الوصية، إلا أن يرد الوصي من غير ما
 اكتسبه، بأن يقول لانسان أو وصي درهما، فعلى فيصبح، ويصير دية الدود دية
 على العبد بطلب إذا أعس والله أعلم بالصواب .

المعصّل العاشر

في جنابة المكاتب والخدم والولاء واجبة عليهم، وما يتصل بذلك
وبه بعض حبايات العبيد والمعتوق في ذلك

١٩٥٩ هـ - هذا الموضع من قول المصنف رحمه الله تعالى: «ووجه الدلالة على
المولى الأقل من قيمته ومن لأمره به ورد الآية عن أبي عبيد الله بن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه، ولأن عدم مصادره في نفسه وماله فيكون موجباً لحبايته عن المولى، كما في
المسألة الأولى من الفقه بحسب طلب المولى بالخدمة أو بالعداء، وبما يرضى له من العمل ولا
يحبط بالخدمة، ولكن يرضى الأقل من قيمته ومن الأرض والمال في ذلك أن موجب
حباية المملوك رتبة، لأن مولى بالخدمة ليس له ما يدفعه من أجرة أو أجره بحباية على وجه
لم يرضى من العمل للخدمة، فإنه ما كان يرضى وقت التخليص من العبد يرضى في المستقبل أو لا
يحبس، ولو منع بعده بالخدمة بعد الحباية على وجه لم يرضى من العمل للخدمة، فإن لم يرضى
بالحباية بعد خروجه، فيكون ذلك هو

ثم يقسم الأقل من قيمته ومن لأمره به إلى قسمين: الأول من أقل من ثلث المدة لا يكون
أعلى حالاً من المولى، والآخر هو الذي لا يحب عليه أكثر من أجرة الجنابة، فهذه
أولى

وإن كانت العينة أقل من ثلاثة أشهر، فلا بد من جعل الدفع كذا، بالخصم مولى يدفع للعبد،
وإذا كان لأمره من المدة المدة، فلا بد من جعل الدفع، يسمى أن يتحصى بمدة
الترقية، وإذا كان لأمره من المدة من الترقية فمقتضى الترقية بالخدمة، ويقتضى بمدة المدة يوم
الحباية لا يوم التخليص، لأن ما يرضى من قيمته على المولى باعتباره، أنه صادر من ماله وقية شبيهة
بالتخليص السابق عن وجه لم يرضى من العمل للخدمة، وإن قصر ماله من المدة السابق له
يوم الحباية لأجر التخليص، فلا بد من حواشي الجنابة يوم التخليص، مصدر بالتخليص السابق ما يرضى
بها يوم الحباية، فمقتضى المدة يوم الحباية لهذا

فإن اختلف ولي الجنابة مع المولى في قيمته بعد رمال، فقال من الجنابة كلف قيمته يوم جى ألف درهم، وقال المولى كانت حسنة درهم، ويوم المحصورة قيمته كلف درهم كان أبو يوسف رحمه الله لولا يقول يميناً، وأبهما نكل من اليمين لزمه دعوى صاحبها، وإن حمل جميعاً، كان على المولى قيمته يوم بختصمان، ثم رجع وقال القول لول المولى مع يمينه، وهو قول محمد رحمه الله والاختلاف في التحالف منه على اختلافهم في إمكان تحكيم القيمة للحال، فوجه قول أبي يوسف رحمه الله الأول: إني اختلف في قيمة مال قاتم يوم المحصورة وجب أن لا يلتزم إلى قول واحد عنهما، ونظر إلى مدة ما وقع النزاع فيه للحال، لأنه أمكن بتقاضي مفرغه ما وقع النزاع فيه لا من جهتهما، إذ الحال بدل على المقتضى، وله أمثلة كثيرة في الكتب

وجه قوله الآخر وهو قول محمد رحمه الله: إن جنابة المذبر لوجب قيمته في دمة المولى يوم الجنابة، ولا يتعلق برغبة الكثير يخال من الأحوال؛ لأنه ما يؤمر بالدفع، وإذا لم يتعلق برغبة يخال سقط اختيار العين، وصار العين كالهالك مبيعاً، ولو كان خالفاً حقيقة واختلافاً في القيمة، كالمال الذي يقول من ينكر الزيادة، كذا هذا، ولا يمكن تحكيم القيمة للحال، لأن الحال لا يشهد بواحد منهما؛ لأن موضوع المسألة أن المولى يلقى قيمته يوم الحياة بمسألة، وولي الحياة يدعي أن قيمته يوم الحياة كانت أقل من درهم، وقيمته للحال ألف درهم، فمقتضى على شئير القيمة، عدم يكن الحال شاهد قالوا أحد منهما، وما يحكم الحال إذا كان الحال شاهداً بواحد منهما - والله أعلم -

- ١٩٦٦ - قال محمد رحمه الله في الجامع مذكر قتل رجلاً خطأ مدح المولى قيمته إلى ولي الفتيق، ثم قتل المذبر رجلاً آخر خطأ، فادعى أن جنابة المذبر وإن كثر لا يوجد على المولى إلا القيمة واحدة [هذا]؛ لأنه لم يجمع إلا رغبة واحدة، فلا يجب عليه إلا القيمة واحدة بعد، هذا على قول أبي يوسف رحمه الله ومحمد رحمه الله المدح إلى الأول بفضاء أو بغير فضاء، سواء في أنه لا سبيل لولي الجنابة الدية على المولى، ولكن الثاني يتبع الأول، ويشاركة في تلك القيمة، لأن المولى حين ادعى القيمة إلى الأول كانت القيمة كلها من الأول، إذ لم يجر المذبر على غيره، وإذا كانت القيمة كلها

هو الأول على الدوام، فإن يدع نفسه، أو حرس نفسه، سواء كان في - أو في القدر
 المشعوذة، في أحد الشيعاء عند حصره، وعنه أذهن بسوء منه بمصا، وعبر
 القضاء، وفلا في عهده كتب في التاريخ، فادعهم الرب، عهده، ولم يشأه، الأولى
 لا تكون في الحصة، كما هي المولى، سبله، فيكي، سبله، فيكي، الأولى، وبأشأ
 مدعته، الله، عهده، يدع، فوكل، قيمة المدع، في ربي، عهده، فوكل، حتى
 حتى، فوكل، عهده، عهده، يدع، فوكل، قيمة المدع، في ربي، عهده، فوكل، حتى
 فوكل، عهده، عهده، يدع، فوكل، قيمة المدع، في ربي، عهده، فوكل، حتى
 فوكل، عهده، عهده، يدع، فوكل، قيمة المدع، في ربي، عهده، فوكل، حتى

والمعنى في ربي، عهده، يدع، فوكل، قيمة المدع، في ربي، عهده، فوكل، حتى
 فوكل، عهده، عهده، يدع، فوكل، قيمة المدع، في ربي، عهده، فوكل، حتى
 فوكل، عهده، عهده، يدع، فوكل، قيمة المدع، في ربي، عهده، فوكل، حتى
 فوكل، عهده، عهده، يدع، فوكل، قيمة المدع، في ربي، عهده، فوكل، حتى

والمعنى في ربي، عهده، يدع، فوكل، قيمة المدع، في ربي، عهده، فوكل، حتى
 فوكل، عهده، عهده، يدع، فوكل، قيمة المدع، في ربي، عهده، فوكل، حتى
 فوكل، عهده، عهده، يدع، فوكل، قيمة المدع، في ربي، عهده، فوكل، حتى
 فوكل، عهده، عهده، يدع، فوكل، قيمة المدع، في ربي، عهده، فوكل، حتى

والمعنى في ربي، عهده، يدع، فوكل، قيمة المدع، في ربي، عهده، فوكل، حتى
 فوكل، عهده، عهده، يدع، فوكل، قيمة المدع، في ربي، عهده، فوكل، حتى
 فوكل، عهده، عهده، يدع، فوكل، قيمة المدع، في ربي، عهده، فوكل، حتى
 فوكل، عهده، عهده، يدع، فوكل، قيمة المدع، في ربي، عهده، فوكل، حتى

والمعنى في ربي، عهده، يدع، فوكل، قيمة المدع، في ربي، عهده، فوكل، حتى
 فوكل، عهده، عهده، يدع، فوكل، قيمة المدع، في ربي، عهده، فوكل، حتى
 فوكل، عهده، عهده، يدع، فوكل، قيمة المدع، في ربي، عهده، فوكل، حتى
 فوكل، عهده، عهده، يدع، فوكل، قيمة المدع، في ربي، عهده، فوكل، حتى

صاحبه^(١) ان شاء لم يجر ذلك ، فانبع العريم ، وورثه ، أحرار وشاركة ، فكذلك هذا

وخطير هذا ما عايناه في الرد بالميت بعد التخصيم بمير قضاء اعتبر مسخاً في حق ما بين الرد والفرقة ، وعليه بعد جديده في حق الثالث ، لأن الرد ليس هو المشتري ، بل حقه في المرد الثالث حتى نأزال الميت بطل حقه في الرد ، إلا أن صاحبنا عجز عن تسليم الجزء الثالث أراد المشتري أن ينقل حقه من ذلك الجزء إلى مدته بالفسخ حتى يتوفى عليه رأسه إن لم يموت ، عليه المبيع ، فلو كان الرد بمير قضاء صح هذا النقل في جميعها ، وأما مسخاً في حق ما بينهما كما قصده ، ومن هو غيرهما اعتبر بيعاً جليلاً ؛ لأنه لا ولاية لهم على غيرهما ، وإن كان مقضاه ما هي مدعى الناس كافة ؛ لأن المقاصد ولاية على الناس كافة كذلك ، والله أعلم

١٩٦٦ - ورد مثل المدبر قبلاً خطأ ، وبعده ألف درهم ، ودرهم ، وبعده ، فصار يساوي ألفي درهم ، ثم قبل آخر خطأ ، فالتفتت قيمته ، فصار يساوي خمسمائة ، ثم قتل قبلاً محرراً ، فبقي بعض على الميرى ثلثي درهم ، وهذا لأن الميرى لا يمس بحد جنائيات المدبر ، لا قيمة وحده ، وبعده يوم الجنابة الثانية ألف ، فبقي على درهم ، وإذا ضمن الميرى ألفي درهم ، فبقي عليه الثانية بأحد من ذلك ألف ، لأنه لا حرج في الألف الزائدة الأولى ، لا ثلاث ، لأن قيمة المدبر بعشر يوم الجنابة ، والألف الزائدة لم يكن وقت الجنابة الأولى والمائة ، ولذلك بقي عليه حق الألف ، وأبى وجرد ، وقت الجنابة على الثاني ، فتكون ثلثي مائة ، بقي ألف درهم ، فتمسكته منها اجمع فيه حق الأول وثلاثي ، لأن قيمته وقد ، جنابه عن الأول والثاني كانت ألف ، وحق الأول عشرة آلاف ، مؤنة لم يمس إليه شيء ، وحق الثاني من تسعة آلاف ، لأنه ومن إليه ألف ، فيقسم الخمسة مائة بينهم على تسعة عشر سهماً سبعة أسهم بثلاثي وعشرة ، وأول ، بقي خمسمائة أخرى ، فجمع ثوب حق الكل ، فوهم بهموم على المدبر فوهم ، فصار للثالث فيها بعشرة آلاف ، والثاني بعشرة آلاف إلا ما أخذ مرتين ، والأول بعشرة آلاف إلا ما

أخذ مرة

١٩٦٦ - وإذا بين مدبر قبلاً خطأ وقيمه ألف ، فذهب إلى غصاء ، فأنهى ، ثم

تقصص قيمته ، لفساد مساوي خمس مائة درهم . ثم قتل آخر ، لبلان حق الأول في الألف ، لأنه حين جنى عليه كان همه الف . وحق الثاني في خمسمائة ، لأنه حين جنى عليه كانت قيمته خمسمائة . مخصمته من الألف لا حق بلآخر فيه ، فيكون مالمأ الأول . في خمسمائة اجتمع في هذه الخمسمائة جميعها ، فيقسم بينهما على قدر حقهما ، فيصرب لأون فيها بمشروء آلاف إلا خمسمائة ، والناس بمشروء آلاف فوهم - والله أعلم -

١٩٢٦٣ - زاد الله لشير نصيباً خطأ ، واشتراك مالا ، فإن عني المولى قيمته لأوليه التتيلي ، وعلى شير أن يسحق فيها لسهلك من المال ، لأن ضمان الجناية يجب في دمه المولى لا على الذمير ، وفيما اشتراك المال يجب في دمه شير ، فإذا وقع المولى قيمته إلى أوليه ، فإنه لا يشاركونهم فيها غرماء الذمير ، لأنهما خلاف وجبا يسير مختلفين في دميتين مختلفتين ، ولو وجبا يسير في دمة واحدة فعما يأخذ أحدهما لا يكون للأخر في ذلك شركة . فإذا وجبا يسير في دميتين أرلى

١٩٢٦٤ - وأما المكاتب إذا جنى جناية موجهة للمال ، فهو يجب عليه دونه سيده بلا خلاف بين علماء ، وإن اختلف في أن الواجب بنفس الجناية ما إذا فعل في حبيفة ومحمد وأبي يوسف رحمهم الله الآخر - فهو يجب هو الدفع ، وإنما يتحول الواجب إلى المال بإحدى مبادئ ثلاثة : إما قضاء القاضي بذلك ، وإما الاصطلاح على المال ، وإما وقوع البأس عن الدفع بالثقة ، أو بالهوى عن دفعه ، وعلى من في يوسف رحمه الله الأول وهو لو لم يرضه الله - الواجب بنفس الجناية هو المال

وشرارة الخلاف يظهر من مصوك في جعلت بذكر في " جامع الصغير " أن المكاتب إذا جنى ، وعجز ، واد في الرق ، فإن كان قبل بعبه القاضي بنقال ، وعلى اصطلاحهما على مال ، فإنه يحاطب المولى بالدفع أو بالعتاء ، وإن كان بعد قضاء القاضي ، أو بعد الاصطلاح على المال يباع فيه ، ولا يدفع عدا أبي حنيفة رحمه الله ومحمد وأبي يوسف الآخر

وفي قوله الأول وهو هو بارتر رحمه الله يباع في الخالي ، فوجه من أبي يوسف رحمه الله وهو دون ربح رحمه الله ، إن هذه جناية مخلوك بعدد دمه ، فوجب أن يجب

هو حجب ذب في الذمة بنفس حياية في غير قضاء عتبات على احدى

والا وجد في الأخر وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وهو ان المكاتب
عبد ما هي عليه في نفسه ، وحياية العتد تتعلق برفية العتد مال يبيع ماس من التمتع كما
في الميراث ، ولم يبيع ابناء ، من دفع للمكاتب بنفس ثكته بل حاله موقوف من أن يفرج
ميراثه في الرقة ، فبدفع ربه ان يوثق من وفاءه او يبيع ماله فلا يبيع وكذا ان يارضى
بالفدح ، بدفع ، وبدفع بكتابة ، وإذا كان دفع المكاتب موهوم غير مبرور من عتده لاحتيج
إلى رفته اخرى بغير اخطاه مالا ، وذلك إما قضاء العتد أو لأصلاح أو انقضاء
العتد

هذا في ذمة المقتضوب ان ابن لا يبيع القتمة ذب في ذمة المقتضوب بنفس الإبقاء من
غير قضاء ولا رقب ، وان جبر على الذمة لأن هو ذب عن الأناق وهو موقوف غير مبرور
فاحتج إلى قضاء أو رقب على من تحول حق المقتضوب عنه من العتد إلى الذمة حتى لم
عاد العتد من الإناق قبل انقضاء كذا المقتضوب منه حتى ، وبعد انقضاء يتحول من
العتد إلى القتمة ، فكذلك هذا

وكما قال الميراث في هذا أسوأ فاصداً وخسفاً ، ثم ان الميراث كاتمه أو اعه
من غيره ، فذم قتمة الميراث لا يصب ذمياً على الميراث لا بالقضاء ، حتى لو رد العتد
عليه مانحاً أو عتد ، وذر رقة كذا للميت أحد العتد ، ومن تد ميراث عاجراً عن رد
ما لم يبر في الحال لأن يبر إلى الميراث حتى يبره على الذمة موهوم ، ولو عتد
القصاص عليه بالقيمة مبرر القتمة ذمياً عليه ، ويحول عن أبيه من العتد إلى القتمة ،
حتى إذا نود إلى الميراث ، لا يكون للميت على القتمة سبيل ، فكذلك سبيل الميراث
لأنه بالتفسير دفع الناس عن دفعه ، فكان عملة ما اثر ماب الميراث في يد المقتضوب ،
ويكون كصير القتمة ذب في ذمة المقتضوب ، فكذلك هذا

ثم جاهد المكاتب ، ما مازت مالا فتعلق بكسبه ، ذم الأقل من عتدته ومن
الأدنى ، ان يعلقه بكسبه ، لأن المكاتب عتد رقة ، حر مالا ، وهذا صار أحق بمناقته
واستأبته ، عتد حياية ، ميراث رقة يجب أن يكون موجب حياية على المولى كما قبل
الكتابة ، ومن حيث إنه حر بذم ، يجب أن لا يكون موجب حياية على المولى ، ويكون

١٩٢٦٧- ورد المحتل، المكاتب فيلزي خطأ، فقصي عليه نصف القيمة لأحدهما،
والآخر عائب، ثم قتل آخره، ثم عجز، وورق في الرق، لم يجر بيع المير بين الطبع
والفداء؛ لأن المكاتب بعد العجز بمنزلة عهد مآذون، فيها مفسى، فهذا عهد في عهده
جنابة، يجر المولى بين البيع والهدية، فإن احتار الدفع، ذكر أنه يدفع النصف إلى ولي
القتيل الثالث، ثم يباع به النصف منصف القيمة التي قضى للمولى للقتيل الأول،
والنصف الآخر قدر، بالنسبة بين ولي القتل الثالث والأوسط على قدر حقهما، وذلك
لأن المكاتب كما قلنا قبلا خطأ، فمردت على ماله ثم حري، فصار النصف من وقته
مشعولا بجنابة الأوب، والنصف مشعولا بجنابة الثاني، فودا حده الأول يطلب حقه
يعضي له القاصي بنصف القيمة، لأن المشعول يحقه كان نصف الرقبة، وأما قضى له
بنصف القيمة عند مريم نصف الرقبة هي الثالثة، لأنه صار حق الأول دينا في قسمة وهي
نصف الرقبة مشعولا بحري الناس، فلما قتل الثالث قتل ونصف رقبته فارع على الجنابة
لكي فيه دين، والنصف الآخر من الرقبة مشعولا بجنابة الثاني إلا أن كون العبد مديونا
ومستحقا بالخدمة لا يجمع بين حري وولي الجنابة الثالثة برصه، فصار النصف المقطوع
مشعولا بجنابة الثالث، والنصف المشعول صار مشعولا بحده وحق الناس، فقد اجتمع
في النصف المارح دين وجنابة، والدين سابق على الجنابة، وفي من هذا يدفع العبد
أولا بالجنابة، ثم يباع بعد ذلك بالنسبة، فيدفع النصف المارح إلى الثالث أولا، ثم يباع
بدين الأول، وفي النصف الثاني اجتمع حق الثاني والثالث، وقد حار المولى الدفع،
فيكون هذا النصف بينهما على قدر حقهما، وحق الثاني في عشرة آلاف، لأنه لم يصل
إليه شيء من العبد، وحق الثالث في خمسة آلاف، لأنه وصل إليه نصف العبد، فيكون
النصف للمشعول بسبب من قدر حقهما أثلاثا، ثلث العبد سناني، والثلث للأمر
للتالث

وهذا إذا حار الدفع، وإن اعلم المالك قدره فليطهر بمسره آلاف، وللتالث
كذلك، وطهر العبد عن حق الثاني والثالث، وهي الأول نصف قيمة العبد دينا على
العبد، فيقال للمولى إما أن يقضى دينه أو يباع العبد عتق، وإذا لم يقضى للمولى
دين العبد حتى وجب البيع، فالأول يباع بجميع العبد بدينه لا بالنصف، لأن حق الأول

وانما تم نسخ حيايه بمره من وفاء. فقد استمع من كتب حيايه وبقي كتابه
بمضي منه الحياه اولاً. ثم الكتاب. ثم بالفضل شيء. كذا لورنه فكتاب وانما وجد
تقدم الجنيه لولا. ثم الكتاب. لأن الأصل أن الموقوف من جميعه من كتب البيت
جميعه وحكمه. وبعضه أخرى من بعض. فقيه يدا الأخرى فالأخرى. سواء كانت
لشركه من بالكن أو لا. فإن كانت لا تنفي فظاهر. لأن كان لا من ماله لا بد
من إياه من الموقوف. وانما الموقوف. وكان إبطال الموقوف من من إبطال الأخرى
وإنما كان من الموقوف. وكذلك يبدأ بالأخرى فالأخرى. لأن سنده بالأصعب
وإنما يصير سبباً لإبطال الأخرى عسى. فإنه وقد يملك الثاني من شركه قبل إيداء الأخرى.
فبطل الأخرى عسى. كما لا يشور اليده بالاصعب. كما كان فيه بطل الأخرى. لا
تجوز الثانية إذا كان له إبطال. لأن الأخرى عسى. فلهذا وجب البطل بالأخرى فالأخرى.
وكان المقدس من الحياه. وجب عليه حقوق أن يشأ بالأخرى فالأخرى. حتى إذا وقع
الخلل عوثة مع الخلل من الاصعب. لأن الأخرى. إلا أن ترك الثبوت من الحياه
بالصواع. فإن الشرح جود التبرع من الحياه. وإن كان عليه دين. بذهب. فردد البيت إلى ما
بقضيه الثبوت

وإذا وحدث البطل بالأخرى فالأخرى. متى احتسب الموقوف من نفسه الموقوف.
بقول الثانية أخرى من يد الكتاب لوجهه. أحمد من. وهو أن حيايه في تفسيره
بموت التملك من وفاء. لأنه موقوف من وفاء وضع ثبوت من. فكان يرد له ما لو وقع
ليأس من دفع حال حيايه بأن أدى. فحق. وثو أدى. فحق. صدر. حيايه بقاء.
فكذلك إذا مات من وفاء. لأن الموقوف من يد الكتاب. إلا أن الكتاب يحسن
لو كان حيا. ويعود أحد تكفين به بطلان الكتاب

١٩٢٦ - والذين أو بدل الكتاب يسقط بالعجز. واحتياجه لا يسقط بالعجز.
فكتاب الجنيه أخرى من الكتاب. هو حيث التلقا به. احتياجه. فبطلان. ثم باستعادة.
فإن فصل شيء يكون بوجه كتاب

١٩٢٧ - إن مات من وفاء قبل قضاء القصاص عليه بالحياه. فأما إذا مات
من وفاء بعد قضاء القصاص عليه بالحياه. ثم بالحياه. لأنه كان يبدأ

كتبه، فكذلك هذا هو له محرم

١٩٦٧ - رد ما مات المكتاب، ويرك من قد ولد له نو كتابه من أمه له وعنه دين وجدي، قد مضى به عنه، أو لم يقصر بهاء هذه الأبره يسمى من الدين، ويسمى من الأكل من صفة أبيه حين حتى ومن أرض الجنابة ومن الكتف، وذلك لأن الولد المولود في الكتف من مدام المكتاب؛ لأنه بعض الكتف. وقد سرق إليه كتابه أبيه، ولهما قتلوا جميعاً يسمى على نجوم الأب، وكذلك يستعيد عطف بأداء بدل المكتاب، كما يستعيد المكتاب، فهو قائم مدام، وقد قام مقام الأب، فكان الأب حتى ولو كان الأب حياً. وحله حين وجنابه ويد كتابه، فهو يسمى في الكل، قضى عنها بالجنابة، أو لم يقصر بها، فكذلك هو، ولا يجبر على أن يبدل من ذلك شيء، فليس، بخلاف ما إذا لم يترك ولداً، وإنما يترك كتباً. ولو يترك الحقير وبعضه على بعض، وربما يكون كذلك لأن الأب مني كمال حياً ولزمه العتبه فيما كدر على الأب، فبونه حقوق، احتجعت في كسب الحلي؛ لأن هذه الحقوق لقضى من كسب الأب، وهو حتى قائم مقام أبيه، ونور كتاب الأب حياً لا يترك الحقوق بعضها على بعض، وكذلك هذا بخلاف ما إذا ترك كتاباً على ما فيه وبان كتابه، وهو يترك ولداً، فبونه يترك بعضها على بعض؛ لأن الحقوق احتجعت من كسب أبيه. وفلحق من احتجعت من كسب أبيه فبونه يترك بالاقوى فالأقوى، ما بين

١٩٧٧ - من عجز عن شيء من التزوج، ثم أخرجه عن محله، ولم يكن له ولد، يفتق، فإنه يرد في الرق لأن قائم مقام الأب، والأب يركس بمحم أو بمحمي حول حياته، فبونه يرد في الرق فكذلك الأب، وإنما يرد في الرق لأنه لا شيء له يباع بما كدر على أبيه من الدين؛ لأن الولد ما يحرم ظهر أبي المكتاب مع حاجته، وقد ذكرنا أن المكتاب متى مات عاجزاً، يعبر عنه بأدرك فيما مضى، فهنا عبد مات وترك كتباً، يباع كتابه بما عليه من الدين، وهل يقضى من ذلك الجنابة؟ إن كان مات بعد هذا، انقضى به. يقضى من كسب عتبه، ويكفر ويؤتى اجتهاده أسوة لسائر العرب؛ لأن القدره بالقضاء بها صارت ديناً، والنحو سائر الدين، فهذا عنه مات، وعليه ديون لا جناحة في هذه، ويرك كتباً، بمعنى كله من كسبه، وإن مات قبل قضاء العاصي الجنابة، نظمت

التي هي ربيع الأربعة، وهو من ذلك النوع لأن كل عدد من هذه هي حقه خاصة
وذلك: أي ينقسم العدد من كنه، ويطلق الحاية

التي هي أربعة: أي من هذه الحروف الأربعة هي الأربعة التي
تكونها للعدد في هذه الحروف، وكلها هي الأربعة، وكلها هي الأربعة
وهو أن يلاحظ أن الأربعة هي الأربعة، وكلها هي الأربعة، وكلها هي الأربعة
الأربعة هي الأربعة في هذه الحروف

١٩٦٧: أي من العدد الحروف الأربعة، وكلها هي الأربعة، وكلها هي الأربعة
يؤدى إلى العدد الأربعة، وكلها هي الأربعة، وكلها هي الأربعة
على حالة: أي الأربعة، وكلها هي الأربعة، وكلها هي الأربعة
في هذه الحروف، وكلها هي الأربعة، وكلها هي الأربعة
ويكون الأربعة هي الأربعة، وكلها هي الأربعة، وكلها هي الأربعة
يبلغ خمسة، أي الأربعة هي الأربعة، وكلها هي الأربعة، وكلها هي الأربعة
التي هي الأربعة، وكلها هي الأربعة، وكلها هي الأربعة
على الأربعة هي الأربعة في هذه الحروف

وعلى ذلك، أي من العدد الحروف الأربعة، وكلها هي الأربعة، وكلها هي الأربعة
على حالة: أي الأربعة، وكلها هي الأربعة، وكلها هي الأربعة
حتى يكون العدد في هذه الحروف، وكلها هي الأربعة، وكلها هي الأربعة
لأن الأربعة هي الأربعة، وكلها هي الأربعة، وكلها هي الأربعة
لأن الأربعة هي الأربعة، وكلها هي الأربعة، وكلها هي الأربعة

وهو هو الأربعة، أي من العدد الحروف الأربعة، وكلها هي الأربعة، وكلها هي الأربعة
في الأربعة، أي الأربعة، وكلها هي الأربعة، وكلها هي الأربعة
على الأربعة هي الأربعة، وكلها هي الأربعة، وكلها هي الأربعة
على الأربعة هي الأربعة، وكلها هي الأربعة، وكلها هي الأربعة

وهو هو الأربعة، أي من العدد الحروف الأربعة، وكلها هي الأربعة، وكلها هي الأربعة
في الأربعة، أي الأربعة، وكلها هي الأربعة، وكلها هي الأربعة
على الأربعة هي الأربعة، وكلها هي الأربعة، وكلها هي الأربعة
على الأربعة هي الأربعة، وكلها هي الأربعة، وكلها هي الأربعة

يقضي به فيهم سوى بعد انذار به عدة منهم في العدد. كان من الأخير

١٩٧٤ - ١٩٧٥ : وقد ثبت ان اهل هذا الجبل قضاء الدين بم عمر مائة كان للمعنيين
انتسبته رتبهم كما في الاختيار ، وطريقه ذلك هكذا هو .

وحده فون امر حصة ر حصة الله في حصة لولي ، ان كان يصير سر او حواله في
الوجه الذي لا ناي دنا عا حصره لا يكون لاولياء الحصة بقدر الاختيار والتقسيم
التي هي ، انما يجب ، انما لا يتولى سلة انصري ، ان انصر من السمي بعد قبض
الشرى ؛ لان المولى بعد ما حتم القضاء ، وحصر حشره بعد قبض بدينه ويصير فاقضا
بالسجلية ، لان المولى في حق العبد عمله الفروع ، والفروع اذا انصري بدينه ، ثم يغلو
بالوصية حصر ديبها ، والمستوى اثنا فليس بعد قبض المستوي لا يكون للباقي نصيب
لشترى ولا حوز ، سبب العبد ، وإعماله المظالمه في نصيب حتى يسع مشري العبد ، بقضي
تتمه ، فإذ بان العبد ، ولقي نصيبه ، والا حصة الفاضلي حتى يبيع عده عده لو يتم
عده بالبيع ، لا يبيع العبد عده ، فم وصله من حصة ر حصة الله ، لأنه يكون عدا
حجر أحمى آخر ، وبه حصة ر حصة الله لا يرى حجر من حجر ، وبه يغلو الحوالة لا
يعد حصة في العبد

١٩٧٥ - ١٩٧٥ : هذا ، ان انصر فون ولا يكون لهم النسب بالعدد مادام المولى حياً ،
لان الإغلاص لا يتحقق عند من حصة ر حصة الله مادام الحاصل عده حياً ، لان ذلك عاد
وراثه ، وإن لم تكن إرادات منسابة ، فلا حرم مناصات المولى منسابة ، بقول ، بأنه بعد
حده إلى الدين ، فباعتبار معنى الحوالة نصيب المسألة بناء على ثلث المسألة

١ - مسألة لرمي الدين الذي قد قد اختيار نصيبه في مسألة العبد المتيقن
وطريقه ، ثم يصير شدة حواله ، لأن حصر فغلو نصيبه ، من من المولى في الدين على
حاله حتى تم هالك انصره ، أو انصره انصره بعد الاختيار ، سقط من موهبه ، ولم يكن
على المولى شيء ، وإذ لم يكن اختياره نصيبه الذي لا شبهه ولا حوالة ، صار وجود هذا
الاختيار وعدمه عده ، من في مسألة هذا حصر من العبد سواء أو حوالة لا
اختيار العبد أو حصر فغلو حتى يوليها حوالة عن طريقه ، حتى لو تمكنت رغبة بعد اختيار
العبد لا يهبط حتى أرساء اجنابه بهالك العبد ، ولا لا اختيار ، فجميعه لا يكون المولى

الانقسام به من حليه وجهر صرفة ، والركوب عليه إن لم يصر مجموعاً من بيعة ، بخلاف
 الفصاحي حب لا يصرى إلى الولد ، لأن المستحق بالفصاحي الزوج " لا الرقة ، والولد
 يولد من الرقة لا من الزوج ، ونها لم يصر الولد بد وجب الفصاحي ، وفي طنها
 ولد بخلاف الدين ، فإنه يصرى برفسها ، والولد يولد من الرقة ، هجر أن يصرى إلى
 ولدها ، ولا بد حل كسب من اجبية ؛ لأنه لا لم يدحل ولدها تحت جنايتها ، فكسبها
 لولي ، إلا ترى أن التدبير والكنمة يصرى إلى الولد ، ولا يصرى من الكسب ، فما لا
 يصرى إلى الولد لأن لا يصرى من الكسب لولي

واقضى حبها أحد ، فأخذ الولي بذلك أرضاً ، فإنه يدفعها مع الأرض

١٩٢٧ - فرق بين هذا وبين الولد ، فإنه لا يدفعها مع الولد ، وكذا أن الولد

حلت بعد الجناحة وهو متخلص عنها حالة الدفع ، فالأرض كذلك

ووجه الفرق بينهما وهو أن الأرض إن كانت متصلاً حب من حيث الخصية وحت

النفق ، يحل به مبيع ، لأن الأرض خلف عن الفتح ، يكون قائماً مقام الفتح ، ولو
 كان الفتح قائماً لا سلك أنه يجب دفعه مع الأصل ، فكذلك يجب دفع حلق

فما الولد متخلص عن الأصل حقيقة وحكمًا ، فلهذا لا إشكال ، وإنما حكمًا

فلأن الولد للمعسر بين يديهما كما كان متصلاً بها قبل الانفصال ، لأن المتخلص عين ما
 كان متصلاً به الانفصال ، والنسبة لا يجوز أن يكون خلفاً عن عب وبسه ، وإنا لم

شكنا الانفصال وحت النفق لا حبيبة ولا حكمًا لم يجب دفعه مع الأصل

فباس مسألة الأرض من مسائلنا أن لو دفعته ، رعى بطنها ولد ، فلا جرم يصرى

الولد معها ، وكان كمن تركه بعد ما وجبت فيه الركة ، إذ وعت ولداً لا يصرى إلى
 الولد ، ولو قطع شيء من وجه البذل ، تصرى الركة إلى البذر ، فكذلك هذا .

هذا إذا قطع طرف من أطرافها بعد الجناية حتى رعب الأرض ، وقد علم ذلك ،

فإنما إذا قطع حرم من أطرافها قبل الجناية ، ثم حب ودخار المولى ومعه ، فإنه لا يدفع
 الأرض معها ، لأن لأمر لم يكن خلفاً عن فلتت تعد به حتى اجنى عليه ؛ لأنه حين
 جنت كان الطرف متصلاً بها ، فتعلق حتى ولي الغاية برقة مانعة ، ولا لم يكن

الأرض حلقاً من جانبهم به هو، المولى لم يجب دفعه مع لأصل بخلاب ما إذا كان
القطع مع الحدية؛ لأنه يعلق من ولي إحصائية بركة كامة، فكان الأرض حلقاً من
به حتى ولي الجنائيات، والحلف قائم مقام القصاص، ولو كان القصاص لم يكن
الأصل، فكانا يدفع الجنائيات مع الأصل

٩٢٧٨ - هذا إذا علم أن الجنائيات علية كرامة، أو بعد جنائيات، وفيه كان
لا يعلم أن الحدية يجب جنائيات، أو بعد جنائيات إن نصها أن الحدية عينية كانت
على جنائيات، والحكم كما نصها عليه، لأن الحدية يجب لا يعلمها، فيكون القصاص
ببعضها، كقصاص الحدية، فكل جواب عرفته نمة، فهو جواب هـ.

وإذا ذهب بها، وبالأصل لا يعلم أن الجنائيات علية يجب جنائيات، أو بعد جنائيات كسب
يصح بالأرض إذا اعتبرت الدفع، قالوا: ذكر في بعض النسخ الوكالة وفاء، يكون
الأرض بين المولى والجنين عليه نص، لأنه أحسن من الأصل من وجب جنائيات،
فيكون كسب المولى، وحسن أن يكون بعد جنائيات، فكون كسب المولى الجنائيات من اعتبار
النسخ، فإما نصها أبعد لا يصح جعل بينهما نصاً

هذا إذا نصها على سب واحد، ولما إذا أحسنها، فقال المولى على إن
الأرض وجب بعد جنائيات، وإن لم يمتى احترب الدفع، وقال المولى لا، بل وجب
الأرض قبل جنائيات، وإن لم يمتى احترب الدفع، ذكر أن القوب قول مولى مع بينه،
ويكون الأرض به، إلا أن يلزم الحدى عليه بينه أنه وجب لأرض بعد جنائيات، وكان
يجب أن يكون مقرر قول الحدى عليه، لأن القطع أمر حادث، والأصل في الحوادث
أنه يحكم بحدوتها لأمر ما ظهر، فيجعل القطع حادثاً معاً، وذلك لأن القطع كما
هو حادث، كدفع الحدية حادثه، فيحكم بحدوتها تبعاً إذا لم يعرف حدوتها قبل
ذلك، فيقتصر من الجنائيات، سقط اعتبارهما، وسفي العسر، بعد هذا للحدود
والإتكا، هو من الجنائيات بعض ملك حاضري المولى من الأرض، والمولى يسكنه فيكون

(١) مكانها الأصل، وكان في غيره، كان مكانا كتب

(٢) مكانها في طوط (د)، وكان في الأصل لا يعلم هذا

(٣) وفيه لا مكان له

القول الثاني: لا بد منهم من ثبوت ما في عقد مسحول - مدين - وله علم بهم ذلك فلا
تدعي الدية بالمدعى وغير حلال. وفي المسألة ما يقع للغير - مدبر عن المرمية - وإطلاق
هو قوله بجملة: لأنه ما يقع بمرميه ما يرد عليه من تلك مرمى المدعى - ويرى
ثبوت عن ملك مرمى الخاني "إلى غيره" بالبيع ما يحصل لحديه - وهو حصل تسع عشر
وحد لوليها - لحديه - لأنه لا حصل إلى خصم له - لأر العبد - رده عن منك لا يفسده
كما - ملك العبد - ولا يضمن إلى اتعاق لمتشرى - لأنه قد ذهب المراه في منك لمتشرى -
إذا أحد من العبد كان يمسثري أو يرجع بذلك على المانع - لا بد بيع استحق عن يده -
موجب ذلك نسخ البيع - وإذا لم يمسثريه - يظل عن المرمية - من المسمى

وإذا كان كذلك يجب أن في البداية ما ليحيط بهم الغمر ، وفيه أحد الحجب ويطرد
الغمر الآخر ، وفي البداية ما ليحيط بهم الغمر ، فكانت البداية بالدم ، والله هو الحق
الوحيد

١٩٢٨- هذا إذ كان المذبح على وتي لعمارة قضاء مامي ، ولما إذا دفع المذبح في
البناء فمحتاج من بعد ، خاصي ، وهناك في بعض ، ذك ، لا يحسن فيه المذبح لعمارة ،
ولم هو البتة الأصح من ، وليس ، وليس فيه المذبح

وجه القدس في دنك ظاهر، وهو أنه لا يدفع منك، بعد من أريد، بل من غير
وصاء العزماء، فيصعد فيمنعك لادعيت في أريدك، كما ذكر من منهم، وإنما وجه
الاستحسان في دنك، وهو أن موثر أريد يدفع القيد إلى أريد، لحدود فعل غير ما كان
يحدثه العاصم، موثر إليه، لأنه عزم الأمر إلى العاصم، كما يدفع العزم إلى أولئك
الاحتياط، فيحمل عنه كفعل العاصم، ألا ترى أنهم قالوا: ليس استري داراً بعد، وله
شخص، وهو استري الفار، ثم ملحقه إلى استيعب سحر قضاء دمي، ثم وجدنا
ثقتنا بالعزماء، بوجه علي استري، ومصحح السبح، فلو استري لا يصح فيه التمسك
لثبات، وإن ملحقه منب له، من تصحيح حرم لا يصح، "إليه غير قضاء القاصم"

(۱) حکایت ظاہر و کدیم، ص ۱۰۸، سطر ۱۰

(١٦) هكذا هي طه ، و قد هي غير من مرقى الخياطه

(۳) مکتبہ علمی، کراچی۔ ص ۲۷

لجميع القميد ، والله بالبدية ، وذلك لأنه لم تمتنع صحة هذا الإقرار بل ينسج حتى ولي
 الخادم في الدبر ، ولا رجاء به ، لأنه به الإقرار لا يعمل حتى يسيء به ، لأن حبه في
 الدفع أو المد ، إنه يأتي بعد الإقرار ، حتى يصح الإقرار فتصح الإقرار ، والامرأ متى صح
 صحتها كانت لا إقرار كالكتاب ، يبيد أو يعاقب ، وتثبت باليه حبه ، والمثل للمعقود لا
 مثل أن المقر له يحاسب بالدفع ، والمثله ، فكذلك هذا ، مما إذا كذب المقر له في الخيانة
 « فذلك جميعاً قد خضع هو مقر ، فيعاقب للمقر ، مما لم يدفع عنه ، أو لغيره ، ولا
 يصير المقر بالإنذار معناه أن يصدق

وقال رحمه الله : إنه يصير مختاراً للعباءة ، وقد ثبت من ذلك إلى أن المقر له أو
 بالعبء تعينه بعد الإقرار ، بالخيانة ، فقد لزم العبد عن حبه مع ما علم باعديه إلى المقر له ،
 لأن صحة الإقرار لا ينفك علم مصلتي المقر له ، ولهذا لزم الإقرار ، وما كان المقر له قبل
 التصديق ، فإن المقر له يصير مراً أو لومة المقر له ، فصح أنه إذا زال البعد عن ملكه لم يكن ملك
 المقر له بنفس الإقرار ، وهو لم يخالفة ، فيصير معناه أنه لا يثبت الاختيار ، وإذا عاد
 العبد في ملكه ملكاً يرب كما هو باع المقر له من غيره ، أو وهبه من غيره ، وهو عالم
 بالخيانة ، حتى صار معياراً ، ثم هذا العبد إلى المقر له ملكه بالره ، ويجب ، والمقر له
 والله هناك ، لا يمكن الاختيار ، فكذلك

وأما عيبه ، بسلالة دعيه ، حتى ذلك إلى أن صحة الإقرار ، بل لا يقع على
 التصديق ، والبطالان يقع على التكييف حتى إن انفصل به التكذيب عن من الأصل ،
 وإذا ارتفع البطلان عن التكذيب حتى كذب المقر له في الإقرار ، يظل الإقرار من الأصل
 صحيحاً ، جود الأمر ، وعدمه غيره ، وهذا لأن الإقرار أحد ، والإقرار محمول بين
 الصديق والكذب ، فقبل التكذيب اعتبر حقيقة ، لأن الظاهر أن العاقل لا يقر على نفسه
 كاذباً ، وإنما هو صادق ، وبالنسبة إلى التكذيب ، غير كذب ، من الإقرار ، لأن العقل لا يرد
 الإقرار كاذباً ، وإذا صار كاذباً من الأصل لا يخلو من حكم ، فظهر أن المقر له يرب العبد
 عن ملكه بعد جديته حتى يصير محسناً بخلافه ما هو باع أو وهب ، لأن ثبوت مسدداً ،
 وإذا كان ثبوتك هذا ، مولى العبد مريلاً ملكه عن العبد مع عدمه بالخيانة ، فهو مختاراً
 لنفسه ، ويذهب إلى ملكه بالمعص لا يثبت ذلك الاختيار ، بل لا يظهر أن ملكه لم يكن

والأول، فاما بالنكيب يظهر أن العبد لم يكن رقتا عن منك، لأنه يظهر أنه كان كتاباً ظم يصور مختاراً

فأما إن صدقه المثل له في الملك وكذبه في الجناية صار المثل مختاراً لئلا، فهلزم الأمر، وبقي بالعبد لمظهره، وذلك لأن المثل الذي اليد بجناية على العبد قد صح، لأن الإقرار بجناية العبد رجحان المظهر، بالعبد للمظهر، فيصح إقراره، لأن العبد ملكه وقد إقراره بجنايته، وإذا أقر بعد ذلك بالعبد لمظهره، وصدقه المثل له صار المثل مبرراً العبد عن ملكه إلى غير أنه وهو حاتم بالجناية، فيصير مختاراً للمظهر.

١٩٢٨٩- هذا الذي ذكرناه كله إذا أقر بالجناية أولاً ثم بالعبد، فاما إذا أقر بالعبد أولاً، ثم أقر بجنايته العبد حظ بعد ذلك، فهذا لا يحل عن ثلاثة أوجه أيضاً، فإن صدقه المثل له فيهما جميعاً، صار المظهر هو المثل له، فيقال به: انقلبه أو يده، وإن حمل^(١) المظهر مراً بجناية العبد، وحدث في العبد لمظهره، فيكون مظهر بجنايته، عيب العبد، لأن الإقرار بجنايته عيب الغير صحيح إذا صدقه المظهر عليه، وهذا صدقه المثل له عن صريح إقراره بالجناية، وهذا الثالث بإقراره كالكذب باليعة، وكذا ثبت من المثل باليعة لا يكذب أنه يعال للمظهر له، إما أن نرفع أو نلغي، فنكتأ هذا.

فأما إن كذبه لمظهره في الملك والجناية جميعاً صرح به بال للمظهر، ما إن تعدى أثر تدقيق، وذلك لأن المثل له لما كذبه فيهما ظل إقراره بالعبد للمظهر له من الأصل، فظهر أن الإقرار من المظهر بجناية العبد حصل، والعبد في منك، فيصح إقراره، فيقال له: إما أن تنقح لم تعدى

وإن صدقه في الملك، وكذبه في الجناية لم يفرم حكم الخشب لا لتسخر له ولا للمظهر، أم لا يفرم لتسخر به، لأنه لما صدقه المظهر له في حدث صرح أن إقراره بالجناية حصل، والعبد في منك غيره، وقد كذبه صاحب المذهب فيه، فلا يصح إقراره، وأما لا يلزم نفي سي^(٢) لأنه لم يقر علي نفسه شيء بخلاف ما لو كان أقر بالجناية أولاً، ثم بالعبد؛ لأنه حصل^(٣) مراً بجنايته عند هو ملكه، فيصح لاق^(٤) بالجناية، فإذا أقر بالعبد

(١) مكافئ الأصل، وكان في غيره حصل

(٢) مكافئ ط، وكان في غيره للمظهر مكافئ للمظهر له

معيرو، وحسنه لغيره في الملك صار مريلا انبسط عن ملكه في ملك الظفر له وهو عذله
باحتيه، فصار محسن، كما في ساعه أو غيره، وقت لا أو ارتاك، فصار ولد له
معيرو، فصار مري من معيرو، في الظفر عبيد، كذا، فصار يحسب اذره

١٥١٨٣ "فمن الذي ذكرنا كذا إذا كان الملك في العبد مريوفاً به فصار في كذا إذا
كان مجهولاً لا يعرف، فصار مريوفاً في مريوفاً، فصار مريوفاً في مريوفاً، فصار مريوفاً
فصار في الظفر له فصار مريوفاً، فصار مريوفاً في مريوفاً، فصار مريوفاً في مريوفاً
فصار مريوفاً في مريوفاً، فصار مريوفاً في مريوفاً، فصار مريوفاً في مريوفاً
فصار مريوفاً في مريوفاً، فصار مريوفاً في مريوفاً، فصار مريوفاً في مريوفاً

وكان كذا في مريوفاً في مريوفاً، فصار مريوفاً في مريوفاً، فصار مريوفاً في مريوفاً
فصار مريوفاً في مريوفاً، فصار مريوفاً في مريوفاً، فصار مريوفاً في مريوفاً
فصار مريوفاً في مريوفاً، فصار مريوفاً في مريوفاً، فصار مريوفاً في مريوفاً
فصار مريوفاً في مريوفاً، فصار مريوفاً في مريوفاً، فصار مريوفاً في مريوفاً

وكان كذا في مريوفاً في مريوفاً، فصار مريوفاً في مريوفاً، فصار مريوفاً في مريوفاً
فصار مريوفاً في مريوفاً، فصار مريوفاً في مريوفاً، فصار مريوفاً في مريوفاً
فصار مريوفاً في مريوفاً، فصار مريوفاً في مريوفاً، فصار مريوفاً في مريوفاً
فصار مريوفاً في مريوفاً، فصار مريوفاً في مريوفاً، فصار مريوفاً في مريوفاً

فإذا كان مريوفاً في مريوفاً، فصار مريوفاً في مريوفاً، فصار مريوفاً في مريوفاً
فصار مريوفاً في مريوفاً، فصار مريوفاً في مريوفاً، فصار مريوفاً في مريوفاً
فصار مريوفاً في مريوفاً، فصار مريوفاً في مريوفاً، فصار مريوفاً في مريوفاً
فصار مريوفاً في مريوفاً، فصار مريوفاً في مريوفاً، فصار مريوفاً في مريوفاً

وإنما قلنا أنه متى بعد حيايه من كل وجه - لأنه على المقي بحيايه العبد ، فصار حقيقا له بعد الحيايه لا محالة ، وكان هذا إما أنه من حال لا محالة ، إذ مرضت مرضا أثرت فيه فأنبت طاقا ثلاثا : سم من مرض حات فيه حيا ، عارضا كما هو ذلك بعد المرض - لأنه على الطلاق من مرض ، فصار مطلقا لها بعد انقراض من كل وجه ، وكذلك أنه قال أبو بكر لعبيده ، إذ مرضت مرض الموت ، فأنبت حيا ، سم من مرض مرض مات فيه عنق من نكاحه كما لو أنما الله من بعد المرض بخلاف لو قال قبل الحيايه بعبيده ، إذ دخل الثمار - عيب من ، سم دخل الدار بعد حيايه ، فإنه لا يصير حيا ، لأنه سم يضر بعبيده بعد حيايه من كل وجه ، لأنه على الدار بالتحول لا بالحيوية ، والله يقول في يومئذ ليس الحيايه وبهذه الحيايه فلم يضر بخلاف ما نحن فيه

قال الشيخ لأب لا من شيع الإسلام في شرح ديات الأصغر : إنما إذا علق العتو بضر من عيب حال ، مما إذا علق بضر من عيب المص من باد حال ، إذ صيرت بالسيف عات من الله لا بد ، بل الدار في شيء لا القصة ، لا الله ، لأن تحمل القول في معتق أنه عت الحيايه وهو عالم بها ، لأنه لو اعتد به ٢٨ حيايه وهو عالم بها الحيايه من وجه القصاص لا يصير محذرا للعبيد ، لأنه لا اعتد عيب من كان عيبه موجهة لشخصه ، ولا يصير به ، لأنه له يسيلك حيايه من عيبه بالإعتد ، لأنه حيايه الحيايه في الدم ، و يدم باقي بعد الاعتد بخلاف ما لو عت العت بضر من عيب حال

ثم إن وجه ذكره أنه ذكر في هذا الكتاب النسخة ودم يدم الموت ، وذكر في كتاب ديات من الأصغر نسخة ونوب حيايه ، لا بد في نسخة ، لأن نفس النسخة حيايه ، غير أصناف العتو من حال الحيايه ، فكل من مختارا بديته من مات ، والأمر إن لم

يحت

وذكر في هذا الكتاب الرمي ، ولم يذكر الرمي في ديار الأصغر ، ولو لا هذه الرواية لكانت الدار من الرمي لا يصير مختارا ، لأن نفس الرمي ليس حيايه ، لأنه لا يضره عدم بضر العتو من حيايه حيايه ، فيبطل أن لا يصير مختارا للقصاص ، ولو حيايه في ذلك أن يفوق ، فكل من الرمي من الرمي ، لأن الرمي من الرمي مع الإسماء فإنه قال ، فميتك ، و يدم يدم من الرمي مع الإسماء ، من الرمي من الرمي

إذا كان العبد ذالماً لا يجمع سمرية؛ لأنه لا يبدل المستحق، لأن المستحق من الجاني واحد وهو العبد، وإنه من حق الخصائص من على أصل حرية، وإن يسوى المولى على الخلاف معه، وإن لم يكن له ولزمت له لم يبدل المستحق، فلم يبدل المستحق فيكون، وفي الأصل إذ جرح العبد رجلاً جرحاً، ثم إن اجلس عليه عاصم المولى، معيره القافس، فصار عبده، وأعطى الأرض، ثم انشأ ضرب الجرح، ومات للجاني عليه، فأنقذ من أن يكون هذا اختياره الملية، وهذا قول أبي يوسف رحمه الله الآخر

وفي الاستحسان أن لا يكون اختياراً للعبد، ويعبر بعمى خيراً مستقلاً، ومن شاء، دعه وأحد ما أعطاه، وإن شاء فله، وهو قول أبي يوسف رحمه الله الأول، وهو قول محمد بن حماد، وكان أبو يوسف رحمه الله يقول أولاً بالاستحسان، ثم رجع إلى القياس، وقال: ما عليه الدية

قالوا: رجع من مائل إلى رجع أبو يوسف رحمه الله ييب من الاستحسان إلى القياس، وهي ثلاث مسائل، أحدها هذه، والثانية وهو أن الرمي بهر القتل، هل يصير رخصاً معه، وإذا ورد الغلابة قبل الدخول؟ فالقياس أن لا يصير رخصاً بالثبوت محبوباً به، وهو قول أبي يوسف رحمه الله الآخر، وفي الاستحسان يصير رخصاً، وهو قول أبي يوسف رحمه الله الأول، وهو قول محمد بن حماد رحمه الله

والثالث مسألة ذكرها في كتاب الصلاة وغيرها، وهو أن المصلي إذا تلا في السجدة من الركعة الأولى وسجدها، ثم تلا تلك السجدة، بعينها في الركعة الثانية، هل يلزمه أن يسجد أخرى؟ فالقياس أن لا يسجد لها أخرى، وهو قول أبي يوسف الآخر، وفي الاستحسان يسجد بها أخرى، وهو قوله الأول، وهو قول محمد بن حماد رحمه الله

ولما وجه القياس في مسألة الدية، وهو قول أبي يوسف رحمه الله الآخر ظاهر، وهو أنه اعتدأ أرض الجرحه، فيكون مختاراً لأرضها، ولا يحدث هبة فيها على ما لو قال: عرفتك عن الجرحه، وعما يحدث بها على موت، حتى إذا مات للجرح من ذلك لا يكون على الجرح شيء، عند أبي يوسف ومحمد بن حماد رحمه الله، كما هذا، ولعل عليه ما برأى العبد وهو عالم بالجرحه، ثم انقضت الجرحه كالمختاراً للملية؛ لأنه ما اعتق وهو عالم بحرية مختاراً أرض الجرحه، فلهذا مختاراً لأرض الجرحه

لا يدفع معها لماله، ولا يسرى الحيازة إلى قولته، وقد ذكرنا القول، من هذا

١٩٢٦ - قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير، مكاتب حسي، ثم عمر،
ورده في القري، منه بحري مولاه بين المدح والنفاد، وعددت مسألة أيضاً

٩٦٨٧ - قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير، عبد الرحمن وعم وحمل أن
مولاه أعظمه، فصل العبد ولذا لذلك الرجل حياً، ولا في عهده، وهو لفظ هذا
الكتاب، وهي الأصل بقول، إذا جرى العقد جارية، والمهر مني العبد حراً،
وحمل مسئلة على ثلاثة أوجه، إما أن يكون العبد من العبد حراً، أو أن يكون
حراً، أو أن يكون مولاه أحرره، أو أن يكون أحرراً لأصل، ولا ضمان مني الحلية لا على
العبد، ولا على المولى، أما لا ضمان له على المولى، لأنه رده أو بعت حلتها كان حراً،
ولم يكن مملوكاً لمولى، ومهر من حلية المهر على عسر، حائه الخلع لا ينجب إلا بحكم
مطلق، فقد أثر برونه المولى، ودعى الضمان على العبد، وعلى عاقبته، ولم يثبت ما
ادعى، لأنه لم يصدقه في ذلك، ويعني العبد مملوكاً على حائه، لأن إهره باخرية حصل
وهو أحسن من بعد، فلم يصح إقراره كمن ثور بحرية بعد العبد من لأصل، وكذلك
قولي في ذلك، من العبد يعنى مملوكاً على حائه، وكذلك

وكذلك المهر، يد مري، لأن الإقرار بحرية مطلقه أهره باخرية من
الأصل، لأن مطلق لا يسمي بمهر من إلى الكفاية، والكفاية من الحرية أن يكون حراً
الأصل، فكل جاب عرفته بقاء فهو الحرف هنا

عاماً، إقراره عمن المولى أن ثور به اعتقه على الحيازة، فإجابته فيه كالجواب
فيما إذا أقر أن حر الأصل لأن عهده كان حراً وقت حيازه ولم يكن مملوكاً للمولى

وإن أقر أنه اعتقه بعد الحيازة، فقد أثر براءة العبد، ودعى على المولى الضمان، لأن
ادعى أنه لم يكن حراً، ودعى على المولى ضماناً، أو أن يكون حراً، أو أن يكون حراً، أو أن يكون حراً،
صالحاً بعد، أو أن نفسه مملوكاً القول قول المولى مع يمينه، وعلى من الحيازة بإشهاد
الله، لأنه ادعى منه عدم صحته، وهو الأصل لأصل لا ادعى على المولى
ضماناً، فلا يكون مني مولى جارية ومن المولى حصة من، ويكون العبد رقيقاً على حائه؟
لأنه ثور بحرية والعبد من العسر، وهذا إذا كان الإقرار من من الحيازة، قال المدعي، قال

[illegible][illegible]

وغيره يوم هذا ويصعد ما في حقله حتى تبه يا حبيب ملائكة الله، فحسب الحمد لله على
الإنعاش - سيرة موصية بجمال من مده تطهيره فأنشأ - حلا - خطا - فأخذ الزمان فيبيع فيه مع
العلم يا حبيب الله - بصر محمد - الله - أن أعجز عنه من أدركهم بعد ما كان الله .

والله في وهداي سفير والمحرر عن مجمع الفايض خبير انشاء انشاء
التصرف عن انشاء وهناك الخلق غير خفي في الاجابة ان هو بغير انشاء
المرجع حتى وجد السبع في حقه ويكفي ان يكتري محتاج الى ربح لمقتضى
ليست في الحق من ظهر في انشاء لا انشاء مع ان ذلك وانصرف
انصافه عن انظر لا يجوز ان يكون انشاء كذا كرهه سيدان على مع انشاء
المرجع انما كان انشاء من انشاء على غير انشاء من غير ان ينفق ضرر
فصار باقاع العين على انشاء من انشاء مقتضى انشاء على انشاء

[illegible]

وله كاذب (عنه من الغشفي حتى دجلا حظاً، وابناه مخرب، يعني كى واحد من العبد في عهد نبيه، ولكل واحد من الحى عنه لى بال المولى نعمة العبد الذى حى عنه ولم يصر نولى مختاراً للقاء؟ لا، لى فيه مسألة من نوع المولى الحى على أحدهما لم يصر المولى مختاراً للقاء لكونه مظهر فى ذلك، فلان لا يصير مختاراً للقاء من وقد بناء الرضى بقدر فعله كان أولى

١٩٢٩- وفي السنة ذكر ما كلفه إيفانقويع الولي العمر منهم بحسب أحد عجده قيل
اختاية. أما إذا كان إيفانقويع العمر المقيم بعد الخناقة طفل، جئ له حساب جده كل واحد

منها قلب، فقتل أخدها قتيلاً خطأ، ثم قال المولى في صحته - حيثما حر وهو عالم بالخطيئة، ثم مات المولى في السان عتق من كل واحد نصف بصفته - رسمي كني واحد عسجد في نصف قسمته، وبصير المولى سحتراً للعداء في الحيات، لأن المولى عبد برك اليك، في هذه السألة، صار معتقاً نصف اجاني بإعتاق واحد منه بعد الحياطة مع العلم بالختاية، والإعتاق بعد الحياطة مما يصلح اختياراً للعداء - فصار مختاراً للعداء إذ عتق البعض عتق، لكن في حق اختيار العداء سواء بحلاف - سألته الأولى، لأن هناك بصير معتقاً نصف اجاني بإعتاق واحد من قبل احنية، وهذا لا يصح ثلث اختيار العداء، أما ما بحلاف

ثم إذا صار مختاراً للعداء، فمقتدر القيمة يعتبر من جميع المال؛ لأن هذا المختار كانه واجباً عليه من غير اختياره على وجه لا يصح منه - لأنه كان يدعه، أو يهجه لا محالة، فأما العوض على ذلك إلى كمال الشدة، فلا لزوم بالاختيار، وهو ترك اليك خير عزمي، فكل بمزله التبرع، وقد حصل حالة المرض، فيعتبر من الثلث

١٦٢٩٦ - فرق بين هذا وسما إذا قال لرحل لصبر، في صحته، ما ذهب لك على فلان، فهو على، ثم داب والكفيل مريض، فذلك يعتبر من جميع المال والفقير، وهو أن الكفالة وإن كان تبرعاً إلا أنها تعد في حالة الصحة والبر، ولهذا لا يقدر الكفيل على إبطال قبل أن يلزم من غير رصده، فكقول به

وإذا صدقت التسرع في حالة الصحة، صرحه بمزله مال واجب في حال الصحة، فيعتبر من جميع حال، وأما ما قوله - أحدك حرم العدم بالحياة ثم يضع اختياراً لنفسه لا رما، فإن يسوئى به يصرف هذا الكلام إلى غير الحامي، وإنما يصير اختياراً للعداء - فكل خير أبي عن الربيب - وذلك في امر جزء من اجر - حياته، فكان لا اختيار منه موجود في حالة مرضي، واعتبر من الثلث، فهذا المترك

وإن سئل كل واحد من العددين جنابه ويقتى السألة بحالها، صعباً على الوجه الذي وصفنا، وصار مختاراً للعداء في الحيات؛ لأنه صار معتقاً نصف كني واحد منهما بكلام وجد منه بعد حياطتهما مع علمه بهنئيهما، واعتاق البعض في حق اختيار العداء

بجرمة إفساد الكل . ولكن يجب دية واحدة في مال المولى وقيمة . حد العبد . ويكون ذلك من جميع المال . وما ادعى لنفسه إلى تمام الدية الآخرين . نسر من ثلث المال . والله كثر هكذا : لأنه لما فعل من جنحة الصحة . أحسبها حر وقد جرى كل واحد من العبدين جنابة . صار معار جنابة أحدهما لامتناعه إلى بهما صرف المقت . وتقد هذا الإحسان من من حاله الصحة . وروى هذا أحبار من حر . الآخر . هذا بلغ آخر حر . من أجزاء جنابة . ووقع بأمر حر البيان وصار معتق نصف كل واحد منهما للكلام وحد من بعد الجنابة صار مختار للفداء . في حر الآخر من آخر حر . من حر . جنابة . صار مشرعاً بما زاد على القيمة من تمام الدية . فبمقت ذلك من ثلث مال . ثم ما وجب من جميع المال . وما وجب من ثلث مال يكون بينه وبين الجنابة يقتل . إلا ليس أحدهما مولى من الآخر

١٩٢٩٢ - مال في جنحة رجل به عدوان مسلم ودينه . فقتل مسلم . حلاً خطأ في صحة الدين . فقال لوبر . أحسبها حر . ثم قتل دينه رجل حر في صحة المولى . ثم مات المولى من بينات يمين من كل واحد منهما نصفه . وسعى كل واحد منهما في نصف قيمته . وروى المولى الفداء في قتل مسلم : لأنه صار معار نصفه عند شروع العتق فيهما بإعتاق واحد من بعد جنابة مسلم مع العلم بالجنابة . وهذا هو أحبار للفداء إلا أن يقتل قيمة مسلم من الدية يعتبر من جميع المال . وما راد على ثلث من تمام الدية . ويعبر من ثلث : لأن ما راد على قيمة مسلم . إنما لزمه به جنابة الفداء . لترك البيان في آخر حر . من أجر . جنابة . يعتبر من الثلث . ولم يلزمه لدية . في ابن دينه . لأنه أصاب عثر البعض بهما موجب من جنابته . وحقق لا يصلح لا اختيار الفداء على ما روى لكن عجز عن دفع دينه بحكم شروع العتق فيهما بإعتاق لا يصلح لا اعتبار الفداء في حر دينه . يعتبر به مسأله دينه . فوجب قيمة دينه . ويعبر من جميع مال . لما روى

وله أن لوبر لم يمس . ولكن المولى وقع العتق على مسلم . صار مختاراً للفداء في قتل مسلم . لأن هذا البيان صار معتقاً لتمام الكلام وجد منه بعد جنابة المدين . وهو دليل على اختيار الفداء . وما وقع المولى يقتل على دينه . فعليه قيمة الدين . لأنه لما بين العتق فيه صار معتقاً به الكلام وجد منه قبل جنابته . فلا يجوز أن يعتبر به مختاراً

وأجمعوا على أن لابد من ثوب ثالث في يد المرأة في هذه المسائل ، أن تعاد قولهم ،
ويؤخر النظر ، فقال عنه

وأجمعوا على أنه إذا كان ثوب ريت ، فله ثوب ثالث ، لا يفتى وجائت
الحاجة ، لا بل بعد العنق ، بالثوب ثوب المولى ، لا بعد العنق

وأجمعوا على أنه إذا كان ثوب ريت ، فله ثوب ثالث ، لا يفتى وجائت
الحاجة ، لا بل بعد العنق ، بالثوب ثوب المولى ، لا بعد العنق

وأجمعوا على أن من عنت عذالة ، ثم قال العبد من حر قطعت نكته وثوب
عده ، وعقد ذلك الرجل ، لا ، بل بعد ما عنت ، إذا العنق ، لا ، ولا يفتى عده ،
ويؤخر النظر ، فقال عنه

قال رحمه الله في جامع الصغير : عده ، لا ، بل بعد ما عنت ، لا ، ولا يفتى عده ،
ويؤخر النظر ، فقال عنه

ويؤخر من بعض نسخ هذا الكتاب هذه المسألة في سورة حم ، في
نصف من رجل عده ، لا ، بل بعد ما عنت ، لا ، ولا يفتى عده ،
ويؤخر النظر ، فقال عنه

قال الشيخ لإمام أبي البرقوقي : وقد جاب بعضهم بحسب ما سمعوا ، قال
معصوم السنة من مذهب في الحجة على الصحيح ، مع من كتاب ، لا ، بل بعد ما عنت ، لا ، ولا يفتى عده ،
ويؤخر النظر ، فقال عنه

التحليل بطل

وقال بعضهم إن هذا صلح فاسد عند أبي حنيفة رحمه الله، فأوجب لذلك،
قصح بعتائه، وعدم دسده أيضاً، لأن هذا الصلح باطل أصلاً عنده، لأنه لو كان موجه
فإنما للمالك، وجب على الميرس قيمة المدة التي أعطاه رد المصدق، ويجب على الآخر
الدية، ولكن إذا لم يحتفه رد المصدق، ولا يجب الفسخ، لأنه لا بد للمفسد من شيء
يحصي شبهة

والجواب الصحيح أن يقول: بأن المدعى في المسألة الأولى باطل عند أبي حنيفة
رحمه الله؛ لأنه دفع بانقطع لدى كونه موجه نسبة إعتى به دية المدة، لأن طرف العبد لا
يقطع طرف الآخر، ولا طرف العبد عندنا، ولا يسرى إلى النفس وموت سهر أنه القبط
السابق كان قتلاً ولم يكن قطعاً، فظهر أنه دية المدة لم يكن واجبة، ومظهر أن المدعى كان
باطلاً، لكن المقطوعة به إداعته مع علمه أنه إذا سرى بطل المدعى، وبطل بعتائه، كونه
ذلك دلالة على ابتداء التصحیح عن ربه العبد بما يحدث تصحيحاً ما قصد، وتحققاً له،
لأن الظاهر أن المحتال بقصد بكلامه الصحيحة، فيحب حرمه عن الصحة من الممكن،
والإمكان ثابت من هذا الوجه، فإنه قوس على هذا صبح إداعته، فلو أن
رخصي دلالة؛ لأنه ما رخصي مدعى هذا التصحیح من المال بدلالة القليل، فخص كسر أولى،
فيجعل الإعتاق دلالة على ابتداء الصلح من هذا الوجه، فإذا عدم عدت هذه الدلالة،
فهذا صبي قوس محمد رحمه الله، إن العبد صنع بالفتنة، وكذلك في المسألة الثانية إن
أنصفه كان دلالة على ابتداء التصحیح، والخمس رخصي بذلك دلالة من الوجه الذي مر،
فالعقد صلح مبتدأ، فإذا عدم عداء فقد عدت الدلالة

فإن قيل المدعى في المسألة الأولى والصحيح في المسألة الثانية إن بطل بالسراية
طعنه وصورته، لم يثبت سبه في الخصائص حتى يحجب الخصائص

فلما المدعى ليس يتصرف مبتدأ، بل هو تسليم لتوجب، فإذا بطل الواجب بطل
التصحيح بضرورة، فلا يبقى ما يورث شبهة، وأما ما مالة يصحح فذلك بعض ما يشبه
لا يعرف لهذا ما، ولا إلا أن يجعل جواب هذا الكتاب على القياس على قول أبي حنيفة

على أدلة على الكثرة خاصة التي ثبتت. ومع ذلك المسمى فيه ضرب من على خلاف
خاص وأد من أ لا يكونه حتى يفتا من كنه داخل على خاصة الفاء، أو خاصة
الضمة مع ق، وفي لائنها ص. ملك لموسى من وجه واحد والكسبة لأن كذا ثبت في
الكسبة نظرياً الضمة مع ق، ووجه القود خارج عنه من أ لا يكون صالحاً لأن
تبدل، فظهر أن بيتهم يكن بيتاً فلم يكن به لأنه يظهر أن لا يتغيره حاجته إلا أن
لا يعرف عدداً لا يصلح الموت، فثبت أن الموت هو الأسد كسر هي الموت، فهذا ما
قولنا إنه في الأسد بيت المكان والأصناف من قولنا، من أعين الأسد، وكذا
قولنا لمكان، من الأسد لا يسمي كونه له لأنه لا يسمي، لأن الأسد كونه لا يكون
قولنا لواحد بيتاً، لا يسمي أن أحده في هذا بيت الأسد، أو لا يسمي، ثم خصاً
جميعاً، الأسد، هو هذا الوجه، فلا يمكن أن يسمي له لا يسمي، ولا يسمي، ولا يسمي.

وان قدوة في هذه عدة فلا تقصص به أيضاً، وإن احسن منه، لأن في الكتب
عنت القوي، ونكوى في معنى بعد عكس لنكوى. فهو صنف لأب في جنس النكاهة
حتى يكون اكساب لأبى لأب لا للمقولى، ثم! النكاح في بصره، بعد المرحون إذا
قتل، فلا محاسن في ريد جميع أفرادها والرمي، لأنه في لا تشاء منه، ثم احسن، كما
في قتل، ووجه به القصاص صار وقتاً، وعبار المرمى، لأنه صر مسوقاً ثلثين
جميعه إذا اتصل به انهالك هذا، تصور وفي القصاص حسب، وظهور ذلك في
سلسلة المتدفق، ثم

وظيروه الدنيا ببيع في غل بعض مبيعهم، هذروى الحسن من بي حقه وحقه
 الله أنه لا قصاص فيه على المذنبين، سواء أجازاه الله رى وقضاه لأوائلك من
 الاستدانة كذا محسرى، وبعد بيع بملك كائنا من، وواللهي بعد ميت طشترى من
 لأهل، وهاهنا عالم، حاسبه المولى

وَقَدْ دَرَى أَبُو بَكْرٍ أَنَّ عَرَأْسَ حَسَنَةَ رَمَحَتْهَا إِيَّاهُ بِالسَّيْفِ إِذْ لَمْ يَكُنْ يَدْرِي أَنَّهَا تَحْتَالِيهِ

۱۱- اگر کسی در طاعت، مکانی را از پیش رو و بپای خود برگزیند

(T) هڪڙو سڃاڻپ ڪري ٿو ته ڇا ڪو به ڪم ڪري ٿو ته ان ڪم جي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ونظراً إلى أن دفع إلى رجل أثق مدعهم حصالة، فاستمرى المصارف بإعانة
مستوى شخص مدع، فتمت عمداً، فلا تصاحبه لأنه مسرك في الاستاء، وهي
الانتباه بطلان من المصارف دفعه بخص وأمس ثل

وَنُورٍ سَمَرِيٍّ بِبَعْضِ الْأَنْفِ عَجَبًا يَسْرِي نَهْجًا، رَدَّ مِنْ لَأَلِ الْأَنْفِ، نَفْسَ عَجَبًا، وَلَا تَصَاحِبُ فِيهِ إِلَّا هِيَ، تَقْبِضُهُ مِثْلَ وَجْهِ الْبَازِي، وَمِنْ الْبُزْجِ بِرِجْلَيْهَا تَصْبِرُ بِهِ فِيهِ حَيَاتُ الْبَلَدِ

وذلك في الردف عن حبل كثر العبدان ذو دمه حل، وحجبه المديني عليه وأدم به بعد بل العبد، ففسي القاصي (الذي يصبه) في كبره وراه، الأصيل، فعمل ان يفيض القاصي ميتاً مثل تصد عينا، من العبد من أجمعها حتى صار له دمه ميتاً يضاف من وقت العبدان، ثم بعد الفقه في هذه لأن العبد في الإبداء كان ميتاً لهيب كذا ميت معاً عبد العبدان، ثم بعد لأحد من في الألفه وشبهه الردف

وذكر في كتاب يوسف بن عبد الواسع الموصى برفقة إسماعيل وسعد بن أحمد بن عبد الله لا يخاص به إلا أن يجمعهم ففعل بها ما لا بد من الحبيب من الناس - لأن التخاصم بالملك برفقة لا يملكه خفية. فكان الأولى بمحمد بن يوسف بن بركة لأن صاحبه أهدى به مصر به، لأنه يتبع مشرك إذا لم يظفر به، فشر به به ما أهداه فاجدا أحمد، فقام، جدا من بعد صاحب بركة الاستيلاء، فأما بعد من يولي مشه من الأهل

١٤٧٥ هـ - قدس سره رحمه الله تعالى - مجلس انصاف بر عباد الله في اجازة
 مودعه دبير ارشاد، ما بينه على حقه خطا، ثم اعفاه مولاه، بهذا على وجهه.
 من اجل غلبه الخرس، ما بينه، او لم يعلم، وان عذره، فعليه الأرس لأصحاب الحديث،
 وعليه وجه التمسك لهم، ما بينه، وثبت انما يعتبر حاله الاحكام بحاله الامور، ولو كان على

العبد جابه لا ظهر له غفله ، و هو عظيم باختياره . فانه يصير بمنزلة ربه على ما
 من . فكل حالة الاجتماع ، و هي التي تعتبر أيضا حالة الاجتماع ، و هو في الاجتماع لا أن
 انولى لو عثر عبيد . و عبيد من وهو عظيم . و فيه بعض فيضه ، و لا يلزم قصد
 فليس ، فكل حالة الاجتماع ، و ان كان لا يعلم ان يكون اختياره حسيده . فاعتقده القوي
 كان عليه فيختار . و يجب لأصحابه الحياه ، و قيمة العزم ، و ذلك لانه بالاعتقاد لتلف
 حقيق حقا على و اختياره . و هو حق النفع . فانه كان سموي ر بضع . و قد انطلق حق
 المدفع على و في الحياه . و اعتقاد ، لأنه بعد الإحساس لا يمكنه المدفع ، و أهل على العزم
 حر أبيض . فانه شك فيعزم حق أن يمدد العبد ، و يأخذ من يهيم من يهيم ، و بالاعتقاد
 أنطلق هذا الحق من العزم ، و يصار صانع لكل واحد حسب فهمه العبد ، لأن الحق في
 و يجب أن يمدد ، و هو في العزم

فإن قيل ، لا يجوز أن يصير لولى أكثر من بيده واحدا ، لأن انولى لا يكون
 نفسى حاله من الاثنين . و ذلك اجبى خطأ ضمن فيه واحد ، و قد انطلق حقيق حق
 المدفع على و في الحياه . و حق المدفع على العزم ، لأن المدفع ، و الحق ، و ان انطلق
 به حقا ، فكل هذا

فلا لا جبر إن ضمن فيه واحدة ، لأن الاجبى ضمن من الرقبة لمولى .
 لأن ملك الرقبة في العبد كان لمولى لا لأجبر . و يجوز أن ضمن الإنسان لمولى .
 و إذا ضمن من الرقبة لمولى في هذا العبد لم يجر أن ضمن الحق به لئلا يملك
 لأن الحق في الرقبة ثبت به للملك . لأن قيام الحق من الرقبة من عبيد . و قيام ملك
 بوجه ما كان بالحق . فكل ضمن هو أن يملك لم يجر أن ضمن الحق من ضمن فيه
 الحق لا يصير لأمر . لأن لأطراف كان حقا لمولى . فانه قد عثر إن أعين لم
 يضمن ملك الرقبة ، لأن من الرقبة في هذا العبد للمولى . فلو ضمن ملك الرقبة ، فانه
 يضمن لنفسه . و لا يجوز . يضمن الإنسان لنفسه . و إذا لم يضمن ملك الرقبة ،
 ضمن ما في الرقبة من الحق ، و قد انطلق حقيق . فلهذا حقا . كما لو ملك عبيد

ثم لما يضمن فيه العبد لأصحابه الحياه ، و كانا كانت لنفسه أقل من الأثر ، فاما

هذا كتاب الأرض من مائة وثمانين سنة. ويخلص منه مدغم لأرض لأنه كان يتخلص بدمع
الأرض من حيث فسادها. لأن حاله الممعد في استجابة لا يكون نفس ما كان من قبل. وكذا
معد من حيث الأرض. ويخلص من حيث مدغم الأرض.

سم الخفاف إذا كان حبيباً وعظم شحمه في حلقه ، فاعبرج حتى ينال الفارغة لأن القبيحة عليه العدة ، وحرم من عرس الأوثان ، في ذلك لأن الحر حبيب أن يمدح بحسب إلى قوما ، الجنان ، ثم يباع عرسهم حبل من ماء ، فإذا عدلوا في الخالفة وحب بينهم القبيحة يومهم يحطوا ، وإذا كان " ١٠ " فاعبرج على قواي حبيب مع إلى ثوب الحبيبة ، ثم يمدحون بين تسميم العدة وبين قضاء دين ، لأن دفع العدة إليهم ، ثم يحيرهم بين البيع والقضاء عسفاً ، لأنه رجا يكون عسفاً في شيء دون القضاء ، أو في الداء والبيع ، وفي التحير بين قضاء الدين وحب الله وبين تسليم حصة العدة ، في شيء غير عسفاً ، فلا قلقة في دفع القبيحة إلى أوبى اختياره ، ثم استحير بين القضاء وتسليم القبيحة ، فهذه كذا التمرير حتى يملك القبيحة ، فهذا امرئ

[illegible]

٩٢٩٩ قال في الأصل : وما قتل أحد من هؤلاء من بعد حذوهم ، فإنه يعدل للموتى ، ما يذبح نصف العبد إلى المالك أراهده بصفت المذبح ، ولا شيء شعاعى ، وذلك لأن : ليس المذبح نوعاً ، جميعاً أظهر الزميد عن الخدي ، ربه إنكر لهما ، ثم : ولو لم يصر محمداً ، كان يبال للموتى ، إما أن يذبح العبد بهما ، بهكون بهما ، أو أن يصبها بآدميه ، بهكون بهما ككل واحد منهما نصف الذبيحة ، وما عدا ذلك صلحهما ، ولم يصب الأخرى ، لكن : حده بهما حكم نفسه ، فلا يكون محمداً بهما ، ويكون لمالكه

لا يصح من جهة موسى ، فكذلك هنا

١٩٣ هـ - إن كان عبداً ، وإن كان القتل خطاً ، لأن نولي بهمير بين الدفع
والبراءة لهم ، لأن حذر الله ، - وفي القتل بحصه عشر ألف - عشرة آلاف نولي
القتل ، لأن حذر الله ، - وفي القتل بحصه عشر ألف - وحسبنا ألف لمعقود
عنه : لأن القتل من الأذى عليه ، وإن حذر الدفع كذا العبد بهمير ثلاثاً ، ثلثاً نولي
العبد ، ثلثاً لمعقود ، - وذلك لأن القتل حذر مستحق لولي القتل بأزاء القتل ،
وللمعقود عليه يزره العبد ، وبه القتل عشر ألف وقدر العبد حصة ألف ،
فكذلك العبد معسراً ، بهما من قدر حقه ، - وحق من القتل عشر ألف ، وحق
صاحب العبد خمس ألف بهما ، فأجعل حصة ألف بهما ، وحذر ، وصار عشرة
ألف بهما ، وصار العبد مائة ألفاً ، ثلثاً ، ثلثاً نولي العبد ، وثلثاً لمعقود ، عليه
- وثمة أنهم -

١٩٤ هـ - إن كان عبداً ، رحمه الله في المخرج القدر من عبيد رجل ثلثاً ، ولا
عبد ، فإن شاء الله من عبيد من العبد ، قيمة العبد ، وأعطاه العبد ، وإن شاء ، نيكه ، ولا
شيء له ، وهذا من يزره ، ومعه رحمه الله ، إن شاء الله ، بهما ، وأعطاه ونهيه وإن
شأنه ، نيكه ، رحمه الله ، بهما ، وأعطاه رحمه الله ، يقرر ، إن شاء الله ، على أطراف
العبد منعه ، بخلافه من لأحرار ، في حق القتل ، إن شاء الله ، منعه ، بخلافه من على ، لأن في
حق أحدهم أحرار ، لا نرى أنه من أحدهم ، وأحد يصنع نصف قيمة العبد ، عليه ، ولا
بغير التصان حتى نولي موسى المعقود ، عليه من عبيد ، إن شاء الله ، بهما ، ليس له
ذلك ، وإن كان عبداً ، انصاف الله ، لأن كل فرد من انصاف على نصف قيمة العبد ،
فكذلك في عود ، انصاف ، بحيث أن يزره القتل ، - يسقط انصافاً ، كما في حق أحرار ، وإذا
سقط ، انصافاً ، انصافاً ، بحيث جميع القيمة ، وإن يزره ، - رتبة من منث المولى ، كلا
يجمع اليدين ، وأحد في منث رجل واحد

إن كان على شهر انصاف ، ثم انصاف في حق ، عبيد من حذر بدو ، فإن من
حقاً عبيد من عبيد ، أو لها عبيد مكاتب ، كان سموي ، إن يسقط حقه ، وبه
انصاف ، فقد انصاف انصاف ، وأنصاف انصاف ، إما بعد ذلك ، وهو أن المولى

والملك لا يجهل الشئ ولو علمه لم يملك دور التخصيص بجميع بين الملك في ملك
رجل واحد قلهم العذر غير ذلك التخصيص دور التخصيص . وكنهه . ومع إذا فاعا غير الميع
بما التخصيص يعتبر التخصيص ، ولا يعتبر التخصيص . وإنما لا يعتبر التخصيص وهو أن لا يؤول
إلى أمر واحد . فإنه واحد . والمعاد يستلزم جميع . حتى أنه يستلزم نصف التخصيص إذا
معا غير واحد . فيؤول إلى استلزام العقد في جميع العقد مع غيره من غيره ، فإنه لا
يجوز . والعذر هنا هو كذا . في مسألة لا لا تزول سخنة من منن الأولى من غير
رخصة . ولا بد . إذا لم يبد . لأنما جلدوا نصف . والضرع . غرض التخصيص .
والغرض التخصيص من غير . حتى يملك من غير . غرض التخصيص في من ذلك . ولو سمع في تخلي
الغرض . وإنما من واحد من رخصة دور التخصيص . التخصيص . من غرض . في غير
وجه . والغرض من الغرض . وهو أن في الغرض . التخصيص في لغا غير واحد
إيجاب الزم . على غرض التخصيص من وجه من وجه . غرض التخصيص . غرض التخصيص
غرض التخصيص . وهو كما لا ريب . غرض التخصيص . غرض التخصيص . غرض التخصيص .
إيجاب . زيادة غير التخصيص من رخصة . غرض التخصيص . لأن من غرض التخصيص لا يبدع جميع
التخصيص . فكيف يبدع آخر منه . وقد كان غرض التخصيص . غرض التخصيص . كان غرض التخصيص
التخصيص . غرض التخصيص . غرض التخصيص . غرض التخصيص . غرض التخصيص . غرض التخصيص .

وَالْحَقُّ أَن لَّيْسَ خَبِيرُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَهُوَ مَا دَخَلَ فِي مَكْنِ عَيْنِهِ رَحِمَهُ فَإِنْ هَكَذَا
مَجْرَعُ اعْتِدَارِ الْفَصْلِ وَبَعْدَ قَبْلِهِ وَإِنْ كَانَ فِي اعْتِدَارِ الْفَصْلِ وَبَعْدَ الْأَخْسَرِ عَلَيْهِ
مِنَ الْبَعْضِ بِعَيْنِ عَيْنِهِ فَإِنْ كَانَ عَيْنُهُ الْفَصْلِي مَعَهُ فِي عَيْنِهِ وَاحِدٌ وَمِنْ فِيمَا تَعْبُدُ لَا
يُحْبَبُ وَلَهُ بَصَرٌ دُونَ عَيْنِهِ فِي الْفَصْلِ الْفَصْلِي لَا يَحْبَبُ وَالْحَقُّ هَذَا عَيْنُهُ
يَعْلَمُ الْفَصْلِي وَالْحَقُّ بِهِ بِكَمَالِهِا بِعَيْنِهِ وَوَلِي.

تدأ من زهير والمكاتب فلما - التنبؤات ثمة لا لا يدعك القصد حتى لا يخلط

تاریخ: ۱۳۹۵/۰۵/۰۵

(٢) **مخالفات الأصول** ر.م، ركازة في ط لم يحد

and (3)

في خبر الثالث ثم عا، لأن ترك القياس منه، واعتبر انفسه من حيث انه حناية على الثاني: لأن عتبار منه، رهنه يرد في امر غير مشروع، وهو ان يسلم لولي المذنب جميع نكاح مع به، من المدة على ملاك، وكذا في بعض النسخ، قلنا: لو اعتبرنا القدر، وأوجب جميع القسمة، وليس فيه لا رآه جبه من منك سأل من غير كراه، وهذا جائز في نكاح من كراه في انفسه اذا أكل عدم الغير، وكما في أصيلاء أحد الميراثين جارية المسركة، ولقد تحقق لعدم هنا، هو أن لا يطل الميراث الثاني شرعاً حراً إلى العلم -

٢٠-٢ قال محمد بن حماد، في الجمع فيصير عبد رجل قتل رجلاً عبداً، وقتل آخر عبداً، يصاحبه المجد إليهم، فقتل أحدهما، قال: إن الله لا يرضى قتله بخصمه عند الله حسناً لأنه لو لم يمتد إلى من بعد، وعنه: إلا أنه لو لم يخطئ، وإن دفع بعد السبابة منه ثلاثاً انطه لولي المصد به، ثم بعد، والثلاثين لولي المخطئ، وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله

وهذا القول منه، ومعه جميعاً له بغيره بغيره، فوجه لوليها إن حق الذي لم يمتد من ولي العم في نصف العبد لا غير، وحق في المخطئ، كل المصد، هو في المصد بأحد أهما المصد بلاما عتق، ولا بعد لأخره، وبما عتقها فيه، فيقسم بينهما، فيصير لولي المخطئ ثلاثة أرباع المصد، والذي لم يمتد به ربعه

ورجحه قول أبي حنيفة رحمه الله: إن حق الذي لم يمتد من ولي المصد في نصف العبد، وحق في المصد في كل عتق، فيجعل كل نصف سهمين، فيصير حق ولي المخطئ في سهمين، وحق الذي لم يمتد من ولي المصد في سهم، فيقسم بينهما ثلاثة

ثم المصير أن نعلمه على قول أبي حنيفة رحمه الله بطريق العرب، وعلمته بطريق الثوري

وفي النكاح أنت عشرة مسألة في هذا النوع من ما يجب احتسابها على حد

(١) حكاه في أبواب الوعد، وكان في الأصل أسيراً

(٢) وفي في المخطئ

(٣) حكاه في أبواب الوعد، وكان في الأصل النكاح

الوجه " - ج ٢ - كتاب اختياريات

والثانية ذكر ما في الدباب وهو أن مدير أقتل ، جلا خطاً ، ومن حرراً عملاً ،
والثالث قول عملاً ويبدأ ، بعد أحد ، في العمد ، وغرم لولي قيسه ندى ، ثم يعطى من إلى
العبد ، وولي ، خطاً كيف يقسم بينهما ، عده على طريق العود ، وعدهما على طريق
المنازعة

والثالث ذكر ما في الدباب وهو أن العبد للمأثور ، في كذا ، من ، فأنقذه أحد
المولين مائة درهم ، وأداه أحسن مائة درهم ، ثم بيع العبد بمائة ، فإن البيع منه يقسم
على طريق العود ، وعندهما يقسم على طريق المنازعة

والثالث ذكر ما في الدباب وهو أن العبد من هذا إلى هذا ، إذا سرق فيها رجلان ، فلهما يدعى
جميعهما ، والأخر يدعى بمسئله ، والثالث في يد الثالث ، يدعى بمسئله ، ربه الله يقسم
على طريق المنازعة ، وعندهما يقسم على طريق العود

والثالث ذكر ما في الدباب وهو أن العبد من هذا إلى هذا ، وسقطه بلاح ، فأنقذت له ربه الله يقسم
عندهما على طريق العود ، وعندهما يقسم على طريق المنازعة

وكذلك إذا روى عنه الإنسان ، فيسقطه لأخر يقسم عدهما على طريق
العود ، وعندهما يقسم على طريق المنازعة

واحد من العبد ، أنه يقسم على طريق المنازعة ، وهو أن يصولي ، مع عبد إنسان ،
وقضولي آخر ، مع ربه الله ، وأجاز لولي العبد جميع ، فأنقذه على طريق
المنازعة عدهما جميعاً

وعرض ما اتفقوا أنه يقسم على طريق العود

أحدهما من يدها إذا من عبد رجلاً خطاً ، وتعدى عن آخر ، ودفع لولي إليه ،
فأنقذه على طريق العود

وكذلك مدير ، إذا قتل رجلاً خطاً ، وفقاً عن آخر ، ودفع لولي إليه ،
فأنقذه على طريق العود

وكذلك إذا مات ، وترك ألف درهم ، ولرجل عنه ألف درهم ، ولا أمر عليه

القول ، فالكتب مذكورة تقسم بينهما على طريق القول

وكذلك انما ٢ ، فبالى عن سهام أحمدة الوهاب ، فالسبعة على طريق القول

وكذلك مذكورة عن صفات غير منهم أصحاب العرائض ، فالسبعة على طريق

القول ، وهذه المسائل متفرقة

٩٣٠٤ قال محمد رحمه الله في الطامع الصغير عبد بن حميد بن قتي مولى

لهم أعمى ، بعد أهدى بطن الدم كنه ، وقال أبو يوسف رحمه الله ، فقد كلفى بها

أدفع نصف بصيكت إلى الذى به بعد ، أو إليه يرجع فبده ، فربى قتل مرسى لهم أعمى

مربى لهم أعمى أنه وقع فى بعض السج قتل ولياً لهم ، وأولى هو العرب ، وسجور

إطلاق اسم لمولى من العرب ، قال الله تعالى حبراً من ، فربى قتل مرسى لهم أعمى

من ورتبى ، وأدبه العصف ، وجوز أن يذكر ، ويرده من ، ويحتمل أن يكون

المراد من لولى ، من الذى أعينه ، وقول محمد رحمه الله من منه لمكة تقول أمى

حيث رحمه الله فى بعض السج ، وكقول أبو يوسف فى بعض ، وهو الأخير

وذكر فى كتاب الديار مولى ، أن عبد بن مولى هذا وأنه ولد له

بعض أعمى ، فقد بطن كنه عبد لى حيفة ومحمد رحمه الله

وقال أبو يوسف فى باب المسألة مثل قوله فى مسألة عبد بن

وحه قول أبو يوسف رحمه الله ، إن القود وجب لهما على الشريك والشريك

التصبيح جميعاً من قبله لا يشع وجوب القود للمولى على عده الذى هو منك

الخاص ، لما عرف أنه فى حق الدم حر ، قلت مع ذلك ، لأن يصح الرجوع على

الشياع^(١) ، وصار لكل واحد منهما نصف القود نصف من منك ونصف فى ملك

صاحبه ، فإذا عبد أحد عبد بطن حمة ، وبقي حى الآخر ، فبده نصف الآخر مالا

فربى نصف الدية للأحر ، وبكى فى كل تصبيح بده ، هو الربيع بلاى تصبيح

لأنه لا يجب أعمى ، على بده دية ، والنصف الآخر وهو الربيع بلام ملك صاحبه

حيث ؛ لأنه يجب بالرساء على عبد بده دية ، فذلك الربيع

(١) سورة طه ١٢٥

(٢) وفى ٢ الب

ولأنه حقيقه رحمه الله أن لهصاص واجب لهما في كل العقد من غير عيب، بل على احتمال أنه يجب من كل واحد منهما في صيب غيره، أو بصيب صاحبه، أو على الشياخ كل ذلك، وهو في الاحتمال، فإذا قل إلى ذال الحزم وجوب الكل بقله بصير كل واحد حقه منفعة بصيب الآخر، واحتمل بهلان الكل، بأن يعلق حتى كل واحد منهما بغيره، لأنه لا يجب للكل له على غيره، فقل الكل، واحتمل التصيب بأن يغير شفعاً كذا قالاً، فنكتب صيب غيره الذي لم يفتد به، لأنه لا يلاقي منك، ويسقط الباقي، لأنه لا في منك، فلا يجب للكل بانك

فإن قل، يا، ضمن الرجوع ووجب القرون بالنسب والصيف لضرورة أنه ليس جعل كل واحد منهما في نصيبه أولى من جعله في نصيب الآخر، لئلا يفتد هذا إما يسقط إن كان ملكهما في حصة مشتركة في حصة الخصاص، فقال، صيب العبد لهذا، والنصف لهذا، ثم يكني جميع حتى هذا في هذا لنصف أو من جعله في الصيب الآخر، فجعل شافعاً، وملكهما في العبد ليس بصير في حق القود، لأنه لا يفتد بمثله الحر في حق القود، فليس ما قاله أبو حنيفة رحمه الله من الاحتمال، فلا يجب مع الاحتمال

فإن كان قود محمد رحمه الله في مسألة: الجامع الصغير مع قول أبو حنيفة رحمه الله كف في مسألة كتاب التذبات، فلا حاجة إلى الفرق بين مسأله الجامع وبين مسألة كتاب التذبات، وإن كان مع قول أبي يوسف رحمه الله احتاج إلى الفرق.

والفرق بينهما العود وحسب ليعقل، وهو واحد ملك رقبه مبدية، وقدم الوليان مقدمه، وإذا صار ميراثاً، وصار ما لا يفتد بغير القود، فمسألة ما لا ليعقل وهو واحد ملك مرقية العبد، ثم يست السباع والنصيب، فيظل كذا كبد من مولاة متناً، أما هنا الخصاص ما ثبت إلا لستين في حق المملوك، فأما الغنيل بصير ما ثبت عنه، وإذا كان كذلك ثبت حر الماصفة، والشياخ في حق المملوك، فيكتب ما لا كبد، = الله أعلم =.

٩٣٠٥ لأن محمد رحمه الله في الجامع الصغير في حق يقطع به مبدية. ثم يفتد القود رجلاً، فموت في يده في تلك اليد، فموت العاصب قطعاً، وإذا

عصمه راجع : هو صحيح القطع القوي بالحدوث به العاصم : هو ما لا يوجب منه
العاصم ثم يكون غير العاصم سي : لا يوجب منه العاصم سي : هي
القطع الأول : أن العاصم لا يوجب القطع الثاني : هو ما لا يوجب منه
الآثار : أنه لا يوجب على العاصم سي : هي العاصم سي : ما لا يوجب

والجواب: مختلف من حيث السابح على الفرق بين هذا وبين غيره. فبعضهم قد
 أتوا في الفصل الأول، ثم صار مبركاً بعد ذلك في الفصل الأول المقلب، سرياً به
 حيايه أنزل في بعض العاصم، لأن العاصم في معنى السابح، لأنه من العاصم على
 العاصم، وسبب أنشد في المصنوع عندنا على ما عرف، وكان في معنى السابح،
 وبمعنى العاصم، فبمعنى سرياً به، فكان العاصم، وبما أنشد السرياً به، صار كأنه سرياً،
 ثم مات في يد العاصم، ليس من جهة أنشد، في معنى السابح، لم يوجد ما يعظم
 سرياً به، في معنى السابح، أنزل مثلاً بعد عاصم العاصم، فكان سرياً به، وهذا لأنه صار
 عاصم سرياً به، فيها، صار سرياً به، فخرج عن معنى العاصم، ولكن في هذا
 الذي في معنى سرياً به، لأن معنى العاصم يقتضي سرياً به على ما في معنى سرياً به، فصار

وغيره بعضهم ان لهم ان يصل مستردا للقد في العنق لأول، ولكن هل
مستردا حكم لا خلاف لأنه ان يصل مستردا لم يرد وبسببه أثر فعله، فتكون
المربة لم تزد، إذا تركه لا يوجب، وبعض لعنيت ثبت حقيقة، والشي لا يرفع ما هو
قوله، ففي نفس العاصي كما كان، فيجى عمنقه، في في العنق الثاني الموكي هل
مستردا للعبد بعد العنق بهل حقيقى اتصل من يربي العبد وان في يرات يد
العاصي، فكان من نفس العاصي، فيرفع به ضمان العاصي - ١٠ -

١٩٣٠-٦ كان محمد رحمه الله في الجامع الكبير في وجع شيخ عفا له
موصحة، ثم عده من مال الف درهم، وبيعة العبد مسجودا العبد درهم، عده من
يد الخراسان من اعداية مجوزا له من اثنين، وهه هتاني (سكال الذي ذكرنا في السلسلة
المتصلة

والجواب ما مر من أن الرأى إنما يصير مستوفى حكمه في حقيقة، فلا بد من دفع به قبض
المرتب في الأول من دفعه، فلا بد من دفعه له، وعلى فليس مسألة باعتبار بقوله في مسألة

[illegible][illegible]

أما في سنة ١٢٨٠ هـ، فقد كان في ذلك الوقت من المصالحات مع مصر، فاستمر في العمل في القضاء، وشارك في بعض الأعمال الخيرية، وشارك في بعض الأعمال الخيرية، وشارك في بعض الأعمال الخيرية.

ثم أخرج به لا ينفق بمجرّد الإنشاء لأثره المبدئى، العنصر الثانى على مذهب
المقصود منه، فذهب إلى مسح الزمان، وأجاب عنه لا ينفق سراً، وإنما
يحكم به والى المقصود من مذهبى.

[illegible]

و حضرت حماد بن ابی حمزہ، صاحب آل عقیق، فرماتا ہے کہ میں نے حضرت ابراہیم علیہ السلام سے سنا ہے کہ جب وہ اپنے والد کو اپنے پاس بلوایا تو اس نے کہا: "اے میرے بیٹے! میں نے تجھے اپنے والد کے پاس بلوایا ہے، تاکہ میں تجھے اپنے والد کے بارے میں بتا سکوں۔" ابراہیم نے فرمایا: "میرے والد کا نام ہے ابراہیم، اور وہ ایک صالح اور پارسا شخص تھا۔" ابراہیم نے کہا: "میرے والد کا نام ہے ابراہیم، اور وہ ایک صالح اور پارسا شخص تھا۔"

[illegible]

١٩٣٠-١: وهو كتاب د. بي. باجيد في التاريخ من حق ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥، ٢٠٢٦، ٢٠٢٧، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٣٢، ٢٠٣٣، ٢٠٣٤، ٢٠٣٥، ٢٠٣٦، ٢٠٣٧، ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٢٠٤٠، ٢٠٤١، ٢٠٤٢، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢٠٤٥، ٢٠٤٦، ٢٠٤٧، ٢٠٤٨، ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، ٢٠٥١، ٢٠٥٢، ٢٠٥٣، ٢٠٥٤، ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، ٢٠٥٨، ٢٠٥٩، ٢٠٦٠، ٢٠٦١، ٢٠٦٢، ٢٠٦٣، ٢٠٦٤، ٢٠٦٥، ٢٠٦٦، ٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩، ٢٠٧٠، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢٠٧٣، ٢٠٧٤، ٢٠٧٥، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٢٠٧٨، ٢٠٧٩، ٢٠٨٠، ٢٠٨١، ٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥، ٢٠٨٦، ٢٠٨٧، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩١، ٢٠٩٢، ٢٠٩٣، ٢٠٩٤، ٢٠٩٥، ٢٠٩٦، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢٠٩٩، ٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥، ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٠، ٢١١١، ٢١١٢، ٢١١٣، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٦، ٢١١٧، ٢١١٨، ٢١١٩، ٢١٢٠، ٢١٢١، ٢١٢٢، ٢١٢٣، ٢١٢٤، ٢١٢٥، ٢١٢٦، ٢١٢٧، ٢١٢٨، ٢١٢٩، ٢١٣٠، ٢١٣١، ٢١٣٢، ٢١٣٣، ٢١٣٤، ٢١٣٥، ٢١٣٦، ٢١٣٧، ٢١٣٨، ٢١٣٩، ٢١٤٠، ٢١٤١، ٢١٤٢، ٢١٤٣، ٢١٤٤، ٢١٤٥، ٢١٤٦، ٢١٤٧، ٢١٤٨، ٢١٤٩، ٢١٥٠، ٢١٥١، ٢١٥٢، ٢١٥٣، ٢١٥٤، ٢١٥٥، ٢١٥٦، ٢١٥٧، ٢١٥٨، ٢١٥٩، ٢١٦٠، ٢١٦١، ٢١٦٢، ٢١٦٣، ٢١٦٤، ٢١٦٥، ٢١٦٦، ٢١٦٧، ٢١٦٨، ٢١٦٩، ٢١٧٠، ٢١٧١، ٢١٧٢، ٢١٧٣، ٢١٧٤، ٢١٧٥، ٢١٧٦، ٢١٧٧، ٢١٧٨، ٢١٧٩، ٢١٨٠، ٢١٨١، ٢١٨٢، ٢١٨٣، ٢١٨٤، ٢١٨٥، ٢١٨٦، ٢١٨٧، ٢١٨٨، ٢١٨٩، ٢١٩٠، ٢١٩١، ٢١٩٢، ٢١٩٣، ٢١٩٤، ٢١٩٥، ٢١٩٦، ٢١٩٧، ٢١٩٨، ٢١٩٩، ٢٢٠٠، ٢٢٠١، ٢٢٠٢، ٢٢٠٣، ٢٢٠٤، ٢٢٠٥، ٢٢٠٦، ٢٢٠٧، ٢٢٠٨، ٢٢٠٩، ٢٢١٠، ٢٢١١، ٢٢١٢، ٢٢١٣، ٢٢١٤، ٢٢١٥، ٢٢١٦، ٢٢١٧، ٢٢١٨، ٢٢١٩، ٢٢٢٠، ٢٢٢١، ٢٢٢٢، ٢٢٢٣، ٢٢٢٤، ٢٢٢٥، ٢٢٢٦، ٢٢٢٧، ٢٢٢٨، ٢٢٢٩، ٢٢٣٠، ٢٢٣١، ٢٢٣٢، ٢٢٣٣، ٢٢٣٤، ٢٢٣٥، ٢٢٣٦، ٢٢٣٧، ٢٢٣٨، ٢٢٣٩، ٢٢٤٠، ٢٢٤١، ٢٢٤٢، ٢٢٤٣، ٢٢٤٤، ٢٢٤٥، ٢٢٤٦، ٢٢٤٧، ٢٢٤٨، ٢٢٤٩، ٢٢٥٠، ٢٢٥١، ٢٢٥٢، ٢٢٥٣، ٢٢٥٤، ٢٢٥٥، ٢٢٥٦، ٢٢٥٧، ٢٢٥٨، ٢٢٥٩، ٢٢٦٠، ٢٢٦١، ٢٢٦٢، ٢٢٦٣، ٢٢٦٤، ٢٢٦٥، ٢٢٦٦، ٢٢٦٧، ٢٢٦٨، ٢٢٦٩، ٢٢٧٠، ٢٢٧١، ٢٢٧٢، ٢٢٧٣، ٢٢٧٤، ٢٢٧٥، ٢٢٧٦، ٢٢٧٧، ٢٢٧٨، ٢٢٧٩، ٢٢٨٠، ٢٢٨١، ٢٢٨٢، ٢٢٨٣، ٢٢٨٤، ٢٢٨٥، ٢٢٨٦، ٢٢٨٧، ٢٢٨٨، ٢٢٨٩، ٢٢٩٠، ٢٢٩١، ٢٢٩٢، ٢٢٩٣، ٢٢٩٤، ٢٢٩٥، ٢٢٩٦، ٢٢٩٧، ٢٢٩٨، ٢٢٩٩، ٢٣٠٠، ٢٣٠١، ٢٣٠٢، ٢٣٠٣، ٢٣٠٤، ٢٣٠٥، ٢٣٠٦، ٢٣٠٧، ٢٣٠٨، ٢٣٠٩، ٢٣١٠، ٢٣١١، ٢٣١٢، ٢٣١٣، ٢٣١٤، ٢٣١٥، ٢٣١٦، ٢٣١٧، ٢٣١٨، ٢٣١٩، ٢٣٢٠، ٢٣٢١، ٢٣٢٢، ٢٣٢٣، ٢٣٢٤، ٢٣٢٥، ٢٣٢٦، ٢٣٢٧، ٢٣٢٨، ٢٣٢٩، ٢٣٣٠، ٢٣٣١، ٢٣٣٢، ٢٣٣٣، ٢٣٣٤

[illegible][illegible][illegible]

عقل في الكتاب هناك لأن الله سبحانه وتعالى خلقهم بوجه ذلك، وهو سبب ما هو المقطع
تسبب حبس النفس فيه، فثبت عقلك من ذلك الف، وفي تلك الحالة هو قابل
للعقل كما في صفة العصب، فإنه لا يتغير إلا عند الهلاك، ولكن لما كان العصب
التي به الله، ورغم الحب في العصب، كما هو

ومن المحققين من أصحابنا من قال لا، بل صمد على لا يوجب الموت لأنه من
في القبول لأن صمد الله والمقطع الثاني إما مصر قتلًا أو الشراء، فيجب
انضمامه معصراً على علة النسل، وفي حجة هو قدس بمالك، لكن في بعض النسخ
الظاهر في أنه أمكن إثباته في صمد وهو انضمام الذي عني العصب كما طار في انضمام
إلى عصبه من يد عاصبه واحد فلو في تصميم الأول كان بلاه أن يضمن الثاني،
وإن لم يملك الأول صمد ماداً، الصمد لا يمكن قبل العصب، وإن لم يعمل في حق العصب
تلك الشئ عمل في حق يده، لأنه وجب يفرده، وإقرار حجة قاصدة، فإن كانت
الجنابة ثابتة بالبدن، لعل وما يثبت بالجنابة بإقرار الثاني من، إلا في بعض واحد، وهو
أن ما يجب على جاني في نفس الإقرار يجب على عاصبه في نفس الشبهة، لأن طبيعة
حجة في حق البدن كالأمة، فثبت الجنابة في حق العاصبه كما ثبت في حق الجاني،
وموجب جنابه خطأ في العاصبه إلا سرب إلى النفس على العاصبه بخلاف الإقرار على
ما مر، وإن احتار بولي في نفس الإقرار تصميم العاصبه ضمنه ليمه يوم العصب
لقطع، لأن العصب هكذا صمد به بعض الجاني الأرض يده، وهو يعصب نفسه في صمد،
ولا يحسن الجاني نفس العبد، لأن الجاني بأداء ضمان ملك الثاني من وقت العصب،
صمد ذلك فاعطى نفس به، فثبت جنابه فيما جرت النفس

ويسمى أن جاني الجاني الضمان إلى وقت العصب، أعتد أن لم يشكره في
تكراره، وحده، فبالله على أن العاصبه كان على دور المقطع، وإن كان المقطع
عمداً، وبما أسأله بحالها، فنقول المولى باختيار، شاء من ذلك، ولا سبيل على
العاصبه فيمولى ولا لورثة الجاني، أما لا سبيل للموس على العاصبه، لأنه مفضل

الى احديها جده عند العبد ، نصف العبد ، ويرجع نصف قيمة العبد على العاصب

فاما النصف الآخر في استحق بعتله ، فاحديها العبد عند غيره فلا يرجع بذلك على أحد ، فلو اجد نوري نصف قيمة العبد من العاصب دفعه الى ذم الخاتمة الأولى ، ثم يرجع به على العاصب في ذم أبي حنيفة وفي يومف جميعها لله

وقال محمد ورفر فر جميعه لله ، لا يدفع ذلك الى ذم الخاتمة الأولى ، فوجه قول محمد ورفر ، سمع الله ان حد المولى من نصف القيمة من العاصب بدل نصف العبد الذي في ذم المولى لا من الاصل المولى بما يرجع عن العاصب في استحق من الله ، من يده بعتله كمن عبد العاصب ، فلو اجد ذم المولى الثاني الا من يستحق من حد المولى من عرقه من الاصل الا من لا يدفع ذلك ، فذكر في مكانه مع امكان النقل ، وهذا لا يحوز

وجه قول أبي حنيفة وأبي يوسف وجميعها لله ، ان حق ذم الخاتمة الأولى كان في جميع العبد ، لأنه من حق على الأول كان فادع عن حق ذم الخاتمة الثانية ، فكان حقه في جميع العبد ، الا ترى انه لو لم يجر الخاتمة الثانية كان يدفع اليه جميع العبد ، فلو ان حق في جميع العبد ، ولما وصل اليه نصف العبد ذم العاصب ، ومن حقه من المولى بدل نصف العبد ، ومن نصف القيمة التي أخذها من العاصب ، وهو فادع عن حق العبد ، فلو اجد ذلك ليكمل حقه ، وما يقول محمد رحمه الله فان نصف القيمة التي أخذها العاصب بدل ما في ذم الخاتمة الأولى من نصف العبد ، فلو ان أخذ المولى من نصف القيمة من ذم العاصب بدل من نصف القيمة الذي أخذها من خاتمة الأولى في حق ما يرجع المولى ذاته العاصب ، واما في حق ذم الخاتمة الأولى بغيره فلا من نصف ذم احمد ونفي خاتمة الثانية حتى يكمل حق ذم الخاتمة الأولى ، ويجوز أن معدن التي ، لو اجد بدلا من من ذم في حق استحق بدلا من ذم آخر في حق استحق آخر

هذا كمال ما لو من منم إذا استهلك على ذم حرق ، فممن قيمته للمولى ، ثم انه قضى بذلك ذم منم ، من لصاحب الذم ذلك ، فغير قيمة الحرق بدلا من الحرق في حق ما بين الذم في استهلك ، وعشر بدل القيمة في حق صاحب الذم ، لا بدل الحرق حتى حل به عيب الذم ، كذا هذا

مر القباخيد ولي الغنيس الأول من آل حمى نصف النجيلة عند بني حنيفة ، أنى يو حله
و حرمها فله كان يسمون أن يرجع على العاصب ، بأن يحضف العصب ، لأن هذا النصف
إذا أخذ من يد المولى سبب دي هذا العاصب يرجع له مرة أخرى على العاصب ، جيد
و رجع يسلم له ذلك ، لأن من السبيل الأول وصل إليه كمال عصبه و لا حرج للنفسى فى
ذلك ، لأن حق الله ما فيه لا ريب فيه ، انفسه

وتوكلنا العبد حتى عبد غريب الأول، ثم حتى عبد العاصب ثم ربه العاصب لتعبد
على الملوك، وفضلنا من العاصب حتى رجع الخواص إلى العاصب، ثم رجعوا إلى
الملك، ثم رجعوا إلى ربي العاصب الأول، ولا يرجع ذلك إلى العاصب في قوله

أما أن يدفعه، في ربي السبع، فيكون ميسرا لضعفها، لأن ضعف علمه أكبر من
 ضعفه، لأن درهم، ثم يرجع لموسى على العاص نصف قيمته، لأن الشح
 نصف العبد بجدته كانت معه نصف، فيرجع ثلث على العاص، وثلثها لرب
 العبد، لأن، لأن جمع كان في جميع أعيانه، لأن يوم كان في ربي عن رب العبد،
 فثبت حقه في جميع أعيانه، وهذا أصل إثباته، وبه يضمن إليه نصف، وما
 أبعد قولني على العاص الذي لم يمس إليه، فكأنه أن يأخذ من ربي كذا كان له أن
 يأخذ عباد الله كله ورعي من كل شيء، ولا يرجع ثلثه مرة أخرى على العاص، في
 قولهم جميعا، لأن نصف العبد لرب، فلهما ولي ثلثي الأرض من موسى، بما أخذها
 من ماله، وثلثه كان له، لأن، فلا يرجع بثلث على العاص

وہی ناک لو گار مکان العبد مسمیٰ کی جانب سے جو کہ حیات ہی العباد میں اللہ تعالیٰ کے لئے ہے۔

وعنده رحل عيسى بن رجب وقد كان للحرث بن قتيبة خطا عند المولى .
فصل في الأثر بعد صاحب المذبح عن المولى ، يعني المولى فيه
المذبح عن المولى العبد ، أم هو نفسه على المولى لأن مرعب جنة المذبح
على المولى عن مرعب ، وبنو مرعب واحدة ، لأن مرعب نفسه بنو مرعب ومع مرعب مرعب
المرعب بنو المرعب ، بنو المرعب بنو المرعب لا يجب إلا مرعب ، وإن كثرت

ج ٢٠ - كتاب العاصب - ١٩٢ - اعني - حايه مكانه ، والشعر وتم ذلك

الحبيب فكذلك لا يعب الا نفسه ، حقه ، ويكره هذه النسبة من ربي انقبل بصبر ؛
لان حقه من النسب ، لم حتى كل واحد منهم في عشرة آلاف درهم ، ثم يرجع
لربي على العاصب نصف منه للذير . ولا يرجع بجميع قيمته ، وذلك لان نصف قيمه
لمير السخفي بحايه ذات عند المولي . والنصف بجمايه ذات عند العاصب . فلذا كان
السخفي بحايه عند العاصب نصف النصف ، جمع مولي عني بعاصب نصف النصف
لا غير ، يود . مع المولي على العاصب نصف النصف كذا لوس بعين الأول ، فلذا عند
ذلك من المولي عندهم حايه ، وذلك لان دفع النصف من المير ، و . دليل من لافيه
بجمله دفع الوفيه . و يوكب الوفيه بمنى لدفع دفع لولي ، وامانه من لقاء ، ورجع
المولي على العاصب نصف نفسه ، فإنه لا يسلم للمولي من هذه حايه ، كذا
مولي القليل لأول ، ان بأعد من المولي فكذلك هذا

لو كان حتى اول عند العاصب - ربحي نقاشه مولي - ربحي مولي فتمه
ويرجع على العاصب نصف قيمته على سلم ذلك للمولي ، فمى فوا أبى حقيقه ولي
يوسف ودهود المأثور لا . ام وعلى قول محمد ، و . ربحه منه كذا . ام 1
ذكرنا أن دفع منه ماله من دفع ارقه لوكيله بحسن الدفع ، و . كانت ارقه بحسن
لدفع ، ودفع مولى العبد ، و . ولي الحايه و . مع على العاصب نصف النصف كذا ، و .
سلامه ذلك النصف سموي خلافاً فكذلك هذا - و . م -

١٩٣ - قال في الأصل - و إذا عصب الرجل عبد من رجل فشق العبد عنه
كثيراً عطاء ، ثم حمله المولى اولاً القليل ، قال الف . رد على مولا ، لان العبد ملكه
مهد عليه ثم فاس ختاه بعد ، ولان المولى يباح إلى دفع العبد ، ولا يمكنه ذلك . لا
بعد رد العبد عنه . إن رد العبد عليه يقال له : إيمان ، دفع العبد ، أو بدلت ، لأنه عمودك
حتى وهو بحسن . يدفع بحسن

عنا دفع . و قد دفع على العاصب الاقل من نفسه بعد . ومن الأوس ؟ لان
الرافة على الأثر . والمولى قد يحظر عطاءه شيء ، شرع به حايه ، فلا يكون له
شأنه على بعد سار جرح ، واما الأقل سيما لا بد له من ذلك ، وقد استحق على
المولى بسبب حايه العبد من عصب العاصب ، فيرجع بدلت عني العاصب ، لأنه خير

للعاصب قبضت من طرفها، وردته على صاحبها، مستحلف بالجنابة، والمستحق بالجنابة كنهالك من حيث المعنى، ولو هلك العبد في يد العاصب حبسه كان للمولى أن يرجع عليه بقيمة العبد، فكذلك هذا، وإن كان زاده عند العاصب زيادة مضافة، والجنابة انقطع، فإنه يدفع العبد مع الزيادة، سواء حدثت الزيادة قبل الجنابة، أو بعدها فإن حدثت الزيادة قبل الجنابة، فلا حق للمولى بالجنابة بغير الزيادة والأصل جميعاً؛ لأنه جبر وهو رائد، وإن حدثت الزيادة بعد الجنابة، فلا موضع لمسألة في الزيادة المتصلة، وما أتت من إحق في الرتبة يسرى إلى الزيادة المتصلة، لأن لا تنافي من الأصل، بل معها مع الزيادة، سواء حدثت الزيادة قبل الجنابة أو بعدها، ثم لا يرجع للمولى على العاصب بقيمة الزيادة، وإن استعملت الزيادة مسبباً له عند العاصب، لأن الاستحقاق بالجنابة بغيره كنهالك من حيث المعنى، ولو هلك الزيادة من حيث عدمية لا يمسها العاصب، لأن رائد العاصب ثبت،^(١) أمثلة في يد العاصب لا يصيب بالهلاك في يده ما لم يوجد منه للعدى، ولم يوجد منه نص، فلهذا لم يرجع على العاصب بقيمة العبد رابعة، وأما يرجع عنها يوه حبسها إذا كانت أخيرة نقل من الأرض على ما بينا

١٩٣١٦ هـ، إذا زاد العبد في يد العاصب، فأما إن لم يرد، ولكن تغير شيء منه في يد العاصب، بأن أعور العبد مثل في يد العاصب، ولم يمس عصبه خلية، فلهذا على وجهين إما إن أعور بعد الجنابة أو قبلها، فإن أعور بعد الجنابة، ورد اختيار المولى الدفع، فإنه يدفعه عوراً إلى رطل الجنابة، ثم يرجع المولى على العاصب بقيمة صاحبها؛ لأن العيب الباقي من العبد بعد العور، مستحق من يده بسبب كفاه عند العاصب، والنصف الآخر هلك في يده، وكان له أن يرجع بغيره صاحباً، فإن أخذ قيمة صاحباً من العاصب يأخذ ولي الجنابة من المولى نصف قيمته، لأن حقيقة ثبت في جميع العبد؛ لأنه حين جنى كان صاحباً، وقد وصل إليه النصف، ولم يصل إليه النصف قد وجد بدل النصف الذي لم يصل إليه في يد مولى، فكان به أن يأخذها، كما يأخذ لو وجد العبد بعينه، ثم يرجع المولى على العاصب ثلث نصف قيمته المتدحرجة يكمل له قيمة العبد، لأنه بعض منه في نصف قيمته الذي أخذها من العاصب بسببه كفاه عند العاصب، فكان لم ينسحق من العاصب، فبرجع سبب العاصب مرة أخرى

المعصوم عنه ياتي في محضه ب بعد ان يعصب في حق شخص ذات ا حده بة جميعاً ، أما في حق الشخص ذات حتر جدر محصه وبقعه وحيه ، وأما في حق الخنايه حتر إذا جسي العبد المعصوم على الاجسي ، ورد العبد على المولى يحسب المولى بالبيع او بالهدء ، ولا يحاطب له عصب ، ولو كان العصب مالكا للمعصوم في حق جنبيه لكان العاص هو للخاطب بالبيع او بالهدء ، وإذا بقي عصب المعصوم به بعد اعصب جدر حاله بعد ان يعصب كاحال قبله ، وعمل العصب جنايته على مولا جدر ، نكد بعد العصب

ثم إذا كتب عصبه المرحه لسمال من المملوك عني ماله و على . فبعضه حقراً . وذلك لأن صاهه المملوك اد ، كانت موجهه صاهاً ب كان مملوك يحمل الدفع عني حكمها به يحسب المولى بالبيع او بالهدء ، كتب لو حتر على أنسي ، فبعض حتر على الثالث ، أو على ربيو ، ثالث د عبيدنا حتره كان للخاطب بالبيع او بالهدء هو ، وذلك ، فإنه لا نسقم بوجهين ، أحدهما أنه يكون ناقصاً عني عصبه ، ومثلاً بة بعضه عني عصبه ، وربه لا يجوز ، لما فيه من التصاد ، فبعضه الواحد مذكراً ومملاً كلاً ، وانتمى أنه لا يعيد ، لأنه لا يسقط المولى بالدفع أي عصبه والهدء ، لا يملك في ايدجوع ، وذلك في المردى ود بانه به مر قبل ، فأيدفع بالهدء ، لا يعيد الا ما كان ناقصاً قبل ، فلا يجد اختياراً ،

وان كان جدي ليس يحمل الدفع من كذا مديراً ، لو عصب ب جنايته على مولا ، كان له عصبه ، يدفع الأمل من عصبه المله وهو الأرض هو المولى ، وهذا لا يستقيم ، لما فيه من التصاد ، ولأنه لا يعيد ، وما لا يعيد لا يستعيد به ، فكان عصابه جدره على الثالث وعلى ، فقد حتر قبل العصب بهذا العصب ، وهذا المولى بوجه د بعد العصب ، فإنه عني اعبر حتره عني ، وذلك كان للخاطب هو لعلك اصب بالبيع والهدء ، ان كثر العبد يحمل الدفع ، وإن لم يكن شخص يدفع ، بأن كان اعصب ب مديراً كان ذلك هو للخاطب يدفع الأقل من عدة المديرو من الأرض ، وهذا لا يستقيم

بخلاف ١٠ ، وجس عني الأجسي ، فإنه عني اعصب ب جنايته على الأجسي ، وخوطب المولى بالدفع أ العبد ، يعبر ناقصاً عني عصبه لغيره ومعدياً عني عصبه لغيره ، وهذا مستقيم ، لأنه لا يؤدي إلى التصاد ويكون معيلاً ، لأد مدفع ، به يبدأ الدفع والتصاد

عندما يدل له ادفع الاكل من ليله المصوب ومن الاكل من ليله المصوب هو دفع الخاني،
ولا كان الخاني من دفع الادفع، لأنه محصور عن التمتع قبل لا يبيع، حتى يدفع مولى الخاني من
محور من دفع الخاني، وبه يحاط بدفع الاكل من المصوب من الارش كما في المظهر انما
جنى حصيد. ياد في العاصم هو العاصم من الاكل من ثمنه المصوب، ومن
الآدم كان العاصم هذه الحصة معينة، لان المصوب به يثبت، ثم يكر ما ملكا، ولا
يؤدى الى ارضاء ايضا، فبذلك العاصم يكون ملكا، وانعصوب به ملكا، فاذا افاض
احتساب هذه الحصة على المصوب من ولم يؤدى الى التصادم وحس احتسابها فخالى جنى
على الاخصى يحاط به على دفع او التمتع هو العاصم اذا لم يرخص ولي اخصيه
نظمه الخاني، وبه طلب من المصوب ذلك لا يدفع مذهب، فاما في دفعه المصوب
من المصوب، كما في المصوب ان ياد في ارضيه حتى يظهر المصوب من العاصم، وهذا الخاني
عنه، هو المولى بعد ان العاصم ياد في التمتع فيكون مستمينا، وليس فاضا في المصوب
ليس بعد ملكا، ثم في حواله المصوب من المولى حتى يكر المولى اخصيه بخلاف ما
بعد انقصه، بل عبر العاصم ما ملكا في حواله المصوب، فملك ان يكر المولى اخصيه
في حواله المصوب، وفي حواله المصوب كذلك، لأنه ليس للمصوب ملكا يكون هو اخصيه عليه
حتى يكر المولى اخصيه من المصوب بخلاف ما يكر به، وقد خرج جواب عن هذا ولا يكر
ملكه

١٣٦٤ هـ : د جی مہم میں ہائی کورٹ کے جج ڈال مولانا ویرا لاجپتی
کلی عاصبت اور جس بین المذاہب مزاحمتی لٹرائل ڈال ابو حنیفہ رحمۃ اللہ علیہ
لائے ۔ یہ کیوں ہوگا جس نے لا یضاہت عزائم سے بے نیاز رہنے والے

وقال أبو يوسف ، رحمه الله : حكى عن عمر ، وحدثني أبو الفتح
بنو الفناء ، وحدثني في هذا الاختلاف في الخبرين إذا نحن شئنا على الخبرين أو
على ما به فحينئذ أبو حبيب رحمه الله لا يفسر احبنا بقدر الدين ، وقال أبو
يوسف ومحمد ، رحمه الله : أنه يصير ، نحن على هذا الخلاف في ؟ من الرضى ، قال
أبو يوسف ومحمد ، رحمه الله : ذهبوا في ذلك إلى أن هذه حجة منكم على الآخر أبو

المولى بنصف القيمة ، وإنما يتبع مولى الجنابة الأولى لا غير

وعلى هذا الخلاف المذهب إذا حضر شركاً في طريق المصير بغير إذن مولاه ، فوقع فيه إنسان قتلاً ، فدفع المولى قيمة المصير إلى مولى الجنابة بمصر فمدا ، ثم وقع لغيره حل لمولى الجنابة الثانية النباع ، مولى بنصف القيمة ؟ فالسؤال عن هذا الخلاف

واسمعوا أن حاكم المير ، فأكان عبداً غنياً ، فوقع في الير يسار ، وصادف ، فدفع لمولى العبد إلى مولى العقبين ، ثم وقع به آخر وصات ، فبأن النسي لا يتبع مولى بشيء ، موله دفع لمولى العبد إلى الأول بنصفه ، أو غير قضاء ، قاصر

وأجمعوا أن المولى إذا لم يدفع القيمة إلى مولى القاتل لأول حتى وقع المحر فو قتل آخر ثم دفع القيمة إلى الأول بغير قضاء ، فاضي أن مولى القاتل الثاني أن يسج للمولى ، فبأنه منه نصف قيمة بغير ، ثم يرجع المولى بذلك على مولى القاتل لأول

فهذا مرد بسبب إذا كان ذلك القاتل الثاني ، ووقع الثاني قبل دفع القيمة إلى مولى الجنابة الأولى ، وبسبب إذا كان ذلك بعد دفع القيمة إلى مولى الأولى

والمفرق أن المقتل الثاني ، ووقع الثاني إذا كان قبل الدفع فالقيمة صارت مشتركة بينهم قبل الدفع ، حين دفع القيمة إلى مولى الأول ، صد دفع بعض حق الناس إلى غيره بغير إفته ، فيصير بخلاف ما لو دفع ، ثم قتل آخر ، أو وقع آخر ، لأنه حين دفع لم يكن للثاني شركة في القيمة ، لأن شركة القضي مع الأول إذا تفتت بالصل ، والقتل لم يوجد حتى دفع ، فلا شركة بينهم حين دفع ، ولا سبب الشركة ، معاذ أن لا يجب الضمان على المولى عندهما .

وجه قولهما في ذلك : إن دفع القيمة في القاتل بمنزلة دفع الرقبة لو كان محل الدفع ، ولو كان محل الدفع ، ودفع من الرقبة إلى الأول بغير قضاء ، فمنه إلى كذا الدفع قبل الجنابة عن الثاني لا يكون ، فالثاني أتباع لمولى بشيء ، وإن كان الدفع بعد الجنابة كان لمولى القاتل الثاني أتباع مولى ، فكما إذا دفع القيمة .

وأبو حنيفة رحمه الله يقول في العبد : إنما كان كذلك لأن المولى دفع إلى الأول حين حقه ، فإن كان مشاعاً بين العبد حتى لو هلك العبد بطل حقه ، وإذا صار

الذين قدوة لى ان من جهة صياغة التعليل بقتلهم وبغير مقتله، من جهة كثر عدد
القرابة، والشرط عنصر مسند في حق المراد والقرابة عليه، في حقهم صياغة قدوة
غير حق، قصة «يرد غير مقتله» ومقتله، «مقتله» من دفع إلى ادول غير مقتله
في حقهم قصة فيهم، وحسن دما في ذلك المولى، «مقتله» المولى امر، «مقتله» على
والحق مع الذين على من «مقتله» وقد كان غير من صدر انوسى وقد دفع إلى الادول
مقتله من الذين إلى الذين

في كل من التعليل بقتلهم، «مقتله» من دفع إلى ادول غير مقتله، «مقتله»
بما في هذا التعليل في حقهم، «مقتله» من دفع إلى ادول غير مقتله، «مقتله»
«الموت» «مقتله» من دفع إلى ادول غير مقتله، «مقتله» من دفع إلى ادول غير مقتله، «مقتله»
الحياة الأولى كما في ذلك المولى، «مقتله» من دفع إلى ادول غير مقتله، «مقتله»
قدوة لى بغير ذلك، «مقتله» من دفع إلى ادول غير مقتله، «مقتله» من دفع إلى ادول غير مقتله، «مقتله»
ها

ونظرة «مقتله» من دفع إلى ادول غير مقتله، «مقتله» من دفع إلى ادول غير مقتله، «مقتله»
والقرود عليه فيما حدث في حق المولى، «مقتله» من دفع إلى ادول غير مقتله، «مقتله»
الموت في الجزء «مقتله» من دفع إلى ادول غير مقتله، «مقتله» من دفع إلى ادول غير مقتله، «مقتله»
سلم آخر، «مقتله» من دفع إلى ادول غير مقتله، «مقتله» من دفع إلى ادول غير مقتله، «مقتله»
عليه رأس منه، «مقتله» من دفع إلى ادول غير مقتله، «مقتله» من دفع إلى ادول غير مقتله، «مقتله»
حق ما سلكه بعد «مقتله» من دفع إلى ادول غير مقتله، «مقتله» من دفع إلى ادول غير مقتله، «مقتله»
غير هذا، «مقتله» من دفع إلى ادول غير مقتله، «مقتله» من دفع إلى ادول غير مقتله، «مقتله»
«مقتله» من دفع إلى ادول غير مقتله، «مقتله» من دفع إلى ادول غير مقتله، «مقتله»

٩٣١٧: حال في «الاهل» إذا كان «الموت» مولاة عطفه «مقتله» «مقتله» لأنه لا ينفذ
في «مقتله» «مقتله» من دفع إلى ادول غير مقتله، «مقتله» من دفع إلى ادول غير مقتله، «مقتله»
وقد سلم له «مقتله» «مقتله» من دفع إلى ادول غير مقتله، «مقتله» من دفع إلى ادول غير مقتله، «مقتله»
«مقتله» «مقتله» من دفع إلى ادول غير مقتله، «مقتله» من دفع إلى ادول غير مقتله، «مقتله»
«مقتله» «مقتله» من دفع إلى ادول غير مقتله، «مقتله» من دفع إلى ادول غير مقتله، «مقتله»

يحب عليه حسب الحاجة ، ولا بد من إعطاء الفطرين ، فاحسب عليه ما ينبغي أن يطعم
الأولاد ، وما ينبغي أن يطعم لأخيه ، وأجب المال عليه بحلالت ، ولو كان العمل خطاه ، فإنه لا
يسمى بالحاجة في شيء ، إذ كان لو ، حب عليه أن يحمله ، فاحسب عليه وهو حرم ، لأن
الحاجة حرم ، حدث به بعد موافقة أهله ، لأنه لا بد من بدعه أنفق ، كما
، إذ أنفق على ما يحب أحسنه ، ولا يجب أن ينفق من بعد حلالت ، ولو كان القتل
عما من الوجه الذي

[illegible]

وقد سيطر الفينسان «كما لا يشك ثلوثا» في نفس من سبب شجرة مفكك،
واقترع من سبب سبب لا معروف، وقد سبب عليه كمال الدين، (أقول أقوالا)
إذا قيل من سبب رغب كمال الدين، لأن الفينسان في سبب سبب لا بالحق، في قوله سبب
سبب في سبب من سبب، فوجب كمال الدين، وكذلك قد خلاف ما جاء به
أحد، في سبب في الفينسان، لأنه سبب الفينسان لا حر؛ لأنه سبب سبب سبب
بالدين

وإذ اعلم بعد مولاهم بعد ، قد و. إن. بعد أحدهم عن الهم. فهو عبد على حاله
بسمه ، ولا شيء مني لم يمتد ، وهذا قول في حقيقته واحد راجع. الله وحده هو
يوسف وحسنه الله بأنه بعد. ما كان من دفع إلى الذي به بعد ربح العبد من
حقيقته ، و الله ربح الله

وجه قول ابن عباس رحمه الله: (3) بعد ذكرنا ان هذا البيت يفتن لأن
 وحوادث القصاص لا تقع على ما في الروايات، فذلك لا بد من سبب
 الشريعة فلا بد أن يثبت البرهان القاطع على القصاص، فكذلك لا بد من

هذا يجب ان لا راعية في السرير كيلا يشفه حشفه من غير حجاب فذلك يوجب
الشريك مالا وهو نصف نفسه وهو الربع في نصف ٥٠٠ - ٥٠٠ = ٢٥٠ وهو الربع
في نصف الداني ثلثه ، فذلك لمعاني انفق إلى شريكه نصف ما في ذلك وهو ربع
المعسر ، لولا انه ربع منه

وأمر حشفه محمد حينما الله ذهابا إلى ان يعرض من غير نصف مالا معمر
اجتهدا فاعلم ان من ملك بيت من كل وجه لا ان التركة قبل نصفه ما فيه على
حكمه من ثلث حشر ينقص منها ديونه وصنفه وصناده ، فذلك الذي يجب بمصر أحد
الولييين على من يقرن ماله حبيب يكون على حكمه من ثلثه ، لانه يقرن القصد
والقوى لا يسجد على التركة سلفا ، فمصر ضروريه لعلات ما ذكر من ان يكون المعسر
مدير أو امرؤ ، ومن ساه بحالها حيث ينقلب بحسب الأمر مالا لا يهايمه من
جوب الولي ، فذلك الذي يجب عليهما بقدر ماضي الأمر لا يكون رجا للمعالي على
مطلوبه ، فلهذا ندر

فإذا أحرى بهما في مسئلة أن القصد من حشر لا يعمر أحد من
فزعيد ما في حكم ملك من وجه ، رائق من منكه من وجه ، لأن المولود ملك
لبيد ، ولم يملك منكأ حسدا ، فحي حيث إنه ملك المعسر كان مالا من ملك القصد كما
في التوضيح ، من حيث انه لم يملك منكأ حفيدا ، بل عام مدم بيت من ماله كله هو
حي يولد بالحيث ويدعيه ، فذلك الذي يقرن ، فذلك أن المعسر ، فذلك القصد من مالا
وخل من ملك من من وجه بال على منكأ من وجه ، فمن حيث انه يقرن من منكه من
وجه ثم يستعمله بآل به عنه ، لأن [يجب] للمال لا يفسد من ماله في تركه لا
يستقيم ، والمال لم يكن واجدا ، فلا يجب شئت والاحتمال

فإذا قيل كان من وجه غير وجه إلا أن لا يعمر ، أو لا ، فذلك من من ماله للم
من المناد

فلما إن صدر المعسر من معسر ، وإيجاب المال على عده في الكفاية غير مشروع
بحال من الأحوال لا يعمر ، ولا يعمر معسر ، فكان المين لي الهمم ، لأنه يجوز معسر لولي
مالا يعمر معسر ، ولا يعمر معسر

وَيُحْيِي كَمَنْ يَرُكَنُ فِي الرُّكْبِ مَوْضِعِي لَهُ يَنْتَسِبُ - وَهَؤُلَاءِ مَسَائِدُ دَعَائِهَا حَتَّى تَنْقُصَ
 مَقْصِدُهَا مَوْضِعِي لَهُ مَرَّةً ١ لَأَنَّ حَتَّى الْفَلَاحِ الْجَنَائِيَّةَ مَا لَا الْعَبْدَ رَاقِلٌ عَنْ عَدَتِ الْمَلِكِ فِي حَقِّ
 الْفَوْضِيَّةِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ ٢ لَأَنَّ مَوْضِعِي لَهُ مَلِكٌ مُلْكًا جَدِيدًا ٣ وَهُوَ بِقِيَمِ مَلِكٍ مَوْضِعِي حَقِّ
 حَقِّ الْمَوْضِعِي بِهِ كَسَانَهُ هُوَ ٤ الْإِبْرِي قَبْلَهُ لَا يَرُدُّهُ إِلَّا بِرَدِّهِ وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ سِوَا رِيشَتِهِ
 وَبِحِلَافِ الْكَلْبِ ٥ لَا مَلِكٌ يَحْيِي عَلَيْهِ نَاقِلٌ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ - ٦ - اَهْلًا ٧ - ٨ - لَا ٩ لَأَنَّ هَذَا
 حَرًّا عَدَلِيٍّ يَرْسَعُ وَمُحَمَّدٌ وَحَمِيمُهُمَا اللهُ - وَغَدَا تُرَى حَسَنَةُ حَمْدِ اللهِ عَلَيْهِ عَمَلِي
 اِنْكَتَبَ إِلَّا أَنَّهُ بِجُورٍ ١٠ يَجِبُ بِمَوْضِعِي مَلِكٍ عَلَى مَقْصِدِهِ وَمَكَانِهِ ١١ فَأَمَّا لَا يَجُوزُ أَنْ يَجِبَ
 عَلَى عَمَلِهِ عَلَى مَكَانِهِ سِوَا حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ ١٢

فَيُحْيِي مَسَائِدَهُ الْكَلْبِ مِنْ مَسَائِدِهِ فَإِنْ لَوْ أَعْتَقَ الْوَالِدُ أَنَّ هَذَا عَمَلُهُ ١٣ ثُمَّ يَنْسِبُ عَلَيْهِمَا
 عَنْ أَغْصَابِهِ مِنْ رِيشَتِهِ يَلُحُّونَ بِأَنَّهُ مَصْرُفٌ الْآخِرُ بِمَقْلَبٍ ١٤ لَا لَأَنَّ رِيشَتَهُ لَمْ يَلَمْزْ
 قَالَعَهُ وَرَقْلٌ عَنْ مَلِكٍ يَحْيِي مِنْ كُلِّ وَجْهٍ ١٥ وَفِيهِ أَفْعَلُ -

الفصل الحادى عشر

فى القسامة

٩٣١٨ ، وإذا اراد حدين فى محلة قوم ، وأدعى أن العنق تقتل عند أو خطأ ، فهذا على وجه ، إما أن يدعى أولى القتل على أهل المحلة منهم ، أو على بعض أهل المحلة ، ولم يعين لعائل منهم ، وقال لا تقوى من القدر مكم ؟ أو غير بأن ادعى على رجل من أهل المحلة ، ثلث أو ثلاثة منهم قتلوا ولي عبداً أو خطأ ، أو ادعى على واحد من غير أهل المحلة أنه هو الذى قتل وليه ، فإن ادعى على جميع أهل المحلة أنهم قتلوا وليه عبداً أو خطأ ، وأنكر أهل المحلة فإنه يحتلف خمسة رجل منهم كل رجل مائة مائة ولا عسب مائة ، وأما فى النعير ، أى على العبد إن كان أو أكثر من خمسة رجل ، وإن نكر كل من خمسة فله يكرر اليمين على الأهل حتى يتم خمسين يمناً ، فإن جحدوا ثمروا الآية ولا يكفوا ، أى هم يحدون حتى يحدوا ، وإن جحدوا ثمروا الآية ، ولم يكن عليهم قصاص

ولا يحتلف المدعى أن أهل المحلة قتلوا وليه ، سواء كان ظاهر سابعاً للمدعى ، بأن كان بين المقتول وبين أهل المحلة عدوة ظاهرة ، أو لم يكن شاهداً لمدعى ، بأن لم يكن بين المقتول وبين أهل المحلة عدوة ظاهرة

والأصل فى حد ما روى أن عدل بين سب و حد فتبلا فى عيب من قت حيدر ، حجة أخوه عد الر حرم وأما حد حويصة وحججه ، أى رسول الله ﷺ يطالبون حد من أهل خير فقال هذه الصلاة والسلام تحفظكمكم ابهون خمس رجل خمس يمناً يحدوا عدوه ولا عسب مائة

(١) فى حه مسلم فى صحيحه ١٤٤١/٤ حديث (١٦٦٩) ر ١٩٣/٣ حديث (١٦٦٩) وروى جودم ١٠/٣ حديث (٤٤٢) وفى ١٧٩/٤ حديث (٤٥٢٥) والترمذى فى ٢٠/٢ حديث (١٢١) وأما من أضاف إلى ٢٤٨/٩ حديث (٢٢٥٣) والمصنف فى الكبرى ١١٨/٨ ، ١٢٠/١٢ حديث (١٦٢٠٨) و (١٦٢٢١) وأبو حمزة فى ١٠/٢٢١ حديث (١٦٢٥) والناصب فى مستدركه ١/١٥٤ ، ١٩٢/١ ، والناصب فى الكبرى ٢٠٨/٢ حديث

میں نے ان کو "نور" کے نام سے پکارا۔ ان کی عمر چار سال تھی۔ ان کی والدہ نے ان کو "نور" کے نام سے پکارا۔ ان کی والدہ نے ان کو "نور" کے نام سے پکارا۔

[illegible]

من الناس من خيف منه في المصروفات والنفقات في كل شيء
 لأنهم إذا صاروا حكاماً خيفوا أن يفتقدوا في كل شيء من
 ما يحتاجون إليه من غير أن يكونوا قد احتفظوا به من قبل
 أن يفتقدوا في كل شيء من الناس على السواء وليس لهم
 على أنفسهم ما يدفعون به من أنفسهم ثم أصبح يرى
 أن يفتقدوا من الناس ما يحتاجون إليه من غير أن يكونوا
 قد احتفظوا به من قبل أن يفتقدوا من الناس على
 السواء وهذا لأنهم إذا لم يفتقدوا من أنفسهم
 ما يحتاجون إليه من غير أن يكونوا قد احتفظوا به
 من قبل أن يفتقدوا من الناس على السواء
 لأنهم إذا لم يفتقدوا من أنفسهم ما يحتاجون
 إليه من غير أن يكونوا قد احتفظوا به من قبل
 أن يفتقدوا من الناس على السواء

فقد دلت من هذا أنه لم يتقدم بعبادة وهو (ع) مع غيره، فمضى مختلفاً بآفة
 مخالفتهم جميعاً لأنه لا يحب من كان عليه عيب من عيوبهم، ولا يخالطهم ولا يتكلم

[illegible]

من القصاص

قلبا هو وإن لم يرد بقتله من المستحق لظنه قاتل وكان من مع غيرهم فله
 يحد في عيبه من الخسف منى ويلو أو جلا واحدا يكون كمن واحد منهم فأنلا له
 يكفاه، ونهذ يجب الكفارة على كل واحد منهم ويحد لهما منى، فأما منى أحده
 بقتله، فمنى حلف بالله، وثمة لا يكون حلفا في اليمين، ولأنه من حلف بالله ما اعتلما
 يكون استخلاف على معناه ردع عمره على البتة، ولا استخلاف على فعل غيره لم
 يشرع على القصاص وإنما شرع على العلم، فلهذا على أنه يستحب بقاء ما حلف، ثم
 يجب الدية على حلفه من دية من تلافى منى، ما روى عن عمر رضي الله عنه أنه
 حلف بالله على ما قسم في ثلاث سنين، لأن أهل المدينة صاروا فاسقين حكما، ولو
 كانوا فاسقين من حيث أخفاهم من، أو من الصد وحسب الدية من ما قلناهم، فهذا
 أولى

من لم يحل من سخط حاسوب وحل تكرار الأيمان علم بعضهم حتى يكمل
 حسمين يميناً، وذلك أن من يمين عمر رضي الله عنه وأرعدون وحل من
 وأدعه وحلهم، ثم كرر اليمين على واحد منهم حتى تم حسمون يميناً، ولأن للأحد
 علينا في القصاص سبيل من شاء أحد اليمين حسمون يميناً، ورأى أنه من حسمون
 وحل، لو قدر على من شاء الأمرين لزمنا أهله كالأمرين، فبدع جرياً من أحدهما
 وهو من أهله عدد الحسمين، فدرى على من أهله عدد الأيمان لزم من أهله ما درى عليه

١٩٢١٩ هـ: من رأى ولي القاتل على جميع أهل المحنة عسداً أو خطأ، فأما إذا
 ادعى القاتل على بعض أهل المحنة لا بأعيانهم، فكذلك الجواب: يجب القصاص والدية
 على أهل المحنة، لأن الدعوى على بعض أهل المحنة لا بأعيانهم، وإنما لا يسميرون من
 الباقي دعوى عن الكفر، ولو ادعى ولي القاتل على جميع أهل المحنة وجبت الدية
 والقصاص على جميع أهل المحنة لنفسهم من، فكذلك

فأما إذا ادعى على بعض أهل المحنة بأعيانهم، بأن ادعى على واحد منهم أو
 اثنين، أو ثلاثة منهم قتلوا وبه عسداً أو خطأ، فكذلك الجواب أيضاً: يجب القصاص
 والدية على أهل المحنة، ولو ادعى القاتل على جميع أهل المحنة

هكذا ذكر محمد بن حماد في كتابه ربيع في شرحه للمعجم، الاستيعاب،
وروي عن أبي يوسف في تفسيره في الأسماء، مع ذلك لم يرد في نسخة النسخة والزيادة
عن القائلين من ذلك في بعض النسخة في الأسماء، فيقال في الأسماء لا يضاف
إلى أبي عبد الله وحده في الأسماء، بل في بعض النسخة، بل في بعض النسخة

[illegible][illegible]

يُؤَدِّعُ الْمَلِكُ حَبَّ النَّصَابَةِ ، وَ عَلَى قَدْرِ الْإِطَاعَةِ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ ، وَ قَالَ الْمَدَنِيُّ :
 نَظَرْتُ فِيهِ عَلَى مَا دُعِيَ ؟ جَوَّزَ بِي ، وَ بَعْدَ الْفَتَاوَى وَ كَسْبِ مَا رَجَّحَ بَيْنَهُ ، وَ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيْنَهُ

يحلف الدعي عبثاً واحده، ولا يحلف حمسواً شيئاً لأن القسامة أمر عرف
 محلات القياس بالنسبة، إذ أوجب النص القسامة في موضع وجد التزوي على أهل
 المكان الذي وجد به القليل، فعبثاً إذا وجد الدعي على غير أهل المكان الذي وجد به
 القليل بقضية العباس عليه، وبأن المسألة عرفت في كتاب العقب، ولأولياء القليل أن
 يختاروا صاحب أهل محله، وأهل الخلد والعميرة الذين وجد العقب من أطهرهم؛ لأن
 القسامة إنما عرفت لأستعظام شأن الدم ليظهر القاتل، فيقتل من حصص به الإحياء، وهذا
 التصود إنما يحصل بتعيين المصلحة، فإسماهم بمجر جوار من البسوس الكاذبة، وأما
 القاسق لا يثبت

قال القصب أبو منصور الحارثي: "فقيس أن يحلف دسعو العسيرة؛ لأن القسامة
 مبني على حال، وهم أهل التبعة، قلنا: معنى صاحب العسيرة استئصال واحد أن
 يتجر حواء، فظهر فائدة القسامة، فإن لم يوجد في التبعة من المصلحة، حمسواً وجلاء
 قلنا: ولي القليل أن يكم البسوس على المصلحة حتى م حمسواً شيئاً، هل له ذلك أم
 يضم إليهم من فاسق العسيرة ما يكمل به خمسون وجلاء؟ لم يذكر محمد رحمه الله هنا
 الفصل في الكتاب، وروى عنه في عيون دولة الأحرار أنه بسوس بولي القليل ذلك،
 ولكنه يختار من يرضى من دسعه حتى يكمل خمسون وجلاء، وحدث لأن ما جرد علينا في
 القسامة شيئان، مراعاة عدد الأيمان ومراعاة عدد الخائفين، فما لم يقع المحر على مراعاة
 أحدهما لا تسقط مراعاته، وقد أمكن مراعاة الأمرين إذا كان في التبعة من يتم عدد
 الخائفين خمسين وجلاء

وإذا وجد العقب من قرينين أو سكتين، فلا بد من، فإن أياًهما لم يرد كنه عليه
 القسامة والدية، وحدث لما روى أبو سعيد الخدري: صلى الله عليه أن البسوس لا يرد
 من القرينين من فتن؛ أحدهما مال، حرأيت رسول الله ﷺ يقس بين القرينين
 وهكذا روى السهمي عن مسروق عن عمرو رضي الله عنه أنه قال: فبسوا بين القرينين
 أيهما كان أقرب إلى بسيل، يستلحقوا سهم خمسين وجلاء بانه ما ثقت، ولا خلعت له
 خاتلاً، ثم عزمهم بنية^(١)

(١) أخرجه الطبراني في المعجم ١٢٤/٨ حديث (١٩٩٧) ومن ٢٦٨ حديث (١٩٩٨)، وذكره ابن حجر في الصحاح ٢٢٦/١٠، والزيغاني في شرحه ٢٤٨/١، والسدي في المختار ٢/

وعلى على من الله عنه ما قال ' على كرميما ولأنه لو وجد دليل في غيره ، فإن
 القمية والقسامة تحت عني من القرية التي وجد فيها القليل ، وإن كان يجوز أن يكون قليل
 قرية أخرى ؛ لأن هذه القرية أقرب إلى القليل من الأخرى ، فإذا وجد بين القريتين ،
 يجب على أقرب قرية ، وإن كان يجوز أن يكون قليل الأخرى ، فإنه لا يجب عليه ،
 وانقسامه على أقرب القرية ، إذا كان بحال يسمع الصوت منه ، وإن كان بحال لا
 يسمع الصوت منه ، فإنه لا يجب القسامة ، والقية على واحد من القرين ، وإذا لم يكن
 حال الكاد الذي وجد به القليل ، ولم ينكر محدد رحمه الله هذا الضرب في الكتاب ،
 وإذا ذكره خلال الواري في كتاب الوصف ، ورواه عن أصحابه ، ورواه أبو الحسن ثوري
 أيضا عن أصحابنا ، وما اعتبره من الأصوات لأنه إن كان بحال يسمع منه الصوت
 يجب عليهم الصمت ، وإن كان بحال لا يسمع منه الصوت ، لا يجب عليه الصمت ، ثم
 في كل موضع وجب بقسامه ، وحلف القاضي حلفا ، حلفا ، فكنوا عن الحلف
 جوا حتى يجعلوا ، هكذا ، ذكر في الكتاب

وروي الحسن بن زياد عن أبي يوسف رحمه الله أنه قال لا يمسسون ولكن
 يقضي بالديه على عديهم في ثلاث سنين ، قال ابن عثالث ' قد روي الأخرى ، وكذلك ما
 ذكر في ظاهر الرواية ، أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله وهو قول أبي يوسف رحمه الله
 الأول

وجه قوله لأخر ' هو أنه لا يمس في سائر الدعاوى ، على نكر المدعى عليه
 عن الجور لحلف ، ولكن يقضي عليه بما ادعاه المدعى ، وكذلك ما

وجه ما ذكر في ظاهر الرواية وهو أن في سائر الدعاوى ، ما لا محس إذا نكل ؟
 لأنه حصل ما هو المقصود من الاستحلاف ، فإن المقصود من الاستحلاف أن ينكل ،
 فيستحق المدعى المدعى به ، وقد حصل المدعى هذا المقصود ما نكل ، فأما المقصود من
 القسامة^١ أن يقر أحدهم بالقتل عبداً مقتلاً ، ولهذا قال عمر رضي الله عنه إذا حسم
 دعاءكم بيمانكم ، وما كان مقصود من الاستحلاف ، حوب المصالح ، ولم يكن

١٥٤ وكذا في مجمع الزوائد ٦ / ٢٩ وسداحد ٨٩ / ٣ حديث ١٨٩٢

١٦١ هكذا في الأصل رم ، وقد في ظ وقد القتل .

وهم كانوا سكتين ثمة، رسم يكرهوا ملائكة. عن الملك في حبر كان سمسلمين. وطمس
 بطنها إلى السور معانة^١، وعائيت عبد مخلص انيليس براني م ورد به الله،
 والفصل لوحب القسامه و بده على السكك لا على الملاك. والذليل على صحنه هذا ما
 لو وجد في حنية ثيل أو على دلة ورحل يسوقه، فإن القسامه يجب على سكتي
 السمية لا على ملكها، ولي أدها يجب على الساتر لا على لائكت، ولذلك هذا

وأمّا وجه الرواية التي يجب على الكتي وهو أن القمي الذي له وأجله وجب
 لخصمه، وأده على أصحاب الخطه من أهل البلد ذلك المسمى موجود في السكك
 والشرى. لأني إذا وجدت على أصحاب الخطه: لأن عليهم حفظ المنة عن القتل؛
 لأن الخطه تحت رايهم وديبرهم، فإذا لم يحفظوا جميعهم الشرع جاء برك الحفظ حتى
 لا يهدر الدم معظمه لأمر الدم، فكأن عليهم القسامه والدية، وهذا يسمى موجود في
 السكك والشرى، فلا عليهم حفظ المنة عن القتل كما على أصحاب الخطه، وإذا
 سألوا أصحاب الخطه في استعفاء سبب القسمه والعقل سألوه في القسامه والسفل
 أدياً؛ لأن السواة في البس نوحب السلوات في الحكم

وأما أبو حسنة ومحمد رحمهم الله: احتجوا في سبب من القسامه وأديه إنما عرف
 وجوبهما بحالات المراس، والقمي أوجبهما على أصحاب الخطه من أهل
 المصلحة، ولم يوجبهم على السكك والشرى، ميانه في حديث عبد الله بن مسعود، فإن
 الروي في ذلك الحديث أن النبي ﷺ^٢ أو حب على يبرد حبره وهم كانوا أصحاب
 خطه، ولم يكن به عبد السلام أرجها على السكك والشرى مع أن حبر كان لا يحلو
 على ساكني أو مشير يكون لهما أن السكك والشرى لا شاركوا على طعنه في
 القسامه والدية

ويخرج من القمي بدل عنه، وهو أنه أصحاب الخطه أصروا في خطه، وأدخلوا
 في الخطه تساع لهم، ألا ترى أن السديبر في أمور المنة من نصيب الله غير والأئمة،
 وسعد المسعد والقرية إلى أصحاب الخطه لا إلى الدخلاء، فبما أصحاب الخطه يبرله

(١) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ١٩٤/٣ و ١١٩ - ليراني مجله ٢٢٨/٣

ص ١١٧٦

(٢) والموجب تحريجه قد عني

لا تصور ، والدخلاء ، مريمه لا تخ ، العاصيه اذيه كات في لاسو به من اهل بيته
ولا يجب على لاساح ، الامرو انه لا يجب على مصباح السو دو بعدد الفضة ،
لأنهم ساع في الدنيا ، يسو دس ، فكذلك هذا ، لأن عائله سبه أصحاب خطه ،
وهو واحد سبه لاساح البعض في عافيه اخرى ، والسبل بعائله شس ساعى ما
عائله أحد داستر ، بعد ابي عافيه اخرى ، الامرو ان البعض ما كان عافيه مائه
وموا الامرو ، عود ، م لا على القتل في موالي ، وادام حق واحد مريم
بشرع عائله ، فكذلك م

[illegible][illegible]

القبيلتين القبايليين بشا الدهاء لما مر أن المعتز من المسجدين والحجة عند العائدين ، القاتل
 هنا ملائكة ، فاعلمت البنية انلان بهذا ، وإن كان الرجل من غير القبيلتين إلا أنه حليف
 لإحدى القبيلتين ، قال ١٦٤٠ يه عن القيس بن حمير ، ولا شيء عن بيلة خليفة ، لأد
 الحريف بالحكمة انقطع من بيته ، وكان لا يستعير ، ولا مسعين نفسه ، وأما
 في عصر بنعير حلفاء ، والحافة الرجل من مسعين ، ويستعين به لا عشرين
 وأقربيه ، وتهدد ما من القوايل بأن جمعهم ، به واحدة وفائدة ، عفي
 واحد منهم ، كان عفا عن أهل دياره لا على أحد وعشرين ، لأنه ما علم بمسعين
 كان مسعين بهم لا عشرين ، فكذا عفيفه يكون عفا على صفاء ، وبه أنسار عفا
 السلام في قوله ، عفيف بقوم منهم ، فقد جعل حلفاء محدد ، أي حلفاء
 فصرحت بالحلف ، فالحمد لله ، أي صلتين لا غير والله أعلم -

١٩٣٣٦ لكان في جماع أيضاً سبعة وعشرون ثلاث قبائل ، وبواحيها
 مسجدة ، واستمر رجل من غير القبائل الثلاث دور أحد الذين حتى من قبل
 القبيلة البنية ، عفا ، من وجهين في الحلف ، أو في الحلفاء ، به ثلاثاً فالتقاء
 عفا عسرى ، ولما عفا من القبيلتين القبايليين ، لأن العسرى لم مقام القبيلة في
 حتى مسية للحافة ، بل لم يبق من قبيلة البنية أحد في حق مسية مسية ، ولهذا اللحظة
 في حلف مسية إلى العسرى وإلى القبيلتين القبايليين

ورد قام مقام القبيلة سائعة في حق نسبة الحجة إليه ، كانه من قبيلة
 كان العسرى تحت الدور رجل واحد من إحدى القبيلتين البنية كانت القبيلة بصغير
 على القبيلتين الباقين ، لأن نسبة إلى القبيلة البنية قد عفا ، من يدور من القبيلة
 البنية اسد ، وبقيت النسبة إلى قبيلتين ، فبهم القبيلة عفيفاً بعدان بهم ، وإن سترى

(١) أخرجه الطبراني في الكبير ٧ ، ١٢ حديث (٢) وتضمن في مجموع الروايات ١٩٣٦ و١٩٣٧
 و١٩٣٨ وذكره ابن حجر في الفصح ١٩٣/١ و١٩٣/٢ ، رتأى في بعض النسخ ١٩٣/٣
 ولاحظ أن حب القوم عفا ، أخرجه أبو عبيد الله (٣) وابن أبي عمير ، راجع
 صحيح مسلم ١٩٣/٢ حديث (٤) وابن أبي عمير في مصنفه ٨٨ ، ٨٩ حديث (٥) (٦) (٧) (٨)
 وعبد الله بن عبد الله في مصنفه ١٩٣/١ حديث (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠)
 (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠)
 (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠)

و جلي من غير بيت النجاشي دور الميراثين ، ويقاق المسألة بحالها ، والله سبحانه وتعالى اعلم
على حاله المرحوم ، وسري ، وسعد ، حتى عاقبة العقبه الساعه ، لأن حكم النسب إلى
القوانين قد انقضى ، وهما من العقبين خزانة لثقله المرحوم ، وسري ، وسعد ، حتى عاقبة العقبه
تسببه المرحوم ، وسعد ، وسري ، وسعد ، حتى عاقبة العقبه الساعه ، والله سبحانه وتعالى اعلم
أكثرى من حتى ساء المرحوم المرحوم ، والله سبحانه وتعالى اعلم

وإن اشترى رجل من غير هذه القبائل خيول القبائل كلها، ثم رجع دور إحدى القبائل
من قوم بني، فذهب من عاقبة القسري الأول مادم به من تلك الدور شيء؛ لأن
القسري الأول لا يسري دور القبائل مثل ذات مقام أرباب طلبة، وحصلت المحلة
ونقلت أربعة إلى، فمادام قائماً في هذه المحلة كان من يسري شيئاً من هذه المحلة
دخلاً في حقه سعة به، فلا يذهب المحلة إلى القسري الثاني مادم الأول قائماً، فحصل
الناس مع الأول في حقه هذا الحكم كالحكم، ألا ترى أن رجلاً من يسري من هذه المحلة
بعض دورهم بغيره يسري منهم في حق هذا الحكم كالعدم، فكذا مع من قام مقام
[في المحلة]

وَنَوَكِرَ الْمُخْتَبِرِي دَمُورَ كَهَانِخَ نَدَرِ اِطْلَى الْغِيَاثِ مِنْ دِي كِتَابِهِمْ لَوَ اَنَالَهَا
مَعَهُمْ، وَرَدَ عَلَيْهِمْ بَعْدَ عَمْرِ نَضَاءٍ، ثُمَّ وَجَّهَهُ اِلَيْهِمْ، اَوْ فِي حُجَّةٍ عَنِي، فَانْدَدَ
عَنِ عَاقِلَتِهِ اَلْمُسْتَرِي، وَانْكَارَ هُوَ عَلَيْهِمُ الْعَجِيبُ بَعْدَ مَا كَانَ، فَجَنَى عَائِلَةَ الْمُسْتَرِي
نَصَبَ الْاَدْبِيَّةِ، وَعَنِ عَائِلَتِهِ اَلْمُسْتَرِي رَدَّتْ عَلَيْهِمُ النُّصَبَ، لِأَنَّ فِي اَلْوَجْهِ اَلْأَوَّلِ لَمْ يَدْعُ اِلَيْهِمْ
قَدِيرَ مُلْكِهِمْ لَوَ اَلْحَمْدُ فِي حَرْفِ عَاقِلَتِهِمْ، لِأَنَّ عَاقِلَتِهِمْ بَالَتْهُمْ، وَالدَّيْدَةُ اَلْأَسْبَابُ فِي
حَقِّ اَلثَّانِي يَمُرُّ بِهِ بَعْدَ مَسْئَلَةٍ، فِي اَلْوَجْهِ اَلثَّانِي عَادَ اِلَيْهِمْ قَدِيرَ مُلْكِهِمْ فِي حَرْفِ عَاقِلَتِهِمْ،
فَقَالُوا كَأَنَّهُ لَمْ يُوَحَّدْهُمْ هَدًى سَبِيحًا، وَلَوْ لَمْ يُوَحَّدْهُمْ اَلْمُسْتَرِي اَلْمُسْتَرِي دَمُورَ اَلْقِيَاثِ لَا
غَيْرَ تَكَلُّبِ اَلدَّيَّةِ عَلَيَّ عَائِلَتِهِ اَلدَّيْدَةُ اَلْيَاثِيَّةِ، وَعَنِ عَاقِلَتِهِ اَلْمُسْتَرِي نَضَاءً، كَذَلِكَ هُوَ اَلْوَجْهِ
أَعْلَمُ

١٩٣٣ - قال محمد رحمه الله في الجمع الكبير فتيه من في القديسي
قريبه، علا غنى، غنى 'مده' لأن وحب الفقه والفهم، لأجل التفسير في الخطه بعد
وجود الخطه، وأنتم ليس في ملك أحد ولا يقدحني يجب عليه خطه، فبغير حاشيا

دور ثالث، وهم قبل مكان بيت المكان تحت بيت السمع ونصر فيه، فجاءت فيه في بيت المال، وهذا خلاف الله إذا كان غيرا ليس، وهي تصور في محله، فإن قلنا تحت على من واحد في ذلك البيت المدة على نفس الشدة الذي وجد، في الثاني، وإن كان ذلك تحت أيديهم لأنه ليس لا يثبت لقلب موضع محله، فيكون مستغنى في ذلك الثاني ووجهه الثاني، فيكون من غير المحلة بخلاف ما في موضع الله معلوم، ونحن هذا من موضع الثبوت في الذي ليس في المحلة، فيكون يكون في الثاني مكان هو في الذي عامة السمع

هذا إذا كان السمع عظمت كثرة قرب ومحوه وقد يجرى به، فإذا كان محسباً على سطح من صفه من لا يرى له ما في علمه، أو من القوي في الأرضين من هذا الشدة لأنه إذا كان محسباً لا يجرى به فناء، في بعض يكونه قبل مكان آخر، فيجعل قبل هذا المكان في محله، وهذا التماس تحت أيدي قرب القوي إليه، فإنهم بأحزب من عام، فيسعدون في الله، ويحسون الأسطر عليها، فكأن الله يدرهم بمحله يوجد من قريبين، وبه قرب إلى محلهما

والمراد به إذا كان من القوي إلى هذا الشدة تحت مستمع يصوب من حي يحب عليهم لغوت واستعداء، وأنه إذا كان بحيث لا يسمع من لغوت حتى لا يحب عليهم لغوت، والعصر، لأنه لا يحب عليهم شيء، وإنما يحب في بيت المال لأنه يحب به عامة المستمعين إذا كان يسمع به، بخلاف من إذا كان يسمع به الله، لأنما سألنا أنه يتل في مكان آخر ليتل إلى هذا مكان، فكأن عمره ما في خارج، في حاله، من محله إلى محله، حتى لا يحب على المحلة من غير إلى الفضل فامة ولا ذية، فكذلك هنا.

ولد إذا كان من محله لأقربهم محله، فإنه في الله، في أمهات القبر والدية على عو نهم، في مكان أبعث ما في القرب من في ذلك، لأنه إذا كان السمع لأقربهم محله، في ذلك، فيهم وزيهم وديهم، فإنه مستور إليهم، فكان ثمره المحلة، في وجه قبل في محله كانت القوية، وأصبحت عليهم، فكذلك هنا.

فإن قيل، يتصور أنه محله من موضع أبعث ما في الذي هو في ما في القرب، فلا يتبين أنه يتل في هذا المكان، في ذلك محله، في ذلك.

١٩٣١ - وفيه أيضاً ، وأما عند التفتيش في منزل محمد بن مدينة أبي سمير ، فهو بمنزلة أهل الطريق لأعظم على قرب لمحات إليه ، لأن وجد في أرضه بيت ملكاً لأحد جيرانه فوخلاته من الأرض ، فعلى أبي القري إليه من يسمعهم الصوت ، فإن سم يكرن حوله من القري من يسمع الصوت من عند التفتيش إلى القري هذه قدر

١٩٣١ - وأما جرح الرجل في قبيلة أو أصحابه حجر لا يدري من ربه فشجعه فلم يزل صاحب مرائش حتى مات ، فعلى الذي أصيب منهم الله والقسامه ، لأن هذه فتيل وجد في محنة أو ليلة لا يدري من قاتله ، شجب انفساه على أهل القبيته ، والدية على غولهم

ولم يصر صاحب مرائش وكان صديقاً يدعى ويحيى ، سم مات ، فلا شيء فيه على أهل الحلة الذي جرح فيها ، وذلك لأن أهل الحلة ساء وجا حين له حكماً لما جرح في الحلة ، لا يدري من خارجه ، فيعتبر بما لو يأسرو ، حرجه كان لموات على هذا التفصيل ، فكذلك هذا ، لأن الموت لا يذله من مرض يتكده ، فمسي صار صاحب مرائش حجب آخره ، ومات ، علمنا أن مرض الموت حدث من الحرجة ، وكان مصافاً إليه مع حكمه ، وهو الموت ، وإذا كان صديقاً يذهب ويحيى ، ما حدث من مرض الموت بعد ذلك لا يمكن أن يجل إلى آخره ، وقد شطط سبها صحة ، فعمل ميتة حجب أنه ذكر المسألة في الأصل من غير ذكر خلاف

وذكر مسأله في "الشمس" وراد فيها ، فحمل إلى أمه ، وذكر أن علي قول من صبره رحمه الله ، إن سم بر ، منها صاحب مرائش حتى مات ، فمسي أهل الحلة الله والقسامه ، وإن كان بجي ، وبه ، ويخرج من مات ، فلا ضمان ، ولا قسمه ، وقال أبو يوسف رحمه الله : لا شيء إذا حمل إلى أهله حياً وهو عون من أبي يحيى .

١٩٣٢ - وفيه أيضاً رجل سم يجرى وبه رفق ، حمله رجل من أهله ، فكث حرجاً يوم أو يومين ، ثم مات . فلا ضمان على الذي كان في يده عند أبي يوسف رحمه الله ، وفي فيس فور إلى خيرة رحمه الله هو ليس ، وهذا ما على المسألة الأولى ، لأن يد هذا بمنزلة الحلة ، فصار وجوده جريحاً في يد هذا بمنزلة وحرقه جريحاً في الحلة

١٩٣٤٣ - وإذا وجد عيّن في معسكر ، والمعسكر قد نزلوا في الأرض ، فهذا على وجهين . إما إذا نزلوا في بيت خاص فترحل ، أو نزلوا في موضع متاح لا يملكه أحد ، وكل وجه من ذلك حسن وجهين . ما إذا نزلوا في بيت متعري ، أو نزلوا في حكمة محتطين ، وقد وجد الخبيث في بيت واحد أحدهم ، أو في حكمة أحدهم ، أو وجد حراج الخبيثة والفسطاط ، فإن كانوا نزلوا في ملك خاص فترحل ، والخديعة والخديعة هي ما لك هذا المكان . سواء وجد في البيت والفسطاط أو حراج الخبيثة نزلوا في بيت متعري أم نزلوا في حكمة محتطين ؛ لأن المعسكر هي هذا المكان يمرقة السكان ، والعمدة والديرة على المالك لا على السكان

وهذا الجواب لا ينكح على قول أبي حنيفة ومحمد بن حنبل ، فحينئذ هو لا يوجب حرج عليه ولا عليه . فكذا هذا

وفيما إذا كان على قول أبي يوسف رحمه الله على الرواية التي في . يجب على الساكن . لا على مالك في الحجة والبيان حجة . وهذا القول . يجب على المالك لا على الساكن

ووجه الفرق له طاهر . وهو أن المعسكر نزلوا هذا المكان لا الخيال لا متعري ، وما لا نزلوا له وجوده وعلقه بمرقة مكانهم ما وثق ، فأما الساكن في الدار وأصله على نزل للمقرر لا لا انتقال ، فإذا كان هذا السكون للمقرر ، لا لا انتقال لا من عبده ، فحينئذ الخديعة والديرة على الساكن لا على المالك ، لما ذكرنا .

فإذا إذا نزلوا في موضع متاح ، فهذا على وجهين . إما أن نزلوا في بيت خاص ، أو في حكمة محتطين ، فإن نزلوا في بيت خاص فترحل ، وإن وجدوا في حكمة محتطين أو فسطاط أحدهم ، عليه يجب الخديعة والديرة على صاحب الخبيثة والفسطاط ، لأن الرافق والتفسير في الخبيثة والفسطاط ، في صاحبها لا يشاركه في ذلك أحد ، فحينئذ من هذا الوجه الدار هي محللة بوجود بيت قنبل . وهناك الخديعة والديرة يجب على صاحب الدار لا على حكمة فكذا هذا

فإذا إذا وجد حراج الخبيثة في حكمة ، فإنه يجب الخديعة والديرة على الخبيثة التي

فقبل ذلك الذي وجد فيه ، لا ترى أنه ترجح احتمال أنه قبل امرئ حملاً لأمر
المسمى على الصلاح ، وهذا من سهيل ، وجعل في حق الشهادة ثلث قسمين لا
قتل الملاحين ، إذ هو من قبل المسلمين لا يكون صهيدياً ، لأنه يستحق الله من أهل
ذلك المكان ، وسهيد من يكون من ماله علم أنه عدو ، قال الله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ
اِشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ﴾^(١) ، لأنه ، فكذلك عهد ، فإذا بيع هذا لأحسان حمل
لأمر المسلمين على الصلاح سقط عيار الاحتمال الآخر ، وبقي هذا قتل أهل
البرك

فأما ، فتبين الفريق من المسلمين عصبية كالكلايد والديوراني أحسن أن
يكون القتل في من مكانه ، وحده ، وحمل أن يكون ، من عدو ، وأن يمكن
ترجيح أحد الاحتمالين على الآخر ، لأنه إلى أن الأمرين حدًا القتل عليه ثم يكن فيه
حكمي أمر المسلمين على الصلاح ، لأن لا الفريقين مستهان ، وإذا به بترجيح أحد
الاحتمالين على الآخر بقي حد القتل مشكلاً أحسن أن يكون من عدو الذي يقتل
منه إلا أن إيجاب القسمة على من افكر حد وقوع القتل في المكان حائل ، ورويه
النص ، ولم يرد النص بالعصاة ورويه على غير أهل المكان الذي حد القتل حال وقوع
القتل في المكان ، فهذا وجه الدية والقسم على المكان الذي وحد به القتل ، ولم
يجب على غيره ، بل فانه من هذا المكان ،

ثم في من هو الديوراني مع الكلايد إذا ادعى من يقتل علم العربي الآخر
أنهم قتلوه ، أو من من منهم مية أنه قتلهم أو أهل قتلهم من دية والقسم ، ولكن
لا يثبت القتل علم ، بل لا حاجة لأن مجرد الدعوى لا يصح صيغاً لا شقاق ،
فما يصح حسب جر ، العير ليس به أهل للحيلة تحرد ، لأن من عدوهم ، ولا
يشتبه على ذلك بغير إلا حجة بخلاف ما إذا عير رجلاً من أهل قتلهم ، وإن
ثلبه والقسم على من أهل من أهل ، ومع من أهل ، ثم يتضمن ذلك أنهم ، لأن
وجوب القسم على من أهل حلة في إتيان دليل على أن العائل منهم ، وتعين القولي
وأحد منهم لا ياتي هذا الأمر لأنه منهم ، وسبق عليهم ياتي ذلك ، لأن ذلك ياتي أن

الفضل ليس محصوراً فيهم كما يظن هؤلاء كتاب الفاضل منهم عديداً وهم سبعة ذوات عهد
تعتبر الأولى غيرهم

در وقتی که اسی حریف و مصعب و حمزه بن ابی سفیان و کنگله و ساهه
اندر راهی که مع الکلا رسید و حرفه اسی و علاء و ابی ساهه در غنی علی لعل
للحنه و لکن بعد از آنکه عاتل و عمار علی نفسه حریف قصد افتاد تا در ملاح و علاء علی
اندر تمل و اول الله لا می در هر مصعبه ای که لا یحب ان یفصا ص. و یکی بعد از آنکه ذکر می
فصلی و بعد از آنکه انصید بومام اسی شجاع می شرح جامع الصغیر می مسائل قوم
آجلوا هر صیر

١٣٤٥ - دعا و دعا الر حلي قبله على دنة يسوعها رجوعه أو يدعو دعا أو كلف
راكبها فهو عن أبي مع الدنة هكك دكر مسحة ورحمة الله وكنم يعضق مسمعا إذا كان
للغاة مملكت معروف وبيها إذا يكن على أعلين أعوج به على

من مصادره حبيبهم لله من قال هذا قالهم يكن بالله ما بك معروفه وانما
يعرف ذلك من الله او السائق فانما اذا كان بعد ما سالت معروفه، فلهذا يجب على
حائض السببه، وهذا، لانه متى لم يكن للذات صلاتا، معروفه، فلهذا يجب على
لمدى حتى هذه الذات، ان يرى انه اذا رأى ان الله قد سالت، كان انتم قولك: عينا كان هو
انما ما كان من حيث الظاهر، والاسماء والصفات عليه بطريقه، فلهذا انما، يحوله
يحيى غيره لا يعرف كما في الدار، ان الله في هذه الدار ان كان حيره، ثم يمكن الخلق
ما كان معروفه للدار لا يصدق في الله، فانما اذا كان من الله معروفه، فلهذا يجب ان الله
والله سبحانه على ما كان الله لا على الله حتى هذه الذات كما في الدار، على ما خلقوا لا
يتم الفرق بين الله والله

ونظير عدمه قال محمد وحسنه في كتابه اعلى في الرجل إذا استوفى حايه
في يده، ثم أن ابن بلال كان يقرأ في كتابه معروفاً بهذه جملة حتى استوفى
أهله وأهله، وبما كان في الكتاب معروفاً لمجابهة به بصدق وأبصاراً أمرو
به من حسب الظاهر، فكذلك هذا ضمن حتم السألة على هذه الترتيب، لا يحتاج إلى
أخرى من هذا بين الناس

[illegible][illegible][illegible][illegible]

لقد ورد في الكتاب من من حيث لا يتصوروا شيئا، ولو جحدوا قاتلين، وجب عليهم الكل،
 فبذلك وجد واحد منهم دينا، فله واحد من الباقي ترك الاحتفظ به، ووجد صاحب
 القدر إذا وجد في حياض من مياه، فله الدار، لأنه جحد فائلا، حكما بجملته لا
 سرك الاحتفظ بدين أو صاحب، سائر إن كان مكتوبا أو لم، وهو الصمد، وهذا وجد
 صاحب الدار فبذلك وجد دينا نفسه أيضا حكما بذلك، لا أن من قتل نفسه حقيقه
 هو دمه، حكما به، فائلا نفسه حكما وجب أن يجد دمه، ولكن هذا الفرق شكل
 على

ومو حبه، رحمه الله، حرج في المسألة عاروي، ورجل كان يبيع بسمه على
 فرسه، فقتل نفسه، وأوجب عمر رضي الله عنه عليه من عائلته، فزيجت عمر رضي
 الله عنه الدية من عائلته، وقد يفي بدمه بكون يبيعه على عائلته حال وقوع
 الإضرار، لأنه قيل نفسه، فليس نجوه من طير الأول، وخرج بدمه في دية الناس
 بقتله قتل، ولا يبرأ في الإسلام دم مصرح في ذكر المصنف، فوجب في الحكم،
 وقال معناه لا يبرأ في الإسلام دم مصرح في دم يبيع

واختلف، عاروا، أضاف في المصنف لأن حقه ورحمة الله في إنائه من مناسبات
 قال، بأن هذا قيل وجد في دار غيره، فزيجت دمه فبذلك عمو، ما لم يجد فيه أحس،
 وإقارنا بأنه وجد في دار غيره، لأنه حتى ظهر العمل كانت دار بدمه

فإذا قيل كذا يجب أن يكون دية على عاقلة نوره لا من عائلته، وقد قال في
 الكتاب يجب من عاقلة المصنف

قلنا نوبله، كان في قصص وعائلة الورث وجد، ما إذا اختلف
 عن قتلها فله يجب من عاقلة نوره لا علم عاقلة القتل، وهو جحد المصنف في بكر
 الرزق، قبل هذه الطريقة لا أقوى، وذلك لأن الجحد في جحد القصاص في الدية لحاج
 المخرج لا لحال، وخرج وجد في الدار وفقد في الدار، لا دار ورثة، وخرج هذا
 من وجد جرحا في محلة في سفلى في محلة أخرى، روات فيه، فله يجب القصاص
 وتليه على أهل بيت الذي وجد جرحا فيه، لا على أهل بيت مات فيها، فالتالي

فأبلا عنه مع غيره، من ضمن منجبة حكماً، لما قطعهم من الرأى رائدبير من لحنه، وللهذا لو
وجب بعض له به على عاقبة النص والدية على عاقلة لإساق لا يجب لا بعد وجود
التي هذه، فذلك أن العقل، كذا من معلة اعتبر فأنلا عنه حكم، كذا من الرأى
والتي في المعلة، ثم من يوجب ذلك هو دمة فلا هو عاقلة عنه حلف، وهو لأنه لا
يجوز أن يثبت على، حلف غير ولا يثبت نفسه، فكذلك من بن رأى، لأن من
ذلك، فكذلك لو أن من من هذا، فأنما يمار بهر دمة، ما بهر انحل

فإن قيل، لو وجب بديه على العاقلة معصية العاقلة له، فمن بعض من ذلك
ديوه، وتعد وصية، وما لا يجوز، لأن لما ناله ثقل عن الفائر لغيره لا عاقلة

فإنما هذا، ما ترين كتاب الطهارة بديه يجب لصير مقابل كذا من واحد من
في المعلة قبلها من معلة فأنه يجب بعض ثدية على عاقلة، وهو من عاقلة من
جب فيه بعض ديوه، وتعد وصية، وتكر للطهارة بديه وهو أنه به دهر، فكذلك
هذا

والكتاب إذا ورد قبلها من راء لا يكون هير دمة فأنه نفسه حكماً ذلك الدار،
لكن تعدل الإيجاب، لأنه لو جب عليه، لأنه عاقلة عنه، وإن هو حكم،
وهو يمكن، لأن من لئله غيره لا هو، ولا يجب أقسامه عند بن حبيبة ورحمة الله، لأن
انفسه إذا غلب على غائل حكيم وبه من لا يمكن إيجاب القسم عليه، فما لديه
فإن يجب على عاقلة، وإيم أحبه، كما في المعلة حسب القسم على أهل المعلة،
وأنه على من دهم

فيما من مسائل من المعلة أو يوجد جميع أهل المعلة من، وإن كان كذلك يجب
الدية على عاقلة وسفوف عاقلة، وهذا لأن الشرع وجب القسم على الفاعل
والدية على عاقلة - والله أعلم -

وذكر في المسألة من الحسن بن أبي مالك هو أبو يوسف عن أبي حنيفة
رحمهم الله أنه من واحد يتار من نفسه، فيس فيه قسمه لأنه

وروى حسن بن د عن أبي يوسف رحمه الله أنه قال في مكانه للقيين
وعلى عاقلة لغيره، فأنه لو رتبته، قال، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله، فرواية من أبي

ماتت بحادث درية لأمي ورواية الحب والدماء

٩٣٤هـ - وادعوا له في أول ملك تبة فزاعل ، مريد ، الهدي يسمى على
بعض دمه جلا من محله ، عظيم الفسامة ، ونجد الماء على عراق للسان في ثلاث

فقد روى محمد بن أبي سنان رحمه الله أنه لا يجب عليه شيء في العيب والكلاب
والأشجار وأن المولود إذا ولد له ولد، لأنه يجعل له على العيب إذا كان له من جهة ذلك كالجارية
عسى تسقط، أي به قال أنه يجب قيمته بأربعة مائة مائة، وهو أحد دونه متبلا في صحته
ففيه لا شيء، عسى من هذه فكذلك هذا، وعسى قول من جيعه، رحمه الله العيب هو من
النجاسة عليه، وحجها بهال أم موجهة لخصه من شرب الأحرار، أي به قال لا تبلغ قيمته
بالعه مائتي دينار من عشرة آلاف، ويجب بأربعة مائة من الدنانير إذا كان خطأ
وإذا كان عمد، يجب الفقه مائة، وأحرار مائة في مائة، فإنه يجب القامة والندية.

«أما على النعمان فربما يجب به القضاء ولعله عديم حسنة، لأنه أشرك في
عليون عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله، والحر يدى جلدان، فلهذا فهو يجب
على أهل المدينة بمسامة والده، وعند أبي حنيفة رحمه الله هو يسره المكاتب، وحكم
في المكاتب إذا وجد ثبلاً في محله عنه هذا» رآه أشام

[illegible]

١٩١٦ - مكاتيد واحد هيلاني دارمي (١٥)، هالبيسيه عيسى مولاد قريه
يسوي من ذلك، بني من مكاتيد، وماعي، فهو من اب لال المي صارقا قتل
حكما عنك الدار، بعد، يا برامس المولي قتل، ولو... من صيد نيسي من جلاي

فإن قيل الكذب ادِّعى وحدسنا، وقد نُقِرَ بالضرر عند بيعه منه، لأنَّه لا يثبت له إلا ما حلف به،
 إنَّ شككنا فيه، فإنه، كما هو ثابت، يشترط فيه، وهو أنه انصف من نفسه، ومجوز
 أنه انصف من غيره، لأنَّ جواب عنه أن الضرر إذا كان عامًّا، فالظاهر أنه انصف من غيره،
 وفي الظاهر، ولا حسب هو منسب الخلق، لا منصف من غيره، فثبت حياض من جهة، فثبت حياض من جهة
 نفسه من جهة، ثم حلف، وإن كان به أثر النفس، كان القدر ثابت من حيث الظاهر، لأنَّ
 عقيل الثابت من حيث القدر، يكتفي بالإيجاب، لا بما فيه، والله تعالى أعلم بالصواب، والحق
 أن القدر قد كان به أثر ضرر، حال صلاحي حيث القدر، بدمر جوارحه، لأنه ما
 حلف أنه لا بالضرر، فكذلك هو.

فإن ادَّعى أن ما نصَّه من، فالظاهر أنه انصف من غيره، فلا يثبت له من غيره،
 لأنَّ من حيث نفسه، ولا من حيث القدر، وهو لم يثبت ثوب لأدنى متبلا، أو ما نصَّه
 بحقيقته، أو ما نصَّه بالظاهر، فإنه لا يجب القسامة وأدنى، كما هو واحد الخبير من،
 وليس له ثوب نفس.

١٤٣٥ - وإنَّه روي عن أبيه في ما رواه، فإنَّ القسامة عليها تكرار عيب،
 لأنَّما حلف، ثم حلف، ثم حلف، وتجب عليه من جانبها، في قول محمد وابن يوسف
 جميعهما في الأول، وفي قوله لا من حيث القسامة والثاني على عيب، ولا يكون عيب
 قسامة، وهو أن حلفه رحمه الله خير قول محمد رحمه الله، وهو على أن القسامة
 إذا جحد من غيره، فإنه لا يكون على القسامة، وإنَّما يجب القسامة من القسامة،
 والله تعالى أعلم بالصواب.

وجه قول أبي يوسف رحمه الله لا حلف صام، وهو أن من أضاف من نفسه
 كقوله، فلا يجب عليه قسامة، بل على القسامة، فالقلم يثبت من القسامة، بل يثبت عليه
 قسامة، لأنه من حلف عيب، قسامة، وإنَّه قد ثبت في حلف، فكذلك في القسامة، وإنَّما قلنا
 يثبت من أهل القسامة، لأنَّه لا يثبت من غير القسامة، فكذلك يثبت من غير القسامة، فلا يثبت
 من غير القسامة، وقد لا يثبت من القسامة، بل يثبت من القسامة، بل يثبت من القسامة.

(١) هذا هو الموضع الذي لا يثبت له من غيره.

(٢) هذا هو الموضع الذي لا يثبت له من غيره.

وجه هو أن حبسة ومحمد رحمهما الله أن الرأى يصل إلى الرأى والتبشير في أساليب درهما، فوجب عليها القسامة قبلًا على الرجل، ولما عدل على أصحاب الخطه في الحقة، وإذا وجد القتب في الحقة إما لا تقب عليها القسامة، لأنه لا رأى لها ولا تبشير في أساليب الحقة، ولما تبشير في أساليب طروها إليها كما في الرجل في دره، وبخلاف القسامة، لأنه ليس به رأى وتبشير في أساليب دره، وإما الرأى والتبشير بعشرته، فنزل القسامة في طره تابع حسن له رأى وتبشير في طره يجوز له لأحسن بخلاف الرأى، ولأن القسامة بين، وأما من أهل التبشير في الظل، فاقنع، فيكون من أهل القسامة كالخمر الشائع بخلاف القسامة، لأن القسامة بين كذا من أهل التبشير في مال ليس من أهل التبشير في القسامة، فلهذا لا تقب عليه القسامة

١٩٤٣- وإذا وجد في در عيه مأكول له في التجاره فبيل إن لم يكن عليه دين، فلقسامة على مولاه، والدية على عاقلة المولى قبلًا، وسنحجبا، وعدم جميعًا، لأن المولى ملك المولى ربه وتبشرف، وأما بقا كذا على العبد دين لكذلك الطواب على قولهما، وكذلك عود أبي حبه رحمه الله استحسانًا لأن دين العبد لا يمنع وقوع المالك للمولى، فركبه، ولأن ملك العبد فيها شبهة ملك، ومن المولى فيها ملوك حقيقة، والعبد مع المولى بمنزلة المستأجر مع المالك

وقيل: هذا، فها من قريته، وفي الاستحسان لا يجب على المولى شيء، لأن المولى إن كان مالكًا للدار عندها، فهو مخير عن التصرف فيه، فصار بمنزلة الأجنبي، وإذا لم يجب على المولى شيء، فوجب القسامة على العبد، وبذلك لموسى بعد ما حلف، إما تدفع العبد، وتلقبه، لأن عبدًا غير مختلقة حكمًا، لأنه كرجل إلى القتبيل من غيره، وهو من أهل أن يرد حكمه لحاجة

فإن على قول أبي حبه رحمه الله، فالقياس أن نجح القسامة على العبد، وإذا حلف، فقال لولا، إني أن دفع وإني أن تدفع، وفي الاستحسان يجب على المولى القسامة والدية على نفسه، ذكر القياس والاستحسان على قول أبي حبه رحمه الله إذا كاد على العبد دين في كتاب المأذون

وجه القسامة في ذلك أن المولى كالأجنبي في أكساب عبده، والمأذون المذوق، فإنه

لا يملكها لأرقه ولا يصرفاً

وجه الاستحسان وهو ان اتولى اقرب إلى هذا القبل من غيره من قبل انه يملك أن يجعل هذا الذر نفسه بأمر يخصه بين العرمان ، وغيره من لا يملك ذلك إلا بقرعة المولى المرمم ، وغيره في ذلك على شواء - ولله أعلم -

١٩٤٤ - و : اوجد في دار الكتائب قتي ، فعلى مكاتب لأقل من صيته ومن تبة الفضيل ، لأن الكتائب غير فذلة حكماً على الامر ، فبعد ما نال منه حقيقة ، وثوقه حقيقة من الجواب كت لنا ، فكذلك هنا . وهل نجب عليه القسامة ؟ لم يذكر هناك الكتائب ، ولا ثبت على قول أبي حنيفة رحمه الله . ثبت نجب كما رو عنه فليس في دار المرأة ، وأما عن قول أبي يوسف رحمه الله . اختلفت لأبوح بعضهم قالوا لا نجب حتى لم يره لا يخرج . لأن الكتائب ليس من فعل الفضل ، مصر مظير المرأة ، ومنهم من قال نجب عليه القسامة بخلاف المرأة

١٩٥٥ - وإنا ، جد فتالي في محلة ، و عجم أهلي ندعه أن رجا لا منهم قطه يريدوه أو أهل المحلة قالوا . فلا نسته ، وفلان من هذه المحلة إلا أن ولي الفضيل لم يدع الفضل على واحد ، ومعه ، لم تستد عجم القسامة والثبة . ثم نجب بعضهم ؟ على قول أبي يوسف رحمه الله بعضهم ، أنه ما قبلها فحسب ، ورفع منهم ، ولا عيب له فقلنا

وقال محمد رحمه الله . حلفوا ما قلناه ولا عهدنا له فقلنا عمر فلان ، وانصوي على قول محمد رحمه الله . لأنه شرط

حجة أبي يوسف رحمه الله . أن قلنا الاستحلاف على العمم أن يصرحوا أنا عطف له فقلنا . ثم ي بصره ذلك سبباً لتبوت الفضل عليه ولقد عثروا بذلك فلا معنى للاستحلافهم على العمم

فإن محمد رحمه الله يقول . إن الاستحلاف على العلم مفيد حرار أنهم عرقوا فقلنا آخر مع فلان ، وإن عبرا فقلنا فقلنا ليس فقلنا . يمين على أنفسهم في حق غيرهم ، فيجب أن يحدوا على العمم ، ويستثرا عنه فقلنا . لأن الاستحلاف في حق فلان على الظاهر ، وقد نرو به لا يحد ، فأما بعد في حق غيره رجا ، أن يصرح بغيره . والله أعلم

حَسْبُكَ مَا جَاءَكَ مِنْهُ لَا تَعْلَمُ سُبُلَ اللَّهِ حَتَّى لَا يَكُونَ لَكَ عَدُوٌّ مِنْ دُونِهِ عَنِ مَا كَانَتْ تُحِبُّهُ أَهْلُ الْقُرَى
وَلَا أَنْفُسُ أَهْلِ الْحَقْلَةِ مِنْ بَنِيهِمْ لَكُمُ الْكِبَاحُ وَالْحَنَقُ عَنِ مَا فِي بَنِيهِمْ لَقَدْ
الْحَقْلَةُ وَشَجَرُهُمْ عَلَى

[illegible]

وخاص برکنام فی سید الفقه بر جمیع اهل فن، من بعد از من است، حضرت یوسف
اشتباه بین انحصار و بی دعوی بودن علیهم السلام بصدد احصاء من دعوی الله کی اشیا
علیهیم و کلام من است بصدد احصاء جمعی حقیقه و حقیقه الله صاف و حقیقه
مجرد وجود است بی اظهر هم، ثم غرض از غیر انحصار و دعوی و لو انهم لاف
علی و حتم غیر بحر احد، و من صغر حصه، فی حاله لا تنه سعادته فی ملک
الکون و لا خروج من خصوصه، عرف دلت فی موصوفه و لکن دلت ان التوسل
فی خصوصه و انما هم من عرف من الخصوصه، تنه بر ملک بعد خاصه لا معنی
شده لاد دعوی، من علی الخصوصه فیما فی من الخصوصه من سبیل، فیما
حصه فی حصه، لا یسوا الذکر، یا معنی فجاءهم، فی من الامر، لا یما حقه امتیاز
لا یمن، یعنی حصه، و سعادته فی الخصوص لا یمن.

[illegible]

میں نے یہ بھی یاد رکھا کہ ان کے پاس ایک خاص قسم کی تعلیم تھی۔

بحقيقة القسومة في تلك الحالة بأن يخاصم، أو يخاصم منه كالتوكيل بالخصومة إذا خصم، فهو جوب الحق عليه إن لم يوجد الخصومة كالتوكيل إذا شهد بتسليم القسمة على التمتع للمشتري بعد ما سلم الدار إلى المشتري، وإنه لا يثبت شهادته وإن لم يوجد، فخاصمه الصحيح معه، لأنه صار خصماً للتبيع بنفسه، فإنه يلزمه السلم بنفسه التبيع إلى التمتع متى كان الدار في يده، وطلب التسعة منه، ولم يوجد واحد من الأمرين في ماله، لم توجد حقيقة للخاصمة، فإن وليه يطلب بمخاصمتهم، ولا وجب عليهم حق مجرد وجود القسمة بين أظهرهم، لأن الذي يجب هنا القية والقسامة، ولم يجب عليهم بدية والمعاملة للمولى مجرد وجود العيب بين أظهرهم؟ لأن القياس أن لا يجب عليهم الدية والقسامة لاحتمال أن القاتل كان من غيرهم إلا أننا لو جازنا ذلك بالصحة، ونسعى لأوجب ذلك بوجود القاتل بدهوى مدعى، فما لم يوجد الدعوى، لا يفسر خبر وجب عليهم، وإذا كانوا قد ثبت تم صبروا حصصاً بحسب المخاصمة ولا وجب الحق عليهم، لكن كانوا يجرى أن يفسروا خصماً بدهوى ولي القاتل القتل عليهم، وقد مضى هذه المرحلية مدعى ولي القاتل المدعى على غيرهم، فثبت شهادتهم كما في مسائل التي ذكرناها.

ولأن جميع رحمة الله أن صبرورة الإنسان حصصاً كما ينسب بفساده للمخاصمة يثبت وجوب حق عليه بدليل مسألة القسمة التي حوت، فثبت وجوب القاتل بين أظهرهم وجب الدية والقسامة عليهم بدليل قول عمر رضي الله عنه: «إنما خصم» «ما لكم يا أيها النعمان، وإن لم تسمع الدية لوجود القاتل بين أظهرهم»، وحكم يد عليه، «فإن أجمعنا على أنه متى ادعى ولي القاتل القتل على أهل البيت، فالدية والقسامة واجبة على أهل البيت، ولا يجوز أن يضاف الوجوب إلى المدعى لأن المدعى لا أثر له في الاستحقاق علم أن الواجب كان لوجود القاتل بين أظهرهم، وقد وجب القسامة والدية عليهم بوجوب القاتل بين أظهرهم صبروا حصصاً في هذه الحالة فلا تنحل شهادتهم

٩٣٦ - وهذا بخلاف التوكيل بالخصومة إذا عر، من خصومة، لأن التوكيل

حين لم يصير حصصاً ، لأنه لم يرد منه اختصاصه حقيقة ، وبما أن الكل لم يجب عليه حصة ، وبخلاف مسألة الشفعة ، لأن الشفعة لم يصير حصصاً قبل الطلب ، لأنه لم يخصص حقيقة ، ولا يثبت به حق قبل الطلب ؛ لأن حق الشفعة لا يستلزم الطلب على ما قال عليه السلام : «الشفعة لم تنسأ» ، وبخلاف الرضى له بالبيع ، لأنه لم يصير حصصاً قبل الرضى ، لأنه لم يخصص حقيقة ، ولا يثبت له حق قبل الرضى ، لأن حق الرضى له اتفاقاً بالقبول ، فغير القول أنما ثبت له ذلك موثوق ، وبما أن الطلب به له الملك ، وإذا كان موقوفاً لم يكن سبب لخصومه ثباتاً له على المالك ، فلم يكن حصصاً ، ونحن أعلم

٩٣٦٦ - وفي رواية أخرى : من يرضع راحته له من أبي حقه ورحمة

الله ، من قبله يوجد في محله فيها فيبطلان يخلف من سبه خمسون رجلاً

وقال أبو يوسف رحمه الله ، يخلف من كل قبيلة خمسة وعشرون رجلاً ، قال هشام ، وقد سمعت أبا يوسف رحمه الله قال مرة هذا يريد من ثمن أبيه في ثلث من رجلين من عشرين رجلين أنه يخلف من عاقلة كل واحد منهما خمسون رجلاً ، ثم يعرفون لدية

٩٣٦٧ - وفي رواية أخرى : من يرضع راحته له من أبي حقه ورحمة

خيل في محله ، وادعى أبوا ، عليهم ، وأنقام أهل المحلة سبه أنه قدس فلا نرجس من غير محبتهم ، أو أنه من جريحاً حتى يسقط في محبتهم ، وما قاله - روى عن عائشة ، لأن ادعى أبوا ، ثم قل راحته بعينه وأخبروا إليه على ذلك ، فقام يدعى عليه الجية أن فلا تأمنه لرجل من ثلث لا أهل حقه إليه ؟ قال لأن هذا بهار ، وإنما اقتصروا على الأول ؛ لأن هذا لا يرمي الدعوى ، لا سبه ، وأهل محله بهم من غير سبه ، هذا كله بخلاف ثلثين ، من اعتل به الخروج والظهور ، أما إذا وجد من يرضع راحته فغيره لا شيء ، به ، لأنه يجوز أنه مات حياً فله

وكانت به وجدتهم أبداً كالأول من ، أو وجد أهل من النصف ، فلا سبه له ، ولا شيء ، وإن ، ما أكثر من النصف يجب الفصحة والدية ، وإن وجد النصف

الفصل الثاني عشر

بمن بأمر غيره بأجناية على الغير وعلى نفسه

١٩٣٦٥ - الأصل في مسائل هذا الفصل أن صدور العمل لا يختلف باختلاف صفات المتعاملين، لأنه ليس على تحقيق الفعل، والفعل يستحق من الكفاية بصفة واحدة، فلا يفرق بين الصغير والكبير، ولا مجبور والمأذون من صلب الأعمال بخلاف ضمان القول حيث يختلف باختلاف حال القائل؛ لأنه يفتى على صحة القول، وصحة القول باعتبار شرعية، فإن يجب على من يصح منه القول ضماناً وأصل الحر، وهو أن لا يجرى الأمر إلا بمسيرة تحت مضطرراً حتى لا يسقط ذلك إلى الأمر، والإكراه يعتبر منتجاً مضطراً حتى ينتقل منه إلى الإكراه.

والفرق بين الإكراه، الأمر عرقه في ذكره الأصل، وأصل الحر، وهو أن لا يسقط إلى الإكراه إذا كان مبدئياً، فهو ملحق بحقيقته المتأخرة في من حكم له صلباً.

١٩٣٦٦ - فإن وجدنا رحمه الله في الزبائن رجل حر من صبي حر أفتى رجل، ففعله، فعلى عاقلة الصبي القية؛ لأن قتل يستحق من الصبي حسب قيمة من التامع، وبمجرد الأمر لم يضر منتجاً مضطراً، فيمنعه من مضرته، فيؤخذ به كما في البالغ إلا أن عدم الصبي وعقله سواه للقصور في فعله وعدمه، وموجب قتل أصلاً ففعله على العاقلة في ثلاث سنين.

ثم عاقلة الصبي يرجع إلى أنهم على عاقلة الأمر لأنه بالأمر بالقتل صار صلباً القتل؛ لأن الصبيات يهابون الصبي، ولا يتحسرون عليه إلا بحسن العبر إليهم لضعف قلوبهم، فهو بهما الأمر أثبت به نوع قوة وحرامه، فكان مسبباً، وهو صلب في هذا التمييز إلا أن سببه انقلب بالأمر دون القتل، فلم يجب الضمان على عاقلة سبب القتل، بل وجب على عاقلة القاتل طريق التعميل عن القاتل، ثم عاقلة القاتل برحمة.

(١) حكم في الأصل روم، وكان في الأصل فصل.

(٢) حكم في روم، وكان في الأصل روم.

على عاقلة الأمر، لأن الأمر هو الذي لو فهم في هذه الظروف بسببه ولهم يرجعون
على عاقلة الأمر يدين في ثلاث سبب، كما قدموا ذلك في ثلاث سبب، وهو نظير ما
قلنا فيهم، وقد يدين في خمس رجل، وذلك صاحب النظر الآن، وهو "أمر وجه"
للزينة، تحب الدنيا على عاقلة صاحب النظر، ثم يرجعون ذلك على من دفعهم فيه،
كما قلنا

وفي المسألة استكمال من وجهين أحدهما أن التسبب بما يصير ذاتهم فوجده
التي تفرقه، وذلك وجبت بفسره ههنا في أقصى من اختيار فيسفر أن لا يصير التسبب
هنا.

الثاني أن الأمر بما صار مسبباً بالقول، والصدق، والرحم بالتسبب هنا وجب
بالقول، وما يصير بغير من يصفان لا تتجسد المعاملة كما لو أقر بالمثل، وكسيرة
القصص هنا بعد نص

والجواب من الإسكان الأول قلنا التسبب إنما لا يثبت في حق من يعمرون
التي تفرقه في حق، ونحن لا نثبت تسبب في حق من اعتبر في المقتضى في حق، بله، بله، بله،
التي تفرقه إنما هي بين الناس والظهور، ونحن لا نثبت التسبب في حقها، بله، بله، بله،
التي تفرقه في حقها هي بين الناس وبينهم، وهو وجوب الدين على من يدين له،
وإن يصير التسبب بين عاقلة النفس وبين عاقلة الأمر حتى كان معاملة النفس حتى
الرجوع على هذه الأمور، ولا يصير التي تفرقه في حق هذا الحكم أصلاً

ولما الإسكان الثاني قد نسي هذا نظير الأمر، وسببه التجدد من لأن الإقرار
بمحمل القصد والتكديف، وهو متم في المعاملة، فلا يصدق في عينه، وكذا سببه
القصص من سبب من أن الرجوع في حق المعاملة، حتى لو انصب التهمة بالبناء المشهود به،
حي يجب الدنيا على عاقلة النفس كما ذكره المحققين، أما ما الأمر بما صار مسبباً بالأمر،
وإنه إن شاء الله تعالى، لا يمكن فيه إلا أنه لا يمكن في ذلك، بله، بله، بله،
لأنه حتى المعاملة لهم

١٩٦٧- واد، من علم حساً كبيراً أو صغيراً عادوناً أو محرراً بفعل، حتى في قصص
بغيره موافق الحد من دفعه، ولأن الملوك أقدم على النفس من حيار، ويجوز

الأمر لا يستلزم منه الأمر ، فليس مقصوداً ، فيجب موجهه ، : موجب جارية التصديق
ما قلنا : مع عدم كون علم الأمر بالأخلاق من قبيله العبد ، من مثله ،

لما أخرجوا من الأبرار الأبرار صرنا «عجلاً» فيها العجز، وسعدنا عبد العجز
عصب كالإسجد، والامع. سبب الضمير الأبرار أنه لو لم يكن في ذلك الاستعمال
كان حسناً، وقد دفعه حذره في ذلك عصبه كذا. عصبه كمن عصب، عصب أو حسي
عبد العصب حذره، وح. عزلاء بين الضمير والعدد. رجع على الضمير، وطرقه ما

«أما امرؤوس بن النعمان لا يفتري فتري في حبيب الزيادة ولا رجوع فيما يسرع
ما حشيره، ويكوي دنت من مال الآخر لا تحمله معه بحال استماله الا يفتي الا
الزواج هنا ضمان عقيب، بئ للمصور عبد، والمصدق من الضم، وضمان انصب
لا تحمله انما فيه، ان في نسائه الا يفتي كل حبة ضمان جديده لا ضمان شخصيه،
وضمان الحافه بحله العاده، ولم لم الحركه كلف صغير قس وجل، فعنه
دمره، فغيره راحي، ومهر حب التمل على المكتوب، لا يبرم الامر من ذلك بحال ما
عدم من مساله العذر والخر صغير

والله و الله جرح على الأمر يحكم احايه ، ولا حايه هو من الأمر ، لأن احايه
 يتحصى به سنة الاستعمال وإنشاء البد ، وذلك لا يحصى من جن المكتوب ، لأن
 المكتوب في بد نفسه " ، وإن كان صغيراً كالخز الكبير ، لأن حكم الكتابة منك فيبد
 و لكس ، فاحكم يصح الكتابة حكم بالبد للمكتوب ، فكان هو بد نفسه كالخز الكبير .
 ألا ترى مدحس لحد العصب كالحز بخلاف العبد ، لأنه لا يدل على نفسه ، ألا ترى
 أنه محفل للعصب ، فكان محلاً للمحبة بواسطة الاستعمال وإنشاء البد ، وبخلاف المر
 الصغير ، لأن عمر يصغر لا يدل على نفسه خطفه ، ثم بد من جن نفسه عقد
 ينزله " . فكان محلاً لمعايه برامعة الاستعمال وإنشاء البد ، قال في المكروب ألا ترى
 من حبل مر حرا أو فره بي بعد حتى لاترثه ألم لا يطمئ تينا ، وما فره لا

(۱۶) : کتابی برای آداب و فنون

(۱۱) وقت : عصر ۴ بجے تک

ما فاك - ريانه - عجم -

١٩٣٦ - قال في الربذات ابيض عيده محبو عيه ، كبره عمر عيده محبوراً عليه كبير في امره ابيض ، قيل ، فضله وحبه مراده ان تدفع وانفد لا يرجع القولي على الأمر ، حتى يصح ، وانما لا يرجع وهو الامم على الأمر حتى يصح ، لأنه لو رجع عليه رجع بأسره ، فلو سوسه بس إلا لام ، والأمر قول ، والمحبور لا يؤخذ بشمار الأفعال للحال أكثر من فيه ، وهذا صواب عيه ، لأن العصب هو حبس بالقرن ، لهذا عصب من حبس يؤمن ، كسائر الأتري وهو الإبري ، ما بين والشكاه ، وه امره لك ، والمحبور لا يؤخذ بشمار الأفعال للحال لفظة شدي ، هذا هو ضمان القول من غير صحة القول ، وقول المحبور من بضمح شربا خلاف ما إذا عصبه جهده لا ، بل ، والمحبور يؤخذ بشمار الأفعال ، من ان صبر الفعل من على خلق العدل ، والعدل يخلق من المحبور عيه على حسب أفعاله من الآفون ، بل هو العبد الأمر يرجع مولى العبد ، فلهذا عيه ، لا حصر العبد فيما ظهر من حق مولى لا من حق نفسه ، على قوله محض ، حتى يصح لكن لم يرد به قيل العتق حتى مولى ، فإذ ان حق المولى يانفني ذو حله به لهذا العبري ، يؤخذ بقرينه ، ومكثاته بعد الخربه ، هذا العبري من جودنا

ولم يكن إمامهم مصباً مبرأً، وباتوا المسالك مختلفه ضمن عبادة الجنس البشري، ولا رجوع لهم على العبد لا من لاهوت الحزب ولا حد الشقاق

[illegible]

ولو كان العبد الأمر صغيراً محجوراً عليه والمأمور أيضاً صغيراً محجوراً عليه،
ويبقى نسألُه معالها لا يكون مولى المأمور من يرجع عن الأمر لا من حال ولا بعد
الثبوت، أما في الحال فلهذا، وأما بعد الثبوت يختلف الباع؛ لأن الصغير محجور عليه
في حق نفسه بعباده كما هو محجور عليه في حق المولى، فلا يصح أمره في حق نفسه
كما لا يصح من حق المولى، فكما لا يؤاخذ به المشتري لا يؤاخذ به بعد الثبوت بخرابه
الباع؛ لأنه ليس بمحجور عليه حقاً لنفسه، فصاح أمره في حق نفسه إن لم يصح في حق
المولى. فأؤاخذ به بعد الثبوت، أما هنا بخلافه.

١٩٣٦ - عهد مدور سعيًا أو كيرًا أفر عدا محجورًا أو مأونًا صحرًا أو كيرًا
يقبل و جل عمنه ، حير لمولى من المدفع والعدا ، رجع بالافى من ، ثمة لأمر ، لأن هذا
صحن غصبت ، وصحن العصب من حسن شجاعة ، لأنه به حب تلك من المضمون
عقبه القسام ، و لأن ذلك المحر من الشجار ، حكمنا بواحد يقيد سائر أنواع
التجارة ، هكذا نصحت هذا النوع

ولو أقر العبد لمأذون صبيًا حرًا ما قتل، فذية المأذون هي صاحبة العصبى، ولا يكون لعاقلة العصبى من الرجز على الأمر؛ لأن هذا ضمان جناية، والعبد ليس من أهلي أمة له ضمان اجنبية وإن كان مأذونًا، وهذا لأن الإذن ملك لحجر عن التحرق، وضمان الجناية ليس من جنس التحرق، فعصر المأذون في حقه ويحجبوا سواء.

[illegible]

والصبي المحجور إذا أمر حسناً بالقتل فعقل حتى وجبت يده على حائله القاتل.

لا يجمع بدلت على الامر لا من الخلق ولا من النوع لان امره في حكم الحياه هو
لانه قول ولا يجوز لا قول له شرعاً على ما مر.

٩٦٧١ مكاتب صغر ان سبها من عدد صحيح او عدد ما يصح ان يكون كبيراً
مثل اجل وشر رتبه من الاول او عدد جمع حتى انكسب بيمينه ان عدد لا يكون قد حقه
معدن كثر من عشرة آلاف درهم في حقيقته جمع بيمينه لان رتبه الا عدد اما انجيل
من جوع على مكاتب عدد في ذات هذا صغر اعطى على ما ذكرنا، والمكاتب اهل
المصنف لانه في معنى صغره، وما لا يجمع بيمينه الا في لا عشرة من كتاب بيمينه ليعيد
تكثر من عشرة آلاف من فهو مشكوك في كونه ان في الوجب صغر اعطى لا فيصالح
اعطى على ما ذكرنا في حقيقته، ورواها صغر اعطى بيمينه مكاتب، ثم جمعه
مقبور او صغر لا يعطى لا يكون مقبوراً من يجمع بالثمن بلع، والوجه في ذلك ان
الامر على ما مره في حقيقته، ونكته في حقيقته هو في غير المكاتب على ما
يحتاج اليه في حقيقته، وعنده في حقيقته

وهو هذا ما مره في حقيقته، والمقصود من اجل ما ذكرنا من ان المكاتب لم يجمع
المكاتب بيمينه من اول او عدد يجمع على المكاتب بيمينه بعد لا يكون حقه ليعيد
اكثر من عشرة آلاف درهم، والمقصود من جمع بيمينه الا في عشرة كذا هذا
وسري في كون المكاتب صغير او كبير، لان المكاتب ان صغر من اهل صغر مشجروه
مفككه في حق مكاتب المكاتب عشرين في كل كسر هو، فان صغر المكاتب كان هو
الكتاب يجمع بيمينه المكاتب ومطابقه بيمينه لا ذكرنا في حقيقته صغر اعطى
المكاتب لا يسلط انصر لان عدد ما عجز، فوعل حصر في حقيقته هو في حقيقته
المفككه جمع ليعيد بالاول من بيمينه عدد بيمينه العشر، لان الجمع حتى يجمع حقه
لا ذكرنا في حقيقته، وعنده المكاتب لا يسلط ليعيد

وان كان المكاتب من صغر كحراً بذلك، وعنده المكاتب ليعيد في حقيقته
على المكاتب بيمينه، لان كتاب حقه من اليمين، وان كان اكثر بيمينه، فدر اليمين لان
هذا الامر حقه من مكاتب، والمكاتب من اهل الوجب عليه صغر اعطى، ويكون
دنت في حقيقته بدلت لان من بيمينه ومن الاخر على ما مر لان حقيقته حقه

[illegible]

Journal of Management Education 36(10)

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

وہ شریعت کے تحت رہنے والے ہیں اور ان کی زندگی میں کوئی تبدیلی نہیں آئے گی۔

وَأَمَّا عِدَّتُكُمْ فِي الْبَنَاتِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ فَبَشِّرُوا بِمَا كُنْتُمْ أَعْمَلُونَ
فَلَمَّا كَمُلَتْ أَسْفَدًا أَخْلَصَهَا لَهَا فَتَنَزَّاهَا فِي الْيَوْمِ الْكَاثِرِ
فَلَمَّا فَصَمَّمَتُ عَيْنَهَا لَهَا أَفْجَتْ فَخَبَّرَتْ بِأَنَّهَا فَجَاءَتْ
بِزَيْنٍ وَأَخِي سَامِثٍ بَعْدَ مَا عَاهَدَتْ لِدَاؤِهَا فَاذْلَمَتْ بِمَا رُوِيَ لَهَا
فَإِشْرَافًا

قتله، لا یتوعد عہ، رعبہ الدین فی ماله

ولو لا بد القصر، انی و هو غیر معظمتہ، فلا یامد فی اللہ لہ

۶۳۷۰ - انی، خمس سمر عن نبی یوسف حمد اللہ، رجل من عبد العیر

اعلیٰ ہند، قتله، لہ ربہ - والله اعلم -

فصل الثالث عشر

في مسائل التي تتعلق بالهيئات وفي بعض مسائل المييد

١٩٣٧٦- ذكر في النوارل مسألتين في أثناء الاستط من سطح، قدمت،
أن كان على يحفظ نفسه، في س، على الأوس، وفي س، حصر نفسه، فليهما
الكفارة

أما الأول فلهذا، لأن له قوة حفظ عليه كان في هذا الحالة، وإنما الثاني لأن
حفظه عليها، وحيثما يتركه معين، في حجب الكفارة عنها، كان في حجب عنها، وفي
كان في حجب أحدهما، فعليه الكفارة، حكاه عن نصير

وذكر عن لعبة أبي بكر والحبيب أبي تاسم في أنو لنس، في تم يتألف النصير،
حتى سقط من السطح أو وقع من الماء أو في نار، وفات، لاسية عبيد الأوس،
وقال أبو مسر عليها الكفارة، واحتار الققية أبو الليث أنه لا كفارة عن أحد هذا إلا
أن يكون سقط من يده، لأن الكفارة على الاستسار، يجب، ما يصير معه بالحمل، ألا
يرى، أن من حفر بئر، على في عمق البئر، فوقع فيها إنسان ومات، أو كان سائق أو قائم
للملح إنسان، فمات، أنه لا كفارة عنه، كذا حوت

١٩٣٧٧- وذكر في النوارل أيضاً، لأن إذا ارتكب النصير حد لآب، وذهب
وخصي يقبل، يدى غيره، فمما حد الأب للصبي عتقاً، حتى مات جوعاً، أو مات،
وعليه الكفارة، الجوه، وإن كان لا يقبل يدى غيرها، وهي معمم بذلك، فليهما
مهي إلى صاحب رخص الكفارة، حكاه عن نصير، ويبرر أن يكون مسئلة مسئلاً فيها
في الأول

١٩٣٧٨- وفي النوارل هو مسر قد صيغة سب مسبل حد، وكذا
حذارة في جافا، أو، مخربحت الأثم بعد خروج الأب إلى بعض خيرات ما حشرت

بالقصر. وقد عصفه وبنه إلى حلت من فعل الخمر. هو بن خب. واقتصر من
الشيخ. فابا سرة من نوحد. ونهب لا يحب عليه الكفار. ومن يوحد انسيب. لأن حد
النسيب أن ينهل أثر بعده سرة لا حقيقة فعله. وينتدب الأثر. هنا التخصيص
يحصل من أثر فعله. من أن فعله عصفه. القصر في المكس. مني من القصر إليه. حد
أثر فعله. ولم يحصل به تلف. إنما حصل التلف بامر آخر حدث بعد ذلك. وهذا
يجمع وجوب التخصيص على نسيب كما أورد في السرايا. فمعت. فوقع عليه
آخر. فمعت. وهو ما يسمى عنه. فإنه لأضياف على حاتم. وكي حدب القصر
على إختا. لأنك تقولون أنه إذا قبحه قسار. فإن الذهب بضم. وتؤكد
العصر على العاصب. جارية غير القصر لكفر لا قصد. يستمع الممر ثم في
الحوادث مع الواقع. فهذا لتعريفه وأصح راجعاً إليه وضح

واختلف في مرة من أحيائها في هذه المسألة. فمعت. من عد أحيائها. وقد
التمس إننا ضمن عبدنا نسيب. وذهب من ذهب إلى الخلاف في
القصر الذي لم يفر من نفسه بنسبه العبد. من وجه. وحر الخمر من وجه. قد شبه
العبد من وجهه في نسيب. بد تعاصيب على العبد. بهم قالوا. وأرد أن يرد
هنا. هذا القصر عدي. لأن القصر قوله. نحن فمعت. بعد. وبسبب آخر التفسير من
وجه. لأنه ليس مال كغير الكسر. ولو كان يخرجه العبد من كل وجه. كان العاصب
مضمناً بالعاصب. هو. فمعت يعني يمكن أن يخرجه. لا يمكن. وهو كذا في قوله
الكسر من كل وجه. كان لا يفر من العاصب. فمعت. سواء حدث به. أو كان الخمر من
أو لا يمكن

هذا كان الذي لا يفر من عده في هذا وجه. على أن سبب. وهو لا يفر
بالعبد من وجه. أن حدث بامر يمكن أن يخرجه. فمعت. ونسبه بالخمر
إلا فلا. بامر لا يمكن أن يخرجه. لا. فمعت. بوقوعه على النسيب. فمعت. ولا يسمى هذا
انقضاء أثر إيجاب القصر. لأنه لم يجد من عاصب لا أسرة إحياء ولا

(١) وفيه عيب

(٢) مكثام عذب. وكان في لسان يوم بالمعد

السبب من الوجه الذي قد اختلف الجواز الكبير، والنقص الذي يعبر عن نفسه، لأنه قد لا يشهد له بعد بوجه لا بالعصب، بل لا باختيار قبائل اليد غنية، فإن مما لا يتباعد على الجواز الكبير، ولا على عصب الذي يعبر عن نفسه، إلا في أن اليد هو الذي أنه عبيد لم يكن القول كون ذي اليد، وإنما كان القول كون العصب، ومن سدت هذه المسألة احتياج إلى ما لا يعصب من حق العصب. فإن محمد رحمه الله قال: إذا عصب مملوكاً، ولم يعصب بهما، كان العصب يعبر عن نفسه، أو لا يعبر عن نفسه، فهذه النقطة التي فلا أن يحسن ذلك فإن عصب لا يعبر عن نفسه، ولا يعصب، وذلك يعبر عن نفسه عند ثبت تحصيله في جانب العصب لم يذكر محمد رحمه الله

ومن عصبه من قد أنزل العصب بما يقسم فيه من عصب، فإنه هي عصب لا عصب، فنعيب، لأن العصب يعبر بالحاجة إليه، ولا يعصب بالعصب إلا أنهم حققوا بعد هذا أن العصب يعبر، لأنه مباشر كنعنايه على العصب، أو سبب كنعنايه

هم من يعبر. عصب العصب، لأنه مباشر، وذهب في ذلك إلى أنه وجد حد المباشر من جهة من العصب، لأن حد المباشر، أو جعل له بالعصب، ويجوز أنه تنصب في حيث لم يعبه كما به بوجه آخر، وهذا عصب العصب، نصي لا نفسه، وطعن، وما حدث من التلف مصداقاً إلى عصب من حيث حكم، وإن كان خلافه من جعل آخر، ما كان له حكم العصب، والمحافظة منه في حيث ب التلف بعده الاتيان بما لا يحرم لأماكن كلها، والعصب فاجر عن حقه منه في لأصاب نفسه، وإن يحفظه ولو، فمدا عصبه من جهة رتبة، ولم يحفظه حيث يذكر المحافظة، العصب، عصب أصيبا تنصب إلى عصب ومعه من حيث الحكم، وإذا صار التلف مصداقاً من جهة من حيث الحكم، مثل الإتيان من حيث الحكم، فإن تم توجده مباشرة من حيث المحافظة، والمحافظة من حيث الحكم كان كما في إيجاب التصان تم في المكروه وشبهه في التصان، وهذا غير مباشر حكماً صار كونه العصب، كحجة على العصب حتى يشهد، أو الأمر بحداد عله، بوجهه من بين البيع حتى يجره، وهو كذا كذا كذا يعبر، لكنهما هنا، وإذا سعى هذا المذهب، من باب المباشر من العصب كذا يحتاج إلى تحصيل ما

قال محمد، رحمه الله، في حق العصب بخلاف ما به من حيث العصب، لأن حديثه

توبت ذبحی لا یحیو ۱۰ یضاق الی مصعب، وقلعه من حبب الخوف ۱۰ لا یحیو
 الا ما فی کلها، قال الله عز وجل ۱۰ یضاق الخوف ۱۰ ولا یحیو
 الخوف ۱۰ والحبیب ۱۰ واذ سمعتم نداء من حبیب من انتم مصافاً فی
 عصبه لم یثبت معکم الا المظفره لا یتمکل فعله بالمرء ۱۰ وما حدث من انقلب بعد
 ذلك وکون مصافاً فی فده من حصبه بان حدث مع ۱۰ احب ۱۰ بان کان مصافاً فی
 حکماء ولم یوجد من حدس ۱۰ وخلقاً قد عرفوا ۱۰ ان حصبه فده الی حصبه منه
 انکه ۱۰ ووه الخوف من حدس ۱۰ وایم من ۱۰ ووه الخوف من حدس ۱۰ ووه الخوف من حدس ۱۰
 لک من تصب بالکتاب ان فده ۱۰ لا حقیقه فعله ۱۰ ووه الخوف من حدس ۱۰

[illegible]

(١) مؤلف الكتاب: الألباني، ١٤٨٢

٢١: مكشاهم سوچو ۽ ڪنهن اهم ڳالهه تي اتفاق ڪريو.

الكون الذي يملأ إليه لأن موتها خصم ، هي الاسام كنك فيه يمكن ذبضات
 حذرت الموت من الحس لى انر فعله ، والسبب إما يصم (د جذر) يصاد الثقب إلى أثر
 فعله ، بأن يستقيم ان يمار ولا أثر فعله لكن لا يلف ، لا يسمي بـ يقال : نولا أثر
 فعله لكن لا يوب ، ويحذف م لو عصب حرا كبير ، يرثله إلى مكن فاصابه سيء من
 هذه الصواعق ، لأنه لم يوجد من العصب عتاك حيد ، يرد سرة ولا حيد انصب ، لما
 للستره عتاك ، واما السبب ولان هناك لا يمكن يصاد الثقب إلى اثر فعل لم يصاد
 لأن الكبير يمكن حفظ نفسه من الأسباب الثلاثة ، وقد لم يحفظ كور جذوب الثقب
 وضافا إليه ، إلى فعل بخاص ، وكان كالمس ، قد علم بالسر ومضى كذب حتى وقع لم
 يمكن على الحمار صا ، لأنه لم علم يافر أمكنه دفع الهلاك من نفسه ، لا يمتنى على
 الفير ، فله عسى ونف مع إهكاد دفع الثقب من هه لم يصب حيد ، به الثقب إلى اثر
 فعل الحمار ، وبما أصيب إلى مسمى الماتر ، فكنكك ها حيلنا الصغير ، لأنه لا يمكن
 حفظ نفسه من الأسباب الثلاثة على ما مر ، وكان كدش على الفير ان لم يصم طلع
 حتى وقع ، لم يصب منه ، الحمار ، وأصيب الثقب إلى اثر فعله ، كان اناني عاصرا من
 دفع الهلاك من نفسه ، فإنه لم يعلم بالفير

فليس سأل من مسألة الكبير في أثر عمل الكبير لمعصوب وشده ، بأصله من
 من مصواعق التي يمكن الحفظ ، وعاق يقول : " بأنه يكون صا ، لأنه عجز من
 حفظه بما سمع عصار جذوب الثقب وضافا إلى اثر فعله ، فكب سببا لإثلافة ،
 هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرحه

وفي حيات الصمى قد ربه يوسف وحمه أنه قال أثر حيلة وحمه الله في
 رجل قطر جلا لفرحه لم سيع دفنله مسح لم يك عو الذي فعل ذلك حيد ولا
 دية ، لكنه يهرم ، ويهرب ، ويجس حتى كور ،

قال ابن يوسف رحمه به وأما أثر في يحمه أنه من يوب ، ولا يلزم على
 ماقت ، لو حس القدم من الصمى حتى صلت ، فإنه لا يصم ، وإن كان هذا يمكن
 السحرو عه ، ونسلك حس حراء ومع عنه القدم حتى مات ، فإنه لا يصم ، لأن

وأما إذا قتل من تعمر جبهة بالقتل هذا الخصي (نساء في يد العاصب يقو به) فإن العاصب لا يصير ، لأن هذا القاتل أوجب القصاص على العاصب من حيث إنه ص لا مباشر ، وسبب لا يضمن من أمكن إيجاب العاصب على المباشر كما في الواقع والمخالف ، وكما في عصب والقاتل

وذكر الناطق في إعداده مسألة الخصي في صورة أخرى ، وذكر فيها اختلافاً ، فقلت خصي من سلك صاح به رجلاً - فوقع وعاص ، فإن أوجب جبهة وأبو يوسف ومحمد^(١) رحمهم الله لا سي عليه .

وفي عز الدين رسم إذا صاح به قتال . لا تقع ، لو وقع لا يضمن ، وإذا قال وقع فوقع يضمن لأن لو لم يقع فهو كأن يفعل فعل الوقوع ، قصد بمر ما لو قال له أنت جئت في أذى ، أو قال في القتل وعمل وهكذا يضمن ، كذا هو

١٩٢٨ - وإذا فعل خصي المخصوصه وجلال لم يكن على الذي عصب من ذلك شيء ، وكذلك لو فتر العصر نفسه ، لم يكن على العاصب شيء ، أم على قوله من قال من حشابه بأن العاصب يضمن بالعص لا بالحياة ، فإنه يضمن بالعص بما يمكنه التحرز ، والحفظ عنه ، فإن لا يمكنه التحفظ عنه فإنه لا يضمن ، كذا لو مات الخصي حشف نفسه ، وما كان فعل الصغير كما لا يمكن التحفظ عنه ، لأن خصي يكون محل بين نفسه ، وفعله في الأماكن كلها لا يجب عنه فعله في مكان ما ، بل يعم الأماكن كلها كما هو الموت حشف أنه لا يمكن كلها ، وما لا يمكن للعاصب التحفظ عنه ، لا يضمنه بعصب الخصي

وأما من قال ، أنه يضمن لأنه مباشر للحياة من الخصي ، فبأن يضمن أيضاً ما يمكنه التحرز عنه ، ولا يضمن ما لا يمكنه التحفظ والتحرز عنه ، التحفظ من فعله غير ممكن على حياته ، فلا يضمن العاصب ما تلف بفعله ، كذا لا يضمن إذا مات حشف نفسه ومن قبل لا يضمن ، لأنه سبب للحياة لا يضمن العاصب ما كان فعل الخصي ، لأن السبب لا يضمن مع المباشر ، والخصي مباشر في الإتيان ، معنى العبارة كلها ما تلف بفعل الخصي لا يضمنه العاصب

٩٣٨٦ ، وإذا حمل الرجل الحصاة الحرة على ذنبه ، ولم يال به أمسكهائي .
وليس الرجل مسبي من يربط يديه المسبلي به أي من أطراف يدي المسبي ،
صفت المسبي من الذبابة وبه ت ، إذا جمل فمضى مولد كان خصي يسهل من الذبابة .
أو كذا لا يسهل على الذبابة بوجهي أحدهما أن الرجل صار ذمماً للمسبي لما
حمله على الذبابة بغير إذن وبه ، وعما يصب المسبي يصب من ذنبه المسبي بأمر يملكه
للتحرر لجمعه به ، وسقوطه عن الذبابة بعد ما حمله على الذبابة مما يمكن المحرر
والنقض عنه ، بأن يحفظه حتى لا يسقط

وثاني أنه لما قال يصبى أمسكهائي . المسبي من يملأ ثلث صا مسبلاً
للمسبي من عمل من أعماله ، وهو إمساك الذبابة له بغير إذن وبه ، ومن أمسك صبياً في
عمل من أعماله بغير إذن وبه ، وماتت أنصبي صبي استعمله له فإنه يصبى كما أنه حال
للمسبي ، أصعد هذه الشجرة ، وأنقص إلى شجرة ، فبعد سقطت ، صبي ، ويسته لو
قال له أصعد هذه شجرة وأنقص ثمارها كذا ، أو قال لتأكل بسط فقلت ، لا
يصبى : لأنه ما استعمله به ، ذكر شيخ الإسلام مسألة المسبي هذه الشجرة من غير
ذكر خلاف

وفي الفصل الثاني من هذه المسألة اختلاف المذبح . وجب ذبابة المسبي على عاتقه
الرجل ، لأنه دخل في محض ، ذبابة حمله على الذبابة ، ومن قصد إمساكه ، فكانت
هذا صبياً محضاً ، ونسب العمد يجب على عاتقه ، فهذا أولى . ويؤيد هذه المسألة وما
حمله على الذبابة والذبابة رافعه ، فإن كانت الذبابة شجرة . تسقط للمسبي ومات ، فعلم
بأن الترويض أحسن من عدم الفصل ، وذكر في بعض الترجمات إذا سقط المسبي ومن
تسير أي إمالة سير ، فهو حارس

وهكذا نسبه لحاكم المسبي في المختصر ، وتوابعه ، كانت بذاته سير ، يسر
صاحبها حتى كان سير انداء مقبلاً إلى صاحبها ، وذلك بطريقين أحدهما أنه يصب
الذبابة بعد ما حملت المسبي عبداً ، والثاني أنه سير الذبابة من أن يحمل المسبي عليها ، ثم
حمل المسبي عليه وهو سير ، فإذا سقط المسبي في هذا حاله ، مؤمناً سقط من قبل
صاحب الذبابة ، فربما من كذا حال

وأما إذا سارت به نفسها ، فلا ضمان عليه ، لأنّ مدعيته ، وما تلف بفعل الثالثة ،

فهو جبار

وذكر في بعض الروايات ، جازفة الصبي ، وهو يسير الدابة بين كذا يربط يسير صاحب الدابة لا يسير الصبي ، فلو أن الرجل صامر لدابة يربى ، سواء كان الصبي يملكه على الدابة أو لا يملكه ، لأنّ صاحب الدابة متى كان هو الميسر يكون تلف الصبي مضاعفاً إلى يسيره ، والمفروض من يسيره بما يكره الحرز والتعطف عنه ، لأنه من فعل العاصف لا من فعل الصبي . فبعضه التعاصف هو ، أن الصبي متى يملكه على الدابة ، أو لا يملكه

وإن كان قد ارتد عنه ، وهو يسير في الصبي يسير الدابة ، وكان الرجل يحمل الصبي عليه ، وهي واقفة ، لم يسرها الصبي ، فلو لم يملك ، فإنه لا ضمان على الرجل ، لأنّ صبي إذا كان بحيث يسير الدابة ، فليس يسير بكون مضاعفاً إلى يسير الصبي ، لا إلى الرجل ، لأنّ من حمله ، ولم يأمره بالسهر ، وإذا سارت الدابة فإلى فعل الصبي وهو يسيره ، لم يضره حاله كما لو مثل للصبي نفسه ، وإن عمله عليه يرضى وتقعة ، فلو حدث إنسان إن وعاهه وعلى واقعة ، طهره عنه متى مرّ به الدابة ، وهذا طهر

١٩٢٨٧ - وإن ، فإنه بعد ما سارت ، فإن سارت بسير الصبي ، والصبي هو يسير الدابة ، قاله صاحب حاشية الصبي ، وكذلك إن سارت ما لا ، فبعضه ذلك في مال الصبي ، وليس على الرجل من ذلك شيء ، لأنه لا يحلّ له أن يسير الرجل عاصفاً للصبي أو مستعملاً للصبي في عمل من أعماله ، ولأنّ ذلك ما اعتبر لم يكن على الرجل ضمان ، إن أضره غرضه ، فبعضه الصبي إما يضره بالعصب ما يمكن لصاحب الحرز والتعطف عنه ، ولا يضره ما لا يمكنه التعطف والحرز عنه ، ولا يمكن التعطف والحرز عن فعل الصبي ، لأنّ مدعيته عليه ، على يمين الأمان كنه ، فلو كان بمنزلة الموت حرم

(١) وكذا في الأصل يسير له

(٢) حكاه في ط ، وكان في الأصل لم يسرها الصبي .

(٣) حكاه في ط ، وكان في غيرها تسير لنفسه

ثم، وكان يخرجه ما يواو به سكيناً، ففعل به، لم يكن عليه فساد، فذلك علماء، وإن اعتبر مستعملاً للصبي فكذلك؛ لأن استعمال الصبي إنما يفسد ما عن الصبي من الفساد، إذا لم يفسد الفساد بسبب استعماله فيه. فأما إذا فسد الفساد بسبب استعماله لم يستعمله استعمال في ذلك لا يكون عليه فساد.

وكذلك لو أمره بأن يصف هذه الشجرة، فصفه شجرة، آخر، والعاصب أصحله في بعضه، ففعل به، ولم يستعمله في سبب الفساد، فما يورثه من الفساد بسبب تغيير الفداء، ولم يفسد الفداء بالسبب، إنما يفسد بالإسك لا يكون ذلك على المستعمل كما لو سواه سكيناً، وقال له: أصحبها، ففعل بذلك، وجبت الدية على هذه الفعلة، لم يكن لمعاذة الصبي أن يرجع يديك على الآخر؛ لأنه لم يستعمله في الفتن، وإنما استعماله في الإسك، فكذلك.

١٢٨٣ - وإن كان الصبي حر، لا يستعمله على الدية، ولا يسير الدية، وقد حمله الرجل، والدية، ثم ساربه فأوطق إنساناً، أو أفسد ماله، فإنه لا يجب ضمان ذلك لا على عصى، ولا على الذي حمل الصبي على الدية.

أما لا يجب على الصبي؛ لأن الصبي إذا كان حر، لا يسير الدية، فسير الدية لا يكون، وهذا في الصبي؛ لأن الصبي عليها يخرجه ضمن على الدية، وإذا لم يخرجه يكون السبب مضافاً إلى الصبي، لم يخرجه، يجب الضمان على الصبي، وأما لا يجب على الرجل؛ لأن الرجل لم يسير الدية، ولذا لم يخرجه أن يفسد ماله، فإني واحد، وهذا كآثاره، فإني لا يسير أحد، وكانت مغلته، وما أصابت المصلحة شيئاً، فإنه يخرجه على السلام، «العصية، حلاً»، والمغلته، إذا كانت مغلته.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٥٤٥/٢ حديث (١٦٢٨) وأبو حنيفة ٥٢٣/٢ حديث (٢٢١٤) وأبو حنيفة في صحيحه ٤٦/٤ حديث (٥٢٢٩) وأبو حنيفة في مسنده ١٥٦/٣ حديث (٦٥٥٤) وأبو حنيفة في مسنده ١٨٣/١ حديث (١١٦٨) وأبو حنيفة ١٥٦/٢ حديث (٢٢١٨) وأبو حنيفة في مسنده ١٥٥/٤ حديث (١٦٢٦) وكذلك في الوسط ١٦٦/٢ حديث (٥٦) والسائر في مسنده ٤٥ حديث (١٦١٩٧) في الكبرى ٤٦٤/٣ حديث (٥٨٢٢) والدارقطني في مسنده ١٥٤/٢ حديث (٢٢١٤) والربيع في مسنده ١٢٦/٦ حديث (٢٢٤) وحمد الوادي في مصنفه ٦٥/١٠ حديث (١٨٣٣٣) والطيبري في شرحه ٢٠٢/٢ الحديث في الأوسط ٣٨/٢ حديث (٢٢٩٩) وحمد في مسنده ٣٨٩/٢، ٣٩٦، ٤٠٧، ٤٧٥، ٤٨٢، ٤٩٩، وأبو حنيفة

في سر الغيب، ومنعت عيبه، فالصبي عليه ما، وما كان لا يستسب، وانضم
كله على الرجل، لا ذكر، ولا ترجع عاقلة النفس على عاقبه من شيء، وذلك لأن
عاقلة النفس لو رجعت، على عاقلة الرجل، فإنما يرجع من ابن يتركه النفس؛ لأنه
صار عامياً لنفسه، حين النفس على الله، أو يحكم الأمر؛ لأنه أمر النفس من
الله، ولا يجوز أن يرجع، في عاقلة النفس بحكم النفس، لأن عاقلة النفس
المر لا يصح، من عاقلة النفس، إلا ترى لو قتل النفس بعد أو رجلا غير، حتى
وجت الله من عاقلة النفس، لم يكن لعاقلة النفس أن يرجع بدنه على عاقلة
العاص، كد، ولا يجوز أن يرجع عيب بحكم الأمر، لأنه أمره بالنفس
لا لإيظا، هذا إيظا، حصل بمجر أمر صاحب المادية، من به أشار محمد رحمه الله،
فقال: لأنه لم يأمره بحايه في أمره بالنفس لا لإيظا، في هو حايه

قال رضي الله عنه: قد ذكرنا قبل هذا على سهل لا مستشعر، من قال نفس
مستشعر، الشجرة، والنفس لم تستشعر، فمستشعر، إن لا يمشي الله على
عاقلة، وكذلك من عاقلة، أو سلاحي، مستشعر، أو لم يأمره شيء، فخطبه
النفس، ولم يرد يرد، عيب به النفس أو النفس قبل نفسه، لا عاقلة، لا يمشي على
الخطي، إنما أراد به أنه مستشعر من يديه على يديه، وخطبه به، وكذلك لو أمره
بفعل شيء، أو كسر خطبه به، أو يديه، فخطبه من ذلك

ولو لم يقل له: أمسكه بي، فخطبه بالصلاح، فخطبه استباح به، وكذا احتلف
الخطبة، ما يرد، إن الله، مستشعر، الشجرة، وم يقل: مستشعر، أو من فخطبه
الخطبة، مستشعر، فخطبه، فخطبه بالخطبة، فخطبه، فخطبه بالخطبة، فخطبه
يدى عند مستشعر، ولم يأمره شيء، فخطبه بالخطبة، فخطبه، فخطبه بالخطبة، فخطبه
عبر الملام، وخطبه به، فلا شيء على صاحب الخطبة، وفي كلام الصبي قال
بعد الفير: فخطبه، الشجرة، فخطبه، فخطبه، فخطبه، فخطبه، فخطبه، فخطبه
الآمر، ولو قال: حتى أكون، فخطبه، فخطبه، فخطبه، فخطبه، فخطبه، فخطبه

الفصل الرابع عشر في جديّة حائط والجناح والكيف وأشباهه ومما يحدثه الاستن في الطريق

١٩٢٨٥ - حدثني محمد بن محمد بن الحسن لا يحد من وجهي إمامنا صاحب الجية
معلمنا في الطريق، قال: «عبر مثل ذلك، ثم صارت بعد ذلك بمرور الزمن، فذا بعد عاتق في
الأيام، ثم صعدت على صاحب الجية، وأتلف حال إسن من بعض سوء، فقدم إليه
بالحسن، ولم تقدم، ومنى التقدم أن يكون صاحب الجية صاحب الجية، إن كانت
محبوب، أو غير، مثلي، فالتعب حتى لا يسقط، ولا يلبس ثوب

١٩٢٩٠ وفي المتن رجل به حائط مثل هذا به حجر أهدم هذا حائط،
وبه مثل هذا، وهو، الله، ونحو ذلك، يعني ذلك أن يهدم، فهو من يسهل عليه
أن هو مقهور، ولم يجب نفسه، لأنه من يهدى الله، مثلاً التي تعبري قد
مثل هذه على في بعض نفسه فكان يقول: «نزلت مع صاحب الطريق الأهدم ثم
جهد على يده، فهدى، أو تلف مثله، وهناك بعض، سر، بعد إليه شرح أو
لم يتقدم، لأنه منسحب، فإن يسبه فعل هو بعد، وهدى حائطه مثلاً في التبرير بعد
لأنه مثل هو، طريق نفسه، رئيس له حق الشخص نفسه، وساء كذا في حمر برأ،
فخرج منه إسن فهدى، فهدى بعض، سواء تقدم إليه فبالحسن، ولم تقدم

٩٣٩١ - وفي المتن رجل من حائط أو من ال، فمرجه هو من أمته
على الطريق، فهدى فهدى منه في ذلك

في إسنه عليه وهو صمد فهو صمد، وإن كان غير مددونا، فهدى على
وجهي من كان مثلاً، بر، فهو صمد من لأحد له عده، ثم بعد، وإن كان صمد
يسرأ، فلاحصدا، إذ لا يسلم حائط من هو، وسببه، لا يرى أن يسأل على
القدم في الطريق، لا بعض، صمد من حائطها من سواء، فهدى نفسه، إذ أنصبت

المجلس الأعلى للدراسات والبحوث

وإذا كان مدد الخبر من، ثم حال جرح المصدق، لا يقطع خبره، سواء صحقه، و
 سقط على حاله، أو من خبره صاحب الوثائق فهو خبر صحيح، لا يقطع
 بغيره إلى المقتضى، فإنه لا يقطع خبر صاحب الوثائق من دون تبيينه، فإنه لا يقطع
 بغيره ما بعده، بل لا يقطع، وذكركم عن الوثائق بعد ذلك، وهي وثائق التبيين، لا
 بغيره، وهي الأسماء، بغيره.

[illegible]

وحده اوست - في ذلك ان القياسات التي ذكرها في بعض المآلات أو
الاجماعات - لما لا يرد في بعض من عباد الله - وقد حجوا انهم لم يسموا
عليهم وغيرهم من الشجر - مما هو القصد على ما يجب ان يكون من صفة
يتم في ذلك ان بعض من هو لا يوافق في لا يعرف في بعض من هو
في ذلك - فكلهم يروا في بعض من هو لا يوافق في بعض من هو
وحده في الأصل - ان الله قد اطلع على ما في بعض من هو لا يوافق في بعض من هو
في كل من هو في بعض من هو لا يوافق في بعض من هو

[illegible]

وطلب صاحب الحائط من القاضي أن يخطب يومًا، أو يومين، أو ثلاثة، معقل القاصي ذلك، ثم سقط خطبته، فالتفت شيخًا كان الصمد وجب، أن يخطب له يوم المسلمين، ويصرف القاضي فيما هو حق عامة المسلمين، فما بعد ذلك سقط، لا فيما لهم فيه مصر، وفيه ما حيل ضرر لعامة المسلمين، فلم يصح فيه التأخير والمحق بالمد.

وكذلك في هذه المسألة لم يؤخره القاضي، ولكن امره الذي شهد عليه لا يصح في جو عسرا، لهذا عسرا، ولا هي جو عسرا إن كان له في مروي الطريق شركة إلا أن هذه شركة عامة لا عسرا لها في تلك التصرفات كثيرة، واحد من المستحق في مثله داب، ولما لم يصح هذا التأخير التحو بالمد.

ولما أصبح طلب التبرع من الواحد لا باعتباره حله فيه، ولكن باعتبار الواحد، لم يردم عامه، ساهم فيه، أنهم معصية، وأهم في هذا التبرع مدعاه، أنه، لا يصح لهم في التأخير، بل بهم فيه مصر، فلا يقوم مدعاهم فيه، هو صحيح التأخير صحيح باعتبار صحة، ولا يجوز أن يصح باعتباره حله على ما هو.

١٩٩٦ قال محمد في كتاب التزيينات: مكاتب له حائط مائل إلى الطريق الأعظم، فالإشهاد بطلب التبرع عن المكاتب لأن الإشهاد بطلب التبرع على من له ولادة التبرع، وولاية التبرع لمكاتب، لأن التصرف في كسبه، فإنا شهد عليه سم سقط على الإنسان لصلته، لأن سقط من كسبه من نفسه ولا ضمان عليه بعدم التبرع هو التبرع، إلا سقط به من كسبه من التبرع، فللهنا أن لا يفسر المكاتب شيئًا فإنا إياه لا حيايته ولا مد.

وهي الاستحسان بقسمي الأقال من قبضته ومن بنية التبرع، لأنه هو من مذهبنا حائنا بالتبرع بعد الطلب، وموجب حيايته المكاتب، إلا أن من نفسه ومن فيه المقبول، عرف ذلك في مدعاه، وإن لم سقط الحائط حتى أدى المكاتب بذل الكسبه وعسى، ثم سقط على إنسان فضله، وبسبب ذلك تقصروا على عاقله المكاتب، ومدعاه مدعاه مولاه على ما عرف في مدعاه، وإن وجب المدعاه لأن المدعاه في هذا باب التبرع مروي التبرع عند أعمال الطلب، بالسقوط، لكاتب المبرع، في المدعاه، وإن كان التبرع هو

فلما ذكرنا أن المدعى في هذا الباب إنما يحقق بترك التعرّيج عند اتصال المدعى به، فيشرط
دوام القعود على التعرّيج إلى وقت اتصال المدعى، ولم يوجد، لأن أكساب انتقلت إلى
الولي بالمعجر، وأما على غيره فلا أن الإتهاد عليه لم يوجد. وهذا بخلاف ما لو اتسع
الكتاب بحيث، وحاشا إلى الغيرين، مع محصر عن أداء بدل الكساة، ورد في الرق ثم
سقط الكتاب على إسهاد وقت حجب يحير الولي بين الدفع والعهدة، لأن إشراخ الكتاب
نفسه جناية، مضافاً إلى أن جناية من وقت الإشراخ، ونوجب الأصل في جناية
الماليات المدفع رانده، لكن شفع المدفع صاحب الكساة، وبالمعجر ورد في الرق في
انتقاص الكساة بصبر إلى موجب الأصغر وهو "الدفع والنداء"، مضافاً كما هو حفر
الكتاب بشرط من خارج التعرّيج، ثم محصر ورد في الرق، ثم وقع فيها إنسان ومات،
فإنه بخير الولي بين الدفع والعهدة، وطريقه ما قلنا

٢٧٢ - من أشهد عليه في حائط ملق، فسد على الغيرين، وهتر وحل
بشخص الحائط، ومات مدته على عاقلة صاحب الحائط، وهذا قول محمد رحمه الله قد
ذكرنا أن الإسهاد على الحائط 'إسهاد على نفسه عند محمد رحمه الله، ولو سقط
الحائط على رجل، ولده، أو غير رجل، سقط الحائط وجاب، ثم عد رجل أسر بالقبيل،
فلا ضمان له على عاقلة صاحب الحائط.

ونعني أن الإسهاد على الحائط إسهاد على نفسه علم، معطى علم، وهو مطالب
بتعريض عروبه للغيرين من المصير، وهو قادر على التعرّيج، لأن القبض ملكه، فإذا لم
يصر مع تمكنه صار بمقدوره الوضع باختياره، فكأن من أهدأ، أما إسهاد على الحائط
فليس بإسهاد على المنجز، لأن رفع القتل ليس إلى صاحب الحائط بل إلى أولياء
القتيل، فلا يكون صاحب الحائط مطالباً بتعريض عروبه للغيرين عن المصير، فلا يكون
الإسهاد على الحائط إسهاداً على القتل، مضافاً إلى أن القتل كان لإسهاد ثم يوجد

(١) حكاه في طرف دوم، وكذا في الأصل وما كان وهو .

(٢) وفي ج بر إسهاد على الحائط في شرح الطحاوي، وهو شاهد على الحائط مسقط حيث قل
بتقصه، فإنه يصير هو من أبي سبعة ومحمد وسبعة إلى، وقال أبو يوسف ما نال من شخص
لا يجسر إلا إسهاد على النفس، لأن الإسهاد على الحائط لا يكون إسهاداً على النفس، ولو
سقط الحائط

إع

وقته ، فلا صحاح على السهو عليه ؛ لأن حكم ذلك الإسهاد قد بطل بغيره ولا يسهو
وعذره على بعض الحنظ بغيره بالسنن والأثر مع انه عوي ، وحكم الإسهاد من
بطل لا يعود لا يستشاق حديد ، صار كما لو باع الدار بعد الإسهاد عليه في الحنظ ، ثم
رد المشتري الدار عليه بغيره ، فبطلت شرط أو بطلت بغيره ، انما هي ، ثم سقط
الحنظ على إسهاد وقته ، فبطل لا يسهو عليه ، وإكالا لم يكن عهده العمد ، لأن حكم
ذلك الإسهاد قد بطل لموات لموته على بعض الحنظ بغيره ، فلا يعود إلا باستئناف
حنظ بعد ما عاهد الدار ، كذا هنا

١٩٢٠ - وقد تقدم الرجل إلى رجل في حنظ له منزل فم يفضله حتى باء
الدار التي فيها الدار ، الحنظ قد خرج من العمد ، ورئاه ، دللنا لأنه قد طبع
صار بحال لا يثبت بغيره حنظ ، فيبطل التقدّم ، والمثري ، كان يثبت بعض الحنظ
بعد الشراء إلا أنه قد تقدم إليه حتى إنك قد تقدم إلى المشتري فبطلت بعض حنظ ،
فأثبت شيئا ، فإن المشتري بغيره ، بخلاف ما إذا اشترى حنظا من طريق المسلمين من
عليه ، ثم باع الدار ، ثم أصاب الحنظ إسهادا ، فبطلت حيث يجب العمد على الباقي

والفرد ، ما ذكرنا من الحنظ بغيره حنظ ، وتبعه ثم بطل حنظ ، لأن حنظ
من حيث إنه شغل هو ، طريقه ، وشغل " ثم بطل البيع ، ثم بطل الحنظ ،
حتى إذا أخذ به ، ثم الحنظ بغيره ليس بحنظ وإسهاد ليس بحنظ ، ثم بطل
النار والمبالا ، فبطل حنظ ، وإنما الحنظ بغيره التبرع عند اتصال البيع به بغيره
مع إمكان التبرع ، وبغيره ، إلّا أن كان ، فإن تبع حنظ ، فبطلت الشرا ما هوذا كذا
الدار ، هنا صدر من تقدم إلى امرئ في حنظ منزل ، فلا صحاح على المرء ؛ لأنه لم
يصح التقدم إلى المرء ، لأن المرء لا يملك بعض الحنظ ، فكرر التقدم إليه ، وهو لا
يملك بعض الحنظ والتقدم إلى الأجنبي موقوف ، ولو تقدم إلى بعض الحنظ ثم يصح ،
ولا صحاح على المرء ، لأنه لم يعلم إليه ، ولا إلى ناله ، وامرئ ليس بثقل عنه
والمرء قد بطل الدار وهو المرء ، صح التقدم حتى بعض الدار سقط ، لأن المرء
عانى على بعض الحنظ بأن بعض الحنظ ، وبعض الحنظ ، فصح المدة إليه كما يصح

عليهما ليس بعد، عن التصغير حقيقة، ولكني جازي كالتقدم عنى التصغير بتمام ولا يتبعها عليه، هذا ما نسب ولا يتبعها بآلية عليه، يعني حكم ذلك التقدم في حقه، وبالموقع وال
ولا يتبعها عنه، بظن حكم، بل التقدم في حقه، وهذا في حق التصغير كأن التقدم لم
منه

وكانت لو مات الأب أو تدهى بالعلامة مضر ، ثم وقع الحادث على يسار أو يمين
كان دمه حذر الأثر ، ثوب مطب ولا يسماء ، فكان موثوماً به له بلوغ الصبي ، وإذا تقدم
على الصبي بعد البتوع قدماً مستعلاً ، ثم سقط الحائط على يسار ، فقتله فهدية على
عاقلة الصبي ، لأن حكم ذلك التقدم قد ابرهن ، ومعد كونه ثم به حد حتى يقع على الصبي ،
وأشهد عليه ، فإنه كان اجزأ كذا قتلنا ، فهنا كذا

وروی منیر علی بی بیوسف و عمه الله علیہ علی اصبح من دار ولده الصغیر
حاجا، او کھف، او من دیت وکیل برجل علی داره و نوید منه ثوب و نسیان علی
الصی و المکل نام معلوم مقام فعل الصی و المکل و یوکی حیثی

١٩٤٠-١٩٤١م - مستم - حشد مسلح في دارالعلماء بشؤون مدبري - دارالعلماء في
جنت إلى العبد - لا يري للمعسر ولا يهدم إذا كان العرب مدبري ، لكي يقدم إلى
العبد ، فلم يهدم حتى وفده على سائر ، والنية على عائلته درس

١٩٤٢-٤٣ و بعد من الجائز الى حسن الثورة و انتمى به سبط الجائز
 دلتيا في كد لا يعمى المربك الذي تقف اية انتمى لنا و هو لا سبط يعمى
 حصة حصة و مفرح به حصة سركاه

وجه التقديم في دعوى وهو أن المخطأ الذي (إنما يصدر بسبب ضلالي) يصح
التقدم، والتقدم إلى السيد الخاص قد يصح في نفسه، لأن التقدم قد يصح إلى من
يملك ضمن المخطأ، والشريطين الخاصين ثم يملك ضمن ضلالي لا بعد التمسك،
وإذا لم يملك ضمن ضلالي ثم يصح التقديم إليه، كما لا يصح إلى الأجنبي، وإذا لم يصح
التقدم إليه صدار وجود هذا التقدم، فلهذا قيل له

ووجه الاستعصاء من ذلك في التعمق في شرح آيات سورة البقرة فانه

الحائض هي نصيب من حيث احققه كان التقدم إليه صحيحاً، هكذا إذا كان معزراً على النفس من حيث الاعتبار، ولما قلنا إنه قائم على نفس نصيب من حيث الاعتبار لأنه يقدر على أن يراجع الأمر إلى الماضي، فيقول للماضي: بيني وبين فلان وفلان حائط مشترك وقد وهى، وقد مال إلى الطريق، وقد تقدم إلى بالنفس، فلما أن تأخر شركاه حتى تنقص إذا كانوا محصوراً، وإن كانوا غيباً، فأنذرت بالنفس، فإذا كان قادراً على نفس نصيبه بدأ الطريق صحيح التقدم إليه في نصيبه، وإذا صح التقدم في نصيب الخاص، إذا سقط الحائط بعد ذلك، وأصاب شيئاً، فإنه يضمن الشريك، التقدم إليه يقدر نصيبه من الحائط، ويهدر^(١) حصته شركاه، لأنه لم يقدم إلى شركاه، ولا إلى من كان تأثراً عن شركاه، وإن تقدم إلى الخاص، فيضمن يقدر حصته من الحائط.

١٩٤٠ هـ - وفي المتن: "رجل صامت، وترك ابناً، وداراً، وحلب من اللبن ما يستغرق جيبته، وجب حائط منقل إلى الطريق، ولا يرث سميت غير هذا الابن، فالتقدم في الحائط إليه، وإن كان لا يملكها، فإن وقع الحائط بعد التقدم إليه، كانت الحدية على عاقلة الأب دون عاقلة الابن

فإن كان حائط مائل بين حصة ثمر لعملة، وتقدم إلى أحدهم بالنفس، سقط على إسمان وفلانة، فإنه يضمن التقدم إليه خمس الحدية، ويجب على عاقلة، ويهدر لربيعه الجبان، وهي حصته شركاه، وهذا هو أبي حنيفة حصة نظ، ونقل أبو يوسف ومحمد ورحمهما الله، بأن الشريك الخاصر للتقدم، به يضمن نصف الحدية، ويجب ذلك على عاقلة، ويهدر النصف

ذكر المسألة في "الجامع الصغير" على هذا الوجه، وذكر هذه المسألة في الأصل، ولم يذكر حب حلاًفاً

١٩٤١ هـ - قد مر في "الجامع الصغير" أيضاً: "الدار إذا كانت بين ثلاثة شر حصر أحدهم في مدة الدار المشتركة شرأ، ووقع فيها إسمان وماسه دان" على عاقلة الخاصر عتلى حنيفة، رحمه الله بنقاده المقتول، وعلى قول أبي يوسف ومحمد ورحمهما الله، يجب على الخاصر نصف الحدية، وهذه المسألة منكرة في الأصل أبعد من غير تذكر

والأمر حبيبة رحمه الله أن الخلف في مسألة الخلف النقل، المنذر لا أصل للنقل، فإن أصل النقل لا يوجب الخلف بحال، فإن النقل إذا كان شيئاً بسيطاً، ووقع على إنسان لا يوجب الخلف بحال، وإذا لم يكن أصل النقل متلفاً، فإن الخلف نقل مفقود ويجب أن تكون المعيرة هي قيمة الضمان في الخلف الحاصل بالنقل، فمقدار الخلف فيضاً على ما غفلوا جميعاً عن أسأله، ثم استأجر ليحمل عليها ثمراً من حنطة، يحمل عليها ثمراً ونصف كرم من حنطة، فتعقب الدنيا، فإنه يخص السأجر ثلث قيمة الدابة، ولم يجعل كان الدابة تلف بمجانين من واحد إحداهما معتبرة، والأخرى غير معتبرة حتى يجب النصف، ويمنع النصف إنما لم يجعل كذلك، لأن الخلف نقل مفقود، ووجب قسمة الضمان على مقدار الخلف، فقلنا الثلثان من ذلك كان هوذا، والثلث بغير إذن يخصم الثلث، وهوذا الثلثان، فكذلك ما، يجب أن يقسم على مقدار النقل أجمالاً، خمسة معتبرة وأربعة أعماسه غير معتبرة، فهذا أربعة أعماس النقص، ويحسب النقص

وكذلك في مسألة الخلف حنطة حنطة حنطة لا أصل العمق، فإن أصل الحنطة لا يوجب الخلف، فوجب قسمة الضمان على مقدار العمق، وثلث العمق كان غير معتبر، والثلثان اللذان حصل في مصب شريكه معتبر، فوجب قسمة الضمان على ذلك، فيضمن الثمن ويخرج عنه الثلث بخلاف ما أجروا من الخرجات، وذلك لأن الخلف فصل يخرج لا يخرج مدد، فإن من غرور إنساناً بغيره مدد غرس، وهذا لأن الإنسان قد يسلم من جراح كثيرة ولا يسلم من جراح بسيطة، فقط خيار القتل هو الجرح الحاد، ووجب قسمة الضمان على عدد الجنابة إذا كانت جنابه جاني ما يجوز أن يكون معسرة في حكم من الأحكام، والمضرب عمرته بالخروج بخلاف ما نحن فيه، فإن الخلف نقل مفقود وحق مقدار لا أصل العمق والنقل، فيجب قسمة الضمان على مقدار النقل وعلى مقدار العمق، وإذا وجب قسمة الضمان على ذلك كان الجواب كما قال أبو حنيفة رحمه الله

وذكر شيخ الإسلام "الزهدي أبو محمد لله الحسين بن علي بن أحمد" قال في شرح الجامع الصغير، أن هذا الخلاف في مسألة الخلف بما إذا قتله محتاط حراً، لا

لرجل أشهد عليه ، وحائط مائل لمحل تشهد عليه ، فسقطا على إسماعيل ، فقتلاه
فتصدف الدية على المجد الذي به الحائط ، وصعد الدية على المجد الذي به الحائط ، فقتلاه
الحائط ، سواء مات من الجرح ، أو عم ، أو قتل

وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : إن مات من جرح حر حره الحائط ، فالدية
عليه ثلاثاً ، وإن مات من لطمه ، فالدية عليه بما هما

٨ - ١٩٤ - وإن وقع الرجل على حائطه شبيش ، فوقع دية الشبيش ، فأصاب
إنساناً ، علاصان عليه ، إذ وضعه المولاه حتى لم يضر شيئاً من هذا الطريق مشعولاً به ،
وإن صار سبباً للإصابة ؛ لأنه غير مشعول في الشبيش ، لأنه وضعه في مكانه ، وله أن
يصح في ملكه ما شاء ، والمسبب لا يضمن إن لم يكن متعدياً ، فأما إن وضع عمرقاً ،
حتى خرج طرفه إلى الطريق إلى سقط ، فأصاب الطرف الخارج ما شئت ، فدية
يضمن ، وكان الجواب فيه كالجواب في إخراج المزاب

وكذلك لو كان الحائط مائلاً ، وكان وقع الحائط عليه طولا حتى لم يخرج شيء
منه إلى الطريق ، ثم سقط ذلك الحائط على إسماعيل ومات ، فدية لا يضمن ، هكذا ذكر في
الكتاب ، وأطلق الجواب إطلاقاً ، من مشايخنا من قال : هذا إذا كان الحائط مائلاً إلى
الطريق ميلاً يسيراً غير ماحض ، أما إذا كان مائلاً ميلاً فاحضاً ، فإنه يضمن دية ؛ لأن الميلان
إذا كان عم فاحض ، بحيث يوجد ذلك القدر وقت الدية ، يكون وجوده وعنده بمنزلة ؛
لأن القدر قل ما يصور عن ميلان يكون له إلى الطريق

قالوا إذا كان ميلان فاحضاً بحيث يعلو عنه البناء من لأصل ، فإنه يضمن إذا سقط
ذلك على إنسان ، وإن لم يتقدم إليه وترفع ؛ لأنه متى وضع الحائط حولا على الحائط
المائل صار ملاحض من وراء الطريق ، لكن بواسطة الحائط المائل ، فيعتبر كما لو شغل
الهواء بغيره ، أو سفل هو له الطريق بمرور واسطة ، ما كان أخرج الحائط من
الحائط ، سقط الحائط ، فأصاب إسماعيل ، فكذلك هما

ومهم من كان الجرح ، كما قلناه محمد رحمه الله لا يضمن في الحائط ، وذلك
لأنه وإن صار ملاحضاً فهو ، بواسطة ميلان الحائط ، لا أن الميلان من التقدم ساقط

ثم ذكر محمد رحمه الله في الكتاب لم يصح عنه أن الله سبحانه وتعالى
 شأنه عظيم. في عن محمد رحمه الله غير ذلك لأجل أنه قال: ليس
 يخرج إلى من يعين الله على ما به أشياء حتى يحسنه الله على العاقلة
 التي لا تملكه، ولا في شيء من ذلك، فإن لم يكن لا شيء من العاقلة فيكون
 الذي أراد من هذا، وإن يعينه الله على أنه من المستطاع عليه من سعة الحافظ
 وهو لا يدرى من أين أتى ذلك العاقلة كون الدار مكانه والتقدم إليه

وهذا السرد العجيب وهو أن يشهد به ملك من سمعه، بعد ليس بشرط على ما
 ذكره في ظاهر برويه، وإن كان إذا شهد شاهدان من أهل مدعيه، ولم يرد
 عنه ما يثبت من حيث ما قال، وهو في المشهود عنه، ولم يرد ما يثبت من
 غير حجة، وأنه لا علم به بذلك، فكذلك هذا، وإذا لم يثبت من العاقلة يجب هو
 مائة، كما لو أثر حجة من جهة للعقل، إذا كذبته بعاثه في ذلك يجب في مائة
 فكذلك هنا

وقد نزلت بعاثه أن الدار له صفة التمدد، كما لو فرأى حبة خطأ، وحفظه
 له عاقلة في ذلك، وإن كان لا يملكه، الخج والشرار يسرع الزجر من دونه في الطريق، فوقع
 على إيقاعه ما لا يتركب العاقلة أن يكون الدار، وهو لا يملكه، وهو من الدار
 يخرج الخناز، فلا حرج عليهم إلا أن يعينه الله، الدار به، وذلك لأن خروج الخناز
 من الذي لم يدرى به، ما يوجب الفصل على العاقلة، إن حرجه من ذلك، إلى الطريق،
 أو من ذلك غير، غير أن صاحب الطريق، فأما إذا أخرج من ذلك غير ما يجب الله،
 فإن الفصل يجب من عاقلة الأمر إذا كان المستوطع معه الفرع من العمل مستغناء
 وحج يثبت ثوب الدار من ذلك، سوى أخرج الخناز إلى الطريق، لا يفرغ العاقلة

علاجه، من غيره، به، من أخرج الخناز غير ثوب، لأن لا من غير الأمر، والأمر
 عاين

عما عدم الأمر ما يظاهر الخلل، وخالف أحد بصلاح حجة الأمر، ولا يصلح
 حجة للاستحسان، فإن أثر من الدار أن الله به وكذبته العاقلة، من الدابة يجب في
 مائة، لأن صاحب الدار لا يتقدم في إقراره في حق المدعي، فيحصل وجود إقراره بذلك

في حق المعاملة وعندهم بمنزلة إكتمه المعصية هي ذلك ، ولم يأم به به ضمي ظلم
المعاقلة ، لأن ذلك ماله كالتسليم في المعاقلة ، ولو لم يأم به الدار ملكه وجب
الدية على عاقله صاحب الدار ، فدهها

١٩٤٦- ربح تقدم إليه من حائط صائل له، فلم يمسكه حتى وضع على حائط
 بيته، وهدمه، فهد حواس من حائط الخار: لأنه صار جانباً بئر النفس بعد الطلب من
 النفس مع النفس، عيبه، فكانت دمه بعينه ووقعه على حائط جاره، ويكون نالاً
 لغيره في شاء ضمنه قيمة الحائط والنفس نفساً، وإن شاء، حده نفساً وضمنه
 النفس: لأن الحائط هالك من وجه قائم من وجه، فمن شأن مال إلى جهة القيام، وأحد
 النفس من النفس: وإن شاء مال إلى جهة الهلاك، وبئر النفس، وضمنه قيمة
 الحائط، ولو أراد أن يجبره، 'على' البعد كما كان يسره، فلا حاجة ليس من
 فوائد الأمتثال، وبه يمكن مجيب رحمة الله طريق معرفة قيمة حائط

وحكى عن الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة، احتوائه أنه قال بمصوم المندوب وحيطتها محبته به، لأنه أنب عليه خطأ محبته المندوب، ومبته خاتمة محبته المندوب، بخلاف قيسه الخاطئ مافط، هذا كما قال في المتن: إذا أرسل دابة من روع غيره، ولمسده خمس مائة ربيع، يطربى معرفة قيمته أن يمس الأرعس مع الروع الثالث، فيض حصه الررع لأنه أنب الروع ثلثه، وقيمة الررع مائة غير قيمته معلوماً، وإذا ضمه قيمه خاتمة كل القمص لنفسه: لأن القمص ذات ثلث بأما، فصح على ما عرق

[illegible]

المتنصر مع القصد: عجب، أتم بعد نصيب صاحب الخلق لاوس ولأله وقد قدر على
 قوة عند الهائل النعمة: لأله عجب، شككاه بالمقصود إلا أن هيد، عجب سيجدد لا ياله
 من يقدم صبره، وتم في جد ذلك هنا

[illegible]

۱۹۴۶ء حیات ہائے مرہوم: احمد قاضی عبادت باللہم، قصص رحلتی بیادہ
مرہوم، ہوو جان، ولصبر ان بدمہ بعیر اخرہ، ذکرہ می سنی

١٦٩١٣ - رجل يقدم عليه في حائط مائل له لا يحاذي الرفع عن الطريق ، لكنه يحاذي أن يقع على حافته ، حر صحيح لا يحاذي وقوعه ، يقع الصحيح في طريق مستقيم ، ولم يقع من ، ذكر ، وقع الصحيح بعده ، ما خلفه ، أو عرقضه ، رجل كان خدًا ، لا يقدم ما وقع على الصحيح مقدودًا ، أو باب عده ، هم الأصحاب ، فغير ثلث أنهم من المقدر عليه حائبا

[illegible]

۱۹۱۱ء حنفیاء مرجعوں کی حیثیت اور حلی علی حسہ و فہم مسعودی اسعد علی صاحبہاؑ، موقع خدمت علی صاحبہ، بطرحہ عسرجہ و بطرحہ فی الطریق، عشر رجلی بمقصہ فعلی بحسب الحافظ الأول دہ، فی ص ۱۰۰، حاشیہ ۱۱، لار احاطہ الأول، کان و فعا باسانی حب، کتو صاحب احسنہ الأول عند حاشیہ الأول، و فعا علی، لانی عس، قد علی رجلی، و ہذا ک، عراب کہ فہ، فہ کذلک،

وأمر عليه قيسان العيس الذي يتر متحن حائط القنى - لأنه يس صادر عن معه عن
 خطرير - لأنه ميت غير - ليس ولي صاحب حائط القنى سي ومن به - أى أخته
 حائط - ولا من به الذى عن بعض حائطه - لأنه من سبع لصدته فيما - حيث عن كى
 حائط - فوجه على الخرين - لا روى على صاحبه

ولا تتركه من يدعي سائر هذا كله تقدم والفتاوى على كل واحد منهم مفصلاً، لا
نظيره التمدد على الآخر، وحاشا الثاني هذا ومع مفصلاً، وإن وقع على يد غيره
غير الأول، ومن هذا ما لا يفتقر، فلهذا لا يفتقر صاحب الحديث الثاني ولو كان
مكاتب الحافظ الأول، فأنشأ من جعل في نظيره وقع على حاشا، المثل لمجل تقدم
عليه، ووقع الحافظ على رجل، ففتنه أو غير رجل ففهم حاشا بعد ما وقع على
الأرض، فذلك كما عني صاحب الحاشا: لا يشترع المصالح بغيره، لا لأنه - في
هو نظير المسلمين، نعم كما أنصاه بيده على الحاشا حتى يقع على لا يصح، فكان
حصول ففهم الحاشا في العربي مصداقاً لم فعل صاحب الحاشا، لا بعد من غيره وإن
كان لا يملك وجهه

[illegible]

قال في الرجل يحج في سنة له يسد هربى عين النديم يكون له

ذلك إذا لم يكن بصره بسمين؛ لأن لكل واحد من أحاد المسلمين حق الانتفاع بالطريق الأعظم من حيث المرور، ولا يحد في المرور هنا للمسلمين، فكل انتفاع لا يحد فيه للمسلمين يكون كالمرور، فيجوز بالمرور، وكل انتفاع به ضرر بالمسلمين لا يكون كالمرور، فلا يحد في المرور، فعلم أي الطريق الأعظم من كل واحد من مسلمين بطريق الإباحة كالحشيش دون ذلك، أما إذا كان يضر بالمسلمين فكل واحد من أهل الطريق رافعه.

١٩١٦ - قال في الرجز: يخرج من الطريق الأعظم كسب، أو جرحاً، أو مصادرة، أو من دكان، أو من من عرقه لباس أن سرق ذلك كله، والجرح هو البرج الذي يكون في الحائط، وفيل الجرح من التراب المنتصب بالحائط في أسفل يتر ويشتع فيها الماء، وإذا كان كذلك لأن طريق المسلمين حق عامهم، فإذا شغله بما ليس بحق له، فقد تصرف في حقهم بغير حق، فكان لكل واحد من أهل الطريق رافعه، ويدخل في الرجز من عرقه لباس الكافر، لأن الكفار في استحقاق الطريق مثل المسلمين لحاجتهم إلى الطريق، وحاجتهم مبررة خصوصاً إذا كان دميماً.

وإن كانت هذه الأشياء قديمة، لا يكون لأحد من الرافع، وإن كان لا يدرى أصلها، فإنه يعمل حذبه، وهذا هو الأصل أن ما يكون من هذه الأشياء على طريق العامة، ولا يعرف حاله أنه يجعل حديثاً حتى كان للإمام حق النفع^١، وإن أخرج شيئاً من هذه الأشياء في الطريق الخاص في سكة غير نافذة، فلكل واحد من أهل السكة إذا كان له حق المرور تحت هذه الأشياء حق الرجع، ومن ليس له حق المرور تحت هذه الأشياء من أهل السكة، فيس له حق الرجع، وإن كانت هذه الأشياء قديمة ليس لأحد حق الرجع، وإن كان لا يدرى حال هذه الأشياء فجعل قديمة، وهذا هو الأصل أن ما كان في سكة غير نافذة من هذه الأشياء فإنه يعرف حاله يجعل قديماً بخلاف ما كان على طريق العامة، وكان كالجدوع التي توضع في دار إنسان إذا كان لا يدرى شأنها فجعل قديمة، حتى لا يكون لصاحب الدار رافعه، ولكن صاحب الجدوع يجمع من البناء، كمنه.

وذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب الصلح: إذا أراد رجل إحداث ظف في

(١) حكاه في علوم، وكان في الأصل وقف، الرجع.

طريق العامة، ولا يفسر بالعدم، فالصحيح من الحديث ان حبيبه حبه الله ان يكون
واحد من امة المسلمين، ومع هو الطريق، وعلى قول محمد بن محمد حبه الله ان هو
انحصاره في الثلث من الاحياء، وليس له حق التوزيع، وان لا يفسر حبه الله ليس
له هو الثلث ولا حق التوزيع، اما ان كان يفسر بالتسليم فليكن واحد من امة المسلمين
هو الثلث وحسب قوله حبه الله

وربما أراد به ان الله في سكة غير مائة، وان لا يدبر فيه الله، وعدم الله
عندنا بل يعتبر به، وفي النظر كانه

قال محمد بن حبه الله في الكتاب، والصاحب هذه الاسماء ان يسمع بها اذا لم يصر
المسلمين، وان كان يفسر بهم، كره ذلك له، وعنه ان لكل واحد من امة المسلمين
حق الاستماع بالطريق الاظم من حب المروءة، ولا يصر في غير المسلمين، وكل
سماع لا يصر فيه لمسلمين من حق المروءة، فيكون حله ١٠، وكذا السماع فيه يصر
انفسه، لا يكون كالمروءة، فلا يخلق بالمروءة، ويصحب ان طريق الاظم حق كل
واحد من المسلمين يصرق لاما حبه الله، ان ذلك كالمسند والسبيل في سببه المباح ان لا
يتبين خبرا واحدا من فقهين حرم

وكذا السماع يصرق من طريق الاظم مع من دنا، ان لا لا يطلع من
الفرد لا محال،

ذكر شيخ الاملاء في كتاب الصلح ذكر في معرفة الله ان من أراد
اكتشاف هذه في طريق العامة قبل، ومع له ذلك، ولا بد من ان يسمع الله في
رسمها، ويحدث عنهم في رسمها، ومع من ذلك لا يسمع، الاسماع، ورسم سكرها بعد
ذلك على قول أبي حبه رحمه الله، وعلى قول أبي يوسف ومحمد، رحمهما الله، يباح
له ذلك ما يصرق به، وكذا أبو يوسف ومحمد انصر العبد، ان يسمع حبه الله
بغير انصره

وقد ذكر هذه المسألة في كتاب الوكالة في حديث علي بن ابي حمزة رضي الله
عنه، ولم يثبت به، علاه، وحكي خلافا له، فيجوز ان يكون الله محطه فيه
فيكون بناء على مسألة كتابه، وهي ان حدث امر حادث في لعن عدو لا يسل

أما في يوم سبوت ومحمد جميعهما أمة أعز القصر كذا هذا ، فان محمد بن حمزة بن محمد بن
خادم الصنوبر . ر حمر بانه قد عني عروى المصنوع ، فخر بنون السلطان فلا
صمان عليه ثوب نصيب ١٠٠٠ فحل محضر لجنة ضمن لها وهكنا الجواب على حد
البرء من المذنبات

[illegible]

ذكر الله في الأصل معناه وأما على التفصيل الذي ذكرنا في معناه ومع
التفسير في فعل ذلك بعينه إله الإمام يصحح ذلك فعل إله الإمام لا يصحح ذلك
لأنه مع الألف وهو معني في نفسه إله فعل إله الإمام لأنه معني طريق
التفسير لو هو الطريق المستعمل في السمع في حق النفس والتسبيح في ذات تعالى فهو
محقق ذلك في معنى حكمه بصفاته حتى يجب انضمام معنى السبح وحده
على ذاته والحواس في مباشرة على التفصيل الذي قد فكه في التسبيح الذي هو
محقق باتباعه فإله فعل ذلك يؤيد الإمام فهو غير معناه ذلك لإمام ولأنه معني
الطريق الأعظم بصفة الأخلاق المعموم لأنه نائب عن العامة بعد ذلك الفعل حقاً
بإمام الإمام وغير من أن يكون حقيقاً وتعبيراً عنه ذلك في ذلك

خالد مشايخ : في الجزء الأول من كتابك "لا بأس بدمعة أو كاذبة في الطريق" حذرت من أن تكون كاذباً في الطريق، فما كان بعد ذلك؟

ثم ما ذكر من جوهر الكبريت وذا الصفتين من لث في الصربي لا يطفئ في قطريه من مكانه بل يافق في شام ذلك في صربي من سكة خمر ويطبقه معطيه في الرظا بالدر من من من جيلة الكبريت لا يفسد عضة منسه.

تصل بالثابت ابو يعلى ساسي لا يرفس الاول والثاني كان في بعض متعه

١٥٤٦٩ - ر - القى رجلا على الطريق مراد كان عمره خمر وخمر وحب؛ لأنه شغل

الطريق بما يبيع به حتى حصل فكان متعلما حتى ذلك كما هو تبهله وخبره وخبره

١٥٤٧٠ - ر - ان احد كثر حريقا، لم يكن عليه من دين صحت، بن عطف

لنور - لأنه بالكسر محسوس، وليس بمشقة، قوله: الى الذي هو الطريق، ورفقت منسوب

سرعاء، فكان محسوبا فيها سبع لا يستحقها، فلم يكن عليه صحت، لأنه يكون جميع

الكتابة في موضع من الطريق متعلما، ولو كان حديث كان يدي كسر صامت

لأنه شغل الطريق، من له مصلحة، فكان متعلما حتى هذا السبب، بعد ما يولد به يكون

مستحقا له

١٥٤٧١ - ر - صرح الرعي حمرأى الطريق محرو ساء، فله صحت ذلك على

القول صحيح، وجب له في صحتة كان حاشيا متعلما، بعد ما يولد به، فله يكون مستحقا

عنه، فإنه - ر - راجح ١٥٤٧٢ - ر - عن مؤلفه في ١٥٤٧٣ - ر - ان عليه صحت امرق

ذلك، لأن صحت له النصح بحريث الرعي، قلنا ان نصيبه سقط

من أصحابه من قال مما اذا حركه غيب عن مرهعه، فما اذا ذهب

سوراه فاحرفه، قال الصلوات يجب عليه في ذلك، وذهب لأنها إذا حركت

عسا، ذهب به عن مرهعه، فقد انقطع فعله، فيكون الصلوات هيأه: حاشا إذا

فعلت سوراه، فالعبر به في مكنه، فتكون الحاشية بآية، فيكون الصلوات عليه

وكان الشيخ الإدم سمس الأئمة السرخسي يقول: إن كان اليوم يوم ربيع، فيه

صامت - وإن ذهب الربيع بحسبه، وكان المصريح الإدم شمس لأنه حداني لا يقول

بالصمت من غير التفتيش

١٥٤٧٤ - ر - أن حلا ربي الطريق، فمط به بسان، صامت، وجبه

الصمت على صافيه، ولا كفارة عليه

وكذلك يروى، هكذا ذكر في الكتاب، وأطلق الخواص إطلاقاً، فلو أن
 يفر من الرأش إلا من الرأش عن الوضوح الذي روى، ولم يقدم بعداً، بأن كان فلا، أو
 كذلك أخص، فهو، ومات من ذلك، لأنه سبب الإلزام، وهو معد في السبب؛
 فإنه شغل العريق بما سبب له حق التسلل، وهو الماء، فكان كذا من شغل بالهجر
 واختب

فأما إذا علم المد بالرس ومضى على الموضع الذي رس ومات، فإن الراس لا
 يفسد؛ لأن المد هو الذي حاصر بروحه ما علم بالرس، وبمعد من عليه، فكان
 مباشر للإلزام منه، فكان من حصر برؤا على مد في الطريق، فإنسان وثب من أحد
 الجانبين إلى الجانب الآخر، فطر بذلك، موقع في المسافات، فإنه لا ضمان على
 الجهر، لأنه من الإلزام منه، بأن عليها محظور وأحد مسبب، كذلك هذه، وكذا
 الحواشي لو تعمد مرور من تحت الموضوع أو على الجهر الموضوع، فإنه مات فإنه
 لا ضمان على الواضع؛ لأن طار مباشر للإلزام منه بأن محظور، والواضع مسبب،
 فكذلك هنا

وهو مشابه لما فصل الحواشي وأمر آخر، وقد، إذ روى بعد به مائة، فإنه لا
 ضمان على الرأش، لأنه لا ضرورة للملازم مرور على الموضع الذي روى، فمد مر
 مع علمه بذلك لم يكن على الرأش شيء

فأما إذا من جمع الطريق حتى لم يجد الماء من عند رأسه، فمر عليه، أو مر في هذه
 الحالة وعثر به ومات، فله بحسب القسطنطين على الرأش، لأنه مضطر في المرور على
 المكان الذي روى

وهكذا في الروا أيضاً، إذ مر على لحيته الموضوع على الطريق منعد، فإذا أتت
 لحيته الطريق، فمر عليه وعثر، فإن واضح الحجة بهين، لأنه مضطر في المرور
 عليها، لا أن يجد الطريق، فله إذا أخذ ببعض الطريق، أو ببعض من على الحجة
 متعمداً لا يضمن، فله الحجة، لأنه تعمد المرور على الحجة، وهو غير مضطر في ذلك
 وهذا إذا روى وسط الطريق

فأما إذا روى من حائل حائل، فله صاحب الحائل، فله به إن شاء، فالحق

يخفى، و ذكر في السني أنه لا يخفى

قال في السني وهو بخونه رجل وضع شعث في الطريق، مرال من ذلك
الوضع، فخط به عايط

٩٤٦٦ - قال في السني رجل أخرجه من حلقه، فرب، و لم ير قطعه
من نسي، فمران عنه يقول فرب في عزاب، و احواب فيه أنه بر كان كبيراً من
أصاب ذلك، و كان صعباً يسير، لم يصبر، لم يصبر، لم يصبر، ثم حصر
الحائط، أو طه من خارج

وفيها أيضاً عبد ناجر عليه دين، فو لا دين عليه أنسج كنهان من داره، فذهب به
إلى، فهو في رله عبد في قوت أبي يوسف رحمه الله و في باب قول أبي حنيفة
رحمه الله إن فعل دين يارب المولى، فالحصن على يديته، و لا فعل ذلك يعبر إلى
التوثيق، فالحصن في له بعد، و لو كان حافظ من في عدد الدار منه عليه، فهو
على قول أبي يوسف رحمه الله في ربه القيد، و في قول أبي حنيفة رحمه الله هو على
عقله المولى، و ان حصر العبد يجب أو يسي في باب جود، و في أو حصر ابن المولى،
فخط به بستان، فلا شيء به، و لو قتل المولى ذلك يعبر إلى العبد، فلا حصر في
باب قول أبي حنيفة رحمه الله

و قال أبو يوسف رحمه الله هو ضامن في ليس، لكن في السني و لا
أقصره، و قاله الرهن في داره، و لو جرد، برأ الرهن في داره، و لو
لم يربح، لم يربح شيء

٩٤٦٧ - و في أيضاً ما وقف داراً على الشئ، فأمر جه من به، و جمعها
في رجل يجمع عذب في سناكي، فأشهد على فركير في الحائط، فليس به، فخط
على بستان، فالدبة عوى فدية الواهب، و إن أشهد على الذي به الله فليس سناكي،
فلا حصر

٩٤٦٨ - و في أيضاً مسجد من حلقه يشهد من صاحبه الذي به، و إذا لم
يهدمه بعد الإسهاد، حتى سقط على إنسان، فله على فدية

٩٤٦٩ - و في أيضاً رجل ضرب إنساناً، فسقط على الطريق بياً، و معه مال،

ضوى فالضارب يفسده ، وكذا رب بعض ثيله شئ عليه ، وإن عطب إنسان بالفسول لو شويه ، وإن كان حر ضربه ، سقط ميتاً ، أو سقط حياً ، فلم يستطع أن يروح حتى مات فكانت ، فإن دبه الثاني ، أدى عطب علوي ، فاعلة لهائل ، وإن كان يفسد على آب يدهم ، فلم يتم حتى مات مكانه ، فكان به جنى به الجنون

١٩٤٣- ومنه أبعد ، وإن رأى جلاً مرمى الطريق ، تسقط ميتاً من غير جنازة أحد ، فعطب به إنسان سم بعضي ، لا أليق ولا عاقله ، ولو سقط حب ، ثم داب خصم عاقلة من عطب به

ومن هذا الجنس:

١٩٤٤- رجل من بني الطريق ، فخره مرض ، فوقع بعض عليه ، وأدركه ضربه^(١) ، فلم يقدر معه على المشي ، فوقع على إنسان منته ، أوقع على الأرض حياً ، ثم مات ، فحضر به بس ، فالتصمد وحب على عاقلة : لأنه مع حياً ، ومنه يحيى ، فإنه كان وقع على إنسان نعله ، فعلق الكعكة ، ولا ميراب به منه ، وإن كان وقع على الأرض ، فحضر به حاضر ، فالكفارة فيه ، ولا يحرم ميراث ، وهذا كله قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله

ومن هذا الجنس

١٩٤٥- رجل من الطريق حفر له بقمه حديد ، وجعل سقط من حائطه ، ثم يشهد شئ صاحبه فيه ، أو عر يقميه ، فعلق به ، فبقي على إنسان ، أو سقط ميتاً ، فحضر به حاضر ، فحضر ذلك على العاقل الأول ، ويحتمل كأنه قتل به من الطريق ، فحضر من عر به ومن يدرك عثر به ، وهذا مسألة لعدم مسألة القصة فيها

بما وقع على الأرض ميتاً

١٩٤٦- وفي المشي ، عمرو بن أبي عمرو عن محمد بن أبي حنيفة رحمه

(١) وكان من ط. 'عطب'

ثاني صاحب: لأن التامة التي وضعها صاحبها، لم يكن يصح أن يضعها في الطريق،
فصار جدياً للوضع، وهي في ذلك اندقت وضعها فيه فهي كغير وضعها في الطريق.
فقط به الجسد، وبعثك بعبء الضمان، ههنا كذلك

والمر صاحب الجوه الذي لا يخرج لا يضمن شيئاً لأنه لا مال له. أما جوه على الموضع
الثاني وضعها فيه خرج معه من البيع، فخرج من الضمان ذكر نسبة في بواقي
وصم في آخر الجديت، أصباني بعد هذا رواية أبي يوسف، حمله الله بخلاف هذا
لو خرج جدياً ل ضمان من واحد منهما، وله صاحب واحد منهما، فصرث على الأخرى
من غير أن يروى من موضعها الذي وضعها فيه، فلا تكسر أو انكسر بمائة أو لثلاثة.
وعلى كل واحد منهما ضمان، فكسر بحرة: لأنهما لا يروى من ذلك الموضع بقى
مصادقاً إلى من الموضع

حكى عن نفسه أبي بكر البلخي أن الجوه قد كنّا على طريق الحادة، فكل
واحد منهما غرس من قسمة جوه صاحبه في الأحوال كذب، بدد حب احدهما،
صاحب الأخرى انكسر

أما الجوه من جديت من جوه بحرة، ووضعها على البسط، ثم جاء آخر،
فأشرف بحرة، ووضعها على الشجر، فخرجت لأخرى بعدد الأولى
فلا تكسرنا.

قال بعض الناس الضمان على صاحب الأجرة

وقال بعضهم كل واحد ضامن من قيمة جوه صاحبه

وقال بعضهم ضمان على صاحب الأجرة القائمة على كل حال

ولأصل في جسد هذا حديثي أن من وضع شيئاً في مكان، فعطبه به شيء أو
كسره له حتى أتوا به في ذلك المكان لا يضمن الموضع من عطبه به شيء أو عطبه به، وهو
في ذلك المكان بعد، أو عطبه به بعد ما يزل عن ذلك المكان، وإن به مكان له من الموضع
في ذلك المكان، أو عطبه به وهو في ذلك المكان يضمن، وإن عطبه به بعد ما يزل عن
ذلك المكان، إن كان الزوال يزيل كما لو كثر وضع حجر، مهبت به الرياح، فحصب
شئاً فكسره، أو سال الماء، ورفع شجرة، فأصاب شئاً فكسره، فلا ضمان لأن حليته

هذا ثالث ما ذكره ربيع، وإن كان الزوال لا يجزئ كما هي المحررة، إذا تخرجت، حقيقه اختلاف بين القدمين والمتأخرين، أما اختلاف المتأخرين ما ذكرنا، وأما اختلاف المتقدمين فقد ذكر الصافي، إذا وضعها حرقين على الطريق، فقد حوت أصلها على الأخرى فانكسرت، صحت عند أبي يوسف رحمه الله، وعن "محمد رحمه الله" أنه يضمن صاحب القلعة لا هرب

وعن القاضي لو ذهب قال: سئل عن وضع جرة في الطريق، فجاء آخر، فوضع أخرى، فسلك من الأولى، فاشتد لكفه، فوقع على الأخرى فكسرت، فقل: لا أدرى، ثم سألت محمداً رحمه الله، فقال: لا أدرى، ثم قال: لا يضمن، ولو وقعت الأولى على الأخرى، فهو ضامها

١٩٤٣٧ وضع شيئاً على الطريق، فطرب عنه دابته، فقتل رجلاً، فلا ضمان على الواضع إن لم يصيب ذلك الشيء، وكذا الخياط المائل إذا تقدم إلى صاحبه، سقط على الأرض، لم يربط عنه دابته، وقتلت إنساناً، لا ضمان عليه، إن يضمن صاحب الخياط، والواضع في الطريق إذا أصاب الخياط شيئاً فأنشأه، أو أصاب الواضع شيئاً فأنشأه

١٩٤٣٨ - ذكر شريح الإسلام في شرح كتاب الجنائيات في باب الحصر لكل صاحب قدر الاستماع به، ويزه ما ليس لغيره من الفاء، النفع، والطيب، والخطبة، وربط الدواب، ولفموه، وبناء الدكان، والنور، وتكس بشرط السلامة، والجواب في الاستماع به، الدار من الفاء النفع والطيب والخطبة وربط الدواب. كما ذكر هنا صحيح

أما في بناء الدكان والنور، فعلى التعصیل إن كانت بسكة نافذة، والجواب حكماً، وإن كانت غير نافذة، فيس لأحد من أهل السكة أن يشرع كيف لمؤمراً، أو يسي بها تسيراً إلا يرد جميع أهل تلك السكة لأن مثل هذا السكة يكون مثلاً لأهلها عامة، فتكون مشتركة بينهم في هذا التقدير، فلا يجرده أحد منهم بالنصرف فيها، هكذا ذكر في الصحيح الصغير في كتاب الجنائيات

وأما الكلام في إهلاك النسخ المسمى بأن رلق به إنسان، أو د به فقد ذكر محمد
رحمة الله في البحر جبهات كتاب المصنف، وعصا الطوباب 'يحيى'، وقيل إن كاذب،
السكة غير نافذة، فلا يصح أن يقرض، وإن كنت نافذة يهيم الذي رمى بالنسخ
حمله مفيداً شرط السلامة، وهذا لأن السكة إذا لم تكن نافذة، فهي مخصصة لهم، فلم
يكونوا متعديين، وإذا كانت نافذة، فهي مخصصة للملك، فكانوا متعديين في رمي النسخ

وقال الفقيه أبو البشار رحمه الله وهذا الذي ذكره محمد رحمه الله جوفه
القصاص، ومنه مستحسن، وهو لا يجب القصاص عليهم سواء كانت السكة نافذة أو
غير نافذة؛ لأن به عموم البتة، وإنما ادعى محمد رحمه الله بالحصان في السكة
النافذة؛ لأنه لم يكن عليهم في النسخ بلوى عامة^(١)، لأن النسخ يلزم في ولاهم، وأما
البلوى في بقاء الظن وربط المدة، ووضع الخطب، فلا يتفاوت بين بلد وبلد، فلا
يشترى فيه الاستحسان الذي حال الفقيه أبو تاليث رحمه الله، فيكون طوباب به على
القصاص كما ذكر، بعدد رحمه الله في الجامع الصغير

وفي العيون أنه يكون مفيداً بشرط سلامة

وبعض مشايخ ورد في إيا فعلوا ذلك يأنس الإمام، أو كانت السكة مملوكة
لهم حرج عليهم بطل النسخ حتى عرف الإذن بالبقاء النسخ، وتركه دلالته، والمخوف
كما قال الفقيه أبو الألب، وإلا طوباب كما ذكره محمد رحمه الله

ويؤيد هذا ما حكى عن الفقيه أبي القاسم أنه سئل عن بطله ذات ثلج، ووجها
بكثر (يعني في الطريق، فأنقذ كل واحد جهه ديرة، أو ضرب ديرة حجر) منعقل به
بإسناد قال أحب إلى أن يكون ذلك يأنس الإمام، وإن فعل ذلك يغير في الإمام،
فالقاسم أن يجب الضمان

١٩٢٢٩ - بعد أن جل نام في طريق المسلمين، أو تعدد، ثم أعفاه مولاه، ثم عثر
به إسناد وعاب بالحصان على مخالفة المولى؛ لأن المولى مسدد، والمعهود كذلك

(١) حكاه في الأصل، كان من غيره، حاشاً فكان عامة

(٢) حكاه في الأصل، وكان في طوباب وم كان مكسب طلب

١٣٦ حكاه في ط وم، وكان في الأصل وم، قام

فيصبح به حكم فعل الراس فيكون موجبه الجذبة عليه، فيبلى الفعل به جذبه معثرة، حتى لو كان المبدأ مع الضابط بقدر عني 'بذهاب' ثم عثبه مولاه، فلم يذهب حتى عثر به إنسان كان رأسه عليه عني مولاه، ويعدل دواءه في ذلك مكان به القلعة على الذهب جذبه مسدداً منه كانه اسماً القوي بعد الفعول، فيصبح حكم فعل الراس، ولو كان الحلقس العم في الفهرين من غير رباط ولا ضابط، ثم اعتقه مولاه، فلم يخرج عن مكانه حتى عثر به إنسان وحده رأس الحانة على مولاه، لأنه معثر في لقاءه في ذلك المكان، فيجعل دواءه عليه بمنزلة لثمة، فلهذا بعد الفعول، فيصبح به حكم فعل من أجسمه

١٩٤٤ ذكر بن سماعه في مولفه عن ابن يوسف رسمه في رجل وضع جرة على طريق، فخرجت الجرة للريح، وحبها عن موضعها، فذهب به إنسان ثم يقص، ولو تدخرت الجرة بنفسها من غير أن تدخر حبها للريح، فعصب بها إنسان بنفسه، وهذه الرواية تختلف رويته إلى رسم إلى تقدم ذكرها

الفصل الخامس عشر

في مسائل لمسجد وبناء القنطرة وحجر السر

١٤٤٢ - قال محمد بن حنفية في جامع بصير في مسجد يكون للمسيرة، يعني رجل من المسيرة، فيملأ به فتيلة أو يسط به براري أو حصا، فعطبه إنسان لاسي، عنه، وإن كان الخافض من غير المسيرة فليس ذلك كله، هذا هو لفظ الكتاب

وهي الأرض بقر، ويد حجر أهل المسجد في مسجد من ذلك لغيره أو علقوا به فتيلة، أو وصع فيه حد يصب فيه الماء، أو طرحوا فيه رياء، أو طرحوا فيه براري أو فتيلة، إلا سمعان عليهم حيث نصب ذلك، وذلك لأهم مسكونة وهو غير معدن في نصب فلا يصح من يبد منه فسد عن ما أو أخطو ذلك في حالهم، أي لا يسلم غير معدن في النصب، وذلك لأن تدبير المسجد كما يرجع إلى عمارة المسجد ومصلحته إلى أهل المحلة، ولهد، فهو يرد جذ في هذا المسجد قبل، لأن الله والمصلحة على أهل المحلة، لأن المسجد حب رأنهم وتدبيرهم، ولهد، كان نصب الماء والى، أي أهل المحلة هو غيرهم، ولهدا قالوا بأن غير أهل المحلة يرد منو جماعة كان لأهل المحلة أن يمسكوه، وير مسلم أهل المحلة لا يكون لهم أن يصنوا تدبيرا لعمارة، وإذا كان الرأي وتدبير من نصب عمارة المسجد إلى أهل المسجد صارو بمصلحة الملأ في حق المسجد فيه، يخص بعمارة المسجد، والمالك يرد أحدث في ملكه شيئا من هذا، ثم يكن متعمدا، فكنكك ما

وأما إذا أحدث هذه لأشبهه غير أهل المحلة فعطبه إنسان فهذا على وجهين أما إن أحدث هو ذلك بدون أهل المحلة، أو بغير أديم، فإن فعلوا ذلك يؤذونهم ثم يكن عليهم في ذلك مسنن، لأن من غيرهم يؤذونهم كمثل أهل المحلة لأعضهم، لا يرى من حجر مركزه طريق المسكن يؤذي الإمام، فوقع فيها إنسان لم يصح كما لو حجر

١٥ هكذا في ذلك، وكان في عدم الجاني، وكذلك الأصل

الإمام بن حبه، أما إذا فمضوا، ذلك يصير إذن أهل المحلة إن أحدثوا بهاء، أو حصروا شراً، فخطب فيها لم يسأل، فإنهم يهيمون بالإجماع؛ فذكر ما من أهل المحلة في حق المسجد بمنزلة المللك، فيكون غير أهل المحلة بمنزلة الأجانب منه، ولا يجيبوا أحدث شياً من هذا في ملك غيره، بل هو امرء كان صامتاً، وكذلك هذا.

فإذا إذا وصروا خطباً لم يترتب منه الملك، أو سطو حصرراً، أو بوارى، أو عقوا فتغلب بغير إذن أهل المحلة، فتغلب الإنسان بالحصر فحصب، أو وقع القناديل، أو أحرق ثوب إنسان، أو أسد مال أو حيعة ورحمة الله، بأنهم يهيمون، وثان أبو يوسف ومحمد وجميعهما لله، لا يهيمون، ودعيا في ذلك إلى أن هذا فعل يستحق به التوبة، وما يستحق به التوبة لا يجوز أن يتعلق به المصانع، ولأن الناس في الصلاة في المساجد شرعاً على السواء، وبسط الحصر وتغليب القناديل، ووضع حطب يلماذ من توليع الصلاة محتاج إليهم لأجل الصلاة، ثم أهل المسجد لا يهيمون بهذه الأشياء، فكلما غيرهم بخلاف البئر والبهاء، لأنه لا محتاج إليهما لأجل الصلاة، فلم يكونا في توليع الصلاة.

ولم يهيموا بحصه الله بمول فعل ما ليس بملك به، ولا هو داخل تحت ولايته، فيضمن ما تلف به كما لو حفر سراً لمصالح المسجد، ولم يبق فيها دابة لأن التدبير والمراعى في مصالح المسجد بتعميرة لا لمبرهم، ألا ترى أن أهل المسجد لو فعل شيئاً من ذلك كان لأهل المسجد أن يعمروه منه.

وم قال: إن هذا فعل يستحق به التوبة.

قلنا: لم قال فأن لا يستحق به التوبة على قول أبي حنيفة رحمه الله لا يبعد على أن هذا يمكن بما به، وقد يسأل في الطريق لإسائه الأذى عن الطريق ولو لم يصح الظلم من غيره فخطب به، يسأل بعضهم وإن كان يستحق به التوبة، وما يقولان: بأن الناس في الصلاة في المساجد سواء شرعاً، قلنا ليس كذلك، لا ترى أن أهل المسجد لو صلوا فيه جماعة لا يكون غيرهم قد صلوا فيه بجماعة، ولو كانوا في الصلاة سواء لم يكونوا في هذا الأشياء، على السواء.

ولو علم مرقم المدة التي سبب تيمم الناس، وذلك لأنه إنهم حسبه ولم يقدحوا
على عيبه؛ لأن لا تيمم بالأرض الموات حاصر بلان الإيماء، ومن قوله **فقط** من أحيا
أرضاً مواتاً^{٢٠}، فهي له إلا أن يحيطه وحده لله عيون^{٢١}، أي: لا يرد له، وهذا
يقولان مئة ورلة، وإذا كان كمثل هذا صح لم يحوط على (مئة)، فأما في
مسألة التيمم بمراد الأرض من نفس اليد، فالظاهر من شهر نعم، أنه ورد في
الارتفاع الأرض موء، والأرض الموء، التقطع عنه بعد الناس، لأنه مذكور مستأ
به لا يكون، أن يكون، فقد احتقره صاحبنا في ذلك (عام) واستصرجه ما ذكره

١٩٤٤: وزاد من شرح شراعي طريق السليبي، في غير مائة، فوقع فيها
بسان، ومن قولهم أجمعوا على أنه لا قصاص على العبد، وجمعوا على أنه
تجب الدية على عقلت، ولا تجب عليه المكافأة، ولا يحرم عن سرقة عتد، خلافاً
لشافعي رحمه الله، والقياس أن لا تجب الدية لهذا كذا لا تجب الكف، ولا يحرم عن
سرقته، لأن هذه الأحكام عقب ما قبل شرعه، لم الدية والكفر بأفعال الله تعالى
فومن قتل مؤمناً جهلاً لم ير برؤية مؤمناً ودية مسلمة إلى الله^{٢٢}
ولما جرد في الآيات من عبادة السلام فلا يرب الناس من حد المسقية^{٢٣}

(١) هكذا في شروط، نادى لأصل وهو مية

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٨٢٢٠١) حديثاً، وقسنا في ذلك (١٠٠/٣) وإلى سعد بن
السليمان (٢٨١) وفي (١٠٠/٢) الحديث، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١/٢٥٧) وإلى
حجزي في المنيع (٨١٥ - ١٦٠) في الإسناده (١٢٧٠) وقد حديث أخرجه ابن أبي عمير
في صحيحه (١١١) حديث (١٥٢٠٢) و(١٦١/١٦) حديث (٥٢٠٠) الحديث في الأحاديث
المستترة (٢٩٢/٣) حديث (٩٦ - ٩٨) و(١٠٠/١٦) الحديث في الكيفي (٦ - ٩) حديث (١٠١٣/٨) و
وإسناده حسن في (٣٠/٣) حديث (١٢٤٤) وإسناده حسن في مسنده (٢٢٠) و(٢٠/٢) وفي
سنة (١٢٩/٣) الحديث في الكيفي (٢٠٤ - ٢٠٥) حديث (٥٤٤) وفي (٢٠/٢) الحديث في مسنده (٢٠/٢)
حديث (١٢٥٠) الحديث في الأوسط (١٦ - ١٩) حديث (١١٦) حديث مسنده (٢٠/٢) و
حديث (١١٢٠)

(٣) أخرجه الدرر في سنة (١٥٨ - ٢٧٩) حديث (٣٠٨ و ٣٠٩) أحمد في مسنده (١٢
٤٩) حديث (٣٠١٦) والربيع في مسنده (٢٦٦٠) حديث (١١٦٨) والدارقطني (١٠٠) حديث (٢٣)
والبخاري (١٣٢/٨) حديث (٢٦٠) وفي (١٢١/٢٥) الحديث (١٢١/٢٥) الحديث في المسند (٢٢/٢٣)

فهذا ليس بماء.

١٩٤٨ - وإذا أوقع يسان نفسه في الشر - فلا ضمان على الحافر، ولكن يجب أن يخصص الحافر المصعب وبغير التخصيص لأن الواقع كما هو واقع في التبرع نفسه فالحافر واقع له الله^(١) لولا حفره كما لا يقع في الشر، لكون وقوع الواقع مطلقاً إليه وإلى الحافر، لأن ما تلب به غيره يكون مضموناً على الحفر، وما تلب به غيره الواقع على نفسه، يكون حذر^(٢) إلا أن الجواب أن الأمر كما هو، إن الواقع يقع به، والحافر واقع به^(٣) إلا أن الحافر واقع به من حيث النسب لأن اتصال الواقع من الحافر أثر فعله وهو العدى، والواقع مباشر في دفعه، لأن اتصال الواقع من نفسه حقيقة فعله لا أثر له، والأصل أن المباشر وحسب متى جنمعا، وكل واحد منهما متعدي، فالضمان على المباشر إذا كان التسبب بحال لا يعمل في الإلتلاف إلا بتأثيره كما في المسبب مع القاتل بخلاف السائل مع الواجب، فربما بشر كان جرحاً ومقتلاً.

ولا كذا الواجب مباشرة بذلك والسبب^(٤) لأن السؤل لا يعمل في الإلتلاف بل هو الواجب، لأن العمل الحاصل من أثر فعل الحفر لا يوجد الإلتلاف إلا بالمباشرة حتى عليه ضمان، وهذا بخلافه، فإذا كان الواقع لا يعدم ما من، فإن التلب يضاف إلى الحفر، وإن كان الحفر معيماً والواقع مباشرة بالإلتلاف، وهذا لأن مباشره هناك غير متعدي، ولأنه إن وقع في الشر بسبب نفسى، والمقتل في الطريق مباح له، الحفر متعدي، فكانت إضافته السؤل إلى السؤل حتى لا يهدم دم الواقع أولى من إضافة التلب إلى المباشر، وبه هو، ولم يوجد منه بعدة بخلاف ما إذا كان يعلمه المباشر، لأن الواقع مباشر وإنه متعدي، والحفر وإن كان متعدياً إلا أنه مسبب، وما أسوب في التلب كان إضافة التلب بعد هذا إلى المباشر، والحفر إما عمل في الإلتلاف، فببشر أولى من إضافته إلى الحفر.

١٩٤٩ - وإذا حفر الرجل شراً في طريق المسلمين، ثم جاء آخر، فحفر طائفة في

(١) هكذا في ش، وكان في غيره واقع

(٢) وفي الأصل مسبباً

الشعر

فأما إذ وضع الثاني ثلثه يسيراً بحيث يعلم أن وضع القدم من الزاوية لا يلاقي في موضع حجر الثاني، وإنما يلاقي حجر الأول، فالضممان من الأول دون الثاني؛ لأن وضع القدم إذا لم يلاق حجر الثاني، وإنما يلاقي حجر الأول، كان الدافع من الأول دون الثاني، فوجب الضمان من الأول، وإن وضع الثاني بوسيف بحيث يعلم أن وضع القدم من الزاوية لم يلاق حجر الأول وإنما يلاقي حجر الثاني، فالضمان على الثاني كأن تقتضي أن هو الدافع من الزاوية دون الأول، وإن كان التوسيع بحيث يجوز أن يكون وضع القدم ملاقياً من حفرين، ويجوز أن لا يكون، فالتضامن عليهما ضمان كما في مسألة الجيرتة، وكذا فصل الجواب على هذا التفصيل.

وحكى عن الشيخ الإمام العلامة أحمد الطوارقسي أنه كان يقول: إن وضعها بحيث لا يقع في موضع بوسيف القدم، فجاء رجل ووضع قدمه في وسط الشعر وسط، فالضمان على الأول، لأن وضع القدم حصل في موضع جباية الأول، وإنما وضع قدمه في جانب الأثر، فالضمان عليهما ضمان؛ لأن وضع القدم حصل في موضع جباية الأثر، لما كان موضع التوسيع لا يقع موضع القدم، وإن وضعه بغير ما يقع فيه القدم، وإن وضعه رجل قدمه في وسط الأثر، فالضمان على الأول، وإن وضع قدمه في جانب الأثر، فالضمان على الثاني خاصة؛ لأن وضع القدم حصل في موضع جناح الثاني، لما كان موضع التوسيع يقع قدمه، فإن كان لا يجرى، فالضمان عليهما ضمان.

١٩٤٥٠ ولول أن رجلاً حفر ثقباً في طريق المسلمين، ثم سلكه كلها شراً ثم حينئذ أتى حصن، فجاءه ثقب، وحفرها، فوقع يده في ثقب، فبانت كان الضمان على الثاني، «فذلك لأن الأول كمن اشترى ثوباً بكذا، فبانت كسبه في حرم من جنس الأرمي، فزال حجية الأول بالكس، وعاد الأثر أثراً كما كان من حجر الأول، فصار حجر الأول وجوده وعدمه مبركاً، وألغى عدم الحجر من الأول، حتى حفر الثاني كان الضمان على الثاني، قد هـ، وكان يبركه من وضع حجر آخر على يدعة الطريق، فبانت إفساده، وحواله عن ذلك الموضوع، ثم يعقل أن الإنسان كان الضمان على الثاني، لأن حجية الأول

[illegible][illegible][illegible]

فالمصالح على احكامه، لأن المحرم وإن صدر ذلك بالواقع، وبه دلالة مباشرة، واحتقار
مسبب لأن البشارة لا توصف بالضعف، فإن المحرم لا يوصف بالضعف، فيجب
الضمين على احكامه، لأنه منه في المسبب، فكان مبركة لأشياء، وقع في الشتر، ولم
يبلغ الشتر، فصالح على المحرم، وإن كان انشأ حافياً عنه في الشهر، وبه مباشرة،
والخامس مسبب إلا أنه انشأ غير مسند والمخبر منعه، فاصيب التلف إلى المحرم، فكان
هدى

١٩٥٢- ومن هذا الجنس ما ذكر في المسألة من حكم سر على ماله
الطريق، من هذا الباب، ومنه، صبه رجل آخر على الطريق، ووقع في الشتر، فمات،
فالمصالح على احكامه، لأن كان ماله، من المسبب، ضمن صاحب الشتر، وإذا
سقط الرجل في سر في الطريق، فمات، فمات، لأن واقع الشتر، فمات، فمات،
فلا ضمن على، وقال ورثة الواقع، ولم يلق نفسه في الشتر، وإنما وقع في الشتر، حين
قصده وإرادته، وعينت المصالح كان أبو يوسف رحمه الله يقول: لو كان القول قول
ورثة الواقع، ويكون خادقاً، فهو القياس مع رجم، وقال: قول ورثة الخافر، ولا
ضمن عليه، وهو لا يمتنعان

وجه ثلثه لا، وهو نقصان الظاهر، وقد قدور به الواقع فيما يدعون، يشهد لهم
بظواهر، والخافر يدعي خلاف الظاهر، لأنه لظاهر من حال التعامل أنه لا يلقى نفسه في
التهلكة فاعداً، لئلا، ولم يقع في الشتر من غير قصد، ودلالة الواقع وبطلان قول من
يشهد له الظاهر في الدعوى

ومن جهة ثالثة لا سر، وهو ألا يحصل له ورثة الواقع يدعون على الخافر
ضماناً، وأما من يكره، فيكون القول قوله، لأن خرج دمه من الجفون، أصاب الشتر
على رأسه

أما قوله لأن الصاهر ساعد لورثة الواقع، من عدم، لأنه يصح لصدع، ولا
يصح حجة إلا أن حصص على الصير، وورثة الواقع يريدون، أن يضمنوا، هذا الظاهر حجة
لإيجاب الضمان على احكامه، والظاهر لا يصلح لنسب، وإن لم يصح الظاهر حجة
للاستحقاق، وجب النظر في الدعوى والإكفر، وورثة الواقع يدعون على الخافر ضماناً

وَقِيلَ يَا أَرْثُومَ بْنَ أَبِي يُوْسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَبْدُ حَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ
مَوْلَاكَ، تَمَّ وَجَعُ الْعَبْدِ الْمُتَّقِي وَالْمُتَّقِي عَلَى الْمَوْتِ وَوُكِّلَ
مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا رَيْبَ فِيهِ، وَلَوْ أَعْتَقَهُ الْوَلِيُّ أَوَّلًا، لَمْ يَحْرَمْ وَوُجِعَ قَبْلَ
شَيْءٍ عَلَى الْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ

۱۹۵۷ رمی نوادر اسی سلسلہ میں آئی۔ یوسف احمد اللہ مکتبہ احمد شبرا
فی الطریق۔ یہ نثر انسان، معاصر، علمی، تعلیمی، سماجی و روحانی اثرات پر مشتمل، قابل
پرکھ و قابل استفادہ ہے۔ یہ نثر اُن کی فکر ہے۔ قابل و نادر انداز

والله اعلم بالصواب، فمن احتج بالشرع في حجة الله عليه السلام من حوله لم يكن معه حجة، ولا فصل بينه وبين الله، ولا فصل بينه وبين علي عليه السلام، ولا فصل بينه وبين علي عليه السلام، ولا فصل بينه وبين علي عليه السلام.

٩٤٥٨ - ديوان عينة من ابدان، ودعوه الثوري به، ثم وقع سلك في يتر كند
 حجرة العبد. من دلت عند النسخ عيناك فان الذي دفع اليه العبد يدعي مصنفه الى ولي
 الشان في الشرف، وبصده بالحق، ولو عفا ولي الشان عن يسر ثم يرجع الى المولى
 شيء من العبد، ولا يصح ما في هذه المسألة بين ذوي المصنف وبين المولى الأول، إنما
 يخص المولى في يد العبد

١٩٩٥- دكتور مدير مستشفى في الظرفين مع عيشة نوبس، ١٠ صاب المولي
حتى عشق لغيره بكونه ١٠، ليع لمديره في تلك المدة ١٠ صاب، فلو كان في
مكة المولي، ١٠ الا ان ان كان عبقا فاعه، ثم ارفع البعيد عنه في البيرة، ١٠
المشترج فينه هي اياهم ١٠ لانه جبي به عند اياهم

وكتب له يوم كان بمكة مدير عيونه، وأوقفه المولى، وقد ذكرنا من هذا شأنه العهد
على اختلاف بين يدينا من كتبهم ورحمتهما الله

١٤٤٦: وقد حضر الرجاء في غير ملكه، فأنشأ من ذلك العهد عهداً
 من أرضه في هذه كان فيها، وقد كان في ملكه، خلاصة له، لأنه من قبله في الفصل الأول.

الفصل السادس عشر

في الرجل يأمر غيره بالخمر والبناء وأشبه ذلك في الطريق وغيره

١٩٦٦ هـ، وإذا استأجر الرجل أجيراً ليخمر له بنراً، فمخفر الأجير، ووقع لهما
 يساق ومات، فهد على وجهي الأول، قد استأجر الأجير ليخمر له بنراً في الطريق،
 وأنه على وجهي بعن الأول قد يكون طريقاً معروف، فالعامة المسلمين يعرفونه كل
 أحد، وفي هذا الوجه يجب الضمان على الأجير، بعينه استأجر بذلك، أو لم يعلمه؟
 لأن الطريق إذا كان معروف، لعامة المسلمين على الوجه الذي قلنا، فلا حير يعلم عباد
 الأمر، إذ ليس لأحد من عرض الناس حصر الطريق في طريق العامة، فيجعل وجود هذا
 الأمر في حق الأجير وعدمه غير له، ولو عدم الأمر، وحظر الأجير بعينه كذا الضمان
 على المخمر، كذا هنا، وإن كان الطريق لعامة المسلمين إلا أنه طريق غير مشهور، فإن
 أعلم المستأجر الأجير بأن هذا الطريق لعامة المسلمين، فكذلك أخبار أيضاً، لأن
 الأجير قد علم بمسألة هذا الأمر

فأما إذا لم يعلمه يدين بالضمان على الأمر لا على الأجير، لأن كل واحد سبب
 للضمان، وبالأجير غير متعدي، لأن الأجير حصة من الطريق ملئت المستأجر على ما عليه
 ظاهر حال الأمر، لأن الظاهر أن المسلم لا يأمر بالمخمر في طريق العامة، فالأجير يعتمد
 ظاهراً، ويبيع به المخمر، ثم يكن متعدياً، والمستأجر متعدي، لأنه علم أن الطريق لعامة
 المسلمين، فكان الضمان على المستأجر من هذا الوجه، وهذا بطلان ما لم يستأجر
 أجيراً لمبيع شاة فله وجه، ثم حسم أن الشاة لمعبره، فإن هناك الضمان على الأجير
 أعلمه المستأجر أن الشاة معبر، أو لم يعلمه، لأنه هناك الأجير مبصر، والمبصر حاسم
 متعدياً كالأجير غير متعدي، ثم يرجع إذا لم يعلم بمسألة الأمر، وهو الأجير مسبب،
 والمسبب إنما يصح إذا كان متعدياً

الوجه الثاني إذا استأجره ليخمر له بنراً في القاء، فهد على وجهي، إن كان

وجه عيسى في دعواه هو ان المساجير امر اعدته لا يمكنه منعه وانه علموا
بمسند الامم الا يقول هم الرعوى كما صرحوا على امر عيسى في دعواه ان المساجير
رحله على ان يردع ساداته في دفعه فلو انهم لم يفعلوا ولا يوجهه في دفعه
الامر في دفعه قبل ان يردعهم من العمل في دفعه ما كان في دفعه في دفعه
في وسطه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه
في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه في دفعه

وجهه الآخر وجهه ان في الدنيا وهو في الآخرة يصح من وجهه وجهه وجهه
وذلك لأن ما في الدنيا من وجهه من حيث إنه سبحانه في الدنيا وجهه وجهه
غير مخلوق له من وجهه وجهه لا يجوز وجهه وجهه وجهه وجهه وجهه وجهه
وجهه وجهه وجهه وجهه وجهه وجهه وجهه وجهه وجهه وجهه وجهه وجهه وجهه
ما من علي الآخرة وجهه وجهه وجهه وجهه وجهه وجهه وجهه وجهه وجهه وجهه

[illegible]

الفصل السابع عشر

في جنبه البيهات واجنبه عليها

١٩٤٦٦ - يجب أن يعلم بأن جنبه الدابة لا تحصر من ثلاثة أو جره إماماً أن يكون في ملك صاحب الدابة، أو في ملك غيره، أو في طريق المسلمين، فإن كان في ملك صاحب الدابة، ولم يكن صاحبها معها، فإنه لا يصح صاحبها واقفه كاتب الدابة، أو سائقه، أو طيب سبده، أو برجلها أو تصحّت سبدها، أو برجلها، أو صرست سبدها، أو كدعت، وإن كان صاحبها معه، إن كان قائفاً أو سائقاً لها، فكذلك لا يصح صاحبها في الوجوه كلها؛ لأن صاحب الدابة قيساً جنت الدابة في هذه الوجوه مسبب وليس مباشر، لأنه لم يصح منه سائق حتى يكون مباشراً، وإن اتصل به أثر فعله بواسطة فعل مختار وهو الدابة، وهذا هو حد المسبب، إلا أن المسبب بما يصح إذا كان متعدداً، ولا يصح إذا كان غير متعد، وصاحب الدابة في إقباط الدابة وسيرها ليس بمعدّ، فلا يصح، وإن كان صاحب الدابة راكباً على الدابة، والدابة يسير بين يديه، أو خلفه، وعلى عاتقه الدابة، وترمه الكعبه، ويحرم عن الميراث، وإن كدعت، أو صرست برجلها أو يدها، أو صرست بسبده، فلا ضمان؛ لأن في الوجه الأول صاحب الدابة مباشر للإقباط، لأن فعله وفعل الدابة اتصا بالمثل، فكأنما طأه بجموعته، ولهذا يجب على الزكيات الكفارة إذا وطئت الدابة يدها برجلها، ويحرم من الميراث، والماتر ضمان سواء كان معدداً أو لم يكن.

أما في الوجه الثاني صاحب الدابة مسبب؛ لأنه لم يصح منه سائق، والمسبب إما يصح إذا كان متديداً، وهو ليس بمعدّ يسير الدابة في ملك

أما إذا كان جنبه الدابة في ملك غير صاحب الدابة، فهذا على وجهين، إما إن دخلت في ملك الغير من غير إدخال صاحبها، بأن كانت معدّته، وفي هذا الوجه لا ضمان على صاحبها، وإما إن دخلت بإدخال صاحبها، وفي هذا الوجه صاحب الدابة ضامن في الوجوه كلها، سواء كانت واحدة أو سائده، وسواء كان صاحبها معها ليسوقها

أو يهودها، أو كان راكب عليها، لأن صاحب الدابة في بعضها مبسوط وفي بعضها
مبني متقدماً إذ ليس له إيقاد، فلهذا وجب في ذلك الأمر

وأنه إذا كان له حنابة الدابة في طريق السلمين فقد عني وجوب إن كانت الدابة
واقفة في طريق السلمين، ومنها صاحبها، فصاحب الدابة حاصر ما سبق بعمل الدابة في
الوجوه كلها، لأن بهما الدابة على الطريق صار مسبباً بحدوث وهو مسبب في هذا
السبب، إذ ليس به فعل طريق السلمين، بل يقع الدابة، لأن الطريق كمنعك والسر لا
لإيقاد وإن كانت سائره، وبم يكن صاحبها معها، فإن سارت بمرسال صاحبها
فصاحبها حاصر ما دام يسير في وجهها ذلك لم تسر من قبل ولا، لأن إرسال الدابة في
طريق السلمين بلا حائط يحفظ بسبب الإلتفاف، وهو مسبب في هذا السبب، ما تولى
به يكون مضروباً، وبذلك سارت لا بسبب صاحبها وإن كان بذلك، فلا ضمان على
صاحبها في الضرر كذا، وإن كان صاحبها معها وهي تسير، فإن كان صاحبها راكباً
عليها، فما وطلب يدها، أو رجوها، أو كانت معها، فما حجب حاصر لذلك، لأن
بها وطلب يدها أو رجوها، فما حجب حاصر لذلك، وفيه كذا، وبها صاحبها
مسبب لأنه يكره حفظ الدابة عنه، لأن الإلتفات يكون من عيبه، لو يمكن إبطال الدابة عن
اللتفات، وبهذا مطلب من الدابة، والمضروب عما إذا كان قائداً بها، فظهر الخواص فيما إذا
كان راكباً عليها

من قبل يسمى لا يضمن صاحب الدابة في هذه الصورة، لأنه غير متقدماً، لأن
الضرر في طريق السلمين كما به الضرر في ملكه، ولهذا لا يضمن ما يحدث بمرحلتها أو
خبره بالبيها في هذه الصورة

فأجرت طريق السلمين ينبغي ملكه من وجهه، بحيث إن الضرر كذا مباح في
الطريق كما هو مباح به في ملكه، وبهذا ملك الممر من حجب إله ليس له في طريق
السلمين ملك بطلن له التصرف فيه فوهنا عني السبب خطيما كما كان فيه مسبباً
للإلتفاف، فبطل إن كان مسبباً بحدوث الدابة ولا ضرر عنه، وبهذا مسبقاً، وذلك
كالإلتفات في حق الراتب والمطعم واليدين والرخص، والى كذا من حق الثابت، لأن كل ذلك

يقول بن عيسى، وحمل في حي هذه الأشياء طريق المسلمين معناه تحت عهده وقد
 فأكبر حسنة لا يمكن حفظ الدابة والفتور عنه، لا يفسد منه شيئاً، وذلك كالقنطرة
 مازح والفتور بالدابة، لأن اسكنه مازح جل وانفسرت بالدابة يكون و... ثم اترك
 والفتور لا يكون بن عيسى وحمل في حي انفسره. حصر بالدابة في حي انفسره
 والفتور طريق المسلمين معناه منكم

والفتور السابق من بعض النسخة احتج المصنف وذكر معناه، حمله في
 الأعمال ما يفر على القلب

وحمل ثوب من قال بأنه يقصر أي انفسره يكون بن عيسى السابق، فحيثما يوجد
 الفتور عن اسلف، اسلف المصنف عن الفتور، وإلى هذا ذهب شيخ أبو حنيفة القنطرة
 وحمل في حي انفسره

وحمل من من لا يصبر إلى الأمر كما عتيم أن يصح لكون بن عيسى السابق
 لأنه لا يمكن الاحتفاظ من ذلك، فإنه ليس على وحمل بدابة من، يمكنه مع الفتور عن
 ذلك معالفة الكد، فإنه يكاد يزدجر التفتير، والفتور عنه فكن، فإن من هم الفتور
 للجهل، وبه يعدم الراكب، والمفتور عن مع الفتور سي (دعكم)، وإلى هذا يقول بن
 صالح

١٩٦٥ - ١٩٦٥ - ١٩٦٥ - ١٩٦٥ - ١٩٦٥ - ١٩٦٥ - ١٩٦٥ - ١٩٦٥ - ١٩٦٥ - ١٩٦٥
 يفتقر إلى سيرها في حيز، أو سائر الدابة، معطى إسناد بذلك، فلا غنى عن عليه لأنه
 مسد للفتور، وليس بعد فيه، لأنه لا يمكن الاحتفاظ والتحرر من ذلك، وكذلك له
 وقعت الحوادث والفتور، فإذا أوقفه صاحب لغير ذلك، فبذلك ورائف، معطى بها
 إسناد، وهو حسن

والفتور وهو أنه يسير من وسعه حيزه الفتور هو الركب، ولا يصح عن الحروف
 بذلك، فرب من الدواب لا تروى، ولا تقول إلا بعد الحروف، فلا يجب على صاحبها
 العناية من ذلك، فلا يكون معطى في ذلك، فأما في وسعه أن لا يوقفها لغير الحيوان،
 والفتور لا يكون في ذلك، ويكون معطى في ذلك، فبذلك لا يكون معطى في ذلك
 معطى في ذلك

١٩٦٦ و.د. صدر عن قاعة في طريق المسلمين - ماصابا ببيت أو بر حلقه م.ة

أبو حنيفة أصمير، خلف عيين، بسواد، أو ثمار عسل، فالحمد متاع الدنيا، ثم يهضم، ويطبخ
كأن حجر كبير، عسل، والعرق فيه لا يمكن حبه بدوات عسل، ويطبخ، يطبخ
الصغير والولد، والفجر، فلا يجد عليه الصبغة عن هذا، ولا يصير منه شيء شوك الصبغة
لما صبه الخلوب عن مرر، عسل الحجر الكبير، كوك، حنظل، عسل، الخلوب، ويطبخ
شوك الصبغة منه بدوات يهضم، ويطبخ، أو يجمع على أنه يهضم في ذلك كله

١٩٤٦- وهو المذمور، أي من الخلفاء الذين جحدوا على باب المسجد الأعظم أو على

عندما يستعد من عند الحليين، عتصم يرحلها (يسأها) فهو صام، وهو نظير إيقافه
 في اللغة في أطراف. لأنه ليس يأخذ في شيء إنما في هذا صاع، فيصير معانيها
 بالإيقاف. عندئذ منه يكون مصيوتا عليه

قَالَ وَإِنْ كَانَ لَا يَجْعَلُ الْمُتَمَنِّي عِنْدَ ذَلِكَ مُسْتَحْدًا مَوْجِبًا لِمَعْرُوفٍ مَعْدُومٍ،
فَلَا ضَمَامَ عَلَيْهِ، لَمَّا أَهْرَبَتْ فِي وَفْوِهَا، ثُمَّ خَلَّتْ حَبَّ فِي ذَلِكَ غَرْفًا، لَا الْإِمَامَ إِذَا
حَمَلَتْ بَعْضَ أَهْلِهَا لِيُؤْتِيَ دَرَاهِمَ، فَكَانَ تَطْلُعُهُمْ ذَلِكَ الْمَدْرَ، وَالْإِمَامُ يُطْعِمُ بَعْضَ
أَهْلِيهِ دَرَاهِمَ بِمَنْعِهِمْ، فَهَذَا الْإِخْلَافُ عَالِدٌ، فَلَا يَكُونُ سَبَّ عَمَلًا

وَمَنْ لَوْ ظَفَرَ دَابَّةً فِي سَوَاقِ الْوَدَّ مَرَّ مَرَّةً لَأَمْسَكَهُنَّ عَلَى صَبْرٍ، لَا يُلَاقِي
تَوَكُّلَ إِنْسَانٍ فِي إِيْتِافِ الدَّرَابِ فِي ذَلِكَ، وَمَا كَدُّ رَأْسِ الْإِمَامِ لَا يَهَيِّجُ صَبْرَهُ،
وَعَلَيْهِمَا السَّلَامُ دَائِبًا دَائِمًا

وَمِنْ دَوَائِبِ دَاهِ عَمِي بَابُ الْمَسْطُورَةِ وَقَدْ يَوْجِبُ الْمَوَاقِفَ عَلَى بَابِهِ ، قَالَ مُحَمَّدٌ
 . حَمْدُهُ فَتَعْرِضُ لَهُ ، وَأَصْدَاقُ الْإِيمَانِ ، مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَرَى بَابَ الْمَسْطُورَةِ مِثْلَ
 مَوْجِبِ الْمَوَاقِفِ حَتَّى يَبَاحَ

٩١٦٨ - ويدا أرفع الرحلي داه في لرس لو دار مشدو كه بيه ويبي عيرهم نو،
أصابت شوتا بندا و دحل، فالعيس أريصعي النصب عند "نمعي مالكي"، ألامري
أه نو حفرين، في دار مشدو، أريصعي في دلوته ٤٩ = ١٨٠ = ١٩٠ = ٢٠٠ = ٢١٠ = ٢٢٠ = ٢٣٠ = ٢٤٠ = ٢٥٠ = ٢٦٠ = ٢٧٠ = ٢٨٠ = ٢٩٠ = ٣٠٠ = ٣١٠ = ٣٢٠ = ٣٣٠ = ٣٤٠ = ٣٥٠ = ٣٦٠ = ٣٧٠ = ٣٨٠ = ٣٩٠ = ٤٠٠ = ٤١٠ = ٤٢٠ = ٤٣٠ = ٤٤٠ = ٤٥٠ = ٤٦٠ = ٤٧٠ = ٤٨٠ = ٤٩٠ = ٥٠٠ = ٥١٠ = ٥٢٠ = ٥٣٠ = ٥٤٠ = ٥٥٠ = ٥٦٠ = ٥٧٠ = ٥٨٠ = ٥٩٠ = ٦٠٠ = ٦١٠ = ٦٢٠ = ٦٣٠ = ٦٤٠ = ٦٥٠ = ٦٦٠ = ٦٧٠ = ٦٨٠ = ٦٩٠ = ٧٠٠ = ٧١٠ = ٧٢٠ = ٧٣٠ = ٧٤٠ = ٧٥٠ = ٧٦٠ = ٧٧٠ = ٧٨٠ = ٧٩٠ = ٨٠٠ = ٨١٠ = ٨٢٠ = ٨٣٠ = ٨٤٠ = ٨٥٠ = ٨٦٠ = ٨٧٠ = ٨٨٠ = ٨٩٠ = ٩٠٠ = ٩١٠ = ٩٢٠ = ٩٣٠ = ٩٤٠ = ٩٥٠ = ٩٦٠ = ٩٧٠ = ٩٨٠ = ٩٩٠ = ١٠٠٠ = ١٠١٠ = ١٠٢٠ = ١٠٣٠ = ١٠٤٠ = ١٠٥٠ = ١٠٦٠ = ١٠٧٠ = ١٠٨٠ = ١٠٩٠ = ١١٠٠ = ١١١٠ = ١١٢٠ = ١١٣٠ = ١١٤٠ = ١١٥٠ = ١١٦٠ = ١١٧٠ = ١١٨٠ = ١١٩٠ = ١٢٠٠ = ١٢١٠ = ١٢٢٠ = ١٢٣٠ = ١٢٤٠ = ١٢٥٠ = ١٢٦٠ = ١٢٧٠ = ١٢٨٠ = ١٢٩٠ = ١٣٠٠ = ١٣١٠ = ١٣٢٠ = ١٣٣٠ = ١٣٤٠ = ١٣٥٠ = ١٣٦٠ = ١٣٧٠ = ١٣٨٠ = ١٣٩٠ = ١٤٠٠ = ١٤١٠ = ١٤٢٠ = ١٤٣٠ = ١٤٤٠ = ١٤٥٠ = ١٤٦٠ = ١٤٧٠ = ١٤٨٠ = ١٤٩٠ = ١٥٠٠ = ١٥١٠ = ١٥٢٠ = ١٥٣٠ = ١٥٤٠ = ١٥٥٠ = ١٥٦٠ = ١٥٧٠ = ١٥٨٠ = ١٥٩٠ = ١٦٠٠ = ١٦١٠ = ١٦٢٠ = ١٦٣٠ = ١٦٤٠ = ١٦٥٠ = ١٦٦٠ = ١٦٧٠ = ١٦٨٠ = ١٦٩٠ = ١٧٠٠ = ١٧١٠ = ١٧٢٠ = ١٧٣٠ = ١٧٤٠ = ١٧٥٠ = ١٧٦٠ = ١٧٧٠ = ١٧٨٠ = ١٧٩٠ = ١٨٠٠ = ١٨١٠ = ١٨٢٠ = ١٨٣٠ = ١٨٤٠ = ١٨٥٠ = ١٨٦٠ = ١٨٧٠ = ١٨٨٠ = ١٨٩٠ = ١٩٠٠ = ١٩١٠ = ١٩٢٠ = ١٩٣٠ = ١٩٤٠ = ١٩٥٠ = ١٩٦٠ = ١٩٧٠ = ١٩٨٠ = ١٩٩٠ = ٢٠٠٠ = ٢٠١٠ = ٢٠٢٠ = ٢٠٣٠ = ٢٠٤٠ = ٢٠٥٠ = ٢٠٦٠ = ٢٠٧٠ = ٢٠٨٠ = ٢٠٩٠ = ٢١٠٠ = ٢١١٠ = ٢١٢٠ = ٢١٣٠ = ٢١٤٠ = ٢١٥٠ = ٢١٦٠ = ٢١٧٠ = ٢١٨٠ = ٢١٩٠ = ٢٢٠٠ = ٢٢١٠ = ٢٢٢٠ = ٢٢٣٠ = ٢٢٤٠ = ٢٢٥٠ = ٢٢٦٠ = ٢٢٧٠ = ٢٢٨٠ = ٢٢٩٠ = ٢٣٠٠ = ٢٣١٠ = ٢٣٢٠ = ٢٣٣٠ = ٢٣٤٠ = ٢٣٥٠ = ٢٣٦٠ = ٢٣٧٠ = ٢٣٨٠ = ٢٣٩٠ = ٢٤٠٠ = ٢٤١٠ = ٢٤٢٠ = ٢٤٣٠ = ٢٤٤٠ = ٢٤٥٠ = ٢٤٦٠ = ٢٤٧٠ = ٢٤٨٠ = ٢٤٩٠ = ٢٥٠٠ = ٢٥١٠ = ٢٥٢٠ = ٢٥٣٠ = ٢٥٤٠ = ٢٥٥٠ = ٢٥٦٠ = ٢٥٧٠ = ٢٥٨٠ = ٢٥٩٠ = ٢٦٠٠ = ٢٦١٠ = ٢٦٢٠ = ٢٦٣٠ = ٢٦٤٠ = ٢٦٥٠ = ٢٦٦٠ = ٢٦٧٠ = ٢٦٨٠ = ٢٦٩٠ = ٢٧٠٠ = ٢٧١٠ = ٢٧٢٠ = ٢٧٣٠ = ٢٧٤٠ = ٢٧٥٠ = ٢٧٦٠ = ٢٧٧٠ = ٢٧٨٠ = ٢٧٩٠ = ٢٨٠٠ = ٢٨١٠ = ٢٨٢٠ = ٢٨٣٠ = ٢٨٤٠ = ٢٨٥٠ = ٢٨٦٠ = ٢٨٧٠ = ٢٨٨٠ = ٢٨٩٠ = ٢٩٠٠ = ٢٩١٠ = ٢٩٢٠ = ٢٩٣٠ = ٢٩٤٠ = ٢٩٥٠ = ٢٩٦٠ = ٢٩٧٠ = ٢٩٨٠ = ٢٩٩٠ = ٣٠٠٠ = ٣٠١٠ = ٣٠٢٠ = ٣٠٣٠ = ٣٠٤٠ = ٣٠٥٠ = ٣٠٦٠ = ٣٠٧٠ = ٣٠٨٠ = ٣٠٩٠ = ٣١٠٠ = ٣١١٠ = ٣١٢٠ = ٣١٣٠ = ٣١٤٠ = ٣١٥٠ = ٣١٦٠ = ٣١٧٠ = ٣١٨٠ = ٣١٩٠ = ٣٢٠٠ = ٣٢١٠ = ٣٢٢٠ = ٣٢٣٠ = ٣٢٤٠ = ٣٢٥٠ = ٣٢٦٠ = ٣٢٧٠ = ٣٢٨٠ = ٣٢٩٠ = ٣٣٠٠ = ٣٣١٠ = ٣٣٢٠ = ٣٣٣٠ = ٣٣٤٠ = ٣٣٥٠ = ٣٣٦٠ = ٣٣٧٠ = ٣٣٨٠ = ٣٣٩٠ = ٣٤٠٠ = ٣٤١٠ = ٣٤٢٠ = ٣٤٣٠ = ٣٤٤٠ = ٣٤٥٠ = ٣٤٦٠ = ٣٤٧٠ = ٣٤٨٠ = ٣٤٩٠ = ٣٥٠٠ = ٣٥١٠ = ٣٥٢٠ = ٣٥٣٠ = ٣٥٤٠ = ٣٥٥٠ = ٣٥٦٠ = ٣٥٧٠ = ٣٥٨٠ = ٣٥٩٠ = ٣٦٠٠ = ٣٦١٠ = ٣٦٢٠ = ٣٦٣٠ = ٣٦٤٠ = ٣٦٥٠ = ٣٦٦٠ = ٣٦٧٠ = ٣٦٨٠ = ٣٦٩٠ = ٣٧٠٠ = ٣٧١٠ = ٣٧٢٠ = ٣٧٣٠ = ٣٧٤٠ = ٣٧٥٠ = ٣٧٦٠ = ٣٧٧٠ = ٣٧٨٠ = ٣٧٩٠ = ٣٨٠٠ = ٣٨١٠ = ٣٨٢٠ = ٣٨٣٠ = ٣٨٤٠ = ٣٨٥٠ = ٣٨٦٠ = ٣٨٧٠ = ٣٨٨٠ = ٣٨٩٠ = ٣٩٠٠ = ٣٩١٠ = ٣٩٢٠ = ٣٩٣٠ = ٣٩٤٠ = ٣٩٥٠ = ٣٩٦٠ = ٣٩٧٠ = ٣٩٨٠ = ٣٩٩٠ = ٤٠٠٠ = ٤٠١٠ = ٤٠٢٠ = ٤٠٣٠ = ٤٠٤٠ = ٤٠٥٠ = ٤٠٦٠ = ٤٠٧٠ = ٤٠٨٠ = ٤٠٩٠ = ٤١٠٠ = ٤١١٠ = ٤١٢٠ = ٤١٣٠ = ٤١٤٠ = ٤١٥٠ = ٤١٦٠ = ٤١٧٠ = ٤١٨٠ = ٤١٩٠ = ٤٢٠٠ = ٤٢١٠ = ٤٢٢٠ = ٤٢٣٠ = ٤٢٤٠ = ٤٢٥٠ = ٤٢٦٠ = ٤٢٧٠ = ٤٢٨٠ = ٤٢٩٠ = ٤٣٠٠ = ٤٣١٠ = ٤٣٢٠ = ٤٣٣٠

من متنجس من قاذور ديموله الركب والساكن والدواب في الصحن حاله
الانقراض، حاشا حاله الا حشاغ - فاحشاق لا يحسن من وطش الداب مع لم اقص - لان
الركب مبسر والساكن مست - والمكب لا يضر مع اداسر كالصانع مع الحافر، ونكر
هذا لا يصح، فإذ محسنا رحيمة الله ذكر في الأصح - أن سراكب إذا مر آخره فحس
الذبة، فلو حدث إسباتا كان الصحن عتيقا، وعقل فعال - لأن الساجس مستق، - الآخر
ركب، - بعد من سبقت أن الركب والساكن في صحن من وطش الدابة مسر كذا، ولا
يحتسب به الركب، فالوجه في ذلك أن المسب مع المباشر لا يحسن - وإن كان السب
سيفا لا يعمل في الإزالة، مني المرد عن المسب كس في الحفر، فإذ حفره تفرده لا
يوجب التفتيح من ماله يوجد المذبح الذي هو مبسر، لإزالة بقعة أن ظهر إذا كان لا
يعمل في حفره لا يفسده، وهو يرفع حذر عمل به في الإزالة وحكمه، وهو
الثالث مضاد إلى الرابع من كان المذبح عتيقا بالحق، وإن كان يولا الحفر فكان لا يتلف
ماتد مع

هذا كيف قد روي في سبعة متروكة من قطعان إذا حذر رجل، وطرح فيها من رثا،
فقد رث السبعة، كان المذبح - أنه على الثاني وصح من الرثا، وإن كان يولا ما تقدم
من الأحكام كان لا يضر في السبعة مالم يترثه، لأن ما تقدم من الأحكام بالمرادة لم يكن
موجباً للتفتيح، بل قد عزم في الإزالة التي ترثه، وحذر الله من مع حكمه وهو المرق
حفظ إلى وجميع المثل

وقد في مسألة الحفر، وإذا حفر عمل الحفر في إزالة مضادا إلى المذبح
كان المذبح هو حذر نفسه، وإن كان المذبح هو الحافر، كان المذبح حذر نفسه، ولم
يحب على غيره، كذا هنا

فما الركب من ماله بالمرادة عامل في إزالة ما وطش القاذور من غير ماله،
وكذا السوق بالمرادة من غير أن يحسبها الإنسان، وكذا حسن الدابة بالمرادة عامل
في إزالة ما وطش الدابة من غير أن يكون على الدابة الركب، وإن كان كل واحد
منهما عاملا في إزالة عند الانقراض، فإذا أحتمل بهما بصفات عمل السوق في
الإزالة والركب، وفيه نصف مضافا إلى ما وطشها كما يجب بمسرة - يجب

مستحب، وحاميه الصدور مذهبهم، ولا يكره على الناس والمسلمين
مستحب، وعلى الزانية الكفر لأنه باطل

١٩٤٧ هـ. كتاب رحلي يسير على اقلية في بلاد العرب - يدعى بلاد
الراكب و هو من كتب همدان وهو يسير على همدان على ان يحس ان
محبته وادبه ١٠٠٠ ربح لا يراى له امر بانفسه في ذلك بقدره بحس همدان
انده و لو انه صاحب يداه بحسب بكه لا يسبح اح سبر ، ففهم ، ربما لا يضمن
لان التفقه على ان يصيب الركب ، كذا هو و هو وظيف رحلا في سيره و هو يحسها
على انهم اتركوا يداه كاتب لده عابدها فصفاة في الود في قول الحق ، وقد
مر بها ، ولا يجمع اليه احس علم ثم اكتب ، وان كان يحس بأمر له ، ان لا اكتب
لنر له احس ، رالحس على ان الامتد في الحسنة معه بكر ، في سروده الامر
بشعره بالامر والامر .

والفائدة أن الحسن عبيداً، فله صلات لمصلحة غيره الحسن فهو في رتبته يستحقه، ولأنه لو كان عبيداً، لم يجز له أن يملك ما لا بد له من عبيده، فله صلات لنفسه، وللحسين صلات، ولله صلات، فله صلات، وكذلك إذا كان له عبيد، فله صلات، والله أعلم بالصواب.

[illegible]

ومن المتعلمين، من هو عليه حظ من علمه في بعض النواحي، أما حق العلم
فما كان له من حظ من ذلك على ما ينبغي أن يكون.

الموجود مذكور به ، بموجب العقد المأمور لا يرجع على الأمرى كخلفه من التصالح ، لأن استعمال العقد هنا حصل بابت التوكلي ، لأن سوى ثباته عليه ، داخل تحت الإدراك بالتصالح ، لأنه من أعمال التصالح ، لأن لتجديده من قبله ، بعضه بعضا ، من استعمال عقد التصالح ، فإنه ، مما نحن العدم من صحتها ، خاصة الاستعمال يكون قرار ذلك على التوكلي ، والجواب عن الأمر سوى إسناده وقوده على طبع الطوبى ، الأمر بحسبها .

[illegible]

الوجه الثاني إما كان العبد المأمور مأموراً ، ولأمر مأمور ، وفي هذا الوجه أيضاً القصاص عليه في عقهها ، وقد أضحى حولى الأمر ، وقد يصفى العبد ، يرجع بتقصيد عبده على الأمر بمثلان الفهمين الأول ، والرجوع في مثل آخر في الفصل الأول الأمر ، يستعمل عبد الله ، وغير الفصل الثاني استعمال غير ذلك

الوجه الثالث : ان كان محجوبين ، وفي هذه الناحية النسيان عليهما ، وفي
 دقيقتي أيضا

ولما دفع موسى عبده منصور عبده، لوجهه بصف اليد، لا يرجع على العبد
الأمر في الحال سره. وقد عسى يرجع عليه بمسحة، وهذا لأن موسى المنصور لا يرجع
عسى الأمر يرجع سبب الأمر، والأمر قول، ولم يجز أن يرجع بصفان القبول للحق،
وغير أخذ به بعد العنق بحال ما إذا كان الأمر مأذوناً، لأن المأذون يزاحم بصفان
القول للحال كذا.

الرجوع الرابع إلى كتاب الأمر مسجوداً عليه، وأما من مدبر، وفي هذا الوجه الضمان عليهم في عتقهم أيضاً، وإنما دفع مولى المريد نصف عبده، أو ثلثه، لا يرجع على الله الأمر، لأن المال ولاه الله تعالى، وإن لم يعمل به العبد، لأن الله استعمله بإذن مولاه، لا يذكر، أن المصنف دخل تحت الآية في التجارة.

فصل في بيان ما من سحر ورمز والقصد لا يعلم به ، رخصته في حساب ذلك
 كسب بطلان التمسك به من جهة القائلين بالربط ، وإن كان ذلك من جهة منحصرا
 الإختلاف ، وهو مستمد من ذلك ، لأن الربط في القيد من جهة المصحب من حيث
 لأن التمسك به نفس بالربط ، واعتبر بالعبادة فهو سحر ، فإنه من القصد به أنه
 التمسك به من جهة ، ويحتمل قصدته على أساسه ، ثم يجب أن يحتمل
 القصد ، فإنه من حيث هو سحر ، لأن من قصد سحره ، وسحره من حيث هو لا يختلف
 في سحره وخبره بالهيم

وهو يرجع على علمه من أنه يظهر من علمه بالربط لا يربط ، لأن الربط هو
 الذي لو كان من جهة الربط ، ولولا ذلك لم يكن من حيث هو سحر ، ثم ينشأ من
 رخصته في الخلق الصريح بما يدور في ذهنه ، فالنظر في ذلك لا يربط
 في سحره ، فإنه من جهة القطر

وهو يعرف بطلب السحر في الخطر ، وإن كان لا يربط به الربط ، فغايته التمسك
 بعد الربط ، لأن جهة التمسك به من جهة الربط ، فغايته التمسك به ، وإن كان
 المقصد من سحره ، كما يدور في ذهنه ، فغايته التمسك به ، فإنه يعلم التمسك به
 هذا لا يربط به ، فغايته التمسك به ، فغايته التمسك به ، فإنه يعلم التمسك به
 التمسك به ، فإنه لا يربط به ، فإنه لا يربط به ، فإنه لا يربط به ، فإنه لا يربط به
 غير سحر ، فإنه لا يربط به ، فإنه لا يربط به ، فإنه لا يربط به ، فإنه لا يربط به

فصل في بيان ما من سحر ورمز والقصد لا يعلم به ، رخصته في حساب ذلك
 كسب بطلان التمسك به من جهة القائلين بالربط ، وإن كان ذلك من جهة منحصرا
 الإختلاف ، وهو مستمد من ذلك ، لأن الربط في القيد من جهة المصحب من حيث
 لأن التمسك به نفس بالربط ، واعتبر بالعبادة فهو سحر ، فإنه من القصد به أنه
 التمسك به من جهة ، ويحتمل قصدته على أساسه ، ثم يجب أن يحتمل
 القصد ، فإنه من حيث هو سحر ، لأن من قصد سحره ، وسحره من حيث هو لا يختلف
 في سحره وخبره بالهيم

١٩٤٨٢ روى الشيخان ، وأما من جهة علمه ، فإنه من جهة علمه ، فإنه من جهة علمه ، فإنه من جهة علمه
 سحره وأما من جهة علمه ، فإنه من جهة علمه ، فإنه من جهة علمه ، فإنه من جهة علمه ، فإنه من جهة علمه
 الكفره

وإنما إذا لم يكن علم الله في الظن، فثبت ما ثبت، وصحة رجس، وإن كان بعد
رجل، ثم لما كان، صرح في قوله: «وإنما إذا لم يكن علم الله في الظن، فثبت ما ثبت، وصحة رجس، وإن كان بعد»
الخط، ومنه أن كان، وصحة ما لا يثبت إلا بالعلم، وهو مذهبنا، وهذا
ولا يثبت علمي للرجس، لأنه بحسب ما في قوله: «وإنما إذا لم يكن علم الله في الظن، فثبت ما ثبت، وصحة رجس، وإن كان بعد»

١٤٨٤- وفي الكفارة: «إذا رسل غلب أو دابة، وصح في غيره شيئاً يفسد

في الله، دون الكتب والظن»

وفي الخصال الصغير: «إن أوسر مذهب، وفي بعض نسخ من نسخ

خبره، وأما في بعض النسخ، فلا يثبت علم الله في

فإن في الخصال الصغير: «وذلك إذا أرسل الله ما لا يثبت علم الله في

الكتاب، في الله، «وذلك إذا أرسل الله ما لا يثبت علم الله في

لديهم إلا أن يصدق، وفي خبر جناب الأئمة، «وذلك إذا أرسل الله ما لا يثبت علم الله في

يضمي من قول أبي حمزة، رحمه الله، «وذلك إذا أرسل الله ما لا يثبت علم الله في

يضاهي فعلهم إلى مرس، «وذلك إذا أرسل الله ما لا يثبت علم الله في

يضمي من قول أبي حمزة، رحمه الله، «وذلك إذا أرسل الله ما لا يثبت علم الله في

الكتاب دون الكتاب

ولعمري إن كان من السور كذا، «وذلك إذا أرسل الله ما لا يثبت علم الله في

فهم سورة، «وذلك إذا أرسل الله ما لا يثبت علم الله في

محمود عليه من جهته، فأضيف معه إليه فيه، «وذلك إذا أرسل الله ما لا يثبت علم الله في

الكتاب، «وذلك إذا أرسل الله ما لا يثبت علم الله في

وفي نسخة من نسخة الله، «وذلك إذا أرسل الله ما لا يثبت علم الله في

سورة، «وذلك إذا أرسل الله ما لا يثبت علم الله في

يتم من على الأرم، «وذلك إذا أرسل الله ما لا يثبت علم الله في

الكتاب، «وذلك إذا أرسل الله ما لا يثبت علم الله في

وذلك، «وذلك إذا أرسل الله ما لا يثبت علم الله في

وإذ أرادتم قتله، ثم ساروا، فأصابته شجرة، فلا صبيان على مرسى، ولا على
 طريق، أما على مرسى فلأن إرسانه قد قطع له الزناد يرد الزناد، وأما على الطريق فلأن
 الزناد من الزناد نسيب للذئبة، وبكى في وجه آخر، فاصطع بوقوفها، كما تصطع إرسال
 الأول بوقوفها، وإذا أردت ولم تقف ومضت في الوجه الذي رده الزناد إليه، فأصاب
 شجرة، فلا صبيان على الزناد لأنها مطوية يرد الزناد، فمادام وهي في وجه الزناد يكون
 الزناد مطوية، لا يكون سيرة مضافاً إليه

والجواب فيما إذا أصيب الفقه روح إنساناً بعد ما أرسنها مالت في وجهها، أو
 بعد ما انقلب كالجواب فيما إذا أصابت آدمياً إذ المعنى لا يرجع الفصل، وحكى عن
 الشيخ الإمام أن بكر محمد بن الفضل الميخاوي حين أرسى بقرة من العربى إلى أرضه
 فدخل في بئر غيره فأكل إن كان له طريق غير ذلك لا يصح، وإن لم يكن له طريق غير
 ذلك يضمن، أما إذا أصرت الدابة في الرطب وأفسدت ربيعاً، أو تدهأت في
 الرعي، فأفسدت ربيعاً، فلا ضمان، وكذا البئر والكلاب، إذا سقطت منها
 من أموال الناس، فلا ضمان على صاحبها، والأصل فيه نفيه عليه سلام الخروج
 الجميع، جارية^{١٦}

١٤٤٥- وفي غصب "سوارك" صاحب طرح إذا قتل صاحب الدابة إن
 ماتت في ورعي، فأخرجها صاحبها، فأفسدت في ذلك ثم جدها، فإن لم يأمر صاحب
 طرح صاحب الدابة بالإصرار، فصاحبت الدابة ضماناً، وإن أمره بالإصرار، فلا
 ضمان عليه، هكذا اختار الفقه أبو القاسم، وكان الفقه أبو نصر يقول: الغصب في
 الوجهين جميعاً

وفي وجد دابة يسار في رعيه، فأخرجها من رعيه، فحدها بدها وأكلها، فقد
 اختلقه المشايخ فيه بمعصية أو بغيره، وهذا الدليل يبين على صاحب الرعي أن
 يخرج الدابة إذا نه أن يأمر صاحبها بالإصرار، وغال بعضهم أن أخرجها، ثم يسرها فلا
 ضمان، وإن ساقها بعد ما أخرجها، فهو ضمان، وهذا كتاب حتى انتجح لإمام أبو بكر
 محمد بن الفضل، والمصنف إمام علي بن الحسين، وكان الفقه أبو نصر الذي يوسى

يعود إلى سألها بعد ما أخبر بها التي موصح يأمر خلوة معها ، فلا تفتعل ، وإن قال أكثر من ذلك ، فهو ضامن ، والتمتوى على ما احتاره العصى ، وهذا ضربا من ضربه لسائل في كتاب العصب

٩٤٨٦ - روى في تباري عتلى سئل عن رجل ضارب في رعه ثوبين بلاء ، فاستبها إلى مريضة ، ومن اتبها لأهل فريته ، فإذ كان يطلب يد رجل أحسبها القريض وهرب لأخر ربه ، ثم يظفر به ، هل قصحه أن يظال به بفساده وثبته ؟ قال : إن لم يدار على من يشهد عني عنه ، إنما تحله مريده على ما كان به بطرس إلا أن يكون لها أعداء ، ومن مثله أن يبيده من صاحبه ، فيجب عليه الضمان فليس به أوابت إلا أن هذا ما رأه ، فقال : لا ، لأن الأثر من أهل مريده كان حكمه حكمه ، وأما الإتيان به في القدرة عليه عني أنه يأخذه ، أو يحبس في مريده ثوبين على ما كان ضامن ، وإن لم يجد من يشهد في ذلك حرامه ، وإن كان الثوب لأهل فريته ، وأخبره من ربه ، ولم يرد عني ذلك ، لا يضمن ، أو صاع الثوب ، وإن ساقه بعد ما خرج من رعه فليس به لأن حكمه ما يكون لأهل فريته من الثوب لا يكون في الثوب حكم اللطخ ، وإنما يكون حكمه حكم اللطخ في السيل ، أما في الثوب حكمه حكم العصب يضمن شهد أم لم يشهد ؟ لأن الثوب إذا كان لأهل ربه لا يضاف على التضياع في السيل ، وإذا بحدت عليه التضياع في السيل

٩٤٨٧ - الرعي إذا وجد في صرحه يقره اجنبية ، فظروا له ما يخرج عن صرحه ، قاله هجران عنه

٩٤٨٨ - إذا وجد في كرمه ، أو رعه دابة حرة ، فعد أسداسه ، فحسبها صاحب الكرم ، والرعي ، فهلك صاحب الكرم أو الفروع بسبب : لأنه ليس له ولاية على الجليس

٩٤٨٩ - إذا دخل دابة في دار رجل يخبر إمامه ، فأخبر بها صاحب الدار فهلك لا يضمن ، ولو رشح ثوبا في بيت رجل بعير إمامه فزعم به صاحب البيت ، وكان ذلك حال غيبه الثالث ، ضمن قيمة الثوب ، لأنه قرب إمامه في بيته بصره ، فكان له دفعه عن

فمنه بإخراج الدابة، أما كان الموب في بيته لا يصبر به، فلا يكون له ولا به إخراج التوب، فيصير باخر منه صاماً به

١٩٩٠- راجع له كتاب عموري قرية، كما عر به من حصه، وعامل المقر به أن يقتلوا هذا الكلب، فإن كان حص "إنما فعله، فإن كان ذلك نيس لنقدم على صاحبه، فلا صمد، وقد كان بعد التقدم على صاحبه، فعليه الصمد عرلة الخياط المتأخر إدا...، وهذا لأنه على هذا المذهب، فهو كذا، ذكره أسأله في فتوى سمرقنديان، وقد كسبه مع أساتذته من هذا الخبر في كتاب الأسس الجلية على الدابة، ذكر في كتابي أسس سمرقند، قال: بعض مساجد، قطع لرجل يدوية غير يرمه دابة لا يوكي خبثه فمس قيسه، ولا يخل بال على قول أبي حنيفة رحمه الله بعد قرب الدابة، بأن أن نأخذها ولا نصمه، وإنما أن نأخذها به، ونصمه كما قال أبو حنيفة رحمه الله بمرقأ عيسى عبد

والفرق بين العبد وقد ينسج به بعد فقه لعبيد، هو دفع إلى انوس حجة تعد بحصل له الفسه مع العبد، وبعض منافع، أما السام التي قطع رجه لا ينسج بها بوجه من الر حواء، فهي كالكالك، فإن كانت اللابة مأكولاً للعبد، فذلك باختيار إن شاء نفسه هبتها، وترجها عن العاصب، وإن شاء أخذها، وضحه النقصان، هكذا ذكر المسألة هنا.

١٩٩١- وذكر في "الرب" وقال أبو حنيفة رحمه الله إذا استهلك إنسان أنجل أو الحمار بقطع يده أو يديه، فإن شاء صاحبه فبسه قبسه وسلسه له، وإن شاء حبه ولا يقسمه شيئاً، وقال محمد رحمه الله: إن كان له فيه يده بقطع اليد، فإن شاء صمته ودفعه إليه، وإن شاء، حمله وضحه النقصان.

قيل: العرق عيسى بن أبي حنيفة رحمه الله، وهذا هو غير مأثور النجم، وإنما هو مأثور النجم بدفعه إنسان، فليس له أن يمسكه، وبأحد مصداق، ولكن إن شاء أخذ حبه، ودفعه إلى الدابح، وإن شاء أمسكه، ولا شيء له.

وأن جميع حصار غير، إنما ذلك أن يمسكه، ويصمته النقصان، لأن لتجلد فيه،

وإن فتنه فتلا، ليس له أن يسميه النقصان، وهذا النقصان لما ينشأ عن قول محمد
رحمه الله، أن من قول أبي حمزة حمزة الله ليس له أن يسميه النقصان في الرجوع
جميعاً إلى حمزة

١٤٩١ - وفي منار النعماني إذا قطع الرجل يده ذهاباً أو رطلها
كانت لا يؤكل لحمه ١١٠ من حمى به تها، وليس بمالك أن يترك الدية، ويصم
النقصان، وإن كانت مأكول اللحم كالشعر والعمير والغير فكذلك في ظاهر الرواية
وعلى بعض مسايخ أن نأخذ في هذا الفصل - خبر إن ما صبه جميع النقصان،
ودفع الدية إليه، وإن ما أسكبه وقبضه النقصان، والعمير على ظاهر الرواية

١٤٩٢ - في بعض النسخ النقصان أو عصب دابة فقطع يده أو
حلقه، فله عيب أن يضمن المصائب قيمتها، بخلاف ما هو مذهب عبد الله أو حاربه،
وقطع يده أو رجليه، حيث يأخذه مع أقرس النقصان وإن تها

والفرق أن الذي يقطع طرفه لا يصير مسلولاً، وبداية يصير مسلولاً فقطع
طرفه، وكذلك لو كانت قرنة أو جرج، فتقطع بأحد طرفيها، أو كانت شاة فحلقها،
وهذا يؤيد ما حرمه العمير

١٤٩٣ - قال محمد رحمه الله في الحاق النقصان في شاة المصوب وقرة
الحرق ووجوه الحرق نفاً غير واحد من حمى - على أن يرفع ربع قيمتها، وهي ليقرب
قيمته، وفي الشاة ما يفسد به، ورد الأثر عن رسول الله ﷺ وعمر رضي الله عنه، على
هكذا، والمسمى به أن الشاة لا تنك إلا للأكل، فصار كأنه من الحقة، نحو هذا،
وهذا يصير النقصان غير مضر، فكذلك

ولما عبر بشاة من الدية من جهة منافع كثيره سوى لأكل وهي منفعه الذوق
والحمى، فكان شاة بالأدنى، فلا به حب نصف قيمته بتبويب الأضحية، ولشاة
الأدنى، أو حب من مضر، أنه إنما كان التقدير بربع القيمة، لأنه لا يسمع بها إلا بأربعة
أعين، فصار كمن كان له أربعة أعين فحجب في حب واحد، ربع نفسه، وانسحق
ويعمل في النقل والمير مثل المير

وفي النسخ أن من يحبس على ظهره، على من ربع حمى

ومن جهاد النفس هو ما هي يردون أو حتى أر حصار. عليه روح جميع
القبعة، وكذلك من عن الغير التي يحمل عليها روح انبياء. وان كان لا يمشي عليها.
عليه ما يقصده

ومن تولد حصار من عين الفصل: المحقق من أحد من روح القصة. ولو فقد
عن سائر أو جعل أو طبع أو كتب أو يور أو حاجة أو حصاره أو نعمة. عليه نفس
وذلك أبو يوسف رحمه الله عليه ما نفس في جميع البهائم

أو سرفقت من النار، وحدثت الريح منه القنطرة، أو غير ذلك من أحوال الريح، وحدثت القنطرة إلى أرض شريفة، فحدثت الريح القنطرة، وأما اسمها، وكان الناس في موضع العديد من خلق القنطرة، وكان يؤمن بالله من تلك القنطرة لا يحرق الريح أساس في أولئك منهم معنى خاف، فوعد الريح بالنار في مثل هذه الصورة، فلا ضمان، وإن كان الناس يترقب من الريح الناس على وجه محيط العلم بأن النار إذا اشتعلت في أرض صاحب النار يشعل في أرض غيره، وإن دعه ضمن صاحب النار.

وفي سفرات بنسب ابن جعفر أنه شرط في النار مع العرب أن يكون للريح عاصمه حتى لو لم تكن عاصمه أو القنطرة لا يجب القضاء.

١٩٤٩٧ - في تساوي أهل سمرقند، إذا أُنشئ في القنطرة من الخشب ما لا يحميه القنطرة، وأحرق فيه، وأخذت إلى يوم غير، فأمر بها، ممن كانوا أرسلوا أرضه من الماء، يمينه أنه لا يحميه، فتعدى إلى أرض غيره، وكما هو حسب على سطحه حشر ورم، أو أكثر، بعد ما علم أن الماء سيأتي إلى، أو جاره، أو إلى القنطرة جاره، وأقيم ما جاره.

١٩٤٩٨ - في تساوي عصلي رجل يمر في مكنه، أو في مكنه غيره، وهو حصل نكاح، ومفقت من أرضه على ثوب يحمي، فهو ضامن، لأن الاحتراق مضائق إليه لعدم تحسن الأرض بينه، أو القنطرة على أرض، حتى لو طرد الريح مشروبات السور، وألغيت على ثوب الإنسان لا يضمن، لأن الاحتراق ههنا مضائق إلى الريح، تذكر في المواد من أرض يمينه وحده الله.

في أرض يمينه مشايخ إن من الناس في موضع له من الأرض، فبها الريح، أو وقعت شرفة، في مثل إنسان لا يضمن، وإن مر بها في موضع، ليس له حق القنطرة، حيثما بالنار، أو القنطرة، أو الريح لا يضمن، وإن ولع به، شارة يمين.

١٩٤٩٩ - في تساوي عصلي جدار صرر حميدة على حميدة، فحدثت حشر من صرر، ومفقت على ثوب إنسان يمر في الطريق، فأحرقت يمين المائدة، كذا ذكرها، وتقدم ما ذكر في "الغرائب الشاذة" حشر جبال في دكانه.

اتخذ في حياته كبير يعين به ، والخطوب إلى جانب الطريق بحامه المستقيم ، فلو وقع
الخطوب في كبيره فارتفع على حديدته له ، ثم أخرجها ، فوضعها على سبيلها ، وضرب عليها
بما يصير أحببت من حماد ، فصار مياوما يطير من الحديدية المصممة حتى يخرج من
المسورة ، وثمن رجلا أو دابة ، أو أبقري ، أو أبقري ، أو قتل ربه ، فطرد همام ، ودية
التفصيل والعين على حاله ، ودية القرب والذمة في مال الخداد ، لأن من طار من
دق الخداد ، فهو كجديه بيده لا على عهد ، وتوأم بدق الخداد ، ولكن لمحمد ، الروح
معي ، لا على كبيره ، أو على حديدته المصممة ، وأخرجته إلى نظري حتى تفتت بستانه
، أو أسرف موبه ، أو لفتت دابة ، فهذا سمارة ، والخيار فدر ليس تسمون ، وهذا لأن
الروح هي التي حسب الدابة ، وفعلي الروح ليس بجديه من الخداد ، وحو كان الخداد
أو قد أثار على صرف خاتونه إلى جانب طريقه ، على ما يحسنه جسم ، بأن تلك المنار
يشتمن إلى جانب في الطريق ، حتى تخرقت كان ضابط على ما يمد

١٩٥٠ - قال محمد رحمه الله في الأصل : إذا اصطدم فارس به وحمل كل
واحد منهما صاحبه فهدم على وجهين الأول أن يكون خطأ ، رثه على ثلاثة
أوجه إما أن كان حربيا ، وفي هذا الوجه يجب على غافله كل واحد منهما دية
صاحبه ، وهذا استحباب ، ونقص أن يجب على غافله كل واحد منهما نصف دية
صاحبه

وجه الخامس في ذلك أن كل واحد منهما مات نفسه ، وفعلي صاحبه ، فهدم
نصف دية كل واحد منهما ، كما لو جرح كل واحد منهما صاحبه وجرحه خراجه ، وكما
لو جرح رجلان سر على ما في الضرب ، فتشاورت عليهما ، أي بد ذلك لا يبعثنا
اصطداما فكل واحد منهما أولم صاحبه باصطدامه ، أو لم نفسه أصبا ، فكان موت كل
واحد منهما مباحا إلى فعل رأي فعل صاحبه

وجه الاستحباب أن كل واحد منهما وإن مات فعلة وقع له جنة إلا أن فعله
في نفسه حصل له من دية وهو عليه في الطريق ، فلا بد من إقرار ضيقه من دية ميتا
على النفس ، ووقع في البئر ومات ، فهدم على صاحبه الخادم ، ولا يهدم

شيء من دمه وإن مات بعده وهو لحي، ويعمل الخافض لأن فعله في نفسه حصص بأمر صريح وهو لحي، فلم يدر شي من دمه باعتباره له، فكذلك هنا

فإن قيل في مسألة الخمر فعلى الماشي إذا لم يعلم بغير مباح ريس بعده، فعلى الخافض بعد، وإضافة الشك إلى فعل هو تعدد أولى، فأصعب خلاف كنه إلى عمل الخافض، فوجب كنه دية الماشي، أما في مسألة هذه فويل كل واحد منهما وهو ليس في الطريق مباح، فليس أحد المتعديين بإضافة الخلف إليه بأولى من الآخر، فأصعبا تلف كل واحد منهما إلى نفسه وفعل صاحبه، فهدر نصف دم كل واحد منهما، ألا ترى أن فعل كل واحد منهما في نفسه وفي صاحبه لو كانا محظورين كما لو جرح نفسه وصاحبه لما لم يكر أحد منهما في دفعه إلى التلف بأولى من الآخر، أصعب التلف بينهما، وكذلك هنا

قلت نعم الأمر كما قسم بين الفعلين استويا في الإضافة مع هذا إضافة تلف كل واحد منهما إلى فعل صاحبه أولى، لأن إضافة الشك إلى فعل صاحبه وصاحبه يفسد الإضافة، لأن معنى اتصال الأمر جرح، وإذا كان فعله مباحاً، لأن مباشرة الإضافة على المفسد سبب نقصان، فهو كمن يهدى أو لم يكن، كالذئب إذا انقلب على إسناده وقتله، وإضافة تلف الإنسان إلى فعله إذا كان مباحاً لا يجوز، كما في الماشي على الطريق، فكان إضافة تلف كل واحد منهما إلى فعل صاحبه أولى، وقد أصعبا تلف كل واحد منهما إلى فعل صاحبه، لم يدر شي من دم كل واحد منهما كسائر الماشي والمخافض، وإذا جرح كل واحد منهما نفسه وصاحبه، فهناك فعل كل واحد منهما محظور، وهو خواب عبد إذا جرح الرجلان يتركا على قدره الطريق أن فعل كل واحد منهما محظور

وإن قلنا عدلين، وباقى المسألة بحالها، فلا شيء لأحد ما يبرر عني صحة، لأن كل واحد من العدلين صار قاتلاً لصاحبه خطأ، وعلى صاحبه كل واحد منهما برئته، ولذا ما أتاه فقد هرب، فمن لم يعلني به الجناية، ولم يحلف بدلا، سقط الخاتمة ضرورة، وإن كان أحدهما عبداً، والآخر حراً، وباقى المسألة بحالها، فوجه على عاقلة القتل الحرة قيمة العبد، فأحد، ورثة القاتل الحرة، ويطلق حق عمر مشروب عما رواه على

انقيصة من ثمنه لأن كل واحد منهما صار مقاتلاً لصاحبه، الحر فله العبد، والعبد قتلى
الحر، وتعلق جواده العبد برأيه، فوجب قيمة العبد على صاحبه القصور، فإذا مات العبد،
بعد ذلك للحمل الذي تمس به جثته، ولكن اختلف مدلا وهو ثمنه في دمه عاقلة لقول
الحر، فيعذر من حلف به بدلا لانهم جنائيه، ويقدر ما تم بحلف بدلا يهدر جانيه

لوجه الناس إذا استعدوا عسكرا، وثمة على ثلاثة أوجه، لأن كل واحد
حري، وفي هذا وجه يجب أن يكون على عاقلة كل واحد منهما نصف دية صاحبه،
لأن فعل كل واحد منهما في نفسه وجه مذهب معد، فإنه يحرم على كل واحد منهما
استخدام صاحبه في الغريب عدداً، فأصعب تلف كل واحد منهما إلى صاحبه، فلم يهلك
من دم كل واحد منهما شيء، وإن كانا عشرين فدرج الحاشية؛ فالحال في فصل الخطأ،
وإن كان أحدهما عبداً والأخر حراً، فعلى عاقلة الحر نصف قيمة العبد، وعلى العبد
نصف دية الحر في نفسه، فإذا مات، فقد جلت، أحلف بدلا عن نفسه وهو نصف
ثمنه على عاقلة الحر، ويسمى في رأي الحر المقتول من عاقلة الحر من نصف الدية فهو
نصف القيمة، ويصح دفعه في الرأفة، وكذا إذا كان ماشياً فاستعد

١٩٥١ - ذكر هشام في روايته: لو أن رجلاً سدا حبله، فاسقط الحبل،
سقط ذلك، قال: لا سقط كل واحد منهما على الفقه، هدر دم كل واحد منهما؛ لأن
كل واحد منهما سقط بقوة صاحبه لا سقط على غيره، فكان كل واحد منهما مثلاً نفسه،
وإن سقط على الوجه وماله، بجسه على عاقلة كل واحد منهما دية صاحبه؛ لأن كل
واحد منهما إن سقط بغير صاحبه فاسقط على الوجه، فكان كل واحد منهما قتل
صاحبه، وإن سقط أحدهما على الفقه، والأخر على الوجه، فانه يهدر دم ثلثي سقط
على الفقه، وحسب عاقلة دية الذي سقط على الوجه، وإن سدا أحس وسطح
الحبل حتى سقط وماله، بجسه على عاقلة الأحس، دية كل واحد منهما؛ لأن الأحس
صار حياً نفس كل واحد منهما سقط الحبل وهو من دم هذا السبب

وذكر هذه المسألة في التتمة من أبي يوسف رحمه الله وذكر أنها إذا
تخافاً، ولم يذكر السطح أهل وذكر أنها إذا وقعما على وجههما وماتا، يهدر دم كل
واحد منهما دية صاحبه، وإن رفع أحدهما على قعدة جس صاحبه الممادية صاحب

طوجه ، وإن قطع إسان الخيل فوقعها على قصها خمس القاطع فيسبها ، وإن وقعها على
وجوهها فهي تسعة لا يكون عداس قطع الخيل ، وهي سعة ، خمس من قطع الخيل

١٩٥٠٢ - وفي فتاوى العظامي : تنزع رجلاي من رجل واحد ، كن واحد منهما
طريقا وحدهما ، فجاء ثالث ، ووضع السكوي على وسط الخيل وقطع الخيل ، فسقط كل
واحد منهما في جانب ومات ، لا يجب على قاطع الخيل دية ولا قصص ، لأنه قصد
بذلك الصلح دون الهلاك

قيل ويجوز أن يكون اختلاف الجواب لاختلاف الموضع ، هو موضع الأول أنه
قطع الخيل تعدب لا على وجه الإصلاح ، وموضع الثاني أنه قطع عجزه على وجه
الحشية والإصلاح

وكذا الشيخ الإمام طهیر اللهی القرطبي يقول : إذا كان الخيل لغير القاطع وتم
يأخذ صاحب آخر يدهم ، انقطع بحسب القصاص على كل حال ، لأن قطع الخيل تسبب
إلى التلف ، وإيه بعد إذا كان بعير فإنه صاحب الخيل ، ويجب إذا كان متعددا يقصر
كحقوق البئر في الطريق

وقد قيل ، يهين أن لا يجب القصاص على قاطع الخيل على كل حال ، لأنها تلفها
بجسمها ، ولو لا أثر جديهما بعد قطع الخيل لما وقع أصلا

قيل وقد ذكر من بعض النواضع في هذه المسئلة حلال بين أبي يوسف ومحمد
رحمهما الله ، من قول أبي يوسف رحمه الله ، يجب القصاص على القاطع إذا كان الخيل
ليس القاطع ، وعلى قول محمد رحمه الله ، لا ضمان على القاطع ،

١٩٥٠٣ - وفي العيون : إذا أخذ بيد رجل ، فعدت أوجس يده ، فلفظت يده
إن كان أخذ يده بيمينه ، لا شيء عليه من أقرش البد ، وإن كان حسدا فمعدوما ،
فأصابه ذلك ، ضمن أقرش اليد

١٩٥٠٤ - ولو أن صبي في يده حدة إنسان من يده اليد والاب تمسك به حتى
مات ، عدتة القصين على من جملته ، ويؤثر أبوه ، فإذا جلد له لرجل وجدي الأب حتى
مات فعليه الدية ولا يرثه أبوه ، لأن في الوجه الأول مات بفعل الحاد ، وفي الوجه
الثاني مات بعلمه .

١٩٥٠٥ - ولو عرس درج وجل ، فجلد العنصر من دراجه من فيه ، فقط حفر
 أسنن الأصاص ، وذهب بعض لجه ذراع القصص من ، صده لأسنن غير ، ويصم
 العارض أرض دراج عدا ، وهد سحلاف مالو كاد في يدي رجن ثوب ، فثبت به وجل .
 وحده صاحب الثوب من يده المنقبت ، فحرق الثوب بنفس منقبت بصف ذلك ؛ لأن
 عرس اليد أدى ، وكان صاحب اليد مصطوفاً من رجعها بخلاف التثبيت بثوبه ، وإن كان
 الذي جلد الثوب من يس به الثوب - عرس جميع الخرق

١٩٥٠٦ - إدامر سائم ، مصر على ير جله ، ودي سائه ، ثم سقط عليه ، فاعورب
 عينه ، ثم مات اسواق ، فمضى إلى اقراوس رجل ثلثام ، وليس عرس سائم في الثعب
 شيء ، وعلى عاده السائم دية الزائع ، فله عانا حقيق ، فمضى عاده السائم دية الزائع ،
 وعلى عاقته الزعيم نصف دية السائم ؛ لأنه حتى عيه حيث رفع عرس ساهه ، وثلاثين أيضاً
 حتى حيث نام حتى رفع يد عيه ، فكانت عليهما

وهي السامي . رد عرس سائم من المهرين ، فاكسر صبيعه وأصيح ثلثام
 فمضى ، فعلى عاده كل واحد منهما أصاص الآخر ، وإن عطف أحدهما ، فعلى عاده
 السائم ، وإن عرس فروع عني ، صده فأكسار رأسه أس السائم فاضحا ، فاكسر
 إصبعهما ، فمضى السائم أصح الزائع وشحنه ، وعمر الزائع أصبح السائم دون شجنه ،
 وإن مات ، فله الزعيم نصف دية السائم

١٩٥٠٧ - قال وذكر النظموني أن من سقط على غيره فمضى فمضى ، وإن ملب
 السقط ، فعلى عاده ، وإن كان معزبه جايه

١٩٥٠٨ - وهي عماري أهل معروفند وجل جمع سقا في الغرين ، فعثر به
 رجله ، فمات ، واكسر السيف ، يضم صاحب السيف دية ، وعلى العائر قيمة
 السيف ، ودية عشر عرس سيفه وقع عيه فاكسر ، ومات رجله ، فمضى يضم
 صاحب السيف دية العائر ، ولا يضم العائر شيئاً لأن هذا السيف وقع للعائر إلى
 حده ، فكانت صاحب السيف فعلى ذلك .

لفصل التاسع عشر في الشهادة في القتل

١٩٥٠ - ٥٠٠ محمد بن عبد الله في الجميع له شهد واحد عدل او عدلين
مستور ان يات من عند حسن امان، وان جاء شاهد آخر عدل لا يحل سببه
ولو شهدوا بالبيان خطأ، خالف الشيخ فيه كل منعه (لا يحس، وإله مال
شبه للإسلام ولو منعهم يحس، وهو اعجز القاصر سبب ٥٠٠ م' الذين رجمه
لأنه ذكر المسئلة في فتوى المصنف

١٩٥١ - ١٠٠٠ قال محمد بن عبد الله في الجميع المصنف ورد شهد شاهدان أو ثلاث
صريح، فلا، فلم يرد من حيث هو، حتى مات معب لم يرد إن كان عدل، فقد
شرط الصيغة لوجوب التفحص، ولم يعرض للأثر، وذكر هذه المسئلة في ريب
الأصل، وذكر أنه ولم يرد من المصنف، هذا إن لم يرد من غير المصنف،
ثم يرد صاحب الرمز من مات، فشهدت هذه المذلة كرامة القصاص، كما ذكر
في الحاشية المصنف أن كان لهما معا هو مجرى على اختلافه، وإن كان هو كل،
فتأويله أن يكون لأثر من ربه، وانما رتب القصاص وإن كان من اذات ان مات بسبب
غيره لا من غيره، لأن الغيرة قد ظهرت ولها سبب على المولى، وسبب آخر ليس
بظاهر، ولعلكم هذا احتمال على سبب ظاهر، وإذا كان ثبوت معصية في الغيرة،
فبطلت هذه الشهادة والشهادة بالقتل سواء

ثم هذا جواب عن ما هو موضوع إجماع المصنف طاهر، لا شك فيه: لأن
ثبوت حيايات من غيره، وانما هو القصاص، الغيرة برصع المسئلة، فكأنهم
شهدوا بالقتل، من غير ما هو موضوع الأصل، لأن منعه لم يرد
على ما هو موضوع الأصل، والغيرة قد يكون عسدا، وقد يكون خطأ، والخطأ لا
يجوز التفحص

قال أبو حنيفة رحمه الله: يكلف، وفالا، لا يكلف.

ولما جاز دعوى الخطأ وأدعى على ذلك بينة وأخوه الآخر طالب، فإنه يفتى بجمع التدية على عدله إنفالي، وإذا حضر العتق لا يكلف إعادة البينة. وكذلك إذا تورثت وإذا أثبت على رجل فيها لايه، باقي التورثة عيب ثم حضر ولا يكفرون إعادة البينة بخلاف.

فوجه ثوبتها وفراوان الفصا من أحد زوجي القتل، فوجب أن يصبب الأخ الحاضر حصصاً على نفسه وعن العتق في ثلث ذلك قبساً على الخطأ، وهذا لأن أحد التورثة فيما يدعى للميت ويدعى على القاتل يصبب حصصاً على نفسه وعن شركائه، لأنهم شركاء التوركة، من حيث في المصومة كما في الخطأ، وكذا في دعوى ثلثي وكما لو ادعى فصافاً رجب لأبيه في حال حياته، فصافاً ولفصافاً الذي رجب بثلث الأم حق، يسعفه التورث للميت، لأن الفصاف يجب للمورث بعده، ثم ينتقل إلى التورثة، ألا يرى أنه يكون مورثاً من جهة يورثه على فرض أن الله تعالى كالتدبير سواء، وكذا لو دعا الحارث عن أخيه مع غمومه، ولم تملك الفصاف مالا، فإن مالاً يكون للميت حتى يقضى من دينه ديونه بمقتضى وصاياه، ولو لم يكن لأحد حلفاء ما ثبت حقه في القتل، وإذا كان فصافاً حلفاً، يجب للقتل أولاً، ثم ميراث التورثة من جهة، لتعصب الأخ الحاضر حصصاً على نفسه وعن العتق من ثلث ذلك بخلاف ما لو ادعى أحد الأخوين على رجل أنه قتل عبداً مشتركاً بينهما وبين أخيه العتق عمداً، وأعلم ذلك بینه، ثم حضر أخوه، فإنه يكلف إعادة البينة، لأن علة الفصاف الذي يدعى على القاتل ليس بحق للميت، بل هو هذا، حتى يجب لهما قضاء لا من جهة الميت، وما يدعى أحد التورثة من الحق لنفسه، ولتورثه، لا من جهة الميت، فإنه لا يصبب حصصاً فيه عن نفسه التورثة، ألا ترى ما ادعى قاتل خطأ في عبيد مشترك بينهما، وأدعى بینه لا يقضى نصيب العتق حتى يوحضر كلف إعادة البينة بخلاف ما يفتى به.

وجه هو، أن حريته رحمه الله إذا الفصاف الذي رجب بقتل مورث، يجب لثلاث من وجه، ويجب ميراثه من جهة، أما يجب للميت، لأن الميت واحد في حق الميت يجب له من وجه، وأما يجب للتورثة، لأن الفصاف يجب بعد موت

الموت، والموت بعد موت ليس من أهل الملك، والوارث من أهل الملك فيجب للوارث، ولهذا قالوا بأن الوارث لو عفا للمخرج عن القصاص قبل موت المورث مع عفو، ولو كان يجب حذف للميت من كل وجه، لكان لا يصح عفو كماله عفا عن قصاص وجب بسرور حال حياته، وكما لو أبرأ المخرج عن دين المورث حال حياته، فلو أنه يجب لعقب من وجه، والموت من وجه

فمن جيب إنه يجب للميت يتصب خصماً عن ميت، من صاحبه كما لو ادعى خصماً، وجب لأبيه حال حياته، ومن حيث إنه يجب لموت بعداء، لا يتصب خصماً عن صاحبه، كما لو ادعى خصماً سبقت قبل عهد مسرك بهما، وشريكه عاتب، وإذا كان بأحد لأندرين يتصب خصماً عن أخيه العاتب، فلا خيار الآخر لا يتصب خصماً عن أخيه لغائب، ولا رجحان لأحدهما على الآخر ثم يهر خصماً عنه بالشك والاحتمال

وهذا بخلاف ما لو ادعى قصاصاً وجب للميت حال حياته أو ديناً، وجب للميت حال حياته، وأدى من ذلك بنية، فإنه يتصب خصماً عن صاحبه، لأنه ما ادعى حق إليه من كل وجه، فإنه خير وجب هذا الحق كذا إلى أهل الملك، ومن المورث وجد في حق أحد الورثة، يتصب خصماً عن الباقي فيما كان من الميت من كل وجه، وأما المهر الذي وجب على الأب حتى الأب من رجة وحق الوارث حيث من وجه، وفيما يجب بعد انتهاء لا يتصب أحدهما خصماً عن صاحبه، وفيما يجب للميت يتصب كل واحد منهما خصماً عن صاحبه، فم يتصب خصماً عن صاحبه بالشك والاحتمال

وعني به ما ذكرنا يجب أن لا يتصب خصماً من خطأ عن شريكه العاتب، لأن الدية من وجه يجب للميت ومن وجه يجب للمورث، فأب أن الدية يجب بعد موت المقتول، وبعد موت المقتول ليس من أهل الملك والوارث من أهل الملك، ولهذا صح عفو المورث عن الدية حال حياة الأب كرم، وقد روي إحصاف عن ابن خزيمة رحمه الله، أنه لا يبرأ من المأثم إلا عن المقتول في الخطأ، في الدية، وإن أخطأ به أ سقط السؤال، ولشئ سيما أن المأثم يتصب خصماً عن مائمه في الخطأ فإنه يتصب

من الخطأ أن ما يوجب نكاحه حقه من فحشاء أو زنا على ما يقع، وقد يوجب الفسق

[illegible][illegible]

التقصير يجب للميت من كل وجه تدل عليه لا يصح عقوبة له غير هذا التقصير، وما يجب للميت من كل وجه فربما أحد، لو رثه يصب فيه حصصه من الباقي، وأما التقصير الثاني وجب بشرط أن لا يجب للميت من وجه، ولو رثه أساء من وجه على ما ذكرنا

٩٥١٤، قال محمد بن عبد الله في الأصيل: إذا حضر الوتر حديثاً، فادعوا جميعاً على رحمة الله عليه، والآخرة حاضر، رأوا من الله عليه جميعاً، بالقتل عمداً، يعني البيعة على الحاضر، ويقضي عليه بالميت من، يقتل قبل محي، المات، لا يحل البيعة على الميت، ولا يقضي على الميت بمقتل، حتى إذا حذر الغائب، تذكر الفصل الثاني، الزيادة على إجماعه عليه على عدل، أما يقتل على الحاضر فأبداً فامت على حصره، ولا يفتن على الغائب، لأنه ليس على الميت حصر حاضر، وتبينة لا تمنع إلا على حصر حاضر

وأما قوله: ليس من الغائب حصر حاضر، لأن الغائب ليس بمحصر من الغائب لا حصره، وإن ظهر، لأن الغائب لم يورث الحاضر بمقتله حتى يتصحب عنه حصصاً بل لكل حصره، ولم يصب حصصاً عنه من حيث حكمه، لأن الحاضر إنما يصب حصصاً من الغائب حكمه إذا كان ميتاً، من غير أن لا يربط إلا بالاحتمال على الحاضر، بأن كان ما ادعى على الغائب شيئاً ثبت حقه في حصره كما لو ادعى الغائب على الأخ، أو أن لأخ الغائب حصصاً عن الحاضر، فأنكر الحاضر ذلك على ما يأتي بيانه بعد هذا - ان شاء الله تعالى -

وهذا ما ادعى على الحاضر من القتل يثبت بدونه ادعى على الغائب، فإن مثل الخافق، ما يدعى من الغائب، قال يتصحب الحاضر جميعاً من الغائب، لا من حيث الحقيقة، ولا من حيث الحكم، فتبينة على الغائب ما ليس له لا على حصر حاضر، فمقتل، إذا نصبت مقتضى على الحاضر، فحصر نفسه لأخر، وإن كان الآخر له حصر، ويذكر به حصره بسبب التقاضي عن الحاضر، ما ادعى لأخر من جهة القتل، وأنما على ذلك، لأن هذه شبهة مرفوعة عن محله، ولا مدراها

ثم قد روي في الكتاب من الحاضر يقتل، ولا يفتن به من الغائب فلو أكر

حيمة رحمه الله الآخر، وهو قولهما، فلما على قول أبي حنيفة رحمه الله الأول لا يقتل المختصر حتى يحضر العاص، فإنه قال في كتاب السيرة، إذا شهد شاهدان على رجلين سرقته مائة درهم، وأحدهما حاضر والآخر غائب، أو أقر أنه سرق وهو غائب مائة درهم وغائب عاص، ذكر أن على قول أبي حنيفة رحمه الله الأول لا يقطع المختصر حتى يجيء المائب، لأنه يرى بدل بحجة يسقط الحد عنه وعن صاحبه، وعلى قوله الآخر بقطع، لا يجر عليه العقاب، وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله، وكان أبو حنيفة رحمه الله أولاً يقول بعسر السبب الموهوم في ذمة صاحبه بالحيث، ثم رجع، وقال لا تعتبر تشبه الموهومة، وهو قولهما، بهذا على ذلك والله أعلم.

١٩٥١٥ - قال محمد رحمه الله في الكتاب: وإذا اختلف شاهدان في الأهم، أو في القليل، بأن شهد أحدهما أنه قتل في يوم الخميس مثلاً، وشهد الآخر أنه قتل يوم الجمعة، أو شهد أحدهما أنه منه في بلدة كذا، وشهد الآخر أنه منه في بلدة كذا غير تلك البلدة، فالخاص لا يصل هذه الشهادة؛ لأن الشهادة دامت على الفعل، والشهادة مني قامت على العمل بصرفه اختلاف المكان والزمان.

وذكر الشيخ لإمام القزويني في غرر الخفاء في شرح باب الأهل أنهما إذا اختلفا في المكان والمكانين متقاربين كبيت صغير، فشهد أحدهما أنه قتل في هذا الجانب، وشهد الآخر به في ذلك الجانب الآخر، فإنه تقبل الشهادة استحساناً لأنه يجوز أن يكون ابتداء العمل في جانب من هذا الجانب، والنهاية في جانب آخر، وسيكاد ابتداء في جانب والنهاية في جانب آخر كاد الفعل واحد، فيكون المسهود به واحداً.

وقد ذكروا أنهما لو اختلفا في الآلة، وعلم أن الكلام من الآلة من مصرون أحدهما، أن يفتحا على الآلة، بأن شهدا أنه قتل بالسيف، أو قتل بالعمد، ثم شهدا أنه قتل بالسيف إن ذكر أحدهما العمد، بأن قتل عمداً بالسيف، فإن تقبل شهدتهما، وقضى عليه بالفصاح، لأنهما شهدا قتل واحد، والقضى به معلوم وهو العاصي، وجب انتفاء بهاء رصاص الذات بشهادة الشاهدين كالذات بمعية، ولو عاب أنه قتل بالسيف

مما يقتضي عليه بالفحص، لكذلك هذا

والأصح أن يقال: إنه بالسبب الخطأ تفشل الشهادة؛ أي يفتري بالله عليه علة العطف،
لأنه شهد بغير حق، وبأنه يفتري بالله عليه علة العطف.

وإن سكت عن ذكر صفة العمد أو الخطأ، فهذا ولو ذكر اصفه العمد سواء لا
ذكر أو أتي بالمثل بصلاح عس، وإن قال لا يعرفه عند عس، أو خطأ، بأنه يميل عنه
أن يشهد به ببعض ما فيه من أن لا يثبت شهادة بصل و حد، فلا بد من القضاء به
وتعمد إيجاب انقباض لا حصار أي يكون محضاً، والخصائص متى يعمد بحقيقة الخطأ
يجب عليه عقد من يدعيه لا حصاراً للخطأ، ولا يحجب اليه حد من غير ما
اختار، وهذه حوا، ثم يستقيم على رواية كتاب المغافل، لأنه الذي يجب على مجرى
لأنه هو القاتل، ثم يقتل من الدولة عس، الخافعي عس، روا كتاب مغافل، فهذا
بحسب الذي عس عس، وممكن ما نقله إلى تعدياً، بحد خط وحب القتل
يهم، وإن كان عند لا يحل اليه، فلا يجب القصر بالحد

وهذا الذي ذكرنا أن الشهادة مقبولة جواب الاستحسان. والقياس أن لا نقبل هذه الشهادة: لأبعد مبدء على أنفسهما بالسوء واللعنة. وسند ذلك فيما يرد عليها أنه منه، وألا لا ندري بدقته. وإن شهدا أنه منه حبس كان لعصا مبرأ لا يقتل منه عالياً. فلو من الشهادة وبخاصة بدية على الدابة عده جميعاً كما ثبت عليه من الشبهة بالعدو أو خطأ أو إطلاقاً لأن مرجح الفعل المعجب الضمير لأنه على اتفاقه في الإجمال كونه. وإن كان العصا كبراً بحيث يقتل منه عالياً. فمضى قول أبي حنيفة رحمه الله. أجواب فيه كالأجواب فيما إذا شهدا أنه منه بالعصا المعصية، بخلافها الجواب فيه جواب عما إذا شهدا أنه منه بالسوء.

انحصار، سائر بر شهد 'احدهما' که فاعله 'السيف'، 'أمر' سید آن فاعله 'ماخوذ'،
حی اختلاف 'الالة' لا نفس هذه 'شهاده' لغتی: 'یخاد'، ان 'المقصی' به 'مجهول'، 'عنه'
انقصی به 'نقصا'، 'س'، 'سبب'، و'لم' علی 'العامة' ان 'معه' بالعصر، 'أر' ماخوذ، 'ولا'
مزی، 'فکر' المقصی به 'مجهول'، و'انثانیة'، انما 'شهد' مطلق محتسب، 'لما' احتضا

عمداً، فيكون الرّوْحُ هو الغفص من الرّوْحِ، فمُجِبُّ آثَرِهِ عَنِ الْعَدْلَةِ، وَفِيهِ يَتَعَبَّدُ عَمْدًا لِرُوحِ خَطَا، فَمُجِبُّ الذَّنْبِ عَنِ الْعَاقِبَةِ، فَكَانَ الْفُضْيُ بِهِ مَرَجُّهُ (١)، فَجِبَّتْ أَيْ لَا يَمِيلُ هَذِهِ السَّيَادَةُ شَيْئًا لِيُشْهِدَ جَمْعُهَا أَنَّهُ خَلَقَ الْمَالِيعَ أَوْ بَعْضَهُ، وَيُشْهِدُ لِأُخْرَى مَعْدَلُ لَا يَلِيكَ هَذَا قِتْلَهُ

وحدة الاستحسان ثم ثبت وجوبه لأنه ما شهدته القتل، حدد فإن كل واحد منهما
 شهده حد شهده صاحبه فكذا شاهد في عين واحد فلا بد من نصيب بالنفس، وإذا وجب
 القتل بالقتل ثم ينجبه القصد بالنقصان؛ لأنه وقع نسي في ضرب النقصان؛
 لأنه يجوز أنه يكون بالنقص، محمد بن أبي جعفر لا يكون فله حد، لأنه لو كان في يده
 نقصان، فلا يوجب ما يست، ويصا إليه ما في الفدية، لأن نقصان من سقط لا حتمًا أن
 يكون هذا النص حد، فيكون النقصان منقطعًا عما من حبه من النسي، وهو مثل
 حله يجب المال، وما كان النص منقطعًا عما من حبه من النسي، وهو النسي، وهو
 كذا، وإذا ثبت بوجوب الفدية، وجب حره إلى أهله، وبه يجب على القاتلة على
 يديه كتاب الفدية، لأنه لا بد له من نص على النسي، وإما من قبل من يدينه، وقد
 وقع الكتاب في النسي إلى النسي، بخلاف ما لم يشهد حد، فإنه قد يدينه أو
 يحبس، وشهد لأمره أنه رذل لا يدرى بخلافه، لا، حدث أحسن ثم يشهد بما
 شهد به صاحبه من أن رجلاً ماله ما من فيه

[illegible]

١٩٥٦ - وفاة شهيد ساهد بن الفضل شفا، شهيد حرمه عليا متحابه القش.
وتشهد الأخير على الإمام والمعلم، وفيه لا قبل هذه الشهادة، لا م. هـ. ١٤٠٢ و
سنتين عطفه وكذا م. عطفاً، لأبي أحمد ساهد بن الفضل، ولا عرسه بالفقير.

عشر ألف درهم أو خمس أمتعة، خمسة عشر ديناراً ولا إسقاطاً لأن حق رضى المثل يعنى فى
 الذى هم والقد بغيره، فإذا أخذ شتر من حقه، يكون رضى فى سائر الميراث من كان له
 على امرئ دين بدينه، فليس، وخصه على كثر من ذلك لا يجوز، إلا أن لا يجوز
 مكان الرضى، وإن كان المقضى به إلا سنة من الأثر فاصطفاها فى ماله، فحينئذ لا دفع
 لمصلحة منه، لا بد له لا يجوز، لا يكون غيباً ما يرضى، وإن كان بدله ما كان كسب الإرضى
 ما عتقها، فكذلك لا يجوز، لأنه اتفاقاً يجوز اصطفاؤه، فائدة، يظهر من الرواية، أن
 التواجد أو يرضى به، والجور مضمون المادلة معسر، لأنه دفع على حسن اختيار
 وانصلح، متى دفع على حسن اختيار لا يصح مبادلة، بل ليس بمسافة، كذا فى الواجب
 لأن المفسر يرضى عن الواجب حكماً، إن كان على حقيقة، وإن عسر استسقاء يعنى الواجب
 صرافة، كسر من أديته، لأنه مضمون، سرعاناً، وتفسير الشريعة إما دفع الزيادة
 وانقصاها، فمفسر التفسير لا يجمع النقصان، فهو لم يجمع الزيادة لم يظفر، فائدة التفسير
 ولا يمكن تجزئته لزيادة ظن "هـ" لأنه يكون علة ادعاء، كذا فى التفسير، وأنه
 ما قبل، وقد بخلافه لو روج أمره على ماله من الإرضى بعبادته، ثم اصطفاها على
 ماله، حسن من الإرضى بعبادته، كان ذلك جرم، لا، بل يمكن، ومرة أخرى
 التفسير، لأن المصنف، وقد عسى، فيكون لمفسره، يدل على أنه مبدع، يمكن
 يجوز به، يرضى الزيادة، لا، تفسير المسمى من جهة لا يجمعها من رضى على ما قاله
 قول الزيادة، بل، بل، المظهر حوزة خلاف، فالتفسير إذا سمع النقصان، فإنه يجمع الزيادة
 حتى لا يفرق، فائدة التفسير

١٩٥٧ - هذا إذا دفع نصح على كثر من مروج الذى حضر به القضاء، فائدة إذا
 دفع النصح على أقل من خمس حتى، فإنه يصير إرضاء عن البعض، راسباً للنص،
 والإبراء من البعض جائز، يجوز، كذا فى مذهب، لأنه لا يكون ضرراً

هذا إذا اصطفاها على حسن، ودفع القضاء على أكثر، أو بل سنة، له ما
 يدل، فمادة اصطفاها على خلاف حسن القضاء، وقد عسى، كثر من نفس به،
 فإنه لا يرضى، لأن النصح من دفع على خلاف حسن اختيار، فمفسر مبادلة، وهذا يمكن

[illegible][illegible]

قدّم في بعض من هذه النسخ على عنوان الفصل المذكور في نسخة محفوظ
 حقه من نسخة جذاذ كان يسمى بهذا - وليست إحداهما أولى من الأخرى - وقد لا
 يكن الحكم بالخطأ هو كذا لأنّ من شتر عنده بالخطأ في هذه النسخة من

ينفذ التمس، ثم إن المشتري باع العبد للمشتري مع عهده آخر من بائة ألف درهم ومائة،
 وقبضة كل واحد منهم ألف، فإنه لا يجوز البيع في العبد الذي شتره، وإن أمكن تجويره
 بأن يصرف إلى العبد للمشتري من الثمن ألف وإحدى بار، الآخر، لأنه كما يجوز إذا
 صرفاً^(١) له ألف، محرر بد صراً^(٢) إليه ألفاً وحرماً، ولا بد من تعبير حدي إحداهما،
 حتى يعرف حصه كل واحد منهما من الثمن، حتى إذا وجد أحدهما صراً يدرى باقي
 قدره، وليس أحد من هذين بأولي من الآخر، فتمت التحوير، وكذلك هنا للجواز
 جهتان إن جعل المراد بدلاً عن الفانسر، جار، فإن جعله بدلاً عن الإبل،
 يجوز، وليس كذلك حتى جهتي أحوالاً بأن يمين لوسي من الأخرى، فتعذر^(٣) التحوير
 بخلاف مسألة الكفاءة؛ لأن جهة الجواز ثمة معينة، وجهه القصد معلومة، فمما صي
 جعلنا المزمع عن نعمته بم جبر، لأنه ينقص، وإذا جعله بدلاً عن الأخرى حاراً،
 فحمله على ما يجوز كمن باع كر حنطة وكر شعير على ثلاثة أكرار حنطة، فثلاثة
 أكرار شعير، وإذا عذر أن يجوز بطريق الدالة، جعل فلان يبيع سهماً للوع الذي
 لم يطلها عليه، فإذا عذر من ذلك لم يجوز، وإن دفع الصبح على أقل من عشرة
 آلاف لمز على ألف من ألف دينار، أو على أقل من حقة من إبل، فإنه يجوز بمسبه كان
 أولاً بيد؛ لأنه أبرأه من العقص، واستوفى البيع، فإنه يجوز كيف ما كان، وإن وقع
 الصلح على جس خمر لم يبر من في الدين، فإنه يجوز؛ لأنه من أي الأنواع يجعل
 بدلاً عنه، فإنه يجوز إلا أنه، وكان مسبة لا يجوز؛ لأن لا اتفاق حصل عن غير بلين،
 وإن كان عينا جائزاً^(٤) والله أعلم.

٩٥٦٢ قال في الأصح: وإذا قتل إن رجل عصفراً، فجاء آخر، يطلب منه،
 فأقام اليه، ثم وارنه، لا وأوب له غيره، وأقام القاتل شبهه له اب، وأنه قد صالح على
 الدية، فبعضها م، ورأى الفصاحي: حتى أنظره، وهذا من، فإن جاء الأسي
 العائنه، وأنكر الصلح، فإن القاتل يحتاج إلى إعادة البيعة على الصلح، وعلى القبضة

(١) حكاه في الأصول د، د، وكذا في ط صرخا

(٢) حكاه في الأصول د، د، وكذا في ط صرخا

(٣) وكذا في الأصول فصح سكان فصح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible][illegible]

فاما لا حذر استصحب حبيباً يذيقنا من منى نضاجه بين حجاب ليله
 دمر على اطرافه من منى من ادب من ادب لا يذوق دة على اوجه
 ليلانه ولا من دعي على الحمار من ثمر حبه من ارضه من وبقلا ومرتة إلا
 بعد موت ما دعي من النسله على الحمار فاستصحب امر من حبيب على ليلته صفا
 لغيره على الا من اداج من ارضه من منى من منى من منى من منى من منى
 بكر المني في يد نقيب نقيب حبيب على ليله من منى من منى من منى من منى

[illegible]

فأما إذا أراد أن يستعمله فحاضر على العلم بأنه ما يمنع من العتاب هذا، فإنه
يستحب بحكم الأصل لا بحكم التبع: لأن الذي شرطه، وبه دعوى عليه،
وإذا أمكن استخلاصه على العلم بحكم الأصل، فإن صدر الاستحباب على التبع
بحكم الأصل، فاستحب على العلم بتواتر فيه بل على شيء حيث

ويجب أن يكون اجواب فيما إذا كان شرعاً غير في به حاضر على نفسه، ولم
يكن له به، وحيث بين ذلك أبداً أن يكون الجواب فيه على هذا تفصيل، فإن طلب
الاستحباب على كتاب ثم يستحب حتى يقدم العتاب، ثم إذا قدم العتاب، فالقاضي
يستعمله، وإن نكر من الناس بطر حقه، ونحو ذلك، فحاضر مثلاً، لأن النكول
مكرمة الإقرار، وإن حجب عتاب، فالتقصير على حال

وإن حال القائل في به حاضرة في التصريح على هذا بقائهم فإنه يؤجل ثلاثة
أيام: ولا يستوي منه القصاص، لأنه لو ادعى الرادع الدين وقال لي به حاضرة
في التصريح فإنه يؤجل ثلاثة أيام، ولا يستوي منه العتاب، بل كانه استوفى الدين
لحال، ودفع العتب في الاستغناء، ما ظهر أن صاحب نفسه يراه، يمكنه الشفاعة،
فلأن يؤجل من به حاضر، وبه تؤسس في الحال، ودفع العتب في الاستغناء، لا
يكون امتدادك، كما أن

فكذلك ذكر شيخ الإسلام في شرحه وصوى في مسألة وهو مسألة الإبراء
في فتاوى ثلاثة أيام وذكر أن مع الإمام لأجل التوبة، وجعل الخوف من أن هو الذي
يؤسر إلى امر محض ويرى في مسأله وهو أن قال لأن باب من أعظم من
باب المال

١٩٥٢٥ - وذكر الشيخ الإمام لأجل شخص الأمانة على أن القصاص في
دعوى العفو بوجه بشرى، قال وما ذكر في الكتاب أن يفسر بوجه ثلاثة
أيام ليس بتكثير لاره

وذلك بعض ما يفتح إن العفو ثلاثة أيام إذا كانه لأن الله في ذلك الرادع
كان يحل في كل ثلاثة أيام، فإن قال بعد ما عصى ثلاثة أيام شهود عليه، أو قال

من الأسماء: سبردي عيب، دلقلي، فديري، مه العاصي، لا يخره وفي
الاستعداد، ويسمى في مه العاصي إلى التذيق في عدم "الحامي" انه يوكل له
لأقاصيه، في صرنا، بأمر العاصي أمر عظيم، وقع فيه العبد، واسخطا، لا يمكنه
التدارك

[illegible][illegible]

وإن ذلك فهو من أجل أن الله في شهوده واحد واحد من الشهود
من الأشخاص مجازاً، ويجوز أن يسميهم شهوداً مجازاً، بحيث يسميهم شهوداً على
أفعالهم، فسميهم

لما انصرف اجمع، ذهب لار الشاهد شاهد بمجرى جاره، بعد ان سوط نصف من
في حمية و في حمية شهوده في جاره، فذهب لار الشاهد شاهد بمجرى جاره، بعد ان سوط نصف من

لأنه لا يقطع عليه ، وإذا سقط نصيبه بقرارة سقط نصيب العاني ، كذا هو على الشاهد عن نصيبه ، ثم يقطع نصيب الشاهد مجازاً ، حتى لا يجب له نصف الدية على القاتل ، لأنه في ذلك يدعى مثال على القاتل ، والمذموم على الجاني لا يمس ، لا بالنسبة إلى مصلحتين المدعى عليه ، ولم يوجد ، فيها ، إلا لأن شهادته بالمعد على صاحبه شهادة لنفسه بالذلة وشهادة الزم في نصيبه لا يكون شهادة على الحقيقة ، أو لأنه شهادة فرد

وكذا الم يقطع عنه مدعى عنه ، وهو القاتل فيما مدعى عليه من ماله فتم ثبت للشاهد مثال على المدعي ، وسقط نصيبه عن القصاص مجازاً ، وكان هذا سره ما يرد على الشاهد لجهل عموماً عن نصيبه على نصف الدية ، فثبت ذلك ، وأبكر القاتل ، وكان لم أفضل لأنه صح نعم ، ولا يجب المثل ، كذا هو ، ولحمل نصيب المجهود عليه من القصاص مالا ، لأنه لم يوجد من القهود عليه ما يجب سقوط القصاص في نصيبه ، لا عمر ، لا إقرار بعتر صاحبه ، وإنما سقط حقه في القصاص من إقرار الشاهد أن نصيبه من القصاص ماله ، وهذا لأن سقوط حقه من القصاص من غير حاه من جهة الشاهد وهو إقراره بسقوط القصاص في نصيبه محمول مالا ، كذا هو عند ساجد

عقوب أمير حيلة ، حسب أنه بين هذا وبين عديدين سريكين ، شهد أحدهما عن صاحبه أنه ضمن نصيبه ، ولكنه العبد والمنسوبة عنه في شهادته ، فإن للساجد أن يسمى العبد في نصيبه أو ماله ، في قولنا أي حيلة رحمه الله ، سواء كان المستوفى عليه موصراً أو موصراً ، فقد حمل نصيب الشاهد في مسألة نحو موصو على العبد ، وإن كان نصيب الساجد أحسن عبد العبد لمضى حاه من جهة وهو شهادته ، وهذا ما يحصل نصيب الساجد من القصاص موصواً من ثقاتي ، وإذا أحسن نصيب الساجد من القاتل شهادته ، وذلك لأن نصيب الساجد من العبد مال مثقو ، وقد أحسن عبد العبد لمضى من جهة لا باعتقائه فإنه لم يمر به عن نصيبه ، وما أحسن من ذلك صاحب العبد عبد العبد لا باعتقائه فإنه يجوز أن يسقط على العبد ، وإن حاه الأحياس من جهة من حب العبد كما لو كان العبد كره له ، وليس بعينه ، كما لو كان يسمى العبد في نصف الآخر

نَجِبَ عَلَى الْمَذَلِّ شَيْءٌ مِنَ الْإِثْمِ مِنْ هَذِهِ الرُّوحَةِ

١٠ من الأسبوعين في دياره ، وفيه الشامل لا يذبح الثالث من في سبوعه في سبوعه
 على سبوعه ، بعد كذبه أيضاً الذي على القتل في سبوعه ، وافر من سبوعه في سبوعه
 سبوعه في سبوعه ، لا ربح أو يبيع في سبوعه ، كما سبوعه في سبوعه ، في سبوعه
 سبوعه لا في سبوعه في سبوعه ، وافر من سبوعه في سبوعه ، فقد أفر
 بذلك سبوعه ، وافر من سبوعه في سبوعه ، وافر من سبوعه في سبوعه ، وافر من سبوعه في سبوعه
 سبوعه في سبوعه ، وافر من سبوعه في سبوعه ، وافر من سبوعه في سبوعه ، وافر من سبوعه في سبوعه
 وافر من سبوعه في سبوعه ، وافر من سبوعه في سبوعه ، وافر من سبوعه في سبوعه ، وافر من سبوعه في سبوعه
 وافر من سبوعه في سبوعه ، وافر من سبوعه في سبوعه ، وافر من سبوعه في سبوعه ، وافر من سبوعه في سبوعه

[illegible]

۹۵۳۷ د. ۱۰ شمس من هجری - سابعه دافعہ، و م بہد علیہ صلحہ
 قائم اٹھد ک۔ و حدیث منی حدیثہ عفا عن غیبہ، بعد اعی، چہی انا
 بن سید شافعی، ان حدیث السید بن سید حدیث، سید مدنی بنی الشافعی، ان
 سید، عفا، فاصد بہ لا حدیث من، و بعد اوحہ، ان بن سید مدنی بنی سید مدنی، ان
 یصلی احادیث من سید، و، ریکات، لا حدیث، او بعد حدیث من سید مدنی، او یصلی
 فافان لا بعد حدیث، و لا یصلی من سید مدنی

فقد قدمها الفائز في شهرهم ، فاعطوه الفلاحين ١٠٠ ج. على ان لا يبيعوها

التيه لمرء من حيثها ، ودينه لأمر كل واحد منهم هذا في سقوط القصاص في نفسه بسفدية ، وجب له على الدليل حكماً لشهادته على سريته ، فصح لمرءه سقوط القصاص ، لأنه امر على نفسه ، ولم يجب الدليل على العائن ، لأنه دعوى على القصاص ، وكان هذا بمرءه لم ادعى كل واحد منهما أنه عا من نصيبه نصف القيمة ، وادعى بولائه القاتل ، أنكر الدليل ، ولو كان كذلك سقط القصاص بمرءه ولم يجب الدليل لإثباته الخائن فكذلك هذا

١٩٤٢٨ - ٥ - ١٠ - أو شهد أحدهما بغير علم صاحبه ، ولم يشهد عليه صاحبه ، وكذا الدليل واسهوا عليه في شهادته ، فإنه يجب لعينه عليه نصف القيمة ، لأن سقوط القصاص في نصيب الشهود عليه بمرءه ، من سبب إسهوا عليه ، فإنه تم بنبى عمود ، ولا أثر لمعمى صاحبه ، وهذا سقوط القصاص في نصيبه بمرءه ، لأن صاحبه عا ، فكان سقوط القصاص في نصيبه من جهته ، لكنه لم ادعى على القاتل ، فسقط حقه في القصاص بمرءه ، ولم يجب له الدليل على العائن ، وكذا

ورى صدق خدع في شهادته ، وكذب الآخر فصدق بمرءه ، وكلف عمرو ، وجع المعمر ، ودين لمرء نصف قيمة في من الدليل ولا يجب للمعمر شيء على الدليل ، ودين لأن كل واحد منهما أثر سقوط القصاص في نصيبه بغير علم ، وجب له على الدليل فصيح لمرءه سقوط القصاص ، ولم يثبت الدليل على الدليل إلا بتصديقه ، لأن القاص صدق بمرءه فادعى عليه من الدليل ، وكذب عمرو ، فوجب لمرء عليه نصف القيمة ، وأم ما قاله عمرو بمرءه ، وكذا كذا ، وهو كل واحد منهما عا من نصيبه نصف القيمة ، وقيل القاتل ، وهذا يدل على أحدهما في ذلك ، وكلف الآخر ، وهذا ج ، قال بسى صدق ، ولا يجب للدلي كذب شيء ، فكذلك هذا

ورى صدقهم الدليل في شهادته ، فهذا على وجهين ، أن صدقهما عا بأن قال صدقهما ، أو صدق أحدهما بعد صاحبه بأن قال لمرء ، ولا صدق في شهادته ، ثم قال عا ، ثم عمرو ، وصدق في شهادته ، فإن صدقهما الدليل عا ، فتنقضي أن يجب لهما على العائن شيء في معناه ، بينهما صدق

وفي الاستصحاب لا يجب على القاتل شيء من الدية بمرءه

وجه الامر ان كل واحد منهما قد حلف ان يعقد نكاحا لنفسه بغيره فلهما وجه واحد وهو
 وجه اتي نكاحا ونكاحا فان لكل واحد منهما وجه اتي نكاحا بغيره فلهما وجه واحد وهو
 الوجه عليه من حلفه اذ به فوجب لكل واحد منهما نكاحا بغيره فلهما وجه واحد وهو
 الوجه عليه من حلفه اذ به فوجب لكل واحد منهما نكاحا بغيره فلهما وجه واحد وهو

[illegible]

هذه ايات من كتابه وتكميله اياه من كتابه من غير ان يذكر انهما واحد
مترجمينهما لا يحد من كتابه في كتابه من غير ان يذكر انهما واحد
صالحه لهما من غير ان يذكر انهما واحد

[illegible]

وإن صدق حديثه في سعادته، وكذب الآخر، فهو على وجهين إما أن يصدق الأول منهما في شهادته ويكذب الثاني، أو يصدق الثاني ويكذب الأول، إن صدق الأول في بيعة يمينه، وكذب الثاني، فعليه به كما عليه في بيعة يمينه للأول، وبعده الثاني، أما يجب للأول نصف الفدية في ما كان العائن، لأن الأول، شهد بيمينه صاحبه، فقد أمر بمروط الفداء في بيعة يمينه، وجب به على الثاني، وقد صدق الثاني في ذلك، وأما يجب للثاني نصف الفدية في ما كان له بشهادة الأول وجب للثاني نصف الفدية في ما كان له، لأن النصفين في بيعة الثاني، ما سقط من جهة الأول لا من جهة الثاني، ويجب للثاني نصف الفدية في ما كان له، وأما يجب له على الثاني، فقد صدق الثاني نصف الفدية في ما كان له، لا سطر عنه بعد ذلك يكذب لثاني، وكذا نكيت الثاني لغيره في حق الثاني

١٩٥٣ - هذا إن صدق الأول، وكذب الثاني، فلهذا صدق الثاني، وكذب الأول، فإنه يجب للثاني نصف الفدية ولا يجب للأول شيء، أما يجب للثاني نصف الفدية على الثاني، لأنه لا شيء على الثاني، فلهذا صدق الثاني، وكذب الأول، لأن شهادة الأول، في حق الثاني، غير ملزمة للأول، فإذا صدق أو لم يصدق، لا يجب للأول شيء، لأن الأول، أمر بمروط الفداء في بيعة يمينه، وجب له على الثاني، فلهذا صدق الثاني، وسقط عليه شيء، فلهذا صدق الثاني، وكذب الأول

فأما إذا صدقهم جميعاً، فهذا على وجهين، إما أن يصدقهم جميعاً، أو على الثاني، فإن صدقهم جميعاً، فالعائن أن يجب في ذلك الثاني، به كما عليه جميعاً، وفي الاستحسان، يجب عرف الدية للملأ، ولا يجب شيء للأول

وجه الثاني، أن في صدقهم جميعاً، صدق الأول، ورواه هو صدق الأول لا غير، قد ذكر أن يجب على الثاني، به كماله جميعاً

وجه الاستحسان، وهو أنه لا صدق لكل واحد منهما، فقد صدق كل واحد منهما قوماً من غيره من ما من وجهه وكلفه من وجهه، فلم يستأنس به، ولا التكليف على ما يرد، نصار كانه لم يصدقهما، ولم يكذبهما، ولكنه سكت

ولو سكت القتل، ولم يصدق ولم يكذب كان عليه نصف الدية لثاني، فكذا

وإن شهدوا أنه قد قتل من قبله كذبه شهد عهده من أن به يصدق
الأول بمصدقين الثاني، إذا بدأ يصدق الأول، فلا ريب يصدق الثاني، لأن الأول أقر
مقرط حقه في خصائص يصدق فيه، وجب له على الثاني، وبصدقه الماتل في ذلك،
ووجب للقاضي على الثاني يصدق فيه حكماً للشهادة الأولى، لأنه يجب له ذلك، وإن
كتب القاتل قدامه أو لا.

والأول بمصدقين الثاني، لأنه يجب للقاضي يصدق فيه على الثاني حكماً للشهادة
الأولى كذبه مقاتل، ثم إذا صدق الأول، فبالبشر يصدق بصدقه، وهو ما يصدق
الثاني مكذباً بالأول فبما شهد على الثاني، فهذا صدق لأول بعد ذلك، وقد أقر أنه
يصدق بصدقه في ذلك بعد ما كذبه بمصدقين الثاني، لأن الأقرار من جرمي عليه بعد ما
كتب المدعي صحيح، فكان عليه منه كاملة سيما من هذا الوجه.

٥ إذا كان اسم من اثنين، فأما إذا كان التعمير التلاد وهو مسألة الجرم
لمصير فبصدقه أناس سهم على الآخر أنه قد عذبه، مسألة على أربعة أوجه، ما أن
يصدق ما القاتل، المسهر عنه، وفي هذا الوجه نظر يصب في ما يصب عليه ما لا
انسانين ما لا، وإن كذباً فلا يسمي، الشاهدين ويصير يصب الشهود عليه ما لا، وإن
صدقهما الشهود عنه وحده عزم التلاد على القتل، وهو يصب الشهود عليه، ويكون
ذلك للشاهدين يسمي ما لا، وإن صدقهما القاتل وحده عزم التلاد، لأنه لا
صدقهما، بعد من لهم شئني لصدقه، ولأنه يطلان من المشهود عنه في الثالث، ولم
يطلب ما ادعى، فصار ما لا.

وكذلك لو شهد أناس سهم على الآخر أنه صاحب جرمي ما وأنكر المسهر عليه في
كثيرهما القاتل من شهد بهما، فلا شيء المصدقين، وصدقه شهود عنه لصدقه، ألا يرى
أيضا لو شهدوا معاً بعد بدين، فكيفهما القاتل كان على العائن ثبت صدقه للشهود عليه
في ماله، ولو بذكر بدين، فكذلك إذا شهد عليه بعد بدين، ولو صدقهما القاتل
في شهادتهما وأنكر المسهر عنه كان للمدعي على الثاني ثلثاً الدنيا كما لو شهدا على
صاحب جرمي بعد بدين، وصدقهما القاتل في ذلك، ولم يشهدوا عنه بدين، لا

ثم ذكر في جميع المسائل المذكورة : لأنه علل ، وقال : لأشبه بغيره إلى أن يسهل ما نرى
الفرقة ، وما بينه وبين غيره ، كما في حديثهم الصحيح ، فلما دعوا إلى الله ، فأما إذا كان
بعد دعويهم ، فإنه لا يكونان جديين إلى أن يسهل ما نرى ، لأن نأخذ بقوله
وحيث لم يرد من شهادتهما

ومحمد رحمه الله تعالى ، في التعليل ، وفي المسألة في بعض المراسم من كتبه
قال محمد رحمه الله في حديث الأمامي : « لا يثبت له من طويرة غير
مقتضية له من حصة من الدم والفنل خطأ ، فشهادتهما حارة ، بداهة بعض
الشاهدان يصيبهما من به »

وذكر في كتاب الصحيح ، المذكور في الأصل في الحديث : « كتاب بين دلالة غيره ،
شهادتهما على الناس ، أنه أبرأ من ماله ، أنه لا تغلب شهادتهما ، فصار في المسألة
روايتان ، وأثبت الرواية ، لأنه إذا شهد بعض الشركاء على البعض ، لا يمس به من
الدية ، أنه لا يمس شهادتهما ، سواء قضى الشاهدان ، يصيبهما من الدين أو لم يقبض

وكذلك بعض الروايات أنهم إذا شهدا على من حسم بالإبراء ، وقضى
استهدى بصيبهما ، أنه لا يثبت شهادتهما ، وإذا احتلف الرواية لهما ، لا تشهد لغيرهما
على بعض أنه أبرأ من حصته والشاهدان له شصا يصيبهما من دين

وحه ما ذكر في كتاب الصحيح ، المذكور في الأصل ، فصار بهما يشهدان بغيره إلى
أن يسهل ما نرى ، لأشبه بغيره بقطعان شركة اليهود على من سأل من الدين من
قبض ، فلا يثبت شهادتهما ، كما في حديثه ، فإنه أبرأ من ماله ، وقد يسهل بصيبهما ، وقد
على مالو شهد على صاحب أبي يحيى ، فإنه أبرأ من ماله ، وقد يسهل بصيبهما ، وقد
عشدها على من أبرأ من ماله ، لا تغلب : لأشبه بغيره بغيره إلى أن يسهل ما نرى ،
لأنهما يجران بصيبهما ، لا

وحه ما ذكر في كتاب الدييات : أنهما يشهدان بغيره إلى أن يسهل ما نرى ، لأنهما
في سبب ما في يد مشهود عليه : لأشبه بغيره أنه أبرأ من حصته ، ولم يقبض شيئا ،

حتیٰ سنہ ۱۸۵۷ء میں اس کی کمی دیکھ کر لاہور میں ایک نیا اخبار "پرائیوٹ" جاری کیا گیا۔ یہ اخبار انگریزوں کی طرف سے چھاپا گیا تھا۔ اس کے مدیر "ایچ۔ بی۔ سٹورٹ" تھے۔ انگریزوں نے اس اخبار کو "پرائیوٹ" کے نام سے ہی پکارا۔ اس کے مدیر "ایچ۔ بی۔ سٹورٹ" تھے۔ انگریزوں نے اس اخبار کو "پرائیوٹ" کے نام سے ہی پکارا۔ اس کے مدیر "ایچ۔ بی۔ سٹورٹ" تھے۔

۱۶۶۳-۱۶۶۵ هـ ق. ۱۰۷۱ و ۱۰۷۲ م ق. در این زمان که در این شهر بود
 از حال بدین علی بن ابی طالب و بنی خلفه، ذکر ایام ال کائنات وقت بدین شهیدان
 ثم شهد لانهار شهداء و... هم یكونا قیدین شهیدان قیدین شهداء و...
 لا یستحقون الشهادة... هم... یستحقون الشهادة... هم...
 لیسند البی انصار و ان حینیه و... الی... هم...
 یطالون فی... و... علی... هم...
 نفس شهیدان... و... هم...
 لا یستحقون الشهادة... هم...
 فی... هم...
 الا... هم...
 شهیدان... هم...
 اشهور... هم...
 عیبه... هم...
 یطالون... هم...
 او... هم...
 یزدان... هم...
 سادات... هم...

(١) حكما في م م ر ب ، وثاني ، لاسر ، إبطاد

[illegible]

شهادته بطلاق حق مشروكة ؛ بل للمشهدود عليه فيما يقضي من حيث الظاهر ، وأما ما يحلله على ما ذكرنا - والله أعلم

١٩٥٣٦- فإن محمد رحمه الله في الجامع الصغير رجل قطع يد إنسان ظلمًا عصفًا، فحلف المظروعة بده عن القطع، ثم جرى بين النفس ومات، أو شح إساقها موشحة عمدًا، بعد انضمامه إليه في الشجة، ثم جرى إلى النفس ومات، يحس أن يقطع من هنا مائتان أحدهما في العمد، والأخرى في الخط، وكل مسألة على وحوه إما أن يكون المقصود به عفو عن الشجة، أو بفرد عفو عن القطع، وما يحدث منه، عفو عن السعة، وما يحدث منه، أو بفرد عفو عن القطع، عفو عن سعة لم يزل وما يحدث منها، فإن كانت اجنبية عمدًا، فقال المظروعة بده، أو قال المشجوع رأسه، عفو عن الحجة، صح المعصية، يرى من القطع أو الشجة، أو مات حتى لا يجب شيء في الخالق؛ لأن الجناية اسم عام يعلق على نفس وما دونه، فإذا قال عفو عن الشجة، فكأنه قال عفو عن عفو عن النفس إن برئت، وعن النفس، ست، وبو صرح بهذا صحت البراءة عن النفس وما جوهه، كذا هنا

ثم صحح الترمذي من جميع الفل سواه يرى أو مات، أم إذا جرى، فذلك هذا، وإن كان تبرأ إلا أنه تسرع في حالة الصحة، وإن مات من ذلك، فلا لا يجرى إما أن لحالة الصحة حكم الصحة بأن لا يكون العمد من مثل هذه الشجة، أو من مثل هذا القطع الهلاك على من من بعدد حروف الهلاك على طريق العامة في هذا الكتاب، أو كان يدفع الجروح في حوائجه، ويحس على فوئد من يعتبر ثوب أو يرض صاحب القماش في هذا الباب لأن هذا تسرع في حالة الصحة، وإنما يكون حاله المعصية حكم الموضع بأنه كان حروف الهلاك غائب، أو كان الجروح صاحب فرائض، فلا هنا يسرع بالتقصص، والتقصص ليس بمات، وتبرع المريض بما ليس بذل يعتبر من جميع القائل: لأن حق الورثة لا يتحقق في نفس مالك، والحاجر عن السرع في حق المريض تعلق حق الورثة.

وإن كان المظروعة بده أو المشجوع رأسه عفو عن القطع، وما يحدث منه،

عمرتك من السجدة، وما يحدث بها، فالحروب فيه كالحروب فيما بين هذه من الجنابة، وذلك لأن ما يحدث منه يطلع على الشمس وعلى قوته، لأن كلاً الأمرين حدث من القطع، ألا ترى أن من أقر بعدل لا قطع في قبل غلات، ولا ما يحدث منه، ثم أرى على المقر له قيل فيه السجدة، نعمت أو ما هو في الشمس، فإنه لا يسبح دعواه، وإذا تناول انفس وما دونه، صار نمير هذا المصو كنه قال: عمرتك من القطع يد بوث. ومن شجرة إلى ما.

وأما إذا قال: عمرتك من القطع وقم يطل: وما يحدث من القطع، أو قال: عمرتك من السجدة، ولم يكن وما يحدث بها، يد يرى من القطع، صح لعقود عدهم جميعاً؛ لأنه دعاء على المصع، وقد ظهر أن القطع حقه ما يرى، يصح المصع عدهم حينئذ، فمما إذا مات من ذلك قال: أو حقه رحمه الله، بأن المصع باطل، والقياس أن يجد على المصع عنه المصع من لا شيء، تستحسن وفوق اليد في ماله، وقال أبو يوسف ومحمد: جميعاً، بأن المصع جازم، ولا شيء، يعني المصع، لا أنقص ولا الحقة.

وجه هو بهذا، إنه دعاء عن حقه فيصح المصع فليسا على يد لو قال: عمرتك من القطع، وما يحدث منه، أو عمرتك من الجنابة، وإما قل: دعاء عن حقه؛ لأنه دعاء عن القطع، والمصع من قطع عفو منه، وما يحدث منه. ألا ترى أن الإذن بالقطع جعل لإذن بالقطع، وما يحدث منه، حتى إن من قال: لأمر المصع يد يخطه، ثم سرى إلى النفس لم يقصص المصع شيئاً، فإذا جعل الإذن بالقطع، فإذنه، وما يحدث منه، فكذلك المصع من القطع يحسن عموماً من القطع، وما يحدث منه، لأن المصع يد من الانتباه، فيحيز الإذن في الانتباه، وإذا صار المصع من القطع عموماً منه، وعما يحدث منه صار كنه قال: عمرتك من المصع وما يحدث منه، ولو صرح بعد، لم يكن معنى القاص شيء، سواء يرى المصرفة يد، أو مات، فكذلك هذا.

والدليل على أن الدعاء عن القطع جعل عموماً عما يحدث منه أنه لا يجب القصاص على القتلى، ولو جعل عموماً عن القطع لا غير فكان يجب القصاص؛ لأنه ظهر أنه دعاء عما ليس بحي، فيكون وجوده وعدمه بمنزلة، ويجب به يجب القصاص دليلاً للمعروف.

في اسمح بالله نعمه وحسن تدبيره، وجد الآن المذموم، الذي كان عليه ناصب
الدين، وقد لا يدرك، فستطيق ان يصر على الخطي، ويصرف إلى التوبة، كما
انصرف مفلتو النار، بسبب من التوبة.

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ مَا بَيْنَ أَيْمَانِهِ هَذِهِ وَأَيْمَانِ ذُو الْأُنْثَىٰ هَذِهِ ۚ فَيَقْبِضُوا عَلَىٰ الْأُصْبَافِ فَلِيَكْشِفَ مَا تَحْتَهُ وَلِيُنَظِّرَ إِلَىٰ آيَاتِهِ الْكُبْرَىٰ ۚ

[illegible]

الصورة إلا أن الصورة لم يخط كذا في قوله ما يطرأ بالنسيب، إلا ترى أن الصبح إذا سافر بعد طلوع الصبح في شهر رمضان، ثم أقطر، فلا كفاؤه عليه، وإن كان هذا المسعر لا يبيح له الإطعام بقوله صورة السفر، فكذلك هذا

١٩٥٣٢ - هذا الذي ذكرنا بما كتبت الحاشية عدد ١، فأب يد كتاب المختلطة بخط ابن عمار الحنبلي ومن القطع، وما يثبت به صبح العمور، وسو، يرى، أو حالته إلا أنه عما في حاله حكم الصحة، بأن كان يخرج ويحي، وبذهب بعد اجتهاد على قول بعض المشايخ، فإنه ينصرف من جميع ذلك؛ لأن هذا يرجع مفيد حصل من التصحيح، فيجوز من جميع المال

وذكر في ثلثي في هذه الصورة أنه يذهب بمصر المص من ثلث ثلث، لأن هذا بمنزلة قوله إن مت صب، ولقد علمت أنه وإن عد في حال يثبت له حكم الموضع، بأن صار صاحب فراش، فإن ما من ذلك، فإنه يصح من الثلث، لأن تبرع من المال، فلا الواجب بالخط دية، والدية مائة، وسرع الموضع بالدار في موضع هو يصح من ثلث

وإذا عفا عن القطع إن انصرف^(١) على القطع، بأن، من يصح العمور لا خلاف من جميع المال، فإن صار نفساً، فعلى ثلث أبي حنيفة رحمه الله العفو بالدار، وكان على عائلة العائل الدية، وذهبهما العفو جازماً كما لم عفا عن القطع، وقد يذهب به إلا أنه إذا عفا في حال ماله حكم الصحة، بأن كان يذهب ويحي، يصح من جميع المال، وعن قياس رواية المنقضى يعتبر من ثلث المال

وإن عفا في حال ماله حكم الموضع، بأن صار صاحب فراش يعتبر من ثلث، ويكون ذلك وصيه بالثقة، لم يوجد منه الفصل، فيمكنه تصحيح هذا الإبراء بعدو الثلث طريق الوصية بثمانية

وهذا جواب لا يشكك على مذهب من قال من مشايخنا: إن الدية هي قتل الخطأ تجب على القاتل ابتداءً، وأما على مذهب من قال من مشايخنا: إن الدية^(٢) تجب على

(١) وفي ظن من يذهب بالخصم

(٢) ويذهب بالوفاء

القتال، ثم يحسم بمواقفه عن الثأير، هذه نوع إسكندر، فإنه يصبر وصية بقلبي والوصية لا تنجح، لكن جواب أهم يستعملون الفدية عن القتلى يصبرين الموت على وجهه يرا القتلى أصلاً، فيصير رغبة بهم دور القتلى

وكذا لا يشكوا هذه هي قول من قبل من شريعتي. بل بدليل من أمثالهم
عالم من حق القتل، واحد من العاقلة، فقد قيل. بطي حصة " من الوصية لأبنا
وقص للقاتل، والصواب أنها صحيحة، وقد حصة بغير لأبنا ثم لم يصح في
الاستدعاء ثم أبان أن يصحبها في الاستدعاء لا تأخذ أصلها من دعائها في العاقلة،
فيستقط في الاستدعاء. ثم من الوصية لم يصح له له حصة، ومن يصح له بوصية. من
له الوصية، كما الوصية بغير ماله حتى وصيته. كان جميع الثلث محرراً، وهذا لو لم
يصح الوصية بجملة القاتل في الآية، يعود إلى العاقلة في الآية، فصحت في
الاستدعاء

شرای محمد بن علی علیه السلام علیه الشرح قد ، امره بفتح ید وجله
 قد وحیها الم بن علی دشت ، فها مسائل فی ایمان کان تصع صمداً أو صطاً ، کل صائفة
 علی ثلاثة اوجه : ابر ان رواها هنری القطع ، أو علی القطع وما یحدث به ، أو علی
 الخلیفة ، وقد روي مر دس أو دس

فلان كذا البائع عبداً ، وقد تزوجها على القطع فلان من دلت ، صحب
اشمية ، وصار ارض يده مهر لها عدلهم جميعاً ، ودلت لأه ما ترى من القطع كذا
القطع حذالة ، بعد تزوجها بما هو حي ، والتزوج على القطع ، تزوج على موجب
القطع كذا ، بعد من القطع ، يكون محمداً على موجب ، ولو تزوجها على موجب القطع
جوز ، لأن موجب القطع هو المال ، وذلك خمسة آلاف درهم ، لأن المصداق لا يجري
بين النساء ، والزواج من الأخرى ، فصارت تزوجاً لها على خمسة آلاف من دين التزوج
قبلها ، فصحب اسمها ، وصار دلت مهر لها ، فإن طلعتها من الذوات بها ، يستلم لها
من دلت أصل ، خمس مائة ، ورد على التزوج الثمان ، خمس مائة ، لأنه تزوجها على

الحاصل على حبه (أ) هو طائفه في الدخول بها سبب في وصفه ولا .

! منده الى مرقه تلميعت ههنا الأرواح

[illegible]

فلان حين يذهب ويضع التسمية ويكوّن حسنة الأب مه' ألب: فإن الزوج
على الصنع الزوج غير مه' حب عطع - وموجب المصنع حسنة الأب، فعلا الزوج
منه حاله عن حسنة الأب على غيره لأنه عيب الأب، وقد ظهر أنه يمكن، فحين
أن يذهب مه' حسنة الأب كما نرى مه' على حسنة الأب بظن الأب له عيب، ثم
تصادف أن لم يكن لها عيب سرى ذلك، وهناك غير سرى لها على عيبه آلاف
أشياء - فذلك هو.

انحراف سے ان بعد جگہ ان لوگوں کو روحنک میں جسے ذاتی علیک،
وہاں سلطان سے، نہ طیرانہ نہ بکر، وہاں سے، اسے علی جسے الہام،
ایک کار بروحیت میں، سطح، و دیگر قطع نہ بصر، لائن علیہ ان قطع نہ بصر،
سوائے، اس نہ بصر، نہ قطع نہ بصر، مانی جسے، وہم جسے ذات

[illegible]

يها، أو مات عب، وإن طلقها من الدخول، فلها النكاح.

ثم نفسى أن يجب عصب القصاص في قول أبي حنيفة، وبني لاستحسان لا يجب القصاص، وإنما يجب النذر في مالها؛ لأن خروج على القطع بعد بدله، فيعبر بالعفو خير بدل، ولو عفا عن القطع بغير بدل، ثم مات، فالحق أن يجب القصاص عند أبي حنيفة رحمه الله، وبني لاستحسان يجب الدية في ماله.

وعلى قولهما صح العفو، ولم يكن عليها لا قصاص، ولا دية، فكذا هنا.

هذا إذا نذر، يجب عن القطع، قلنا إذا تروجها عن اجتناب، أو عن القطع وما يحدث معها من براء من ذلك، هذا أو شي يدهمها، عندهم جميعاً، ما مر ويسمونها ذلك وإن كان أكثر من مهر مثلها؛ لأن النسيخ بالزيادة على مهر أهل حصل في حالة الصحة، وإن مات من ذلك قبل التسمية، وكذلك مهر سلفها، وسقط القصاص مجازاً بغير شيء، أما بسملة باطلة لأن التزوج عن اجتناب والقطع وما يحدث معها يكون تروجاً عن النكاح من مات معها، فالنكاح عن النفس تروج على ما يجب، وموجب قتل العمد القصاص، والقصاص لا يصنع مهر، فبطلت التسمية ووقع العفو مجازاً؛ لأنه عفا عن القصاص بدل ليس بذاك وهو النكاح، فبطل العفو مجازاً بغير القبول، كما لو عفا عن المصاحي على ميتة أو دم، ولا ميراث لها من تروجها؛ لأنها طائفة، وعليها عدة شوقى عب زوجها من مكاح صحيح.

١٩٥٣٥ - هذا إذا كانت الحامية عتق، قلنا إذا كانت الحامية حراً، وقد تروجها على قطع إن يرى من ذلك سائر أو شي يدهمها، ما مر، وإن حمل بها أو مات عنها سلم لها جميع ذلك وسقط عن الحاقلة؛ لأن الحاقلة لو عتقت بعد هذا بعضها، والحاقلة لا تعمل بجلاني، وإنما تعقل عباً لغيره، وإن طلقها من الدخول يسلم لها نصف تلك، ذلك لأن الحاقلة حرة، وتؤدي الحاقلة أنس وخمسائه إلى زوجها؛ لأن الحاقلة لو عتقت هذا النصف، فلما تعقل عنها للدخول، وبعد جاز.

قلنا إذا مات من ذلك بطلت التسمية في قول أبي حنيفة رحمه الله، وكذلك مهر مثلها، وعلى ما قلناه دية الزوج، وإنما بطلت التسمية في قول أبي حنيفة رحمه الله؛ لأن

مر في حال العدد، وعندها نضع التسمية في غير ذب الروح مهر لها، لأن الخروج من
القطع عندهم خروج على القطع وما بعده، كما أن العو عن اعطى عو، وعما
يحدث منه، ولو نرجحها على القطع وما يحدث منه، فلهذا نضع صار ذب الروح
مهرًا لها عند الكل، وكذلك

فأما إن تزوج بعد غيب المظن ولم يحدث منه أو غير فله إن يرجع من ذلك حصار
أرض يده مهر بها، ويسقط ذلك عن عاقبتها، وإن مات من ذلك، فإن الدية بصير مهر
لها، لأنه لو تزوج بها على الجاهل، لو غيب المظن وما يحدث منه، فإن تزوجها على
الغفل، ولم تزوج على الغفل تزوج على موجب الفصل، فصار متزوجاً بها على الذمية،
والدية تصلح مهر، وإن صار له الدية مهر، يسقط عن الدية، ثم ينظر إلى مهر
متبناها في الذمية، فإن كان مهر مثلاً مثل الذمية لا مثلاً به، يكن سهمها، سواء تم زوجها
بعد المظن في حال ما يحق، ويذهب، وبعد ما حذر صاحب فرائض، لأن الزوج لم يصير
مستوراً عاقدتها بشئ من الدية ما كان مهر مثلاً مثل الذمية، وإن كان مهر مثلاً أقل من
الذمية، فإن تزوجها في حال ما يحق، ويذهب، فكل يدين، وإن حصل مستوراً بزيادة
على مهر مثلاً، لأنه يبرأ بها حالة الصحة، وإذا تزوج في حال ما صار صاحب
مهر فري، فإنه ينظر ما كانت الزيادة على مهر مثلاً إلى تمام الدية يخرج من ثلث مال
الزوج، فإنه يبرأ العاقبة من ذلك، وتعتبر الزيادة على مهر مثلاً واجب للعاقلة وإن كان
لا يخرج الزيادة، على مهر مثلاً بشئ تمام الدية من ثلث ماله، فصار مستخرج من
الثلث، يسقط عن الدية، بصير ذلك وصية لهم، لأنهم يبرأ منه، وهم محسنون
الذمية عليه، فتكون لوصية لها من حيث انقضى وصية ثلثه، يسقط عن العاقلة مهر
مثلاً، وما خرج من ثلث مال من زيادة على مهر المثل أو تمام دية أو يودون شيئا في

هذا: لم يخلص الروح قبل موته حتى مات، فأنما: وأعطاه. قبل موته قبل
الاحول بها، سمع لها، مر وث خمسة آلاف: إن كل خمسة آلاف مع صلها، وتقط
عن التعلق، وإن كان مع صلها: أقل من خمسة آلاف، إن كان الربطة على صلها

إلى تمام خمسة آلاف ، سرح من ثلث مائة ، فكيف تسقط من العائلة خمسة آلاف ، وإن كان لا يخرج ، مقدار ما يخرج من الثلث ومقدار مهر مثلها يسقط من العائلة ، ويروى الباقي إلى ورثة الزوج ، وكذلك لا تزوج على الخنابة ، وجواب فيه من أوله إلى آخره كما يلزم فيما إذا تزوجها على القطع وما يحدث منه

إسماعيل بن حماد عن أبي يوسف قـ رجل فـن صعداً به وليان ، فـصالح أحد الوليين للقتل من جميع الدم حتى عصى ألقا ، قال صدق صالح حمـ وعشرين ألفاً ، وللآخر خمسة آلاف .

أبي سماعة عن محمد ، رجل سـج رجلاً موصحاً ، ثم عـما فـسجرج عن إسنـي الشـجـين ، وما حدث مـها ، ثم مات مـها ، قال إذا كان ذلك بالقرار من الشـجـ ، فعليه الدية في ماله ، ولا يـجـر له الفـعـو ؛ لأنه وصية ، ولا وصية بالقتل ، وإنما كان ذلك منه ، فهو وصية للعائلة فـجـر ، ويرفع عنهم نصف الدية إن كان يخرج ذلك من الثلث ، وإن كانت الشـجـان عـداً ، لمـسـة بحالهم ، فلا شيء على الجاني ، لأن الفـعـو من أصلهما فهو عندنا كأنه من من نصـ الفـسـ .

١٩٥٣٦ - رجل شـج رجلاً موصحة عـداً ، فـصـ له عـب ، وما حدث مـها ، ثم شـجـه أخـي عـداً ، فـم نصف مـها ، فعلى الجاني الدية كاملة في ثلاث سـبـ ، إذا مات مـها جميعاً من من أنه وجـب بإخـافـه الثـنـة نصف الدية ، ولا نـصـص عليه مـها من قبل أنه قد عـصـعـس لأون ، فلما بطل عـه القـصـص ، وصـدت الثـانـة مـالاً صـارـب الأولي أيضاً مـالاً ، ولم يـجـز الفـعـو ؛ لأنه لا وصية له

وروى حمـس بن ربه عن أبي يوسف قـ مثل هذه الصورة ، أن على الجاني نصف الدية

١٩٥٣٧ - رجل قـبـ رجلاً عـداً ، وقـضـ لولـه " بالقـصـص على القـتـل ، فـقـمـر الولي رجلاً بـتـله ، ثم إنه طـب من الولي أن يـمـو عن القـتـل ، فـمـعـا عنه ، فـقـتـل المـمـور وهو لا يـمـم بالـعـد ، قال ، عـبـه الدية ، ويرجع بـلك على لأمر ، لأن الأمر غـيـر .

لعمل الخطأ والعشرون

في دعوى الولي العمد أو الخطأ وتصديق المذمى عليه إياه في ذلك أو تكذيبه
ويدخل فيه اختلاف الشاهدين

١٩٥٤٤ - لأصح أن يمدد استعفاء الخصاص بعد ظهور العمل إذا كان يحمي من
جهة الولي لأجنب الذمة ، وإذا كان يحمي من جهة الفائت لحب الذمة استحساناً ، وهذا لأن
القبيس يأنى وجوب الذمة بمقابلة الأحمى لا بعدم المقابلة بين المال والأحمى ، وإما عرفنا
وجوب الذمة في نفس الخطأ ، والخطأ محقق في الفائت ، ففي كل موضع نعد استعفاء
الخصاص يحمي في الفائت كما في معنى النصوص عيسى به ، وفي كل موضع نعد
استعفاء الخصاص لا يحمي في الفائت لم يذكر في معنى النصوص فبرد إلى ما ينطويه
القبيس ، حيث إلى بيان لأصح ، فنقول : إذا ادعى الولي الخطأ ، وأقر الفائت بالعمد لا
تجب الذمة ، وإذا ادعى الولي العمد ، وأقر الفائت بالخطأ تجب الذمة استحساناً . وإنه
يخرج إلى الأصح الثاني

مخرج على ما إذا ادعى الولي الخطأ فأقر الفائت بالعمد معان بر صديق الفولي بعد
ذلك القائل ، وقال الشافعية عمدة ، فله الذمة على القاتل ، عن أبي بصير في
المواخر ' إذا ادعى الولي الخطأ ، وأقر القاتل بالعمد ، فعلى العمد الذمة وروى ابن
أبي مالك عن أبي بصير إذا ادعى الولي بخلاف ما أمر به الفائت ، فشد أرب القاتل
المذمى عليه عما أمر به به .

١٩٥٤٥ - قال محمد بن الزيات : رجل ادعى على رجلين أنهما اعتلوا ذمة
عمداً بحدوده ، به عيبان الخصاصي فعلى أحدهما صدمته ، وقال الآخر صدمته أنا
بالخطأ خطأ ، فإنه ينصبي برمي الثقل عليهما بالذمة في مالهما في ثلاث سن

وهذا الذي ذكره هو استحسان ، والقبيس أن لا ينصبي عيبين بس ، ذكر القبيس
والاستحسان في دبت ' لأصح

وجهه ان يباين ان ما ادعى المولى من انقصان لم يقصر به (الاحتجاج) فلا لا
 يقتضي ان يمدح وهو ان كان في ١٠ حصة الاصلية من ميراثه ان يمدح
 النقصان اذا كان من جهة مقابل عبد ابيته وقد قصر عليه انقصان يعنى
 من جهة ابيه ان لا الميراث وان كان ميراثه من جهة ابيه ان كان له ميراث
 النقصان كونه من جهة ابيه من جهة ابيه انقصان لم يقصر به من جهة ابيه
 فلهذا لا يجب له ان يمدح به من جهة ابيه انقصان لم يقصر به من جهة ابيه
 لا يجب له ان يمدح به من جهة ابيه انقصان لم يقصر به من جهة ابيه
 لا يمدح به من جهة ابيه انقصان لم يقصر به من جهة ابيه

والا لاسيما في ميراثه من جهة ابيه انقصان لم يقصر به من جهة ابيه
 استيفاء النقصان من ميراثه من جهة ابيه انقصان لم يقصر به من جهة ابيه
 استيفاء النقصان من ميراثه من جهة ابيه انقصان لم يقصر به من جهة ابيه
 حتى يمدح به

بوجه ان يمدح به من جهة ابيه انقصان لم يقصر به من جهة ابيه
 من النقصان على مال ميراثه من جهة ابيه انقصان لم يقصر به من جهة ابيه
 انقصان لم يقصر به من جهة ابيه انقصان لم يقصر به من جهة ابيه
 حتى من النقصان ان يمدح به من جهة ابيه انقصان لم يقصر به من جهة ابيه
 انقصان لم يقصر به من جهة ابيه انقصان لم يقصر به من جهة ابيه
 انقصان لم يقصر به من جهة ابيه انقصان لم يقصر به من جهة ابيه
 انقصان لم يقصر به من جهة ابيه انقصان لم يقصر به من جهة ابيه
 انقصان لم يقصر به من جهة ابيه انقصان لم يقصر به من جهة ابيه

فمن ادعى المولى انقصان من ميراثه من جهة ابيه انقصان لم يقصر به من جهة ابيه
 هذا انقصان لم يقصر به من جهة ابيه انقصان لم يقصر به من جهة ابيه
 حتى من جهة المولى وهو ان يمدح به من جهة ابيه انقصان لم يقصر به من جهة ابيه
 به استيفاء النقصان من ميراثه من جهة ابيه انقصان لم يقصر به من جهة ابيه
 به استيفاء النقصان من ميراثه من جهة ابيه انقصان لم يقصر به من جهة ابيه
 انقصان لم يقصر به من جهة ابيه انقصان لم يقصر به من جهة ابيه
 انقصان لم يقصر به من جهة ابيه انقصان لم يقصر به من جهة ابيه
 انقصان لم يقصر به من جهة ابيه انقصان لم يقصر به من جهة ابيه

ليس واجباً، فكأن ما به عليه الوجوب على عدم كسبه واجب رأى

ولو ادعى من خطأه ١٠٠ في ١٠٠ الفقه ١٠٠، فام حرمه بالفساد والآخر
بالخطأ، فاعلم بوجه ربه بفساد ما كان له من ١٠٠ لأن ثمراً حرمه بالخطأ
كثيراً، فما على ما ذكره

ولو ادعى من الفقه منبهما وصدق أحدهما في ذلك، ولو الآخر فقل
أصلاً، فليس من سئل ذلك، لأنهما اتفقا على: حرم الفصاح عليه، لأن الولي
ادعى الفصاح عليه، وهو في الفصاح عليه، فهذا له أن يفسد

ولو ادعى من خطأ عاينهما، أو فخر أحدهما بالفساد، وأنكر الآخر الخطأ، فإن
سئل على وجهه، لأن من سئل الفصاح من الفقه كان يفسد من جهة الولي وهو
وجوه الخطأ

ولو ادعى من سئل أن الفقه، وأثبت عمداً، فالأصل فقلته خطأ،
فإن الولي يفسد بالفساد، فقلته، فقلته عمداً، فإن يفسد من قبل المقر بالخطأ،
لأنهما اتفقا على: حرم الفصاح عليه، فذكر ١٠٠، ثم ما سئل في الأثر، كذا فذكر
ثم سئل في ذلك، فثبت السببه، وإن ادعى الولي الخطأ في هذه الفقه، لا يجب من
لأن من سئل الفصاح من الفقه من جهة الولي وهو دعواه خطأ

٩٥٦ - رجل قال: ١٠٠، فثبت عليه، فقل فقص بقدر عمداً،
وقال: فقل عليه عمداً، فثبت من ذلك كذا، وقد الولي من يفسد ذلك كله
عمداً، فإن سئل: بفساد، فام الفصاح وجوبه، وهو من فساد، وهو في الفقه
لما أنكر الولي ذلك، فثبت السببه، لأن الولي لا أدعى من يفسد ذلك لا يكون
له أن يقتل المقر له، لأن من لا يفسد الفصاح وجوبه، فثبت عليه إذا قرينة
تجهل به، فثبت ما سئل أو محوفاً لا يفسد من يفسد، فثبت من لا يفسد عليه
شبه بمصلحة يفسد، لأن الأثر في تعيين الفصاح من يفسد، وهو في الفقه
مقتضى الفصاح، ولا يجب أن يفسد على الفقه، لأن من سئل الفصاح المأذون
للمن من جهة الولي، وهو يفسد الفقه، وهو في الفقه

فإن إن الولي يفسد به ذلك، فقل فقل عليه عمداً، فقل فقل

يخص عبية المصطفى (عليه السلام) بكنى فطحي، صحيح بيده من قوله أن يملأ قلبه لا سيما
 انفسه عار وحبب المصطفى عليه ما ازاله في الإسلام ، انفسه ان لا يصح به هذا
 انفسه ، وادركه به ، بعد ، من انفسه المصطفى (عليه السلام) بكنى فطحي ، و
 في الزمان ، قد لا يعرف بكنى فطحي ، بعد ، من انفسه المصطفى (عليه السلام) بكنى فطحي ، و
 فكار منه ورائي هذا ، فافهم ، وكنى فطحي ، لا يصح منه ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، و
 من انفسه المصطفى (عليه السلام) بكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، و

فان انفسه المصطفى (عليه السلام) بكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، و
 من انفسه المصطفى (عليه السلام) بكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، و
 يصح بيده ، ولا يملك به أن يملأ قلبه ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، و
 لا يملك به ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، و
 فافهم ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، و
 حكم ذلك ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، و

٩٥١٧ - من انفسه المصطفى (عليه السلام) بكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، و
 من انفسه المصطفى (عليه السلام) بكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، و
 فافهم ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، و

٩٥١٨ - من انفسه المصطفى (عليه السلام) بكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، و
 من انفسه المصطفى (عليه السلام) بكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، و
 فافهم ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، و
 من انفسه المصطفى (عليه السلام) بكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، و
 فافهم ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، و
 من انفسه المصطفى (عليه السلام) بكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، و
 فافهم ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، و

٩٥١٩ - من انفسه المصطفى (عليه السلام) بكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، وكنى فطحي ، و

والله اعلم بالصواب

حياته وهو أن يدعى أحد من الأعضاء بوجهه ، ويؤلف ما لا بد منه ما ، أو كانت خطاه يجب تصحيحه على الشهود عليه ، وإن شاهدان شهدا ، بالمص من بجهة لو مقلباً مالا وجه من شهود عنه كصل القيد ، وقد روي الأحكام في أنه يدعى بوجه في المعنى في جهة ، أكثر ما في الباب أنهم اتفقوا في التصديق وهو المص من ، ولكن لا عبرة بلمنصود في الشهادة إنما العبرة بالاعتقاد فيه ، ألا ترى أنه لو دعى رجل عنده يدعى رجل أنه لا أسراء من به ، فشهد شاهدان له عنه ، أو لم من به ، فالتأني لا يفتى له المص ، وإن اتفقوا فيما عداه لم يفتى له به ، نعم خذوا في أخيه ، وهكذا يقول في فصل الزلل إن وجد الاختلاف بين دعوى وغنى في جهة ، ولكن الاختلاف في الجهة في الإقرار لا يمنع الاستيلاء إذ اتفقوا على المصود ، ألا ترى أنه لو قال لعنه من عليك أنه دعى من جهة المص ، أو دعى من جهة أخرى من جهة أخرى كان به أن يستوفى لأبيه ، كذا هنا

ولو كان مكن النفس العمد فعل الخطيئة، ومما في المسألة محالها لا شيء، على المشهور
عنه من الذي سلطان الشهادة بالتكذيب، وعلى المذهب المذهب، من أنكر بالكلية لأنه
قد تم إقراره من حيث هو، ثم يرد.

ثم عاد إلى فصل السيد، فقال: لو أنتم أحد المدعى عبيدًا، أنه أنكر الآخر بعين، ولا سبب يثبت كونه لمدعى أن يعمل دفعه، لأن امرء لم يطل بكتابة المدعى في نصف الفصل، بقي ثلثه في نصف الفصل، وقد صدقته، وإنه يمكن لأوجب لنصاح عند السيد، فلو كان له أن يرضى الله

١٩٥٤٩ ربيع ب. من قتل منقطع البدين، ادعى عليه ان ملائكة قطع يده اليمنى عمداً وقلبت قطع يده اليسرى عمداً، وقلبت يمينه، فقال انما هي عليه قطع يده اليسرى ان قطع يده اليسرى عمداً، دعت منه حاضره، وانكر لأخوه، كذلك ان قتل لفقرا، لثمة، وادان موسى قطع قلائد يده اليسرى عمداً، لا أدري من قطع يده اليمنى إلا انه قطع عمداً، دعت من القطعير، وهذا ادعى منه قطع اليد اليسرى انما قطع يده اليسرى عمداً، دعت منه حاضره لا مس، عن المحضر لأدنا

و ماله ميا، وأن به عليه الفرو، وجاء شاهدين، فشهدوا بحدف كذا دفعه الفقه،
 وشهد الآخر أنه رأى دالاهي مقصي بأوس الحجة في مال الجاني، لأن دعوى
 الموصحة مع دعوى السرية دعوى الموصحة والنفس جميعاً وقد اتفق الشاهدان على
 فقر صحة، فثبتت الموصحة إن كان لا يثبت العس، ولا لقصاص بين طرفي المدعى
 الطرف، فعصبت بأرض الموصحة في مال الجاني

بمصلحة اتاني والمشروع
في الدعوة والاختلاف بين امثلة

[illegible][illegible]

”فما نهرام بمعدن، امروم که نهرام، اما عید من حیدر، نه پنداره من

الكتاب، واعتقد مناصح فيه حال بعضهم ليرى بينهما أرواح ثلاثة أرباعه لمبدأ
 الله، وزيده يزيد، لأن الله نصف الميراث في كل حال، والآخر نصفه، والآخر نصفه
 حالي، وهو في هذه كذا العاشر يزيد، ولا شيء له من ذلك النصف في حال، وهو ما إذا
 كان ثلثا أو أخيرا، فيصنف ذلك النصف، طبقا له ثلاثة أرباع الميراث، وأما زيد
 في نصف الميراث في حال، ولا شيء له في حال، فيصنف ذلك النصف، فكان له
 أربع.

وقال بعضهم ميراث بينهما حصان، وهو لا يصح لأن ميراث زيد عن
 الميراث لم يثبت، لأن في كل واحد نصف منه، والآخر في الحقيقة
 ميراث، فإذا حبس لا شيء في الميراث، يجب للميراث ولا يثبت بقضي منه ميراث،
 فيمهد وصاية، ثم يمشي إلى الوراء بالآخرة، فكان كذا واحد منه، وأما النصف بكل
 حال، الكتاب في هذه الآية.

١٩٥٦ ووافق كذا واحد منهما أئمة على صاحبه أن يثنى أنهما عهدا أو
 خطا، وعلى أبي يوسف ومحمد تيرت الميراث، ولا يحب الله به، وقد أثبت بينهما
 لأن الميراث قد استوفى من جميع "تجوه" لأن كل واحد منهما يدعي على صاحبه مثل ما
 يدعي صاحبه عليه، فوجب الفصل بينهما، كما يراعى كل واحد منهما شراء شيء من
 جهة صاحبه، والشيء في يدهما، وأما الآية، ولم يزوج من خلال النص، الأول:
 لأنهم ترجع به عليه على ما مر، وإنما ياتر ذلكهما مع بلحاثة، ولو لم
 يقاسمهما لم يثبت الفصل، وكان ميراث بينهما نصفان، كذا.

وأما في قول بعضهم بقضي لكل واحد منهما نصيب نصف ثلثه،
 إن كان الثلثا عهدا، ففي ماله، ويستفاد من، وإن كان حيا، فعلى عاقلة كل واحد
 منهما لأن النسب قد مر، ولأنه ياتر إذا كان في ادعى كذا واحد، وهو الثاني
 المثلث من جهة صاحبه، ولم يزوج، وهذا ادعى كل واحد منهما شري من واحد،
 وإذا لم يثبت الميراث، يجب الفصل بينهما في حق حكم الفصل، وهو العمل بها في حق
 التقاضي، فمن حق ماله، فيقضي بالدية بينهما نصفان، كما لو ادعى كل واحد
 منهما الفصل على غيره، ولم يكن كل واحد منهما، ويكون ميراث بينهما نصفان، لأنما وإن

عَلَيْهَا تَرَى أَنَّ هَذَا مَعْنَاهُ : وَأَلَّا يَكُنْ مَرَّالاً حَادِثاً لَا يَسْتَحْضِرُ شَيْئاً مِنْ
أَمْرِهِ : لِأَنَّ الْوَقْدَ يَسْتَحْضِرُ حَاضِرَهُ لَا مَالَهُ بِرِغَبِ الْإِصْبَاءِ بِأَكْثَرِ
الْمَسْحَقِ ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ : حَقٌّ أَسْتَحْضِرُ لَمْ يَكُنْ ، لِأَنَّ الْأَعْيَانَ لَا تَحْضُرُ

[illegible]

۱۔ ادا علی می حیفہ لکڑا، ادا علی، حد من الامہ، بر دلی عی صاحبہ می دما
 لکھی صاحبہ عدا، ادا علی، حد من الامہ، بر دلی عی صاحبہ می دما
 علی، حد من الامہ، بر دلی عی صاحبہ می دما، حد من الامہ، بر دلی عی صاحبہ می دما
 وحده، ادا علی می دما، حد من الامہ، بر دلی عی صاحبہ می دما

[illegible][illegible]

حتى عمرو

وطعن على محمد رحمه الله في هذا، فقال: كيف يجب له دية، وإن اقتضوا واحد، ولا يجب بمقابلة منول واحد أكثر من دية واحد، وأجواب من هذا أن يقال: إنما لا يراد بذلك حس واحد، إنما يعرق أجره في الاختلاف، أما في فرق يجوز أن يراد: كما لو تم قطع رجل يدي إنسان، وطمع آخر رجله، وجرّ آخر رقبته خطأ، فإنه يجب ثلاث ديات، وإن كان الواحد مبدلاً، لكن لما عرق أجره في الاختلاف، فإنه على دية واحدة، فإذا ثبت هذا، فغروب مالك احتمال أن يكون الإلاد منقطعاً عنهم لما شهد كل فريق بمقتضى القس، فإنه يجوز أن يكون أحدهم قطع يدي الأب، وطمع الآخر رجله، وجرّ آخر رقبته، وإن كان صحيح الله تعالى لا يجوز قطعها، مالكه، وقد أثبت كل بيته لدهيها نصف الدية، بل لا يتقص بالدين، ولكن أبو حنيفة بجيب عن هذا، ويقول: إن يقطع الأب كما لا يجوز مالك، فإن جاز الرادة على دية، وحقة لا يجوز أيضاً بملك، وعدم تعدد جميع بينهما الإقطاع لوني من الإيجاب، لأن فيه يقطع ما كان على ما كان، وهو عدم الرجوع، وهي الإيجاب إثبات ما به يكتفى، فكان ما قلناه أولى، يكون الميراث بينهما أثلاً عند هذا أيضاً، لما قلنا لأبي حنيفة

١٩٥٥٢ - وبما أقام عبد الله البنية على زيد وعمرو، فبذلنا إليهم عملاً أو خطأ، ولما أمروهم وعمرو البنية على عبد الله أنه فعل إليهم عملاً أو خطأ، فبذلنا إليهم البنية عند هذا، لأن كل فريق منهم يدعى على الآخر ملء بدعيه الآخر عليه، وبقيت الورثة بينهم أثلاً كما لو لم ير جد إقلمه إليه، فلما على من قرر أبي حنيفة يقتضي أمية الله على زيد وعمرو نصف الدية في ما هما إن كان عملاً، ومن حافظهما إن كان خطأ، ويقتضي لزيد وعمرو على عبد الله نصف الدية إن كان عملاً، فأمي مال هذا به وإن كان خطأ، فعلى ما قلناه، لأن هذا في حقيقته لا يراد على دية واحدة، مما يعلق نفس لم يفرق بينهما، والعرض من كل فريق يوجد في حال دون حال، فمقتضى بكل فريق نصف الدية والميراث يكون نصف عبد الله ونصف زيد وعمرو، لأن من حال كل الميراث نصف الله، وهي حال كل الميراث زيد وعمرو، فلهذا يقتضي بالنصف بهما، والنصف لعبد

وأن أقام عمرو على رد الهبة إليه فأن يأثم وأقام رد الهبة على عمرو وأنه قبل
أثمهم، ولم يرد عليه، ثم دعى الله، فأنه بعد ذلك، أنه ما تقول لي عبد^{٢٠} زخا
وجع اللوا على عبد الله أنه صاحب من في هذا البلد، إذ هو رأس المال، وهذه
المسألة على ثلاثة أوجه، إن ادعى عبد الله القاضي على أحدهم بعهده، أو مبيعاً، فإن
ذلك سمع على رد مبيعها، أو ادعى عليها، بذلك، فقد قال، هذا فله.

فإن ادعى القتل على أحدهما بعهده وهو عمرو، فعلى من لم يأثم حصة رحمة
الله، فعلى من عمرو بالثلاثة أربع الدية، ويكون ذلك من رد، وعنده أنه يصدر، وإن
كان القتل عينا، فمن ماب عمرو، وإن كان خطأ، فمن عاتله عمرو، وبقي لعمرو
على ديه درهم بعهده، ويكون ذلك في من رد إن كان عسلاً، وإن كان خطأ، فعلى
عاقبته، وإن كان دية، لأن عبد الله قد صدق في بناء هذا صواب به، يدويه لعبد الله،
صالح عبد الله، بينه وبين عبد الله، فله لعمرو، ولم يرد على لها بيه عمرو من
هذا الوجه، فبشر الصنف لعبد الله على عمرو، وبه رد، ثم رد أبو عبد الله
على عمرو، وبذلك، أنه عمرو لعمرو نصف الدية على رد، وروى عن أحمد من
بين بينه عمرو وبين بيه، يد من الوجه الذي في بيه لزيد من عمرو نصف الدية، فعلاً
بهاء، فثبت لكل واحد نصف ما نقصهم، وهو ربع الدية، ثم قسم ما ربح فيه وهو
الربع بين ما ربح بعد الله ودين النصف، فحسبته ثلاثة أرباع، فمسم من عبد الله وريد
بعض لعمرو، فبما يستويان في سنة الامتناع.

وأما الخبر أن بعضه عبد الله ذهبه لزيد وعمرو، لأن عبد الله ورث ببعق، وأن
يزاحم أحد الآخرين، لأن ما عهد محروم ما دعى، فحسب الصنف بيه لله والنصف
الآخر بين زيد وعمرو، لأن ما عهد فيه، ثم ما عهد بيه، فمسم من د وحب لعبد
الله فبشر بيه، ثم د من

وأما على من أبي يوسف ومحمد، فيقصي لعبد الله على عمرو ما عود إن كان
عسلاً، ويقصيه الله على عاتقه عمرو وإن كان خطأ، ويكون ذلك على الله وريد
بعض، ويكون أيسر بيهما بعتين بيهما، لأن بينه زيد وعمرو ما ربح في وجود شرط
التبشير وهو دعوى، ثم ربح مبيعاً على صدقة صدق دعوى مائة مائة، وثلاث

حارث بن عبد الله لما عرف أن أحد الورثة يصب حصصاً عن ثيابين فيما يتب الحبيب ، ولم يوجد سرقة الهاتر في حق عبد الله ، فصار كأن هذا وعمر بن عبد الله لم يقبض عليه على عبد الله^(١) ، وهناك الحارث كما قلناه مبهنا كدب

وإذا لم يدع عبد الله عن على واحد منهما ، فإنه لم يكن واحد منهما ، هي على قول أبي حنيفة رحمه الله يقضي فريد على عمر وبيع الدين ، ولعمرو على زيد بربع الدين ، إذا كان عمه ، في مالهما ، وإن كان حلف ، فعلى عبد الله ، ولا من له عبد الله في الدين ، وأما قال فذلك لأن كل واحد منهما أتت جميع الدين على صاحبه به وبين الله بعداً إلا أن عبد الله لما أنكر فلي واحد منهما ، بعد كذبهما ، فظل حده تنكبه ، على كل واحد منهما مدعي على صاحبه نصف الدين ، فقص لكل واحد بربع الدين ، ويكون اثبات سهمين لأن كل واحد منهما بقر نصف ليراث لعبد الله ، وهو لا يدعي إلا الثلث ، فوجب الثلث له ، ولا ما فيهما لاسرهما

وعند أبي يوسف ومحمد لا يقضي هنا مني ، لا بالدين ولا بالقصاص ، لأن القتل على زيد وعمر بن عبد الله لا يمكنه دس ، ولا بعد بين زيد وعمر بن الهاتر فيسقط ، وكان اثبات سهمين لأن الله لما قتلها لأبي حنيفة رحمه الله

١٩٥٥٥ وإن ادعى القتل عليهما فإن قال أتت ثلثهما عن ثيابين قول أبي حنيفة رحمه الله لا يقضي لعبد الله بشيء من ثلثها ، لأن عبد الله كذب شهودهما في بعض ما شهدوا به ، لأن كل بهد أثبت أن القتل عليه هو القتل وحده ، وأن عليه جميع الدين ، فإذا ادعى القتل عليهما جميعاً ، صار مدعي أن على كل واحد منهما نصف الدين ، وصار مكذب لشهودي بعض ما شهدوا به ، ثم يثبت حلف ، على كل واحد منهما مدعي نصف دينه على صاحبه ، كما مر قبل هذا ، فقص لكل واحد منهما على صاحبه بربع الدين ، وأما اثبات نصيبه لعبد الله وحقه به ، لأن عبد الله ادعى لنفسه جميع ليراث ، ادعى القتل عليهما وكل واحد منهما مدعي في نصف ، فأحد النصيب لا يتحقق لكل عبد ، بل في النصف الآخر محروم دعواه ، فلا يكون له من ذلك

(١) حكاه في الأصل و ط ، وكان في و ج - ط عمر مكاب عن عبد الله

(٢) وفي ط و هـ يدي عن عبد الله

(٣) وفي ط و ب حمله

المجلد الثالث والعشرون

من لورته و موسى له الذي يدعي بمقتبهم قتل عمه، أو خطأ

[illegible][illegible]

وخلدني محمد بن محمد أئديه في حال من أقام عليه اليه في ثلاث سنين، أنا وحسب
 حسب اليه ولأنه بنده عليه سيمامة القضاة لا شيء من حوسه، بل يدعى بحسبه
 اختاراً، فقبض له بحسنه من الدية.

ولما هي ميان الدلائل للأن انقلب عبقا في حقه، وحادثة لأعفل احمد، والاف في

محب سے خدائے رحیم سے باخبر رہنا واجب اللہ ہے۔ "اب میں، ریک کلاب
الکس عبد اللہ کلاب اور ٹیل ایہ عبد اللہ، اچھی پیشہ کاری

وہم جنی اہل طاعتی و تقویٰ ہوں ۲۰ م عہدہ کو منہ دھوئے۔ یہاں ہی ایلات سمیٹ کر لائے
آپسہ حبیبیہ یہاں علم عباسیہ الصبیح سے واقفیت لے کر لا الی جا کر انکے دکان،
و کلبہ سے ملے۔ انکے بھائی صاحبہ بوری ہی حق سے ڈرامہ دے، ہم مقصد، و دستہ
مقتدرہ الہیہ

هذه ابد لم يكن مع لاسر موسى له ما نزلت عليه من خارج ابي موسى به
الملك، وهو الذي هو، هذه نفسه هي وحده على نحو ما هي. من صدي القوي به
مدعى الخطأ مدعى الخطأ، ونسب مدعى له عم عاتق اذهم على الخطأ سلم الله
في ثلاث سير لكن، حذرتهم الكتاب، لأن مدعى الخطأ انب له جميع مدعي للسمه
بشأنه ولا حيه ان، وبسبب لمده على له، حيه لا، ان مدعي بمعدودة وقت، وعرض
به فكانت سهوده مدعي بمعدودة خطأ انب لادن هو، على به ما برقمه، ومن
بشأنه مدعي الخطأ، حير في به، ما نزلنا، ان مدعي مثل انب من غير في طبقه، ونسب
مدعي في حيه ما، وهو مدعي الخطأ، ان الله ان، مدعي عليه الخطأ، لأن
مدعي السمه بويه انب الخطأ من بينه وبين الآخر صمد، لا ان مدعي له هي
نفسا من، لا مدعي الخطأ مدعي الخطأ، غير حقه في الانصاف، مدعي بمعدودة
مدعي السمه ما، وهو صمد به كما هو عفا عن صبه من، من مدعي السمه
من لم مدعي له انب مدعي السمه، لأن السمه ان الخطأ لا يحسن الخطأ، ويصير
موجب لان السمه، لا يرى به بعضه، حيه من موسى به، لا ان مدعي له
مدعي الخطأ، مدعي سمه مدعي عن انب حيه صمد، خطأ مدعي عن مدعي السمه
في ثلثي مدعي سمه، وهو بسبب الحقه، ويكره ذلك من سال البائل لانه حيه
السمه، وقد قال الشهابه لا يعقل الدقة مدعي

و قد تسمى هذه هيبة مدعى. وهذا قضى القاضي حكماً بالسب الدية تسمى شفعة
المدعى عليه ما خلا ما ذكره ان مدعى الخطأ ثبت يمس به جميع بدنة فبمس به كذا له
والأخيه بمس لدمه مس. لا لان المدعى هو المدعى في حق المدعى. فقد ذهب جمهورنا.

سواء إلا في خمسة واحدة، د الأولى الثالث ثم مدعى الممدعي الممدعي فمضى بهما ثلث
 أندية في مال، الناس لكل واحد منهما بالثلث، وفي الموصى له بالمغنى لهما بنصف الأندية
 الثلث مدعى الممدعي والسبب للموصى له، والشرط أن حتى لأبى الثالث ثبت في
 القصاص كسب في الممدعي، فمدعى الممدعي بإقامة الثلث القصاص، وتعلق
 الثلثان مالا لكل ابن الثلث، أم حتى الموصى له لا يثبت في القصاص على ما ذكرت،
 فمدعى الممدعي بيته، نسب القصاص به وبين لمحبه إلا أنه مدعى الخطأ بطل حقه، وهو
 نصف القصاص والعقب نصف الآخر مالا، فيكون للموصى له ثلث النصف، وهو
 سدس الكل، ثم في جميع ما ذكرنا بما أتى ما على العدمه، وغير ما عني
 التمثيل، لو خرج ما على العاقبة، ويؤى ما على الصلح، فأراد مدعى مؤى حقه أن
 يشارك الذي حرج حبه لا يكون به ذلك، لأن المال وجب بهما مسبب محتضين، فإذا
 سب، حوب أحدهما القتل الخطأ، وسبب وحوب الآخر القتل العمد، والقتل الممد
 غير الخطأ، ولم تكن سرقة في سب الموصى له فلا يستحق المشاركة في القسوق،
 ولا فرق بين أن يكون المقتضى عنه بأقل اثنين أو واحداً، حتى لو ادعى أحدهما العمد،
 والآخر الخطأ على رجل لا عاقبه له، وقضى القاضى بكل واحد منهما مسببه في حال
 القتال، فما قص أحدهما لا يكون للآخر حتى المشاركة معه، لأن العمد لا اختلاف
 السبب والتمجد، والعمد مع الخطأ سببان مختلفان - والله أعلم -

الفصل الرابع والعشرون

في شهادة تبطل بعد قضاء الماضي لا قبل

٩٥٥٨ - قال محمد رحمه الله في الجامع الكبير : حلال منه على رجلي أنه
قل وفي هذا الرجل خطأ فعضى القاضى بثلثة على لعنه من ثلاث سنين ، وبعثها
الولي ، ثم بعث المسجون بعينه سباً ، كان للعائلة أخيراً ، سباً ، وصمراً ، ثم ألقى ، لأنه
يقتر أنه يفسد ما يس له ، لأنه يفسد ، وإن سباً ، صمراً ، السدس ، لأنهم اتفقوا عليه
على اتفاقه حكمت بغير حرج ، وهذا لأن النافذ ، وإن وصي بفساد ، ثم ألقى إلا أن
الشيخ عيسى بن سيار بنهم ، لما القاضي إلى القاضي ، عيسى بنهم ، بعد أن كثر
القضاء ، بأنهم ، بعد أن النافذ القاضي بفساد الواسطة ، منافع إلى شهادة
شاهدين ، فإن صمراً ، فالولي لا يرجع على أحد ، لأنه صمراً ، بعهده ، وملك
المصنوع حصراً ، ومن يرجع من أحد حياً عليه بعد ما ملكه ، وإن وصي الشاهدين ،
فالشاهدان رجعت في صمراً على الولي ، لأنها ما دام الصمراً ملك المصنوع من وقت
الإنشاء ، وصمراً الولي جازياً بفساد ما ملكهما ، فلهذا كان لهما جزاء الرجوع على
الولي

وإن شهد، من الممد، «بعض القاضى بالفصاحى، فصله الرئيس، مع حله المشهود
بشئ حياً لا فصاحت عنى واحد منهم، أما الزولى جلال قصه، «بعضى بعير سبيه فى
حده، «أما الساعدان فلأنه لم يوجد عنهما للناشور، «العصامى جره، «ناسره»، «لكن
ورثة فقيل بالطيب إن شاور، «فصحا الزولى، «إن شاور، «صمد، «الساهدى: «أن
الزولى هذه حيدته بعير حو، «والشهود قتلوه حكماً بعد عنى، «فإن صمدوا الزولى لا يرجح
على أحد، «مر، «وإن صمدوا الشهود، «لا يرجحون ذلك على الرئيس فى قول لى حجة
رحمة الله، «وهد أبى يوسف ومحمد، «رجعونه

روحه نور بهما، این روح بهینا القصاص لكون افضل محمداً بإنشائه انقلب مالا
لنعمته لا نرى له ولا يراه من ماله في الآخرة كما يرى غيره من الراسخين في الاستغناء حتى

بخصي منه ذبوا القتل ، وتامه وصاحبه ، ولو كان الواجب مالا من الاستدانة ، بأن كان القتل خطأ أخذت من اليهود برحمته على الولي بما يطمون فيها كذا

وأبو حنيفة فرق بين المقتولين ، فقال ، إذا كان الواجب مالا من الاستدانة ، فالشهود إثارة جموع على الولي باعتبار أنهم مذكوا المقتول على ما مر ، وهذا معنى لا يتمكن تحقيقه من القصاص ، لثبوت مالا ، لأن المقتول هو الدم ، والدم يسر مقابل للملك ، فلهذا اشترط

في حق من يسمي أن يعهر ملك المقتول هنا في حق ملك البدل ، فمن عصبه من قهر مدبراً ، وحده آخر ، وعصبه منه ، فاختار الولي تعيين الأول ، فيصير المدبر ملكاً له في حق ملك البدل من الثاني ، حتى كان للأول ولاية تعيين العاصب الثاني

فإن المدبر مال موقوف ، ولهذا أصبح تعيينه مهر في باب الكاچ ، لأنه معدو نطفه من ملك إلى مدرك لحقه ، ولذا ، مالا منقوضاً يمكن إظهار الملك فيه في حق قتل البدل ، إذ لم يمكن إظهار الملك فيه في حق أحكام آخر ، فاد الدم ليس على أصلاً ، ولهذا لا يصبح تعيينه مهر في باب الكاچ ، فلم يمكن إظهار الملك في أصلاً

ولو كانت الشهادة في خطأ ، أو في القصد على إقرار مدس ، والمائة بحالها ، فلا ضمان على الشهود لأن كدسهم لم يثبت فيما شهدوا به ، لأن شهوده هو الإقرار بالقتل لا مصر القتل ، وليس من ضرورة حياته عدم إقرار الشهود عنه بالقتل ، وإنما الضمان على الولي في المصلين جميعاً ، لأنه بين أنه أسروني ما ليس به استيعاب إلا أنه معدو يوجب القصاص من ، القصد المكان قضاء القصاص ، فيجب الدية

وقتل المدس سيد ، على شهادة شاهدين على قتل خطأ ، نص القصاص بالدية على العاقلة ، وبأقن مسائل بحالها لا ضمان على المروع ، لأنه لم يمس كدسهما إذ ليس من ضرورة حياة مسهود حسب عدم إظهار الأضواء المروع على سوادسهم ، ولكن يرد الولي القدية على العادة ، لأنه مبر أنه أحدهما سيد يعير حي

ولو جاء الشاهدان الأصليون ، وانكرا الإتهام ، ولم يصح بكارهما في حق المروع ، حتى لا يجب عيهما القصاص على الأصلي أيضاً ، فمن متبعنا في قال هذا لا يشك على قربة أبي حنيفة وأبي يوسف ، لأن الأصليين لو رجعا عن شهادتهما

يأتى أقوال الشهود أسبغاً على لا ضمان عليهما محمد ، فهنا حق ، وإنما يشكل على قول محمد ، لأنه لو رجع الأصل ، عن شهادتهما صحت عده ، لأن شهادة الأصلين صارت منقولة إلى مجلس القضاء بشهادة الفرعين ، فكأنهما شهدا بأنفسهما ، ثم رجعا ، حتى من بعض مسائله أنه جواز محمد محمود على ما إذا كان أنكر الأصلين الشهادة وتم يظهر لشهوده منه حياً

وحديثهم قدوة ، لا ، بل حرف محمد في ذلك واحد ، والعذر بمحمد رحمه الله أن شهادة الأصلين ، إنما تنصب منقولة إلى مجلس القضاء حكماً لا حجة ، لأنها موجودة في غير مجلس القضاء حقيقة ، والشهادة في غير مجلس القضاء لا تكون مستأصلة

وإن ظهر كذب بشهود في الشهادة ، فاعتمدوا بحكم حال خروج الأصول ، واعتبروا مضطحة متى أنكر الأصلين الشهادة ، ولم يرجعوا عن شهادتهما عمداً بتدليلين بقرار الإمكان .

وإذا كان الأصول ، قد شهدا بما ياتى ، ومن عدم برميذ أناك ديون لم يصحنا شيئاً في قول أم حبيبة أو أم يوسف ، جميعهما الله ، وعد محمد ، بعدالة ياتى إيد شأوا ضموا الأمر ، وإن سادوا ضموا الولي ، فإن ضموا الأصلين ، رجعا على الولي ، وإن ضموا الولي مع يرجع على الأصلين ، فوجه دون محمد رحمه الله إن شهادة الأصلين منقولة إلى مجلس القضاء حكماً لا حقيقة ، نعمت به الحقيقة ، وانحكم على التوجه الذي مر

وأبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله قالوا ، القصاص بأبى جبر ، لأن الشهادة لأن المقتول إلى مجلس القضاء حكماً لا حقيقة شهادة الأصلين في غير مجلس القضاء ، والشهادة في غير مجلس القضاء ليس بحجة ، وانقضت ، بل ليس بحجة لا يجوز ، لكن تركنا هذه القصاص وجوب القضاء بها ، وجعلت شهادة الأصلين كالموجود في مجلس الحكم لأحب حرموا الناس ، ولا ضرورة إلى حملها كالموجود في مجلس القضاء في حق ، بحاجب القصاص بعد الرجوع في حق على أصل القصاص

[illegible]

قال: ويكون هذا العيب من دونه على عرض الله تعالى بربوبه بحره انا حصل
جبا وهذا في ذنوب ان احببت من يحصل جهنم الا ان يعبر بفساد دون لم حتى غير من
العصاة وان يكون بدنه درشته من حق العبره عيبر بفساد ووجه في حق هذا الحكم
وصار في حقه حكم حكيم في انفسا حيا

وإنما لا يربط من أحد ما انفصل به لأن ذلك من جهة، وبما هو جهة أخرى
عضواً أو جزءاً من أحد، لأن لا بد من انفصاله فلا مات لأن من الصلب، ثم خرج الجنين
مكافلاً له، ثم إن الجنين لم يولد أخرج الجنين من جهة الأم، ثم مات الأم بعد
قلبت ولم تمت، فربما يجب في الجنين العرة

والعزير ، فقصه القدس ان لا يجيب في الجواب في ، حتى يترك القدس بالقصة ،
والقصة وروى رويحيات العزير فيما لم يخرج الجيب من حائل حياءه لألم ، فحين لم يرد في
حديث أبي 'نصح' كان من حياءه ان كان قد ضرب احد من بني من حياءه بمسود
مسلطه ، فالتفت من من حياءه ميتا ، واصفاه الصفا وهو الإلهاء الجيب ، انما بصافه لا لقاء
يليه حال حياءه لا بعد سوب ، من حياءه من حياءه ، وألم حياءه ، وحياءه
الأم ، وهذا نصيبه ، ما موت لألم كذا بعد لقاء الجيب ، ونصيبه ان ارد يا حياءه العزير
في ان يخرج من من حياءه ، أنا حياءه الأم ، وهذا حكم الله في حياءه الجيب من وجه
حراء ، وهو أنه يجوز أنه لم يقع فيه الزوج لا يكون وروى رويحيات العزير إذا خرج من
من حياءه الأم ، وقد تمكن الناس من وجوب نصيبه من وجوه من حياءه ، به يجوز إن لم
يتم فيه الزوج ، ومن حياءه أنه يجوز أن تقع فيه الزوج إلا أنه من حياءه ، منقطع من حياءه

مسبب موت الأم لا يلزم به، وهو يجب إنه يجوز أنه مات بسبب عسق أو حم وحم
للطريق؛ لأن الأم من مائتة بنصفين وحدها، فقد تمكن من الموت من الموت من الموت
فما كان يلزم من وجوه، وحال حياة الأم تمكن من ذلك من وجوه، أحد، فالخص المولد منه
لا يكون ولدًا لها

وإن ماتت الأم من الصدفة، فعلى الفدية فيه الأم من ثلاث مئة، وإن كان من
بطنها حياء، فخرج حياء قبل موت الأم وخرج الآخر بعد موت الأم، حياء ميتة
يجب من الذي خرج قبل موت الأم الصدفة، ولا يجب من الذي خرج بعد موت الأم
شيء؛ لأنهما لم يخرج مبرر قبل موت الأم، يجب فيهم مبرر، وهو خرج من بعد
موت الأم، لا يجب فيها شيء، وإنما خرج أحدهما قبل موت الأم، والآخر بعد موت
الأم، فعلى لكل من مبرر من حكم نفسه متباينًا لحالة الاجتماع حاله لا قدره

قال: وأما الأب وهو الذي خرج قبل موت الأم لا يرب من دية منه شيئًا؛ لأنه
لو حصل حياء لم مات من موت الأم، لم يرب من دية أمه، لا، فدية من مائة
أولى، يرب من أمه، لا، فدية من مائة، فدية من مائة، فدية من مائة، فدية من مائة
يحتسب ورثته ودية، ولا، فدية من مائة، فدية من مائة، فدية من مائة، فدية من مائة
أحد؛ لأنه لم يرب من مائة، ولا يرب من مائة، لأنه لم يكن له من

قال: وإن كان الذي خرج بعد موت الأم خرج حياء، لم مات، فدية منه كمله؛
لأنه لم يخرج حياء فدية من مائة، وهو المصاحب قاتل له منه العمد.

قال: ويرث من دية أمه، لا، فدية من مائة، فدية من مائة، فدية من مائة، فدية من مائة
موت الأم، فدية من مائة، فدية من مائة، فدية من مائة، فدية من مائة، فدية من مائة
يرث هذا الحياء من حياء الأب وهو الذي خرج حياء قبل موت الأم، فدية من مائة، فدية من مائة
حيًا لا يرب، وإن لم يكن الأب حياء يرب؛ لأن الأخ يصير محبوسًا بالأب على ما
عرف

١٩٦٠ - هـ، ما صرف نظر حرة وألقت حياء ميتًا، وأما إذا صرف نظر أمه
وألقت حياء ميتًا، والأمة حياء نظر به كان هذا الحياء، ما، بأن كان هذا الحياء من

هو لصيبي صغير من غير فصل سيماء، كان الأم حرة أو كانت أمه، فسأول الكا

والذي كان حين رأه ذكر في طالع الزوية عن أحد أعمامه عتيق م حليم الله تعالى والي
الذي اتصل لو كان حين سمع بطريق كان ذكرًا يجب عليه نصف عشر لحيته، وبين كان
أشقي يجب عليه عشر قميص

ودوى الحسب بن وهاد عن أبي يوسف أنه قال: يهجر الصارب بقصان الولادة،
إن قصها الو لادة، ولا شيء عليه في الحسب، وإن لم تنقصها الو لادة، ولا شيء عليه.

فالكلاء بين أنى حيدة ومحملة وبين أنى يومف ورحمهم الله فرغ المسألة فخرى أن
الجنيه اشطأ على صاحب يند بين حبيبه ومحمد رحمهم الله منزله الجنيه على
الأحرار، حتى حالا لا يردها وحيا على الدية، وينسحبها العاقبة، في هي الحبي الآخر
العره، وذلك سبب حسر دبه إلى فاني ذكره، وحضر فبته ان كان أنتم، هي جبر الآمه
يجب محبات دلت في حبه، لأن المقصود في الممالك مكرمة الدية في الأحرار

وعند أبي يوسف - رحمه الله - الملقب بـ "مجزلة الجارية في المهائم"، ومن صفات بطلي
ييمه - وألقب حينها بـ "ميتا"، فإنه لا يقبض في الحب سيمًا، وبعض نقصان - لآلة، فكذلك

[illegible]

مَنْ يَلِ رَبِّ لَا يَكُ الْبَدُ عَلَى ذَنْبِهِ طَيِّبٌ وَأَبَتْهُ نَسَاءُ يَحِبُّ

فَمَنْ يَخُذْ بِالْمُنْهَرِ كَمَنْ لَبَّيْ هَيْئًا مَعًا وَالْقَوْلُ خَيْرٌ مِنْهُ كُلُّ مَنْ يَكُنْ بِرَأْيِهِ لِيُتَقَى،

[illegible][illegible][illegible][illegible]

۹۵۶۵ - دینی + د بر سر آئین پیغمبر، علی علیہ السلام میں بھی آئمہ، م
 صریحاً محل دینی، مالک جہاندار و آئمہ، علیہ السلام، مہمان علیہ السلام

وستل امر القاسم في امرأة شربت الخمر، فألف حباً ميتاً، لا غرة عليها،
وتأويله إذا شربت خمر، لا يجوز سقط الولد، وإن كان يجوز سقط الولد لا تعتمد
في ذلك

وقال أبو بكر في عين هذه التصرفات إنها إذا سقطت سقطاً، ليس عليها إلا التوبة
والإسماعيل، وإن كان ميتاً، فعليها حرة، وتأويله إذا شربت خمر، يجوز سقط الولد
الولد، وتعتمد ذلك

وفي مشاري يس ليث في امرأة شربت خمر، فألفت، أو حملت حملاً
محملاً، فألف حباً ميتاً، إن على عفتها خمسمائة درهم في سنة واحدة أو ثلث
الحمل لا كان أو غيره، وإن لم يكن لها عاقلة، ففي مالها في سنة، قال أبو يوسف بين
عيسى: وتأويله، ذكر

وفي المتن رواية مسهولة امرأة شربت خمر، فأسمعت، وكان ثوبه لغير
ذلك يعني نفس إسقاط الولد، فعليها العرة، ولا مائة درهم، أي قول أبي حنيفة
ومحمد، ولا تركة، وإن كان بعضهم، عليهما التكملة، هذا الجواب خلاف جواب
الرياء بنت

وفي مشاري النسبي مثل من محتلة وهي حامل احتملت لإسقاط العدة
بإسقاط الولد، قال: إن سقطت بمثلها، وجه عليها حرة، ويكون ذلك خروج

وفي النعمان: إن شرب بطن امرأة حامل، فأصاب بدله في بطنها،
فقطعها، ثم ولدته حياً، نصف الفقه على عاقلة: لأنه خطأ

١٩٥٦٩ - رواية أسرى أمه حملاً، فلم يقبضها حتى أعقرت في بطنها، ثم
ضرب بطنها بطن، فألفت حباً ميتاً، تجزئ المشتري، إن شاء، أخذ أمه بجميع
الثلث، وتبع الجنين ما راس الحبر أرض حر، وعليه له الفصل، لأن الجنين بعد العتق،
والعتق مبني، وإن شاء فسخ البيع في الأمه، وتزوم الولد بحصة من الثمن، لأنه
الحرة، انقضى في بد البائع، ولو كان لمدين أم حرة، أو وارت أحمر مقدم على
مولي الفتاة، فأرض الحبر له في الوجهين، ولا شيء للمصري

الفصل السادس والعشرون

في مسائل الضرب والأمريه

١٩٥٠ - الأب يا صبره ابنه الصغير ثانياً ، فخطب من دنت ، بفقره ضربه بحيث لا يضرب بساذهب أو حب يضرب ، ولكن فوق ما يضرب لثلاثين ، فإنه يفهم الدين ، وعينه الكفاره ، وإن قسره حبب يضرب للساذهب مثل ما يضرب للثلاثين ، فعليه الدية ، الكفاره عند أبي حنبله ، وقال أبو يوسف ومحمد لا شيء عليه ، وفي نوادر يسر عن أبي يوسف ، أن عمله الكفاره .

وعلى هذا ، فخلال الوصي إذا ضرب الصغير ثانياً ، الروح يا ضرب ووجهه حيث يضرب بساذهب مثل ما يضرب له حاله ثورها ، ضمن الإجماع

والأب أو الوصي رد ، ستم الصغير إلى معلم يعلم له القرآن ، أو مثلاً آخر ، فضرره المعلم تسعتم ، إن ضربه بولد الأب حيث يضرب مثل ما يضرب للتعليم ، فلا ضمان ، لا على المعلم ، ولا على الأب ، أو الوصي ، وفي المتن " عن أبي حنبله وأبي يوسف أن عمله الكفاره ، وإن ضربه حيث لا يضرب ، أو لوفى ما يضرب بالتعليم ، فالتعلم ضمان

أما الكلام في المعنى إذا ضرب ياد الأب أو الوصي ، فوي لا يجب الضمان على المعلم ، لأن المعلم معير الأب في الضرب ، فإنه إن ألاب ولابه ضرب الصغير ثانياً ورياحته شرعاً ، فبمقتضى الاستدانه بميره في ذلك

فلما ولمكن جعل امر لأب المعلم استعانة ، وجعل المعلم سبباً للأب في ذلك ، لأنه منهجه هذا ، الضرب لا يحصل للمعلم بوجه من الوجوه ، وبما يحصل للمعلم هو حد الإحاطة أن يعمل الإنسان غيره هملاً بأمر يعود مسعته الو الأمر ، فبجهد المعلم معيناً من هذا الوجه ، وانضم لا يحصل سبباً ، فلا يجب الضمان على الأب ، والوصي جميعاً أيضاً ، فخلال ما إذا ضرب حيث لا يضرب ، أو لوفى ما يضرب بالتعليم ، لأن فعل المعلم في هذه الضرره لم يضرب مثلاً إلى الأب والوصي ، لأن فعل الإنسان ففكر الغير

أنه ينقل إلى تلك العلة منصرف الأمر، وإنما يصح الأمر من لأن ينصرف ما للأن،
ولدى لأن أصل الضرب لا انصرف للزود في الشك

وأما الكلام في الأب والرعي فوجه قولهم أن لأن في هذا الضرب معين،
بأنه أنه أمر بالصبر سرى منعة موقوفة في التصدير وهو إصلاحه، لأن منعه صلاح
التصديق بعد أن الصبر دواء له، وهذا هو حد الانعاش في العمل، فصار نظير لتطعيم،
مخلاف الروح إذا ضرب روحه على قولهم: لأنه ما دون ضرب إدراكه لاستيقاظه،
فإن منعه ترك السوء، عاتلة عن خروج، والأمر بالصبر سرعاً لاستيقاظ القلب
حقه، يحور أن يتقيد بشرط السلامة كالأمر بالقرى إلى الصيد.

فوجه قول أبي حنيفة وهو الميرى بين العلم وبين لأن، أن تعلم معنى في
الضرب على ما مر، لأن لأن فهو ليس بمعين، بل هو مستوفى عنه، لأن منعه ضرب
الصغير، وهي صلاح الصغير بعد، إلى أب الصغير، ثم يحصل إدراك من المنفعة، فهو
كالخاضع له لأن محكم التعصية فلا واسطة إلا أنه ينفذ شرط السلامة
كما في فصل الروح، أنه جعل لأن صانعاً بضرب منه، ثم بعد ذلك صانعاً يلزم المعلم
إليه بالصبر، لأن لأن في ضرب نفسه مباشر، والمباشر بغير أن يصبر، وإذا لم
يكن مستقيماً في المباشرة كما في ضرب الروح روحه، فأب الأب في الأمر مستقيم،
وليس بمباشر، وأسس إذا بعد إذا كان مستقيماً في النسب، أم تأم بكر مستقيماً،
فلا يصح لنا والأب في أمر المعلم بضرب الصغير ليس بمنعده، لأن لأن ولاية
ضرب الصغير لإصلاح الصغير، فلهذا اختلفا

فلا حاش في بؤره، صعب مسألة العلم، فب محمد إذ لم يكن الأب؟
قَالَ: له في أمر الضرب شيئاً، لأن يصح المعلم، ورأي في بعض النسخ أن الأب إذا
ضرب الصغير، إنما يخص من دون أبي حنيفة إذا كان الأب ضربه لتأديبه، أما إذا
كان ضربه لتعميم القرآن لا يخص كالمعلم، فإذا لا فرق بين ضرب المعلم بالأب أو
وبين ضرب الأب إذا كان الضرب لتعلم

وذكر تميم لائحة الخواني في شرح كتاب الإيجاد أن في ضرب الأب فيه
وفي ضرب الروح روحه ورواها عن محمد في رواه بغيره، وهي رواه لا

الفصل السابع والعشرون

في مسائل التبرع والمصاد والمجام والختان ومن أشبههم

١٩٥٧٢ - تبرع والمصاد والمجام إذ تبرع، أو مصاد، أو حجب، وكان ذلك يذن المولى في العبد، ويؤدى بولس من النفس، وسوى من العسر ومصاد، فلا ضمان عليهم، وكده ختان على هذا، فيؤلا لا يصحرون السرايه فلا خلاف، وإن كان كذلك لأن هذه الأفعال حصلت بادن من يلى الإذن به، وحصل مأفون فيمن وافق إذن الأذن يتقبل في الأذن، فكان المالك فعل نفسه أو الأب فعل نفسه، ثم هناك لا يجب عليه ضمان السرايه، فكده ها، وإن شرط السلامة من السرايه إلى مؤلا، لا يصح الشرط، لأنه ليس من رسة التحرر من السرايه، ولو شرط على النفس السلامة على الحقوق، صح؛ لأن من وسعه التحرر عنه ذكره شيخ الإسلام في باب ما بنفس الأخير،

وإنما هذا مبني، أنقطع يدي، فمقطع وسرى إلى النفس ومصاد فلا ضمان على انقطع، لأن انقطع قد حصل بادن من يلى انقطع، وهذا ما أمادون منه، فمتقبل انقطع إلى الآخرة، وصلى كان الأذن قطع يده بنفسه

١٩٥٧٣ - وإذا قطع الختان بعض الخشعة من العبد أو من النفس، فعليه حكمه عليه، وإن قطع الخشعة كلها، فلا يرى، فعليه في العبد، كذا في الزمعة، ومن النفس كحال كذبه، وإن مات، فعليه بحذف الكذبة من النفس ونصف القيمة في العبد، لأنه إذا مات، فالخلف حصل بغيرهين أحدهما مأذون منه، وهو قطع الخشعة والثاني غير مأذون فيه، وهو قطع الخشعة، فيجب نصف الصمان، أما إذا برى قطع الخشعة مأذون فيه، فيجعل كذا لم يقطع خشفه، غير مأذون فيه، فوجب ضمان الخشعة كلها وهو القيمة

فإن قيل قطع الخشعة أنفسى إلى الخشعة، فقطع الخشعة بطلين مسروحيه قطع الجلعة، فلا يسنرى بهما كذا في قطع الطرف مع جرد الرية

١٩٥٧٧- وفي المتن رجل جرح، فقال فلان مسمي، ثم مات، فأنقذ وارثه بینه على وجه آخر أنه قتله لا تقبل بيته؛ لأنه هذا من أبيه، وهذا أكده بقوله. فلان قتل، وذكر بعد هذا مسألة بمسألين عن أبي يوسف رجل جرح، فقال فلان جرحي، فأقام ابن له بيه على أن له جرحاً جرحه جرحاً، فإني أضر البيعة على الابن. لأنما جرحه عن أبيه بذلك، فلما جرحاً بذلك في الميراث، جعل لديه على عاقلة

١٩٥٧٨- قال هشام سمع محمداً يقول في رجل جرح ابنه بآلة ومضى عليه مريته، فسقط البنت عليه، قال لا يصح إلا في الممنوع والصبي

١٩٥٧٩- وفي المتن رجل هزأ عبي عبد، ولطم الآخر رجلاً به فدهم فريء، وكانت الحياة بينهما معاً، فبعيها فيبث أفلأثاً، وباعدها العبد، فيكون بينهما على قدر ذلك، وكذلك كل جرحه كسب من اثنين معاً، جراحه من في عشره وجراحه الآخر من عشره البعري، ذلك البعده كلها، فإنه يقطع إليهما ويعبر بالقيمة على قدر أرض جرحهما، ويذكر بينهما من ذلك وإن ماتت ميمناً، والجراحه خيراً، وعلى كل واحد منهما أرض جراحه على قدر من قيمه عبد صحيح ومأبى، فبعيها نصفان

وإن علم أن جرحه من قبل الأخرى، ومدمم ميمناً، فعلى الخراج الأول أرض جراحه من قيمه صحيحاً، وعلى الخراج الثاني أرض جرحه من قيمته مجروح الجراحة الأولى، ومأبى من قيمته، فبعيها نصفان، فإن برى ميمناً، والجراحه الأخيرة تسعروا القيمة والجراحه الأولى لا تسعروا. معنى الأول أرض جراحه وعلى الثاني قيمة مجروح جرح الأول، ويذهب العبد إليه، ولو كانت جرحاً لأولى من التي تسعروا القيمة، فعلى الخراج الثاني أرض جراحه؛ لأنه لا بدع إليه، وله حطب فيه ما حطب

١٩٥٨٠- إذا جرح رجل رجلاً جراحه، يعلم أنه لا يبيع أكثر من يبيع حيواناً إلا أنه يعلم أنه يبيع أكثر من يبيع الكلب بعد الذبح، فجاء أحد رجلاً رقيقته ذكر القاضي الإمام عيسى السعدي في شرح القسركسر أن الفصاض على الشاني، وذكر شيخ الإسلام خواهر راماني شرح السير أن فيه اختلاف شايخ بعضهم قالوا، يجب الفصاض على الآخر، وهكذا ذكر في حاشية دواء البولار، وبعضهم قالوا

لا فاضل من، حرمه، يجب عليه على نفسه، ولا لأب ولا لأب، ولا
 يرى أنه موقوف، ولا روح، ولا فاضل من، حرمه، ولا لأب ولا لأب، ولا
 واقعه من لا يجب مع السبب، أما المال فموقوف مع السبب، وحالياً لا يجب على
 الميراث، ولم يوجب الفاضل على واحد منهم لهذا

١٩٥٦ - من أجل رحمة حتى جاء آخره، وكله عند أو حلقاً، فلا شيء على
 الميراث، وعلى الفاضل الفاضل في الفاضل، ولا شيء على
 الميراث، وعلى من استقر على شيء جاء آخره، وأحد من الميراث، فاضل الميراث
 على الأخطاء لا على الميراث

١٩٥٦ - وفي الميراث الميراث، وحرياً مع الميراث، حرمه، فاضل
 الميراث، ولا شيء على الميراث، ولا شيء على الميراث، ولا شيء على الميراث
 الميراث، ولا شيء على الميراث، ولا شيء على الميراث، ولا شيء على الميراث
 الميراث، ولا شيء على الميراث، ولا شيء على الميراث، ولا شيء على الميراث
 الميراث، ولا شيء على الميراث، ولا شيء على الميراث، ولا شيء على الميراث

وحتى من السنة الإلهية الميراث، حرمه، ولا شيء على الميراث، ولا شيء على الميراث
 الميراث، ولا شيء على الميراث، ولا شيء على الميراث، ولا شيء على الميراث
 الميراث، ولا شيء على الميراث، ولا شيء على الميراث، ولا شيء على الميراث
 الميراث، ولا شيء على الميراث، ولا شيء على الميراث، ولا شيء على الميراث
 الميراث، ولا شيء على الميراث، ولا شيء على الميراث، ولا شيء على الميراث

١٩٥٦ - من أجل رحمة حتى جاء آخره، وكله عند أو حلقاً، فلا شيء على
 الميراث، وعلى الفاضل الفاضل في الفاضل، ولا شيء على
 الميراث، وعلى من استقر على شيء جاء آخره، وأحد من الميراث، فاضل الميراث
 على الأخطاء لا على الميراث

وكان نصيبه أبو بكر بن علي بن محمد بن علي بن أبي طالب (عليه السلام) لأنه لا حيلة له غيره.^١ هذا القول صحيح بل هو قوله في الروايات الظاهرة

١٩٥٨- وفي أيلول، جاء رجل من خلف سائق، فصدته بجاني، فحطت
الجاني، فلاحضه على السار، ولو عطف أكثر، فصاحته على من حمله
١٩٥٩- وفي أواخر الصيف، قال لوالده الذي كان يبيع به عمله، لو
فعله بغيره، لكان له ثمن

١٩٥٩- وفي الثماني من خلف قال: سمعت ائمة من عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: «من لم يدر ما هو الفقه حتى مات، فاما: فسرته لآخره لا يخال في مثله موت مع حياة من، فهو مطأ». قال أبو الهيثم: «يكره موت أئمة حتى في

١٤٩٦- ومم استمر عن محمد خاني في حق قصده أن يصوب أسيراً
 إلى سيف، فأخذ بهروب سيف إليه، فحضره صاحب المصنف من يده، فقطع
 السيف أصبع الآخر قال إن كان من غير الثعالب، فعلى بدد له به وإن كان
 من الثعالب، فعنه بقصص.

١٥٩٢ وعمره اشقي . جلي قتل عمه ، وله ابن واحد ، سميت ابنته على اسم أبيه . ثم إن أحد الأئمة من السني ، وهو معلم فاضل ، قد علمه الله من ماله في ثلاث سمع ، يرفع عنه من دينه ما كان له على قاتل الأب

۱۹۵۹ء رقی خمس بن صالحہ علی بن یوسف۔ عمر ۸۰ سال۔ رجل عظیم و
رجل عظیم، فہمال بہ السیدہ ابوانک علی بن عبدی لا یكون مہرنا علی لیستہ و علیہ
الغیمہ۔ لال شہید پس علیہ عبد بن مولانا محمد، ولا رہ بہ لہرہ لہرہ فی الکف
الحدیث

والانفجاء، أو جمعهم، ويسمى أن يفتل اسماً بالاسم من حدهما أنه عطف،
وقد لاجر الأء عمداً، ويؤيد أن يفتل الثاني بالأم، بسط الفصاح، من الآخر، لأن

الأول لما قتل الأب صار نقصا من موروثي الأب الآخر ريب لموا، بل لم من ذلك
النسب، فلذا غفل الآخر الأم صار للنسب الشيء ورثته الأم من لا يهرأ بل أول، فيسقط
مهرورده

١٩٥٩٥ - وإذا جنى عبيد إنسان، ثم دبره مولاه لا مبدع السرية، بل تكون
السرية مضمونه عبيد إنساني، لأنها نجح لم وحد ابتداء الحجابة على ملكه وهو المولى،
وكان الفسخ لأصل إجماعه والسرية واحدة، فأما بعد الفسخ، فكأنه لا يمكن ضمان
إيجاب السرية لأب، ويجب إباحة النجس للمكاتب والنسب، وللدوسى، لا وجه
إلى الأول، لأن ابتداء الحجابة لم يكن على حصصه، والسرية تبع لابتدائه، ولا وجه
إلى الثاني، لأن السرية حصصه، والفجى عليه راقل عن ملك المولى حصصه بالإعتاق،
وحكمها بالكنية، ولهذا يوجد ابتداء الحجابة في هذه الحالة كان من جنسها للمصنفين^(١)
والمكاتب، وإذا قدر إجماع مواعيد السرية، حدثت بطريق المهرورده

١٩٥٩٦ - وإذا جنى على مكاتب إنسان، ثم أدى المكاتب، فعسى، ثم صلت
المكاتب من بنت الحجاب، كان عبيد المولى يبيحه المكاتب لأبيه، وإن مات حراً، لأن
أصل حجابها لوجوب، لفظة أصلاً لها طريق، والسرية مع إجماعه، لأنه من أنوارها، فلا
يختلف موجب الأصل باعتبار النجس

١٩٥٩٧ - حباية الإمداد على مكاتب عبيد نجح في مال الخاني، ولا نجح على
عاقلة، صلت بدس، واقتصر على ما هو للنسب، وإجماعه على مكاتب العبيد من
صارت حجاباً في مال المولى كما في النسب.

إعتاق المكاتب لا ينقطع سرية الحباية الحاصلة في حال الكثرة، فتأخذ اليد المظفر
وكتابتهما غطت

قال في النظم: وجعل سبه له وجلان على وجعل أنه قتل من هذا بل لا، وشهد
آخر أن لهذا المرحل من هذا المرحل أيقن أنه قتل من هذا، فلا سمى أنه آخر له غير
الذي سمى بل لا، تركى المير الأول، ولم يترك المير الثاني، مدفع لشهود عليه
إلى الشهود له لبعده، فقال، مشهود له - أنا أفتلتك دس الذي لم يرب الشهود على

تقتلهاء. وقال أبو المنقول : لا، بل صالحني علي من الدم، فإنه بردني وعفني، وأثردني
عني، ولا سبيل لأبي المنقول عس الجارية، لأنه يقر سفرته المقتضاه حين الدعى الصلح
عليها. ولا يصدق في الصلح (إنكار المولى ذلك).

١٩٦٠٦ - قال هشام بن ميمون : قال محمد بن حماد : من حاربتني بنو جليل

جاءت بوند، فجنى الولد جناية، ثم ادعى أحدهما، قال : تلونه أندية كلها في دابة

١٩٦٠٧ - وفي المنقول : رجل قال : قتلت فلاناً، ولم يسم محمد، ولا عطف،

قال : أنت حسن أن أجعل دمه في ماله

١٩٦٠٨ - وم. بنو هشام قال : سألت محمداً عن قوم حاصروا حصناً

شعبوه، وتصوروا عليه بالتجسس، ورأى بعضهم بالحق، فأصاب الحجر جاعده
الحصن، ثم جاء إلى المسلمين، فقتل مسلماً، وألقى به وأرسله قال : لا يبرئ، وعليه

تكفيراً، لأنه عاين تعالفاً، وإذا وقع الحجر في الحصن وأخذ من الرماح أو كان أبوه في

صف المشركين وهو مسلم جازأ به. فأصابه الحجر فقتله، قال : عتبه به، لأنه قد ينجح
له من قتل في الحصن، وفي صف المشركين أن يخلط إلا أنه لا يفسد أباه. ولا كفارة
عليه

١٩٦٠٩ - قال في جبايات الجامع الصغير : رجل نهر على المسلمين سيقاً

فكان حق على المسلمين أن يقتلوه، ولا شيء عليهم، لأنه صار في معنى الخزي.
والمقرب في الخزي كذلك.

١٩٦٠٩ - وب : رجل شرب عني رجلاً سلاحاً، فضر به فقتله آخر بعد ذلك،

فعلى القاتل القصاص يريد به أن لا ضاع صرب المشهور عليه، فلم يمت لنفسه
عليه، وترك الشارب الضرب، فانصرف، فجاءه رجل، وقتل الشارب بعد ما انصرف،
وعلى القاتل القصاص، لأنه ما ترك الضرب وانصرف، فقد عاد معصته، فإذا قتله
تبرأ، فقد قتل شخصاً معصواً، فيجب عليه القصاص، وقد مر كثير من هذه المسائل
في آخر كتاب المرافعة.

١٩٦٠٧ - وإذا طعن الرعي يومع في بطن أو غيره، فصار لا يتمسك الطعام في

جوفه، بل يلقه، ففيه الهبة، وإذا ضرب إنساناً على عجزه، فسلس بوله، وصار لا

يستعنت، فيه الدية، وإذا قطع مروج المروة، عصارته لا نستطيع أن نجتمع، قصة الدية،
 «إذا حوصت امرأة، عصارته مسنحة»، تنتظر حولاً، لباد برنت، والإبقاء بالدية،
 وفي مسألة سنن البول يجب أن ينتظر حولاً أيضاً بخلاف سألته لعن في البطن - والله
 أعلم بالصواب - .

فهرس المحتويات

٣٠	تكملة الخدمات
٣١	تفضلوا في ذلك
٣٢	تفضلوا في ذلك
٣٣	تفضلوا في ذلك
٣٤	تفضلوا في ذلك
٣٥	تفضلوا في ذلك
٣٦	تفضلوا في ذلك
٣٧	تفضلوا في ذلك
٣٨	تفضلوا في ذلك
٣٩	تفضلوا في ذلك
٤٠	تفضلوا في ذلك
٤١	تفضلوا في ذلك
٤٢	تفضلوا في ذلك
٤٣	تفضلوا في ذلك
٤٤	تفضلوا في ذلك
٤٥	تفضلوا في ذلك
٤٦	تفضلوا في ذلك
٤٧	تفضلوا في ذلك
٤٨	تفضلوا في ذلك
٤٩	تفضلوا في ذلك
٥٠	تفضلوا في ذلك
٥١	تفضلوا في ذلك
٥٢	تفضلوا في ذلك
٥٣	تفضلوا في ذلك
٥٤	تفضلوا في ذلك
٥٥	تفضلوا في ذلك
٥٦	تفضلوا في ذلك
٥٧	تفضلوا في ذلك
٥٨	تفضلوا في ذلك
٥٩	تفضلوا في ذلك
٦٠	تفضلوا في ذلك
٦١	تفضلوا في ذلك
٦٢	تفضلوا في ذلك
٦٣	تفضلوا في ذلك
٦٤	تفضلوا في ذلك
٦٥	تفضلوا في ذلك
٦٦	تفضلوا في ذلك
٦٧	تفضلوا في ذلك
٦٨	تفضلوا في ذلك
٦٩	تفضلوا في ذلك
٧٠	تفضلوا في ذلك
٧١	تفضلوا في ذلك
٧٢	تفضلوا في ذلك
٧٣	تفضلوا في ذلك
٧٤	تفضلوا في ذلك
٧٥	تفضلوا في ذلك
٧٦	تفضلوا في ذلك
٧٧	تفضلوا في ذلك
٧٨	تفضلوا في ذلك
٧٩	تفضلوا في ذلك
٨٠	تفضلوا في ذلك
٨١	تفضلوا في ذلك
٨٢	تفضلوا في ذلك
٨٣	تفضلوا في ذلك
٨٤	تفضلوا في ذلك
٨٥	تفضلوا في ذلك
٨٦	تفضلوا في ذلك
٨٧	تفضلوا في ذلك
٨٨	تفضلوا في ذلك
٨٩	تفضلوا في ذلك
٩٠	تفضلوا في ذلك
٩١	تفضلوا في ذلك
٩٢	تفضلوا في ذلك
٩٣	تفضلوا في ذلك
٩٤	تفضلوا في ذلك
٩٥	تفضلوا في ذلك
٩٦	تفضلوا في ذلك
٩٧	تفضلوا في ذلك
٩٨	تفضلوا في ذلك
٩٩	تفضلوا في ذلك
١٠٠	تفضلوا في ذلك

- الفصل السادس في معرفة المذلة، وكيفية عملهم ٩٨
- الفصل السابع في بيان من يستحق القصاص وممن يستلزم دابة الاستيفاء القصاص ١٠٧
- الفصل الثامن في الجنايات على نفس الثريد وممن لهم ١١٢
- الفصل التاسع في جنابات المريد ١٢٤
- الفصل العاشر في جنابة الكذاب والذير وأتم قوله، وإختاية عليهم، ١٣١
- الفصل الحادي عشر من القسامة ٢٠٦
- الفصل الثاني عشر فيس بأمر غيره بالجماعة على المغير أو على نفسه ٢٤١
- الفصل الثالث عشر في مسائل التي تتعلق بالقسمات، وفي بعض مسائل الحب ٢٥٥
- الفصل الرابع عشر في جنابة الحائط والجراح والكيف وأختاها ٢٦٨
- وفيما يحدث الإنسان في الطريق ٢٩٩
- من هذا القسم: ٣٠٦
- الفصل الخامس عشر في مسائل للسجاد وبنه الفتحة وحفر البئر ٣١٤
- الفصل السادس عشر في الرجل يأمر غيره، يا حفر والشاء، وأثناء ذلك في الطريق وغيره ٣٢٨
- الفصل السابع عشر في جنابة المبهائم وإختاية عليها ٣٤٨
- الفصل الثامن عشر في الذر وما يتولد منها وفي موت الرجلين بفعلهما ٣٥٥
- الفصل التاسع عشر في الشهادة في الغشي ٣٦٧
- الفصل العاشر في الصبح والعصر والشهادة في ذلك ٣٧٨
- الفصل الحادي والعشرون في دعوى المولى الحمد أو الخطأ وتصديق المدعى به ٣٩٨
- الفصل الثاني والعشرون في الدعوى والاختلاف بين الورثة ٤٠٧
- الفصل الثالث والعشرون في الورثة والموصى له الذي يدعى بعضهم نزل عمدا أو خطأ ٤١٩
- الفصل الرابع والعشرون في الشهادة تظل بعد تصدق القاضى بالنقل ٤٢٠
- الفصل الخامس والعشرون في مسائل الجنين وما يتعلق به ٤٢٣
- الفصل السادس والعشرون في مسائل الغش والافتراف ٤٣١
- الفصل السابع والعشرون في مسائل الشراخ والمضاد والاحتكام والخلاف ومن أسبهم ٤٣٤
- الفصل الثامن والعشرون في الشفاعات ٤٣٩